جمـهـوريـة الســـــودان
جامعة أم درمان الإسلامية
كليـــة اللغة العربية
قسم النحو والصرف واللغويات

اختـلاف النحـاة

ثمـاره وآثـاره في الـدرس النحوي

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

اسم الباحث/ عبدالنبي محمد مصطفى هيبه جعفر

إشراف

الدكتور/ علي الـرَّيـَّح جلال الدين

أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربـيـة – جامعة أم درمان الإسلامية

١٤٣٠ -١٤٣١هـ
٢٠٠٩- ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ صدق الله العظيم. (يوسف: ١٠٨)

مستخلص البحث

يتناول موضوع البحث الخلاف النحوي واختلاف النحاة، مبيناً ثمار هذه الاختلافات وأثرها على الدرس النحوي ودارسه في آن واحد. ويهدف البحث إلى توضيح أهمية كثير من الخلافات النحوية، والتي كانت لها ثمار ظاهرة في الدرس النحوي بصفة خاصة واللغة العربية بصفة عامة، ويوضح أيضاً أن الخلافات النحوية ليست كلها ذات فائدة، بل منها ماليس له فائدة بالنسبة للنحو ودارسه". ومن أجل هذا عمد الباحث في فصول هذه الدراسة، إلى التعريف بالخلاف عموماً لغة واصطلاحاً، ثم أنواع الخلاف، وأسبابه ودواعيه. ثم تطرق إلى نشأة النحو وأسباب نشأته وواضعه، ومناقشة الخلاف في الواضع الحقيقي لعلم النحو. وبدأ الباحث في فصول البحث الأساسية بعرض الخلاف النحوي، وأسبابه ومدارسه، وكتبه ومصطلحاته، وقد حاول الباحث تصنيف مسائل الخلاف تصنيفاً جديداً، حسب المعتاد في القضايا النحوية، وفصَّل القول في ثمار الخلاف النحوي مع محاولة جمع المستطاع من المسائل الخلافية التي نص علماء النحو على وجود ثمرة لها، وكذلك المسائل التي نصوا على عدم الثمرة فيها للدرس النحوي ودارسه، مبيناً ما يُفهم من كل ثمرة من الثمار الناتجة عن كل مسألة خلافية. ثم قام الباحث بالنسج على منوال ما ذكره النحاة، فقام باستقصاء عدد من المسائل الخلافية التي يرى أنها ذات ثمرة للدرس النحوي، ذاكراً رأيه فيما ذهب إليه في استنتاج الثمرة أو عدمها، وقد قسَّمها إلى نوعين، مسائل لها ثمرة وأخرى لا ثمرة لها. ثم قام الباحث بذكر عدد من آثار الخلاف النحوي على النحو واللغة والدارس لهما، وقد قسَّم هذه الآثار إلى آثار إيجابية أفادت النحو ودارسيه، وأخرى سلبية، قد يراها البعض أنها السبب في البعد عن دراسة النحو، مع مناقشة بعض الآراء التي قد تكون جانبت الصواب – في نظره – في بعض هذه الآثار. وفي ختام البحث ذكر الباحث أهم التوصيات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة مسائل الخلاف، وأنه لا يكفي في هذه الخلافات التقيد بما هو مدون منها، وكذلك يجب أن يكون البحث في مسائل الخلاف جماعياً، حيث إنه بحث متشعب، والمجهود الفردي غير راوٍ للغلة في هذا المجال، وأنه يجب أن تكون مسائل الخلاف مشروع يتبناه جماعة على قدر لا بأس به من دراسة المسائل الخلافية، وذلك لتعدد الآراء وتشعبها، وربما يكون للفرد أكثر من رأي في مسألة واحدة، وقد يكون الرأي منسوباً لغير قائله، فكل هذا يحتاج إلى مجهود جماعي للتمحيص والتدقيق، وهي مهمة أرى أنها تحتاج إلى زمن ورجال، لا مجرد أبحاث فردية.

ABSTRACT

The thesis of this research is review the differences in opinion among grammarians and their impact not only on grammar as a discipline but also on students. It aims at highlighting the importance of the roles played by various grammar schools that have substantial impacts on the Arabic language in general and grammar in particular. It indicates that not all differences were beneficial for both the discipline and the students. Major chapters focus on the definition of differences in general terms and in grammarian jargon. differences are further classified and their underlying reasons and the circumstances that led to its occurrence are explained. Moreover background information on the emergence of Arabic grammar and the pioneer to whom credit is due in that endeavor. The differences in the present day reality will also be covered.

The researcher devotes many expository chapters on grammarian differences, its underlying reasons, literature and terminology. Those difference are reclassified by adoption of a new approach that also complies with the standards for addressing grammar matters. Detailed information on the benefits of those differences are compiled in addition to the implications of the results that yielded from those differences no matter beneficial or not.

A thorough review of controversial issues is done with a feed back on both negative and positive impacts of differences and their classification accordingly.

Opinions on grammarian differences which are considered inhibitive and alienating to students are reviewed and analyzed objectively.

At the conclusion, the research provides elaborate on recommendations on the best procedures to be observed while conducting studies on the matter. It favors approaches that go far beyond sporadic individual efforts and calls for bringing together a host of scholars to brainstorm research on this complex issue whose resources might not always be in record. Individual efforts will not yield satisfactory output considering that the magnitude of the issue requires mobilization of collective efforts and time to attain the set objectives.

***

شكـــر وتقـــدير

أُصدر الشكر بقول النبي – صلى الله عليه وسلم –: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" وخوفاً من النسيان وعدم الاعتراف بالفضل والعرفان أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث، سواء بالتوجيه بالرأي، أو بالتزويد ببعض المصادر، حتى ظهر إلى النور.

وأخص بوافر الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور علي الرَّيَّح جلال الدين المشرف على ما قدمه لي من توجيهات ونصائح طيلة فترة البحث، كان لها الأثر البالغ في إنجازه كما بين أيديكم.

وكذلك أشكر الأستاذ الدكتور/ أحمد مصلوح أستاذ اللغويات بقسم النحو والصرف بجامعة الأزهر الشريف، على متابعته لي في إنجاز هذا البحث، وما قام به من جهد في مطالعته له حتى نهايته، وما أبداه من ملاحظات أثرت مادة البحث، فجزاه الله خيراً على ما قدمه لي.

وأشكر الأخ الزميل إبراهيم حماد بابكر، الذي جمائله قد طوقت عنقي على ما قام به من جهد هو وعائلته في تذليل عقبات التواصل بيني وبين أستاذي المشرف، فجزاهم الله عني خيراً.

ولا أنسى الأخ الدكتور حسن منسق الكلية للدراسات العليا على ما حباني به من عون فيما يختص بالتسجيل وقبول الأوراق، وجميع الأعمال الخاصة بالالتحاق بالدراسات العليا بهذه الكلية العريقة.

وحتى لا أنسى أحداً أُزجي أسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني في إخراج هذا البحث ولم أتذكر اسمه. فللكل مني الشكر والتقدير.

الإهـــداء

أهدي هذا الجهد إلى كل من زوجي الغالية، لما تحملته من مشاق في سبيل تحقيق غايتي والانتهاء من هذا البحث، فجزاها الله عني خيراً.

وكذلك أهديه إلى أولادي الثلاثة زياد ومعتصم وزينب، الذين طالما صبروا على بُعدي عنهم أوقاتاً كثيرة في سبيل إنجاز هذا البحث، فجزاهم الله خيراً.

مقدمـة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وكماله في الذات والصفات، القائل في كتابه: ﴿**وِمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّماوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إنَّ في ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ**﴾ (الروم: ٢٢) والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه واتبع سنته إلى يوم الدين ... **وبعد**،،

فمن المعلوم أن الاختلاف شيء طبيعي في جميع الكائنات الحية سواء فى اللون أو الحركة أو الهيئة أو ما يصدر عنها من أفعال أو أصوات أو سلوك، يدل ذلك كله على قدرة الله في خلقه وتباينهم فيما بينهم في شتى المجالات، وكذلك في أنواع التفكير المختلفة فيما بين الخلق أجمعين.

ويتميز الإنسان في طبيعة هذا الخلاف بما له من نشأة، وطريقة تفكير، وتأثير البيئة التي نشأ فيها على ما يوجد من خلاف، وعلى أسلوب إدارة هذا الخلاف، وأنه لا بد أن يكون مبنياً على أسس سليمة، لا تصادم نصًّا من كتاب أو سنة، كي يُصبح خلافاً بناء، يظهر فيه النضوج الفكري والرأي والرأي الآخر، وأن نهاية الخلاف إنما هي تلاق ووصل إلى غاية سواء، ونتاجها سعة في العلم، لا نهاية صدام وهدم.

والمتأمل في الخلاف – أياً كان نوعه – يلحظ أنه لا يكون أبداً على أصل من الأصول إنما على ما تفرع من الأصول من فروع وجزئيات، وأن الخلاف فيها يُعد دليل رشد وخير، حيث إنه يدل على إطلاق العنان للعقول كي تفكر، وترتب النتائج على حسب ذلك التفكير، وتعمل على بناء قاعدة لها تُحيل إليها في المسائل المتشابهة. ثم إن عدم الاختلاف دليل على انغلاق العقول وعدم قدرتها على الابتكار والتجديد وإظهار المكنون من الدرر فيما بين السطور، التي قد لا يراها الشخص العادي، وأنه لولا هذا الاختلاف في الآراء والنظريات لما ظهرت العلوم والمعارف، ولكان اللاحق نسخة مكررة من السابق، وهذا لا يجدي نفعاً ولا تنتج عنه فائدة للغة والدارس على السواء.

وكان لصالح العربية أن اتسعت دائرة الخلافات خاصة في النحو بعد ظهور المذاهب النحوية ، وأصبح كل مذهب يدلل على ما هداه إليه تفكيره من نظرة إلى المسائل المختلف فيها، ويأتي بالأدلة التي توافق العقل من الكتاب والسنة أحياناً وبالشعر وكلام العرب أحياناً أخرى، مما جعل لهذه الخلافات أثراً كبيراً في كثرة العلوم وتفرعها، والمنجزات العلمية، ولا يخلو منها علم على الإطلاق.

ومع ظهور العلوم الشرعية والأصول الفقهية في أوائل القرن الأول الهجري ظهرت بعض الخلافات في التفسير، وكان بعضهم يعتمد في خلافه على علوم اللغة وخاصة النحو لاستخراج حكم فقهي أو غيره، لذلك كان لعلم النحو أثره الواضح في بعض العلوم، التي يرتكز فيها فهم النصوص وتفسيرها على قواعد النحو وأصوله . وممن اعتمد على ذلك الإسنوي (٧٧٢هـ) في كتابه (الكواكب الدرية في استخراج الفروع الفقهية على الأصول النحوية).

ومع بداية تطور النحو العربي في أواخر القرن الثاني الهجري ظهرت الخلافات النحوية ، وذلك مع ظهور مدارس الخلاف النحوي البصرية والكوفية والبغدادية، وما نشأ بينها من خلاف في استنباط الأحكام النحوية، أو تخريج المسموع من النقول.

وبحثي هذا المعنون بـ (اختلاف النحاة ثماره وآثاره على الدرس النحوي) ما هو إلا محاولة لإظهار بعض ثمار وفوائد الخلافات النحوية على اللغة العربية بصفة عامة ودارسي النحو بصفة خاصة. ويحاول الباحث فيه جاهداً التقاط ما يستطيع من الثمار التي أفرزتها الخلافات النحوية، ونص عليها النحاة، والاجتهاد في النسج على منوال المنصوص عليه، ذاكراً الثمرة فيه، ومظهراً أن بعض الخلافات والمسائل الخلافية ليس للخلاف فيها فائدة ولا طائل من ورائها وما هي إلا تضييع للوقت والمداد، ثم أظهر أثر هذه الخلافات الإيجابية منها والسلبية، ومناقشة بعض الآراء التي قد رآها مجانبة للصواب.

وفي هذا الإطار يحب التطرق إلى ما يلي:

١ - موضوع البحث وأهميته.

يشير موضوع البحث إلى أهميته، وهي معرفة ما للخلافات النحوية من أثر على اللغة العربية في التراكيب أو المعاني أو توجيه الألفاظ، وما لذلك من أثر في إثراء اللغة العربية وإثراء تراكيبها، وأنها لغة تتسع لكثير من الآراء وتحتمل الرأي والرأي الآخر.

وهذا الموضوع يرتكز على محورين أساسيين، هما :

ثمار الخلافات النحوية وأثرها على اللغة. وآثار هذه الخلافات الواضحة على ساحة الدرس النحوي، وهما المرادان من وراء هذا البحث. حيث يوضح البحث أهمية الخلاف ونتائجه البناءة، والتي ترد على القائلين بإلغاء النحو وعلى الذين نادوا بالنحو الوظيفي بحجة أن الخلافات النحوية ليس فيها فائدة بل تعمل على بلبلة الدارس وأن النحو ليس ذا فائدة في هذه الأيام.

٢ - سبب اختيار البحث

كان السبب الرئيس وراء اختياري لهذا الموضوع هو كثرة الخلافات النحوية سواء في كتب الخلاف أو في بطون كتب النحو المختلفة، ومع ذلك لم ينص أحد من أصحاب كتب الخلاف على ثمرة لهذه الخلافات، وآثارها على النحو واللغة، على الرغم من وجود نصوص في كتب النحو تدل عليها، إلا أن الذين كتبوا في مسائل الخلاف ومدارسه لم يشيروا إليها، الأمر الذي جعلني أختار هذا الموضوع، لإيضاح أن الخلافات ليست كلها عديمة الفائدة بل منها خلافات عديدة ذات أثر وفائدة للغة العربية بجميع علومها، ولتوضيح الآثار الإيجابية الناتجة من وراء هذه الخلافات، وما كان لها من أهمية بارزة في مجال الدراسات النحوية، يجب الوقوف عليها والإشادة بها.

٣ - مشكلة البحث

قد يكون عنوان البحث موضحاً للمشكلة ، حيث تكمن مشكلة البحث في كثرة الخلافات، وهذا مما يجعل للموضوع تبعات كثيرة، أهمها على الإطلاق تصنيف مسائل الخلاف حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، ثم محاولة البحث عن المسائل الخلافية التي ذكر النحاة لها ثمرة، وهذا جعلني أعود إلى مراجعة كثير من أمهات كتب النحو؛

للاستشهاد بنصوص أصحابها في ذكر الثمرة والفائدة، ثم إعادة الكرة مرة أخرى لمحاولة استخراج المسائل التي نص أصحاب كتب النحو على أن الخلاف فيها لا يجدي نفعاً، ثم مرة ثالثة لاستخراج مسائل على منوال ما ذكره النحاة، ومحاولة استخراج ثمرة منها، وكذلك البحث عن مسائل ليست لها ثمرة على منوال ما ذكره النحاة أيضاً.

وكانت المشكلة الأساسية في البحث تتعلق بفهم النص والمراد منه، وبما أن النص متعدد بتعدد المصادر المتاحة، فقد كان ضيق الوقت مع كثرة المراجع المراد الاطلاع عليها، والمقارنة بين الآراء في المسائل واحدة تلو الأخرى منها، هو العائق الأوحد في هذا البحث. لكن والحمد لله حاولت ببذل المزيد من الجهد التغلب على ذلك حتى أتم الله عليَّ نعمته باستكمال البحث.

٤ – أهداف البحث.

القارئ لموضوع البحث يلحظ أن من أهم أهداف البحث ما يلي:

- إظهار فائدة الخلافات النحوية للغة العربية.
- توضيح أن الخلافات النحوية ليست كلها ذات فائدة للدرس النحوي.
- الدفاع عن النحو وعن كثير من الخلافات النحوية ضد من قالوا إن كثرة الخلافات أفسدت النحو والسليقة اللغوية.
- إظهار الآثار الناتجة عن الخلافات النحوية، وما كان لها من أهمية في الدرس النحوي بصفة خاصة وعلى العلوم الأخرى بصفة عامة.
- سرد مسائل الخلاف النحوي حسب ترتيب أبواب النحو العربي، وذلك ربما يكون جديداً من نوعه.
- نقد المقولة التي تتهم علل النحويين بأنها واهية.
- إبراز القيمة الفكرية لظاهرة الخلاف والجدل فيه.
- بيان أن القطع في المسألة الخلافية برأي واحد غير مستحب، ما دام هناك رأي آخر يستند إلى أدلة معقولة.

□ وأخيراً، تأكيد الثقة لدى دارس النحو أن الخلافات النحوية تعطيه التميز بين أقرانه، وأنه يستطيع الانتقاء من كثرة الآراء وكيفية التمحيص، وأن يكون في سعة من أمره، يأخذ بأي رأي في المسألة شاء، طالما أنه رأي صحيح، وله فائدة في اللغة ويستند إلى أدلة تدعمه.

٥- تساؤلات البحث

أحاول في هذا البحث الإجابة عن عدة تساؤلات وفرضيات مهمة، تتمثل في:

- ما أسباب نشأة الخلاف العامة ودواعيه؟
- هل الخلاف ضروري في جميع العلوم؟
- متى نشأت الخلافات النحوية ، وأسباب نشأتها؟
- هل الخلاف النحوي لازم أو لا؟
- هل الخلافات النحوية كلها ذات ثمرة أم لا؟
- هل للخلافات النحوية آثار واضحة على الدرس النحوي، وما هي أنواع هذه الآثار، وأهميتها للغة بوجه عام؟

٦- الدراسات السابقة

نظرا لأن الموضوع محل البحث يتحدث عن الخلافات النحوية، وهذه الخلافات نجدها مطروحة في كتب الخلاف وغيرها من كتب النحو، وقامت عليها دراسات عديدة إلا أن هذه الدراسات لم ترتب مسائل الخلاف حسب ترتيب أبواب النحو، ولم تبرز فوائد الخلاف وآثاره، أو الحكم على ما لهذه المسألة أو غيرها من فائدة للغة والدارس لها.

ومن هنا كان قصب السبق في هذا الموضوع محل البحث، هو محط النظر على سرد مسائل الخلاف وتصنيفها حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، وذكر الثمار والآثار المهمة لهذه الخلافات وأهميتها وأثرها على الجانب اللفظي والتركيبي للغة، وعلى الجانب الدلالي كذلك.

ومن الدراسات التي أجريت وأرى أنها تتصل بموضوع البحث منها ما يلي:

- توجيه الاختلاف النحوي والصرفي وأثره في المعنى بين رواية حفص عن عاصم وورش عن نافع. رسالة ماجستير للباحث/ عبدالرحمن حسين قاسم. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- تعدد التوجيه النحوي في إعراب القرآن للنحاس في ضوء السياق القرآني والقواعد النحوية. رسالة ماجستير، الباحث علي سنوسي أحمد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي/ إعداد الباحث محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله السبيهين، كلية اللغة العربية جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلامية٢٠٠٥م.
- تعدد المعنى النحوي لتعدد المعنى المعجمي، رسالة ماجستير، للباحث نياف رزقان هليل، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الشاهد القرآني وتوظيفه في الخلاف النحوي، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة ٢٠٠٦م.
- صور الخلاف النحوي والصرفي واللغوي بين الحجازيين والتميميين، د. حسن البدري النادي، كلية تربية ، أسيوط. المجلة العلمية لكلية التربية ١٩٨٥. العدد الأول.
- الخلاف النحوي في آيات القرآن الكريم وأثره على الحكم الفقهي. د. شريف عبدالكريم.
- البعد الدلالي في الخلافات النحوية. د. شريف عبدالكريم. مركز الملك فيصل . مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الخامس العدد٣ سنة ١٤٢٤هـ.
- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، رسالة ماجستير ، بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة.
- الخلاف بين النحويين رسالة دكتوراه للسيد رزق، جامعة الأزهر الشريف.

وقد طالعت هذه الدراسات فما وجدتها تشفي غلة الظامئ في إبراز فائدة الخلاف، وبيان ثمار تنوع الآراء وتعددها، إذ لم تختص بهذا بدءاً، لذلك جاءت هذه الدراسة لتكون نوعاً جديداً في باب الخلاف، وتعكس ما يمكن أن يجنيه الناظر من الخلاف النحوي ومسائله، وهي بذلك ترد عن النحو وأهله تهمة المزايدة والغلو فيما لا ثمرة فيه.

٧-   منهج البحث

نظراً لخصوصية البحث وصلته المباشرة بالخلاف النحوي ومسائله، فقد اعتمدت فيه على المنهج الوصفي للخلاف وما نتج عن كل مسألة فيه من فائدة، وأثرها الواضح على اللغة عامة ودارس النحو خاصة، مع التمثيل والاستشهاد لكل فائدة من أمهات كتب النحو وأصوله، للوصول إلى الفوائد والآثار التي ترتبت على الخلاف النحوي ومسائلة في آن واحد.ومن أجل ذلك فقد جاء البحث مكوناً من الفصول التالية:

٨-   مكونات البحث

يتكون البحث من: مقدمة، وثلاثة أبواب، وخلاصة وتوصيات، وفهارس عامة، على النحو التالي:

- **مقدمة البحث**، والتي تشتمل على موضوع البحث وأهميته، وسبب اختيارالموضوع، ومشكلة البحث، أهداف البحث، وتساؤلات البحث، الدراسات السابقة، و منهج البحث، ومكونات البحث.

الباب الأول:

ويشتمل هذا الباب على: توطئة وتمهيد وفصلين على النحو التالي:

- **توطئة** بعنوان (مفهوم الخلاف بصفة عامة): ويتحدث الباحث فيها عن مفهوم الخلاف لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الاختلاف، وأن الخلاف سنة كونية وطبيعة جبلية، ودواعي الخلاف وضروراته وأسبابه، ثم قواعد الخلاف وآدابه، ثم محاسن الخلاف ومساوئه، وأنواع الخلاف، وأنه ظاهرة في جميع العلوم. **والتمهيد:** ويتحدث فيه الباحث عن نشأة الدراسات النحوية حتى بداية الخلاف.
- **الفصل الأول:** (**الخلاف النحوي**)، **ويتحدث عن:** نشأة الخلاف النحوي وتاريخه، وأسبابه ومدارسه وكتبه، وعن المصطلح النحوي واختلافاته بين البصريين والكوفيين..
- **الفصل الثاني:** (**تصنيف مسائل الخلاف النحوي**)، وقد اشتمل على معظم مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، والعكبري في التبيين، وترتيبها

حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، دون ذكر لتفاصيل المسألة، والاكتفاء بذكر مصادرها فقط،حيث هذا الفصل لتصنيف المسائل الخلافية ليس إلا.

الباب الثاني (ثمار الخلاف النحوي)

واشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** مسائل خلافية منصوص على فائدتها وثمرتها، وأثر ذلك على الدرس النحوي.
- **الفصل الثاني:** المسائل الخلافية المنصوص على عدم ثمرتها وفائدتها للنحو ودارسه، ومسائل خلافية ذات وجهين، البعض قال بفائدتها والبعض الآخر قال بعدم فائدتها.
- **الفصل الثالث:** مسائل خلافية اجتهد الباحث فيها، منسوجة على منوال المسائل المنصوص عليها بنوعيها، مع الاجتهاد في ذكر الثمرة أو عدمها.

الباب الثالث: (آثار الخلاف النحوي)

وقد اشتمل هذا الباب على فصلين، هما:

- **الفصل الأول:** الآثار الإيجابية للخلاف النحوي، ويشمل آثار قبل زمن الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأخرى بعد زمن الخلاف بينهما.
- **الفصل الثاني:** الآثار السلبية للخلاف النحوي، ويشتمل على آثار سلبية حقيقية، وأخرى قد يرى البعض أنها سلبية، مع ذكر رأي الباحث فيها.
- **الخلاصة والتوصيات:** وتشتمل الخلاصة على أهم ما احتواه البحث من أفكار، وما تم التوصل إليه من خلال البحث والدراسة. وما يريد الباحث أن يعرضه داخل صفحات البحث.
- وأما التوصيات، فهي التوصيات العلمية التي يمكن فهمها من خلال البحث، وتشمتل على ما يجب على الباحثين القيام به في الخلاف النحوي ومسائله؛ لأنه خلاف متشعب ولا يكفيه بحث باحث بعينه بل إنه يحتاج إلى إمكانات أكبر بكثير من مجرد بحث أو أكثر.
- الفهارس العامة: وتشمل:

أ – قائمة المراجع والمصادر.

ب – فهرس الآيات القرآنية والقراءات.

ج ـ فهرس الأحاديث النبوبة.

د – فهرس الشواهد الشعرية.

هـ– فهرس المحتوى.

الباب الأول

الخلاف النحوي وتصنيف مسائله

توطئـــة

(مفهوم الخلاف بصفة عامة)

- **مفهوم الخلاف في اللغة والاصطلاح والفرق بينه وبين الاختلاف.**

أولاً: الخلاف لغة:

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة، أحدها: أن يجئ شيء بعد شيء ويقوم مقامه. الثاني: خلاف قُدَّام. الثالث: التغيير.

والأصل الأول هو المقصود هنا في قولهم: اختلف الناس في كذا، والناس خلفة؛ أي: فمختلفون، لأن كل واحد منهم يُنَحِّي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه. وهو معنى قولهم: الخلاف: ضد الموافقة[1].

ومن هنا يقال: خالف الرجل صاحبه: لم يوافقه وهو مأخوذ من خالف يخالف مخالفة وخلافا.

والخلاف أعم من الضد، لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين[2]؛ لأن الضدين هما اللذان بينهما غاية الخلاف.

ثانياً الخلاف اصطلاحاً:

وأما الخلاف في الاصطلاح فلم يخرج عن المعنى اللغوي السابق، إلا أنَّه خصص في معنى التضاد والتعارض، ومن تعريفاتهم الآتي.

قال أبو الوفاء البغدادي: "فحد الخلاف: الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحد من الخصمين[3]".

---

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/٢١٠-٢١٣.

(2) مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني، مادة (خلف) ص٣١٣، الناشر دار القلم – دمشق، دون تاريخ.

(3) انظر: الجدل، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي ص٢٤١، مطبعة مصر. دون تاريخ.

وقال الجرجاني: "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل[1]". وهي متقاربة في المعنى، ولعل تعريف الجرجاني أوضح في عباراته من أبي الوفاء.

الفرق بين الخلاف والاختلاف:

وأما الاختلاف فيأتي معناه أيضاً بمعنى الخلاف، فيقال: اختلف يختلف اختلافاً القوم: ضد اتفقوا [2]، ومن ثم يستعمل كل من الكلمتين مكان الآخر.

ولم يفرق ابن عقيل والجرجاني بين الخلاف والاختلاف في الاصطلاح عند تعريفهم للخلاف.

وفرَّق الكفوي[3] بين الخلاف والاختلاف بقوله: "والاختلاف: هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً، والخلاف: هو أن يكون كلاهما مختلفاً. والاختلاف: ما يستند إلى دليل؛ والخلاف: مالا يستند إلى دليل، والاختلاف من آثار الرحمة... والخلاف من أثار البدعة[4]".

وفرَّق بعضهم بأنَّ الخلاف: ما يحمل في مضمونه النزاع والشقاق والتباين الحقيقي، والاختلاف: ما يحمل التغاير اللفظي لا الحقيقي، ولهذا يجري على لسان أهل العلم أثناء تقرير المسائل الخلافية: هذا اختلاف لا خلاف، إذا كان الاختلاف لفظياً والجمع بين القولين ممكناً[5].

---

(1) شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير، لابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي الحنبلي ٤٣/١، تحقيق محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر مكتبة العبيكان، سنة ١٤١٣ – ١٩٩٣.

(2) اللسان ٩٠/٩، مادة (خلف).

(3) الكفوي، هو: أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب (الكليات – ط) – وهو معجم في المصطلحات والفروق اللغوية – كان من قضاة الاحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى استانبول فتوفي بها١٠٩٤هـ ، ودفن في تربة خالد، وله كتب أخرى بالتركية. انظر الأعلام للزركلي٣٨/٢.

(4) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص٦١، ٦٢. دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري.

(5) أدب الرأي" ادب الاختلاف في مسائل العلم" لمحمد عوامة ص١٠.

أسباب الاختلاف ودواعيه:

إن الناظر للاختلاف بين الناس عموماً والمسلمين وأهل اللغة والتفسير خصوصاً، يجد أن هذا الاختلاف ضرورة لا بد منها، وهذه الضرورة تعود على التباين بين الناس في المدارك والعقول، والنظر إلى النصوص وطبيعة اللغة. لذا كان لابد من الاختلاف في فهم الأحكام واستنباط المعاني والعلل وغيرها، وهذا الاختلاف يرجع لأسباب ودواع عديدة منها طبيعة الدين، واللغة، وطبيعة الكون والحياة والسياسة ..إلخ.

فأما طبيعة الدين:

فقد أراد الله أن يكون في أحكامه المنصوص عليه والمسكوت عنه، وأن يكون في المنصوص عليه: المحكمات والمتشابهات، والقطعيات والظنيات، والصريح والمؤول، لتعمل العقول في الاجتهاد والاستنباط، فيما يقبل الاجتهاد.

ولو شاء الله لأنزل كتابه كله نصوصًا محكمة قطعية الدلالة، لا تختلف فيها الأفهام، ولا تتعدد التفسيرات. ولكنه لم يفعل ذلك، لتتفق طبيعة الدين مع طبيعة اللغة، وطبيعة الناس، وتباينهم في الفهم والاستنباط، وكذلك حسب ضروريات الزمن.

وأما طبيعة اللغة:

فإن نصوص القرآن والسنة، جاءت على وفق ما تقتضيه اللغة في المفردات والتراكيب، ففيها اللفظ المشترك الذي يحتمل أكثر من معنى، وفيها ما يحتمل الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمطلق والمقيد.

وأما طبيعة البشر:

فقد خلقهم الله مختلفين، فكل إنسان له شخصيته المستقلة، وتفكيره المتميز، وميوله الخاصة، ومن العبث صب الناس في قالب واحد، ومحو كل اختلاف بينهم، فهذا أمر مخالف للفطرة التي فطر الله عليها الناس، فقد خلق الله البشر متفاوتين في الإدراك والاستيعاب بما فضل الله به بعضهم على بعض من الفهم والعلم والحفظ وسعة الاطلاع.

وأما طبيعة الكون والحياة:

فالكون الذي نعيش في جزء صغير منه، خلقه الله – سبحانه – مختلف الأنواع والصور والألوان، وهذا الاختلاف ليس اختلاف تضارب وتناقض بل هو اختلاف تنوع.

وكذلك طبيعة الحياة، أو البيئة التي يعيش فيها الإنسان لها تأثير على قوة المدارك ونوعية الوعي، وما يترتب على ذلك من إصدار الرأي على كل مسألة من المسائل، فيظهر تأثير البيئة واضحاً فيها، لذلك فإن طبيعة الحياة تختلف وتتغير بحسب مؤثرات متعددة، في المكان والزمان.

وأما العامل السياسي

وهو دخول السياسة في الخلافات الفرعية، لتضفي عليها منطق القوة حتى يكون دليلاً آخر على صحة القول. وخير مثال لذلك ما حدث أيام المأمون عندما تبنى رأي المعتزلة بالقول بخلق القرآن، وأرغم العلماء على متابعته في ذلك، وقد أدى ذلك إلى مقابلة ذلك القول بنظيره من الأحكام، وما حدث أيام الرشيد بين سيبويه والكسائي ومناصرة الكسائي رغم خطئه في المسألة الزنبورية، وعلى الرغم من صحة ما ذهب إليه سيبويه من رأي، وكانت هذه المناظرة مؤامرة من الكسائي وبعض الأعراب الذين اتفق معهم على مناصرته ضد سيبويه، مما كان سبباً من أسباب هلاك سيبويه.

***

تمهيـــد:

(نشأة الدراسات النحوية وتطورها حتى بداية الخلاف)

النشأة الأولى لعلم النحو:

*** انتشار اللحن :**

من الواضح والمعروف أن لكل ظاهرة جديدة حاجة ملحة تدعو إلى إيجادها، لذلك فإن ظاهرة نشوء النحو لم تكن جزافاً، حيث أدى إلى ظهورها دوافع ، وكان من أشد الدوافع في تلك الفترة الزمنية هو اللحن. ولو لم توجد مثل هذه الدوافع لما كان هنا تفكير في إبداعه . أجل ، إنما وضع النحو لأجل مواجهة الظروف والأجواء الجديدة التي ظهرت آنذاك والتي أشاعت اللحن على ألسنة الناس ، ولعل أهم الأسباب لذلك هو الاختلاط بين العرب والشعوب الأجنبية الأخرى التي دخلت الإسلام ، أو خضعت للحكم الإسلامي وعاشت في بلاد المسلمين ، أو ارتبط بها المسلمون ببعض العلاقات التي فرضتها الظروف الجديدة، وبإيجاز فإن هذا الاختلاط بكل صوره وأساليبه قد فرضته الظروف الجديدة التي خلقها انبثاق الإسلام وبعثته وتحركه ، ومن طبيعة هذا الاختلاط في الألسنة أن يخلق اللحن.

ولو تتبعنا تاريخ اللحن لرأيناه قد ظهر حتى في عصر الرسول . صلى الله عليه وسلم . فيقول أبو الطيب الحلبي[1]: "... لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي .

---

(1) هو: عبدالواحد بن علي، أبو الطيب اللغوي الحلبي، الإمام الأوحد، صاحب مراتب النحويين، قال في البلغة: له التصانيف الجليلة منها: مراتب النحويين، لطيف، الإتباع، الإبدال، شجر الدّر، وقد ضاع أكثر مؤلفاته، وكان بينه وبين ابن خالويه منافسة، مات بعد الخمسين وثلاثمائة. قال الصفدي: أحد العلماء، زين المتغنيين بعلمي اللغة والعربية، أخذ عن أبي عمر الزاهد، ومحمد بن يحيى الصولي، وأصله من عسكر مكرَم، قدم حلب، وأقام بها إلى أن قُتل في دخول الدُّمستق حلب، سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

صلى الله عليه وسلم ـ فقد روي عن عبد الله بن مسعود أن رجلاً لحن بحضرة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: " أرشدوا أخاكم فقد ضل" »[1] .

كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: " أنا من قريش، ونشأت في بني سعد، فأنَّى لي اللحن" [2]. فإذا كان اللحن في التخاطب بين العرب هو الدافع الأول إلى تدوين اللغة وجمعها، واستنباط قواعد النحو وتصنيفها، فإننا نتعرف من خلال الحديثين السابقين وجود كلمة اللحن وتداولها، وإن لم ينقل إلينا ما الخطأ اللغوي الذي قصد بها آنذاك.

وبعد عصر الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبعد أن اتسعت الفتوحات الإسلامية وازداد الاختلاط أخذ اللحن يشيع تدريجيا على الألسنة، وخاصة في قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف؛ نتيجة لاتساع اختلاط العرب مع غيرهم ـ كما سبق ـ وهناك روايات عديدة ذكرتها كتب التاريخ والأدب والنحو تدل على كثرة انتشار اللحن، الذي كان هو المحرك الأساسي لنشأة النحو ووضع بذوره، للحفاظ على القرآن الكريم، ومن هذه الروايات:

١- « كتب كاتب لأبي موسى إلى عمر (من أبو موسى) فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد: فاضرب كاتبك سوطا واحدا، وأخِّر عطاءه سنة "[3].

٢- وروي أن عمر رضي الله عنه مر على قوم يسيئون الرمي فقرعهم فقالوا: إنا قوم متعلمين (والصواب أن يقولوا: متعلمون) فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في

---

[1] الحديث: أخرجه الحاكم في مستدركه ٤٧٧/٢ برقم ٣٦٤٣، وقال: صحيح الإسناد. وانظر: جمع الجوامع للسيوطي باب الهمزة، حديث رقم (١٢٥). وانظر: مراتب النحويين ص٥.

[2] هذا الحديث مذكور بالمعنى لا باللفظ، والحديث:" أخرجه الطبراني عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"انا أعرب العرب ولدت في قريش ونشأت في بني سعد فأنى يأتيني اللحن"أنظر: الخصائص الكبرى للسيوطي١/١١٠. والمزهر في علوم اللغة باب "معرفة الطبقات والحفاظ والثقات"٢/٣٤١. وكشف الخفا١/٢٠١. وأورده في الجامع الصغير وعزاه إلى الطبراني عن أبي سعيد الخدري، وقال الهيثمي : فيه ميسر بن عبيد وهو متروك. وذكره الألباني في ضعيف الجامع الصغير برقم: ١٣٠٣، وقال عنه إنه موضوع.

[3] مراتب النحويين ص ٦ .

لسانكم أشدُّ عليّ من خطئكم في رميكم، سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "رحم الله امرءاً أصلح من لسانه"[1] .

٣- وروى الجاحظ أن « أول لحن سمع بالبادية : هذه عصاتي ، بدل عصاي، وأول لحن سمع بالعراق: حي على الفلاح ، بكسر الياء بدل فتحها »[2].

٤- وينقل ابن قتيبة : « أن رجلا دخل على زياد فقال : إن أبينا هلك ، وإن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا ، فقال زياد : ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك »[3].

٥- روى ابن الأنباري أن الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ قال: « إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ـ يعني الأعاجم ـ»[4].

وغير ما سبق من الروايات كثير، إلا أن أشهر القصص في تاريخ النحو ما أورده الأصفهاني في الأغاني، إذ دخل أبو الأسود الدؤلي في وقدة الحر بالبصرة على ابنته، فقالت له: يا أبت ما أشدُّ الحر؟ فرفعت كلمة (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك ولم أسألك، والحقيقة أنه كان عليها أن تقول إذا أرادت إظهار التعجب من شدة الحر والإخبار عنه : ما أشدَّ الحر!![5].

فاللحن إذن بلغ حداً من الخطورة إذ دخل بيت أبي الأسود، وكان أبو الأسود يحس باللحن ـ شأن العرب الفصحاء آنذاك ـ كما ينقل السيرافي : « قال أبو الأسود الدؤلي: إني لأجد للحن غمرا كغمر اللحم »[6].

---

[1] الحديث أخرجه السيوطي في جامع الأحاديث برقم١٢٧٠١و٣١٤٤٣، والبيهقي في شعب الإيمان٢/٢٥٧ برقم ١٦٧٨، وكنز العمال ٣/٣٥٢و ٥٥٠، ١٠/٢٥١.

[2] من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني ص١١.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة .

[4] نزهة الألباء ص٢ .

[5] الأغاني١١/١١٩. وأخبار النحويين البصريين ص١٢.

[6] أخبار النحويين البصريين ص١٤ .

وهناك حكايات كثيرة تنقل عن شيوع اللحن على الألسنة آنذاك. وليس هنا مكان سردها، لكن ذكرنا ما يؤيد وجود خطر اللحن.

ونتيجة لذلك أخذ الإمام علي يشعر بخطورة اللحن وقد ظهر في هذا المجال عامل جديد ، يعتبر أهم العوامل التي دفعت الإمام إلى التفكير في وضع قواعد النحو، إنه العامل الديني ، وهو الإحساس بخطورة اللحن على القرآن الكريم والأحاديث الشريفة . كما سبق ذكره . حيث إن اللحن في القرآن الكريم له أخطاره الكبيرة في مجال فهم الأحكام الشرعية، حيث يؤدي اللحن إلى غموض معانيه كما يقول ابن خلدون في مجال تأثير اللحن:« وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد الملكة رأسا ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم »[١].

ويقول أبو عبد الله الزنجاني:« وحدثت عدة حوادث نبهتهم إلى النهوض إلى صيانة القرآن الذي هو أساس الدين وحفاظ الإسلام من أن يطرق اللحن عليه»[٢].

وقد شاع اللحن في قراءة القرآن الكريم آنذاك فينقل السيرافي أن أبا الأسود: «سمع قارئا يقرأ : **{أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ}**[٣] (التوبه: آية ٥) بالكسر.

وقال ابن الأنباري : « وروي أن سبب وضع علي لهذا العلم أنه سمع أعرابيا يقرأ: لا يأكله إلا الخاطئين »[٤] .

وهذه الرواية الأخيرة لابن الأنباري قد صرحت بأن السبب الرئيس في وضع النحو هو السبب الديني ، بل إن العامل الديني هو العامل الرئيس في وضع علماء المسلمين لأكثر علومهم أيضا ، بل ربما كانت العوامل الأخرى داخلة ضمن العامل الديني كما صرح بهذا الدافع ابن خلدون وغيره .

---

[١] مقدمة ابن خلدون، ص٥٠٢ .

[٢] تاريخ القرآن، لأبي عبدالله الزنجاني ص٨٧ .

[٣] نزهة الألباء، ص ٣ .

[٤] نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

إذن فلأجل الحفاظ على نصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة أن تتعرض للتغيير والتبديل ، ولسوء الفهم وعدم القدرة على فهمها ، وعدم التمكن من استخراج الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية بصورة صحيحة ، كل ذلك حفز الإمام علي - رضي الله عنه - لوضع النحو ، لأنه خليفة المسلمين ، والذي عليه مهمة الحفاظ على الإسلام والقرآن الكريم لكل الأجيال .

فكان لزاماً على إمام المسلمين وخليفتهم - رضي الله عنه - أن يحارب هذا الخطر الجديد؛ حفاظاً على القرآن الكريم والأحاديث الشريفة من الخطأ واللحن ، وكان يشاركه في هذا الشعور أبو الأسود الذي كان يشعر باللحن - كما ذكرنا ذلك في الرواية السابقة - وكان يعتبر المستشار في الكثير من القضايا اللغوية - آنذاك - لدى الخلفاء والولاة ، والذي تعرف على مدى شيوع اللحن على الألسنة ومدى خطورته الدينية واللغوية ، وكان الدافع لأبي الأسود هو الدافع الديني ، لذلك قام بتنقيط المصحف الشريف دون سواه ، ولم يتحرك إلا حين شعر بالخطر المحدق بالمصحف الشريف ، ولكن هذا العمل - رغم أهميته - لا يؤدي هذه الوظيفة بصورة تامة ، لذلك اندفع الإمام - عليه السلام - وأبو الأسود إلى التفكير جديا في محاربة هذا الوباء الزاحف ومعالجته ، وذلك بوضع النحو الذي يتكفل بهذه المهمة الخطيرة ، فإن علم النحو هو الذي يمكنه القضاء على هذا المرض الذي أخذ يشيع في الأمة الإسلامية ، وأما التنقيط فإنه وإن كان يشكل جزءا لا ينفصل عن هذه المهمة التي تبناها الإمام ، وكلف بها أبا الأسود - بعد أن مهد له السبيل - كما سنرى فيما بعد.

***

وَضْعُ قواعدِ النحو الأولى

يحدثنا ابن خلدون كيف وضعت قواعد علم النحو؟ وكيف فكر العرب في المحافظة على اللغة ونطقها، بعد أن فسدت ملكات النطق السليم لديهم فيقول: فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردةً، شِبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم[١].

من هو واضع قواعد النحو العربي الأول؟

وبعد ما سبق من ظهور اللحن وسماع الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ لقارئ يقرأ القرآن وهو يلحن، وما حدث من اللحن في كلام ابنة أبي الأسود الدؤلي، نتساءل من الواضع الحقيقي الأول لعلم النحو؟ أهو الإمام علي أم أبو الأسود الدؤلي؟.

ذهبت بعض كتب التاريخ والأدب إلى أن أول من اهتم بوضع النحو هو الإمام علي بن أبي طالب، وقد شاعت هذه الرواية وانتشرت بين الناس حتى أصبحت في نظر الكثيرين من الحقائق التاريخية التي لا يجوز الشك فيها. ويبدو أن هذه الرواية تحتاج إلى نظر، حيث إن الإمام علي ـ كرّم الله وجهه ـ لم يأت البصرة لمثل هذه الأمور، بل جاء إليها في ثورة اجتماعية دينية، ولم تشغله مثل هذه الأمور، وهذه الأمور لا تقلل من شأن الإمام علي إن أنكرت عليه. ولهذا يقول الأستاذ عبد الكريم الدجيلي[٢]: "إن علي بن أبي طالب لم يأت البصرة مؤلفاً ومحاضراً وإنما جاء محارباً ومخاصماً. كما أن جحد وإنكار الروايات التي تقول بأن علياً هو واضع النحو لا يضيره ولا ينقص من قيمته...".

وهناك روايات أخرى كثيرة تقول بأن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠١.

(٢) أديب نجفي، من الشعراء، له كتب، منها "البند في الأدب العربي، تاريخه ونصوصه.ط " و" محاضرات عن الشعر العراقي الحديث ط " و " المرشد، في الإملاء ورسم الخط العربي – ط " و" نماذج من شعره ط " ١٨ صفحة في شعراء الغري، وله كتاب" مقدمة ديوان أبي الأسود، ولم يذكره الزركلي، توفي عام ١٩٧٤، انظر: الأعلام للزركلي٤/٥٢.

عرض الروايات:

وعلى ضوء الفقرة السابقة يمكن لنا أن نذكر بعضاً من الروايات التي تدلنا على بداية وضع النحو العربي ، وعلى واضعه الحقيقي، وعلى سبب وضعه، وسوف نذكر روايات للقائلين بأن واضع النحو هو الإمام علي ـ رضي الله عنه ـ وروايات أخرى للقائلين بأن واضع النحو هو أبو الأسود ، وكذلك روايات تجمع بينهما في وضع النحو. وإن كانت هناك روايات كثيرة في مختلف الكتب، وربما ترد روايات أخرى سوى ما ستذكر ، خلال هذا البحث وهذه الدراسة :

القسم الأول:

وهي الروايات التي تؤكد على أن الإمام علي بن أبي طالب ، هو الذي وضع النحو ومنها :

١- قال القفطي : « الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، قال أبو الأسود : دخلت على أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ فرأيته مطرقا مفكرا ، قلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ قال : سمعت ببلدكم لحنا فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية ، ثم أتيته بعد أيام فألقى إليَّ صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم ، الكلام : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ، ثم قال : تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر »[١].

وفي الإنباه أيضاً رواية عن أبي الأسود، قال: « دخلت على أمير المؤمنين فأخرج لي رقعة فيها: (الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) فقلت: ما دعاك إلى هذا؟!، قال: رأيت فسادا في كلام بعض أهلي فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ ، فأخذ أبو الأسود النحو من علي ولم يظهره »[٢]

---

[١] إنباه الرواة : ٤ .

[٢] إنباه الرواة : ٥ .

وفي الإنباه أيضا ـ ولعلها ملحقة بالرواية السابقة ـ : « أن زيادا سمع بشيء عند أبي الأسود ورأى اللحن قد فشا فقال لأبي الأسود : أظهر ما عندك للناس؛ ليكون إماماً، فامتنع عن ذلك . . . »[1] .

٢ ـ وقال ابن الأنباري : « وروي أن سبب وضع علي بن أبي طالب لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ : لا يأكله إلا الخاطئين ، فوضع النحو »[2].

القسم الثاني :

في هذا القسم نذكر بعض الروايات التي تدل على أن أبا الأسود هو الواضع الحقيقي لعلم النحو:

١. يقول أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ـ المتوفى سنة ٣٥١هـ في كتابه مراتب النحويين: (ثم أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي)[3].

٢- وقال صاحب وفيات الأعيان: هو أول من وضع النحو، وقيل: إن عليا هو الذي وضع له[4].

٣- وقال « وقيل : كان أبو الأسود يُعَلِّم أولاد زياد بن أبيه فجاء يوما وقال له : أصلح الله الأمير ، إنني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون أو يقيمون به كلامهم ، فقال : لا، فجاء رجل إلى زياد ، وقال: أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنون ، فقال زياد: ادعوا لي أبا الأسود ، فلما حضر ، قال : ضع للناس الذي نهيتك عنه »[5].

٤. وفي الأغاني : « أن أبا الأسود دخل على ابنته بالبصرة فقالت : يا أبتي ما أشد الحر ، فرفعت كلمة (أشد) فظنها تسأله وتستفهم منه أي زمان الحر أشد ؟ فقال : شهر

---

[1] إنباه الرواة : ٥ .
[2] نزهة الألباء : ٣ .
[3] مراتب النحويين ٥٠٦.
[4] وفيات الأعيان ٢/٣١٢.
[5] وفيات الأعيان١| ٢٤٠ .

نـاجر ، فقالـت : يـا أبتي إنمـا أخبرتـك ، ولم أسـألك »[1]. وقيـل إثـر هـذه الواقعـة وضـع أبـو الأسود باب التعجب في النحو.

هذه نماذج للروايات الكثيرة في هذا المجال، التي تمتلئ بها كتب الأدب والنحو والتاريخ ، وربما نذكر روايات أخرى بهذا المضمون في ثنايا البحث، وسوف نفسر هذا الاختلاف في سبب الوضع والواضع .

***

(1) الأغاني ١١|١١٩ .

مراحل تكوين النحو العربي

وبعد ظهور النحو بسبب ظهور اللحن في البصرة ، وظهور الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشأة هذا الفن ودور أبي الأسود الدؤلي الواضح في وضعه، تجدر الإشارة إلى مراحل تكوين هذا الفن بعد أبي الأسود، حيث إن النحو مر بعدة مراحل بعد زمن أبي الأسود حتى استوى على سوقه فناً متكاملاً له قواعده وأصوله الذي يُنسج على منوالها، والتي وضع أبو الأسود قواعدها الأولى بإرشاد من الإمام على على ما اتفق من الجمع بين الروايات.

وقد مر النحو بأربعة مراحل، ولا يهمنا سوى المراحل الثلاث الأولى، حيث إن المرحلة الأولى هي مرحلة ظهور النحو وكانت بصرية خالصة، والمرحلة الثانية، كانت مرحلة الجدال والمناظرات النحوية، التي أدت إلى ظهور الخلافات النحوية في الدرس النحوي بأجمعه، وهو ما نحن بصدد دراسته، فلا توجد مسألة نحوية ـ تقريباً ـ لم يظهر فيها الخلاف، وذلك بعد أن انتقل مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة الحاضرة الثانية للعراق، واتجه الكوفيون إلى علم النحو فأخذوا أصوله من البصريين ودرسوا على أيديهم، حتى ألموا بقواعد النحو الأولى، ثم زادوا انتشاراً بعد ذلك وأصبحت لهم مجالسهم وكتبهم الخاصة في النحو، وظهر لهم منهج خاص لهم ولمن بعدهم من الكوفيين، وأصبحت لهم مدرسة (مذهب) يعرف باسمهم يسمى مذهب الكوفة، أو مدرسة الكوفة، في مقابلة مدرسة البصرة النحوية، لذا فإن النحو في هذه المرحلة الثانية كان بصرياً كوفياً، وكان الخلاف فيها على أشده، وهذا ما سيتضح فيما بعد عند ذكر المدارس النحوية في الفصل الأول ـ إن شاء الله ـ .

أما المرحلتان الثالثة والرابعة، فما هما إلا آخذتين عن المذهبين أو المدرستين السابقتين البصرة والكوفة، فالمرحلة الثالثة كانت مرحلة انتخاب من آرائهما، والرابعة كانت مرحلة تصنيف وتأليف وجمع للمسائل من علماء البصريين والكوفيين والأندلسيين. ولذا أصبح النحو فناً كثير الكتب والمؤلفات والملخصات والشروح.

وإليك بيان بالمرحلتين الأولى والثانية:

١- المرحلة الأولى: مرحلة التكوين:

بدأ تكوين النحو وظهوره في البصرة، من عصرِ أبي الأسود الدؤلي إلى بداية عصرِ الخليل بن أحمد، ولذا فإن نحو هذه المرحلة بصرياً خالصاً، وانقسم رجال هذه المرحلة إلى طبقتين:

الأولى: طبقة أبي الأسود الدؤلي وعنبسة الفيل ، ويحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم الليثي ، وعبد الرحمن بن هرمز ، وميمون الأقرن ، ولم يكن للخلاف بين هذه الطبقة ظهور واضح، حيث كان نحوها قليلاً، وكان شبه روايةٍ للمسموع، ولم تظهر فيما بينهم فكرة القياس، التي كانت هي نقطة البداية في الخلافات النحوية، حيث كان اعتمادهم على المحفوظ فقط. ولم يكن بينهم آنذاك كوفي يُذكر، لذلك كان هذا الطور بصريّاً خالصاً.

الثانية: طبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء ، ومع ظهور هذه الطبقة ظهرت أصول النحو، وظهر معها الخلاف النحوي، وذلك لظهور فكرة القياس والتعليل، فهذا عبدالله بن أبي إسحاق الذي كان يخطِّئ الفرزدق في شعره، يقول عنه أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: (وكان يقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرع النحو وقاسه)، وهذا عيسى بن عمر الثقفي صاحب مؤلفين في النحو وهما الإكمال والجامع، وقد أشار إلى فضلهما الخليل بن أحمد وزادت في هذه الطبقة، حركة المناظرات والجدال، مما أدى لزيادة المباحث النحوية، وتفرعت على أيديهم علوم اللغة إلى نحو وصرف وأصوات ومعاجم.

٢. المرحلة الثانية: مرحلة النموّ:

وتمتد من عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي والكسائي الكوفي إلى عصر المازني البصري وابن السكّيْتِ الكوفي، لذا فإن نحو هذه المرحلة بصري كوفي. وتمتاز هذه المرحلة بالاتجاه إلى التخصص ، فقد خلصتْ كتب النحو من فروع علوم اللغة الأخرى ، حيث استقصوا أبنيةَ الكلم ، واستقرؤا المأثور من كلام العرب شعراً كان أم نثراً واستنبطوا منه القواعد النحوية وقرروها.

وكان للخلاف ظهور واضح في هذه المرحلة، فبدأ خلافاً فردياً بين نحوي وآخر، كالذي كان بين الكسائي والرؤاسي أستاذه، عندما نقض الكسائي أقوال استاذه التي يرويها الفراء[1] ولم يكن الخلاف المنهجي قد ظهر في بداية هذه المرحلة، حيث إن الخلاف المنهجي ظهر بعد الطبقة البصرية الثالثة، والأولى الكوفية، أي بعد عصر الخليل البصري، وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي، بداية من عصر الكسائي الكوفي وسيبويه البصري، اللذين ظهرت في عصرهما المناهج الخاصة لكل من نحاة البصرة ونحاة الكوفة، وبدأ الخلاف يأخذ جميع أشكاله في المناظرات والمحاورات، فكَثُرتْ بذلك المؤلفات النحوية.

وبتمايز اتجاه كل من نحاة البصرة والكوفة، ظهر ما يسمى في الدرس النحوي بمذهب أو مدرسة البصرة، وكذلك مذهب أو مدرسة الكوفة، ودار بينهما السجال في الدرس النحوي على أساس منهجي أو مذهبي، وخاصة بعد انتهاء الطبقة الثالثة البصرية والأولى الكوفية ـ كما سبق بيانه ـ وكما سنبينه في الفصول التالية ـ إن شاء الله ـ في كثير من مواطن الخلاف، حسبما يقتضيه العرض الخاص لكل مسألة خلافية لظهور الفائدة والثمرة من ورائها، والتي هى موضوع بحثنا في هذه الدراسة.

***

---

(1) نزهة الألباء، ص ٣٥.

الفصل الأول:

(الخـلاف النحوي)

المبحث الأول

(نشأة الخلاف النحوي وتاريخه)

المطلب الأول:

نشأة الخلاف النحوي

مر النحو العربي في نشأته ـ كما سبق ـ بأربع مراحل حتى استوى على سوقه، وأصبحت له أصول ثابتة متعارف عليها بين النحاة والدارسين لهذا العلم، وخاصة بعد الطبقة الثالثة البصرية والأولى الكوفية، وبداية الطبقة الرابعة البصرية والتي يرأسها سيبويه، والثانية الكوفية والتي يرأسها الكسائي، وذلك بعد انتقال مركز الخلافة من البصرة إلى الكوفة حاضرة العراق الثانية، التي اشتد الخلاف النحوي فيها وبرز بروزاً واضحاً.

وعندما يُذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدّى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها، التي بلهجاتها نزل القرآن، ودار بينهما الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله، على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضعها وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلفاه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.

ولم يكن بعدهما خلاف ذو بال يذكر، حيث جاء بعدهم أهل بغداد ونحوهم قائم على ما دار بين البصريين والكوفيين وعلى ما جاء في المذهبين، ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي، فلم يزيدوا على النحو إلا أنهم انتقوا من آراء المدرستين، ولذا سموا مدرسة الانتخاب أو المدرسة المزدوجة أو المدرسة التوفيقية[(١)].

وأما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس ومصر والشام في القرنين الخامس والسادس وما بعدهما، فلم يكن للخلاف بينهم انتشار، حيث إنهم اتجهوا للتأليف في

[(١)] ضحى الإسلام ٢ /٢٩٨، ومدرسة الكوفة ص٩٠، والمدارس النحوية، لشوقي ضيف، ص٢٤٥– ٢٤٦.

تخصصات اللغة من نحو وصرف ومعاجم وأصوات، ووضع الشروح والاختصارات، لما تركه علماء البصرة والكوفة، وظهرت المؤلفات النحوية القيمة في بابها، ومنها كتاب (المفصَّل) للزمخشري، الذي سار فيه على نسق ترتيب أبي علي الفارسي في (الإيضاح العضدي)، لذا أصبح المفصَّل الشغل الشاغل للشُّراح في القرن السابع، ومن أشهر الشُّراح له ابن يعيش، حيث يُعد شرحه من أفضل الشروح[1]. وبفضل ثورة التأليف والشرح والاختصارات امتلأت المكتبات، وأصبح للنحو وفروع اللغة مراجع لا تحصى يرجع إليها الدارسون.

وما كانت تلك الثورة النحوية العظيمة إلا نتيجة لما كان بين المدرستين البصرة والكوفة من خلافات نحوية، فهذه البصرة نشأ بها النحو قبل الكوفة بمائة عام تقريباً، ثم بعد انتقال مركز الخلافة إلى الكوفة، أخذ أهل الكوفة النحو على علماء البصرة ثم انتهجوا بالنحو ومسائله نهجاً خاصاً بهم، وخاصة على يد الكسائي، الذي كانت له اليد الأولى والطولى في الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأصبح الخلاف واضحاً حتى طال جميع أبواب النحو ومسائله. وأصبح لكل مدرسة من المدرستين مذهب خاص بها في الخلاف النحوي، تقوم عليه دعائم مدرستهم، وطرق بحثهم في الخلاف، ومنهجهم الذي سلكوه في بحث الخلاف، وسنذكر ذلك عند الحديث عن المدرستين ومنهجهم في البحث لاحقاً. إن شاء الله . .

لكن تطور الخلاف واشتد بظهور مدرسة القياس والتأويل والتعليل في النحو العربي، وتمايزت مدرستا البصرة والكوفة في ذلك، واشتدت حدة الخلافات بينهما إما بتأثير السياسة أو العصبية أو القبلية، أو سعياً وراء لقمة العيش، ورغد الحياة، وأصبح الخلاف مادة للتسلية حيناً ولشحن النفوس بالعداء حيناً آخر، وخاصة إذا كانت المناظرات والمجادلات في بلاط الخلفاء والأمراء، وقصة المسألة الزنبورية ليست ببعيدة.

وبعد هذا الإيجاز عن مدارس الخلاف، التي سنفصلها فيما بعد، نقول متى ظهر الخلاف على ساحة الدرس النحوي؟.

---

[1] إنباه الرواه ٤/١٣٦، والمدارس النحوية ص٢٨٠.

بداية ظهور الخلاف النحوي:

كان أول خلاف نحوي ظهر على الساحة بين البصريين والكوفيين ما ذكره سيبويه في كتابه من أن الخليل بن أحمد كان يطلب من أبي جعفر الرؤاسي كتابه ليقرأه، وأن كل ما جاء في كتاب سيبويه من : قال الكوفي يكون هو الرؤاسي[1]. وهذا ـ في نظري ـ ليس خلافاً يعتد به، وربما لم يكن هناك خلاف أصلاً، والذي جعل بعض العلماء يقول بوجود خلاف بين هذين العلَمَين الخليل وأبي جعفر هو كتاب أبي جعفر الذي اطلع عليه الخليل كما ذكر سيبويه، ولم يكن الخلاف سوى وجهات نظر متبادلة بين الرجلين، حيث إنهما اجتمعا في القراءة على عيسى بن عمر ، وهذا جعل بينهما نوعاً من الود والأنس سمح للخليل أن يطلب كتاب الرؤاسي، وروى منه بعض أقوال لتلميذه سيبويه، فأثبتها سيبويه في كتابه.

وربما كان هناك رد على قول أحدهما أو وجهة نظر للآخر، لكن لم يكن هذا الخلاف بالمشهور والشائع كما كان فيما بعد بين المدرستين، ولم يأخذ الطابع المنهجي، الذي ظهر بظهور الكسائي واعتباره إماماً لأهل الكوفة في النحو. ثم إن رجلين كالخليل والرؤاسي كانا عفيفين ـ على ما ذكره الأفغاني ـ فلم يكونا طالبين للمادة ولا الجاه، الذي بسببهما تأخذ مسائل الخلاف منحنىً آخر غير هادئ، ومتى خلت المناقشات العلمية مما يورثها من حوافز المادة أو الجاه بقيت هادئة، جميلة صافية[2].

ولم يكن هذا الخلاف ولا غيره مما حدث في هذه الفترة المبكرة قد وصل إلى حد التنافس بين البصرة والكوفة المتمثلتين في الخليل والرؤاسي، حيث إن أبا جعفر لم يكن إلا بصرياً، أو تعلم النحو في البصرة ، ولم يكن بالنحوي الذي يستطيع الوقوف أمام الخليل ابن أحمد. وكذلك ما حدث بين البصريين أنفسهم من خلاف في هذه الفترة لم يكن أكثر من مذاكرة وحكاية للأقوال المخالفة والرد عليها أحياناً، فأنت كثيراً ما تجد سيبويه يورد لشيخيه يونس والخليل أقوالاً ثم يخالفها فيقول: (وزعم الخليل ..) (وزعم يونس ...)[3]. **وقيل**: إن بداية الخلاف النحوي الواضح، الذي أخذ طابع المنهجية والتنافس الشديد وتمثيل وجهتي

---

[1] نزهة الألباء ، ص١٢٨. والأغاني١/١٠٢.

[2] في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، ص١٦٨ ، ط٢.

[3] الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ص٢٦. ومدرسة الكوفة للمخزومي ص٦٦.

النظر للبصريين والكوفيين كانت بدءاً من عهد سيبويه والكسائي، الطبقة الرابعة البصرية والثانية الكوفية، وخاصة بعد أن قرَّب العباسيون الكسائي وتلامذته، وخصوهم بتربية أولادهم، وبالإغداق عليهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة، لذلك كانت روابط الود بين بني العباس وأهل الكوفة من المتانة بمكان، الشيء الذي لم يتوفر للبصريين.

ولذلك اجتهد الكوفيون للتمسك بدنياهم التي نالوها من بني العباس، ووقفوا بالمرصاد للبصريين، الذين يفوقونهم علماً، وحالوا بينهم وبين النجاح المادي، وكذلك المعنوي لدى العباسيين، وحاولوا بكل قوة الحط من مكانة البصريين أمام الخلفاء والأمراء، فمن لم يقدروا على إبعاده بالمال، سعوا في الغض من علمه ومكانته لدى بني العباس، مما كان له الأثر في الوقوف ضد البصريين زماناً طويلاً، والانتصار للكوفيين في المناظرات العلمية في بلاط الخلفاء والأمراء.

ولصاحب مدارس النحو رأي آخر، حيث يقول: "إن أبواب الخلاف النحوي فتحت على يدي الأخفش تلميذ سيبويه، وأعد لنشأة مدرسة الكوفة النحوية وغيرها من مدارس النحو المختلفة، حيث إنه كان عالماً بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء، خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل عليه، وحمل عنه الكوفيون ومضوا يتسعون فيه، فتكونت مدرستهم. وهو الذي فتح للفراء والكسائي أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعها، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوي الجديد[(١)]".

ولم يكن الأخفش تلميذ سيبويه زائداً في هذا الخلاف بالرغم من أنه عمقه وفتح أبوابه، ولم يكن اتصاله بالكوفيين إلا بعد وقوع المناظرة النحوية المشهورة بين سيبويه والكسائي، وخذل فيها سيبويه، فجاء الأخفش لينتصر لأستاذه فاستماله الكوفيون، بعد أن اطمأن إلى رغد العيش معهم فوافقهم في بعض مسائلهم[(٢)].

---

(١) مدارس النحو لشوقي ضيف: ٩٥، ١٥٦.

(٢) نشأة النحو، للطنطاوي ص١٠٥.

المطلب الثاني:

بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة)

بدأت الدراسات النحوية ظهورها على يد أهل البصرة حاضرة العراق الأولى، وكان أول دافع لوضع القواعد النحوية هو اللحن الذي ظهر في الكلام بعد كثرة الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . ودخول الشعوب غير العربية في الإسلام، ونشأت مدينة البصرة سنة ١٥ هجرية، ثم نشأت بعدها الكوفة بستة أشهر، وقيل بسنة أو يزيد، لذلك نشأت الدراسات النحوية في البصرة قبل غيرها من البلدان، وكانت هي المركز الأول للدراسات النحوية.

ثم جاءت بعدها عاصمة العراق الثانية (الكوفة) وطلب أهلها علم النحو على أيدي أهل البصرة بعد أن وضع البصريون أصوله بمائة عام تقريباً، وشاركت الكوفة في النحو ومسائله بعد أن كانت منصرفة عنه برواية الشعر والقراءات القرآنية وكان بها عدد من القُرَّاء، ووضعت لها منهجاً بحثياً سارت عليه، وسار عليه تلامذتها فيما بعد، والذي وضعه هو علي بن حمزة الكسائي.

ومع أن البلدين يضمهما العراق فقد كان يطلق على البلدين العراقين، ويقصد بهما البصرة والكوفة، وزخرت العراق ببلديها البصرة والكوفة بالعلماء، من الكوفيين والبصريين.

وعندما دب النزاع السياسي بينهما بعد أن اتخذ الإمام علي .كرم الله وجهه . الكوفة مقراً للخلافة، ووقعت موقعة (الجمل) بين المدينتين وتحزب كل منهما لفريق، فأهل البصرة شايعوا طلحة والزبير، وأهل الكوفة شايعوا علياً، وازداد الخلاف بينهما على مر الأيام، حتى قال أعشى همدان، لسان الكوفة:

فإذَا فَاخَرْتمُونَا فَاذْكُرُوا مَا فَعَلنَا بِكُم يَوْمَ الجَمَل[1]

وفيما يلي نبذة عن تاريخ وجغرافية تلك المدينتين، وأثر ذلك في اجتذاب السكان ومنهم العلماء والمشايخ والقراء والحفظة، ثم مذهب كل منهما النحوي، وأشهر أعلامهما

---

[1] الأغاني: أخبار أعشى همدان ج٦ ص٥٥، وتاريخ الطبري٤٦٩/٣، وتاريخ دمشق٤٨٣/٣٤، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٤٨١/٤، ونشأة النحو ص١٢٣.

النحويين، ومنهج كل مدينة في الدراسات النحوية، وأهم الفروق بين المدينتين في دراسة النحو العربي، على النحو التالي:

أولاً: مدينة البصرة:

البصرة لغة: جاء في اللسان، وفي التهذيب والمخصص والقاموس: والبَصْرَةُ الحجر الأَبيض الرِّخْوُ، وجمعها بِصار، وقيل: هي حجارة رخوة إلى البياض وبها سميت البصرة. وقال ابن سيده: "والبصرة – الأرض الطيبة الحمراء، وبه سميت البصرة بصرة كما سميت الكوفة كوفة بالرمل"[(١)].

ولعل الصفات السابقة التي اتسم بها إقليم البصرة، كانت سبباً في هجرة كثير من سكان الجزيرة العربية إليها.

حيث إن البصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق، وهي أقرب المدن إلى العرب الخُلص، الذين صفت لغتهم ولم يشبها لغة أجنبية، حيث يقع على مقربة منها وادي نجد غرباً، والبحرين جنوباً، والأعراب تأتي إليها من داخل الجزيرة طلباً للعيش، ويسكن بها قبائل فصيحة من العرب، مثل: تميم، وقيس، اللذين بقيا على عروبتهما، وغيرهما من القبائل العربية سليمة السليقة اللغوية، وكذلك وجود (المربد) الذي اتخذه العرب سوقاً، وكان قريباً من البصرة، حيث يبعد عنها ثلاثة أميال، وأصبحت هذه السوق في الإسلام صورة معدلة لعكاظ في الجاهلية، فكانت فيه النوادي الأدبية والمجامع الثقافية، وحلقات المفاخرة والمنافرة والمعاظمة ومجالس العلم والأدب، وكان لفحول الشعراء حلقات خاصة فيه، فقد روى الأصفهاني: " وكان لراعي الإبل والفرزدق وجلسائهما حلقة بأعلى المربد بالبصرة يجلسون فيها"[(٢)].

وفي هذا مدد جليل من اللسان الفصيح، مما يسّر لعلماء البصرة تدوين اللغة بلسان عربي فصيح، دون الاحتياج إلى تجشم عناء السفر والترحال عبر الفيافي والصحراء لتدوينها.

---

(١) المخصص: باب ذكر مماريع ظواهر الأرض.

(٢) انظر: الأغاني أخبار جرير ٢٩/٨. وراعي الإبل: لقب غلب على الشاعر الإسلامي الفحل عبيد بن حصين بن معاوية، ويكنى أبا جندل. ونشأة النحو ص ١٢٤، ١٢٥.

وكان في هذه البيئة التي تموج بمختلف القبائل العربية المعترف بسلامة سلائقها اللغوية، وكذلك بالرواة والحفظة والنقدة، وما بين جميع سكانها من الاندماج وعدم الفوارق الطبقية، ومشاركة جميع الطبقات والقبائل في العمل، ووجود هذه الروح وهذا الاستقرار والانسجام كان داعياً علمياً خالصاً، له الأثر الطيب في سلوك البصريين في قواعدهم، حيث الأساليب العربية متوافرة حولهم، تجود لهم بكل ما يحتاجون من شواهد للقواعد، دون منافس، ودون إجهاد أو تعب، مما جعلهم يتابعون سلسلة الاستقراء متئدين مطمئنين، فجاءت قواعدهم سليمة، لأنها مأخوذة ممن هو مقطوع بعربيته، وموثوق فيه بالرواية عنه[١].

ثانياً: الكوفة:

الكوفة: لغة هي: الرمال المجتمعة، وهي من التكوّف، أي التجمّع. وقيل: الكوفة الرملة الحمراء، وبها سميت الكوفة، قال ابن سيده في المخصص، باب ذكر مماريع الأرض: وسميت الكوفة كوفة بالرمل.

وكانت الكوفة قبلة أنظار العرب وزعمائهم وقادتهم، فنزل بها من السكان أربعة بيوت عربية وهم: آل زرارة الدّاريميون، وآل زيد الفزاريون، وآل ذي الجدّين الشيبانيون، وآل قيس الزبيديون[٢].

وكانت الكوفة مركزاً لقيادة الجيوش، وقاعدة الخلافة الإسلامية في عهد علي بن أبي طالب، مما جعلها متجه الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح، ووجوه القبائل، فنزل بها سبعون رجلاً من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ممن شهدوا بدراً، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة، وكذلك ثلاثة من أعلام القراء للقرآن الكريم وأصحاب قراءات متواترة معروفة في العالم العربي والإسلامي، وكان أوائل الدارسين للنحو في الكوفة من القرَّاء هو الكسائي، وممن عنوا بالدراسات القرآنية الفرّاء، صاحب معاني القرآن.

كانت هذه إلمامة سريعة حول بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة) تاريخاً وجغرافية.

---

[١] نشأة النحو ص١٢٦، ١٢٧. والخلاف بين النحويين ٣٦.

[٢] مدرسة الكوفة ص١٢.

وبعد ذلك ندلف إلى الدراسة النحوية الخلافية بين البيئتين (المذهبين أو المدرستين الخلافيتين)، مع ذكر أشهر نحاة كل منهما، وجهوده في الدرس النحوي، وما نتج عن خلافهما من مدارس أخرى أخذت عنهما، وما قامت به من أعمال في الدرس النحوي، على النحو التالي:

***

المبحث الثاني

(مدارس الخلاف النحوي وطبقاتها)

المطلب الأول:

مدرسة البصرة النحوية وخصائصها ومنهجها

كانت البصرة مولد النحو ومهده[١] والخليل بن أحمد الفراهيدى هو أول من نهج مسالك جديدة فى علم اللغة العربية وهو تلميذ أبي عمرو بن العلاء. لذا فهو يعتبر المؤسس الحقيقى لعلم النحو العربى الذى وضعه سيبويه فى كتابه بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه[٢]. ثم نحا مذهب سيبويه آخرون أمثال الأصمعى، والأخفش، والمبرد.

كانت مدرسة البصرة النّحوية أسبق في الظهور بقرن من الزمن من قرينتها مدرسة الكوفة النحوية والتي كانت منصرفة عن النّحو برواية الأشعار والأخبار. وهذا السبق البصريّ في ميدان النّحو أتاح للبصرة أن تجتذب رجال الكوفة للأخذ عن علمائها، فالاتصالات بين البصرة والكوفة مستمرّة، وكان لهما فضل تأسيس النّحو وتطوّره. بل لعلّ ازدهاره في مراحله الأولى يرجع إلى ما كان بين المدرستين من تنافس شديد، حيث تنبّه الكوفيّون، وأرادوا مشاركة البصريّين في بناء النّحو بعد أن أخذوا أصوله منهم.

أسبقية البصرة لاحتضان النحو العربي:

كانت البصرة ـ كما أشرت ـ أسبق إلى النحو من الكوفة بمائة عام، وتعهدته في زمن مبكر، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها:

---

[١] نشأة النحو ص٧٥.

[٢] تاريخ الأدب العربي، بروكلمان ج٢ ص١٣١.

أولا: العامل السياسي:

كانت البصرة عثمانية أموية وكانت الكوفة علوية عباسية، وسكن الإمام علي(كرم الله وجهه) الكوفة واتخذها مقرا لخلافته، إذ كان أهل الكوفة مطيعين له فدعوه إليهم، في الوقت الذي شق فيه أهل البصرة عليه عصا الطاعة، ثم جاءت السيدة عائشة (ت ٥٨هـ) البصرة، ومعها جيش طلحة والزبير ؛ مطالبين بثأر عثمان وقد كانت موقعة (الجمل) الشهيرة بين عائشة وعلي فكان ما كان، ومن ثم تمسكت كل من البلدتين بما تدين له فاستمرت البصرة هاشمية عثمانية والكوفة قرشية علوية، ولما كانت مسألة التحكيم، وكان الغانم فيها الأمويون، كان طبيعيا أن يكون الاستقرار والطمأنينة والهدوء للبصريين أنصارهم في الوقت الذي كانت فيه قلوب الكوفيين تغلي على البصريين وتضمر لهم الكراهية والبغضاء، ولا أدل على ذلك من كلام أعشى همدان، لسان الكوفيين – الذي ذكر آنفاً –[1].

إلا أن هذا لم يدم طويلا، فقد تغير الحال وسقطت الدولة الأموية، وجاءت الدولة العباسية وكان مبدأ ظهورها في الكوفة إذ تمت البيعة لأبي العباس السفاح (ت ١٣٦هـ) أول خلفائها بدعوته لآل البيت، فناصره الكوفيون فحفظ العباسيون لهم هذا الصنيع، فعطفوا عليهم وكافئوهم فانقلب ذل الكوفيين في عصر الأمويين إلى عز في عصر العباسيين وأفل نجم البصرة بعد أن كان ساطعا.

ولئن تقاعست البصرة في عهد العباسيين فقد فازت بقصب السبق في عهد الأمويين على غيرها فتمكنت من حمل لواء رئاسة العربية ولاسيما النحو.

ثانيا: الموقع الجغرافي:

كان لموقع البصرة الجغرافي الأثر البارز في سبقها للاشتغال بالنحو ، فالبصرة تقع على طرف البادية مما يلي العراق ، فهي أقرب مدن العراق إلى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار فعلى مقربة منها بوادي نجد غربا والبحرين جنوبا والأعراب

---

[1] نشأة النحو، ص١٢٣، بتصرف.

يفدون إليها منهما ومن داخل البصرة وليست كذلك الكوفة وبغداد فَمَكَّن هذا أهل البصرة أن يأخذوا عن العرب دون أن يتكلفوا مشاق السفر(١).

ثالثا: قرب سوق المربد من البصرة :

كان للعامل الثقافي أيضا أثر واضح .كما أشرنا سابقاً . في سبق البصرة للاشتغال بالنحو إذ كانت تنعقد فيها مجالس للعلم والمناظرة، ويفد إليها الشعراء ورواتهم فهي تشبه سوق عكاظ في الجاهلية، ينزل العلماء والأدباء والأشراف للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار، وكان اللغويون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون فيأخذ عنهم النحويون ما يصحح قواعدهم ولم تكن سوق الكناسة بالكوفة مثلها إذ أن ساكنيها من الأعراب أقل عددا وفصاحة ممن كان بالبصرة وإن كان منهم لفيف من بني أسد وغيرهم، إلا أن أغلبهم يمانيون وأهل اليمن قد فسدت لغتهم لمجاورتهم الحبشة واتصالهم بالهند ومخالطتهم التجار الذي يفدون إليهم من مختلف الأمصار.

خصائص ومنهج الدرس النحوي في مدرسة البصرة:

تعهّد البصريون وحدهم النحو بعد مرحلة وضْعِهِ المبكّر على يد أبي الأسود الدؤلي بإرشاد علي بن أبي طالب بالعناية والرعاية قرابة قرن من الزمان، وقد اتجهت البصرة وجهة خاصة في أساليب البحث النحوي وطرق الاستنباط ومبلغ الاعتداد بالشواهد وغير ذلك، ونشأ عن هذا أن أصبح للبصرة مذهب له طابع خاص، وقد وضع البصريون قواعد عامة لنحوهم والتزموا بها بشدّة فأخذوا بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطراد، فكانت قوانينهم التي أقاموها على هذه الشواهد أقرب إلى الدقة، أما ما ورد من صحيح كلام العرب مخالفاً لها فإنهم كانوا يؤولونه لينسجم معها، أو يحكمون عند عجزهم عن التأويل بأنه شاذ عن القاعدة يُقبل لأن قائله ممن يحتج بهم لكنه يحفظ ولا يقاس عليه أو يرمون هذا المخالف بأنه مصنوع لا يلتفت إليه أو لحن من مولد ينبغي أن يُطرح.

---

(١) المفيد في المدارس النحوية ، ص ٣١ ، إبراهيم عبود السامرائي، الناشر: دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

ولذا كثر عندهم التأويل والحكم بالشذوذ والضرورة، بل لقد تجرأ البصريون على أكثر من ذلك فخطأوا أحياناً بعض العرب من أهل الاحتجاج في أقوالهم أو في قراءاتهم للقرآن إذا لم تجر على قواعدهم، وهم بذلك قد فضلوا القانون النحوي وآمنوا بسلطانه وجروا على القاعدة النحوية وأهدروا ما خالفها حتى لو كان مسموعاً صحيحاً.

وكان البصريون أقل رواية للشعر وكان المصنوع لديهم منه أقل من الشعر المصنوع عند الكوفيين، وهذا هو السبب الذي جعل البصري يتحرج أن يأخذ عن الكوفي الشواهد، قال اليزيدي النحوي البصري في ذم الكسائي وأصحابه الكوفيين:

كنّا نقيس النحو فيما مَضَى على لسان العرب الأُوَّلِ
فجاءنا قوم يقيسونه على لُغَى أشياخ قُطْرَبُّلِ
إنّ الكسائي وأصحابه يرقَون في النحو إلى أسفلِ[(١)]

وقال الرياشي النحوي البصري مفتخراً على الكوفيين: "نحن أخذنا اللغة عن حَرَشَةِ الضِّباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوها عن أهل السواد، وأكلة الشواريز، وأصحاب الكواميخ" [(٢)]، أي نحن أخذنا اللغة عن البدو الخلَّص والكوفيون أخذوها عن عرب المدن[(٣)].

لقد كان البصريون هم الأرسخ قدماً والأكثر تنظيماً للقواعد، وكانوا الأوسع علماً والأولى بالثقة، وكانت طريقتهم الأقوى سلطاناً على اللغة، وشواهدهم الأكثر خضوعاً للانتقاء واتصافاً بالدقة فيه مما جعلهم أشبه بالمحافظين المتمسكين بالقديم الثابت.

وقد تأثر البصريون بالمعارف العقلية وبالمنطق تأثراً عميقاً فحرصوا على الحدود والرسوم، وأكثروا من التأويل والتقدير والتوجيه، وعنوا بالقياس واعتدوا به واعتمدوا عليه والتزموا الدقة في إجرائه وفي إقامة علله محتكمين إلى الموازين العقلية ومتأثرين بالمنهج

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٤، إرشاد الأريب ٢٠ /٣١ ويقول ابن درستويه: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو" بغية الوعاة ٢٣٦/١.

(٢) المزهر، السيوطيّ، ج ١، ص ١٢٨.

(٣) الشّواريز جمع شيراز كدنانير جمع دينار وهو اللّبن الرائب المصفَّى الثمين، والكواميخ أو الكوامِخ جمع كامخ بفتح الميم أو بكسرها وهو مخلل يُشهِّي الطعام. انظر: المزهر للسيوطي ج١ ص١٢٨.

الفلسفي، كذلك شُغِلوا بالتقنين والتقعيد بسبب تأثرهم بالمنهج الكلامي عن الاهتمام بمادة اللغة لذاتها فحاولوا إخضاع هذه المادة لما وضعوه من قوانين وقواعد اعتمدت على أسس فلسفية وتأثرت بالروح المنطقية وأصبحنا نرى عندهم للقوانين قوانين أخرى ولعلل الأقيسة الأولى عللاً ثواني وثوالث وراءها[(١)].

لذلك كان منهج البحث عند البصريين أكثر حرية ، وأقوى عقلاً، وطريقتهم أكثر تنظيما[(٢)] وخطتهم هى الاعتماد على الشواهد الموثوق بها، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التى تصلح للثقة فيها أن تكون قاعدة تتبع. ولن يكون ذلك إلا إذا وردت فى كتاب الله الكريم أو نطق بها العرب الخُلص؛ الذين اعتُرِف لهم بالفصاحة لبعدهم عن مظنة الخطأ، كالاتصال بالأعاجم سواء بالرحلة أو الجوار، أو لرسوخ قدمهم فى اللغة وتبصرهم بها، واطلاعهم عليها ككبار العلماء والأدباء، هؤلاء الذين يمكن أن توضع أقوالهم موضع الاعتبار. لذلك لم يكن بدعا أن ترى السيوطى يقول: " اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ"[(٣)].

وقيل: إن نحاة البصرة تأثروا بالبيئة البصرية ونهج المعتزلة وتأثروا بهم فى الاعتداد بالعقل وطرح كل ما يتعارض معه، فأهملوا الشواذ فى اللغة، لهذا سمى نحاة البصرة (أهل المنطق)[(٤)] .

[(١)] المفيد في المدارس النحوية، ص٣٢.

[(٢)] ضحى الإسلام ج٢ ص٢٩٦.

[(٣)] مدرسة البصرة النحوية، ص١٤٩.

[(٤)] المدارس النحوية، ص٤٠.

المطلب الثاني:

الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها، ومصادر دراستها

أولاً: الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها وهي ما يلي:

١- المادة العلمية:

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان ولذلك اختاروا من بين القبائل التي اعتمدوا عليها القبائل المقطوع بعراقتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية فاختاروا من العرب قيساً وتميماً وأسدًا، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم اخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى.

ومن هنا رفضوا الأخذ من لَخْمٍ وجُذَام لمجاورتهم أهل مصر، ولم يأخذوا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشام، ولا من النَّمر لمجاورتهم اليونان ، ولا من بَكْر لمجاورتهم النبط والفرس.

٢- اختبار سلامة لغة المأخوذ عنهم:

كان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره، ممن سبق من القبائل الفصيحة ويروي ابن جني في ذلك فيقول: "ومن ذلك ما يُحكَى أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى: أبا خيرة لما سأله فقال: كيف تقول: استأصل الله عرقاتهن؟ ففتح أبو خيرة التاء من عرقاتهن فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك، وهذا يعني أن اللحن أو ما يشبه ذلك وصل إلى الأعراب، لأن أبا عمرو كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد بالكسر، فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة، وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة باللحن ، وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر".

٣- التأكد من الثقات في صحة المروي:

كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات، الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله.

٤- كمية المقيس عليه المنقول عند العرب:

اشترط البصريون فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فَيُقَعِّدون على الأكثر وإلا فعلى الكثير، وإلا فعلى القليل، وإلا فعلى الأقل، وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا الأشباه على الأشباه، والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد ولذا اعتبر سيبويه قياس فعولة بفعيلة في النسب إليها بحذف حرف المد وقلب الضمة فتحة وإن لم يرد منها إلا شيء في النسب إلى شنوءه، لأنه لم يرد ما يخالفها فإذا ما خالف الوارد ما سبق من قياس أوَّلوه أو اعتبروه شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه، وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة[١].

ثانياً: مصادر الدراسة عند البصريين:

اعتمد البصريون في منهجهم ودراستهم للنحو على مصدرين، هما:

١- القرآن الكريم :

أقام البصريون نحوهم على القرآن الكريم حيث كانوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات من القرآن الكريم، فكان القرآن أحد مصادرهم المهمة والأساسية.

٢- الشعر العربي:

اعتمد البصريون الشعر العربي أصلاً من أصولهم في الاستشهاد على صحة المسألة ، كما اعتمدوا على الشعر الإسلامي فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجرير وأراجيز العجاج ورؤبة وأبي النجم. وفي بعض الأحيان يتجاوزون الحقبة التي وقفوا عندها في استشهادهم، فقد جاء في الاقتراح للسيوطي فيما رواه ثعلب عن الأصمعي : أن إبراهيم

---

[١] إبراهيم عبود السامرائي : المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٢

ابن هرمة آخر من يحتج به ، ومن المعلوم أن ابن هرمة هذا قد ولد سنة تسعين للهجرة وعمَّر طويلا حتى تجاوز منتصف القرن الثاني .

كما أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى سلامة لغة جماعة من العلماء ممن ينتمون إلى أصول غير عربية ، فقد جاء أن أبا عمرو بن العلاء قال في الحسن البصري :" ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي، فقيل له: فأيهما أفصح فقال: الحسن" وقد أشار الجاحظ إلى هذا، وذهب إلى أن هؤلاء الفصحاء الذين ينتمون إلى أصل غير عربي منهم أبو علي الأسواري ، وعمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة، وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به .

إذن يمكننا القول بأن المادة التي احتج بها البصريون في وضع أصول العربية هي : لغة التنزيل والشعر العربي القديم جاهليه وإسلاميه وما أُثر من الأمثال الجاهلية[١] .

***

[١] المفيد في المدارس النحوية، ص ٣٤.

المطلب الثالث:

موقف البصريين ممن خالف قواعدهم

أولاً: موقفهم ممن خالف قواعدهم في القراءات:

اعتمد البصريون لغة التنزيل، ولكنهم ضيقوا في هدا أشد التضييق ، فلم يأخذوا بقراءات عدة وهي شيء من العربية ولها أساس في لغة العرب فقد حملوا على الخطأ قراءة عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام في قوله تعالى:" **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم** (الأنعام، آية: ١٣٧) " بنصب " أولَادهم " وجر "شركائهم"[(١)] والخطأ المزعوم في هدا أنهم يمنعون الفصل بين المتضايفين في غير ضرورة الشعر. فلم يقبلوا قراءة ابن عامر مع علمهم أن للقراءة سندًا متصلاً وأن القراءات السبع مما يجب أن يؤخذ به وهي حجة قائمة. ومثل هذا ذهابهم إلى تخطئة قراءة نافع لقوله تعالى " **لكم فيها معائش**" (الأعراف، ١٠) بالهمز في معائش وحجتهم في التخطئة أن الياء في معايش" أصلية لأنها من المد في " معيشة " والمد الأصلي لا يبدل همزة[(٢)].

---

(١) انظر: الكافي في القراءات السبع، لأبي عبدالله محمد بن شريح الأندلسي،ص٩٨، تحقيق/ أحمد محمود إسماعيل الشافعي، ط دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠م. والدر المصون ج٦ تفسير سورة الأنعام آية رقم ١٣٧.

(٢) قال الزجاج: "جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيهَ بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة". وقال صاحب الدرد المصون: قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة جِلَّةٌ معه، فإنها منقولةٌ عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحةِ والعلمِ الذي لا يدانيه إلا القليلُ. وقرأ بها أيضاً الأعمشُ والأعرجُ وكفى بهما في الإتقان والضبط. وقد نقل الفراء أن قَلْبَ هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإنْ كان قليلاً. انظر الدر المصون، للسمين الحلبي٧/٢٥٧ في تفسير الآية ١٠ من سورة الأعراف. والكافي في القراءات السبع، لأبي عبدالله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع الشافعي،ص١١٢ ط دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠م.

لذا، كان البصريون لا يكترثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم وكأنها من ابتداع القراء وليس لها من سند يوصلها إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهي قراءات مشهورة مع اتصال سندها فقد ذهبوا إلى تخطئة قراءة حمزة مقرئ أهل الكوفة لقوله تعالى: "**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** " بجر"الأرحام" وهي قراءة مشهورة وهي إحدى القراءات السبع المعروفة[1] ووجه التخطئة أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ما عدا ما ورد من ذلك ضرورة، وقراءة حمزة هذه قد قرأ بها ابن عباس والحسن البصري، وهي قراءة متصلة السند.

ثانياً: في الشعر العربي:

بلغ من تقديس البصريين لقواعدهم أن خطئوا كثيراً من الشعراء وقد ظهر هذا في عهد الطبقة الثانية على يد عبد الله بن أبي إسحاق فقد اعترض على الفرزدق حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وعَضٌّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ   منَ المالِ إلاَّ مسحَتاً أو مجلَّفُ[2]

اعترضه لرفعه قافية البيت وكان حقها النصب لأنها معطوفة على كلمة " مسحتا" المنصوبة، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه، وما خالف ذلك فهو خطأ وانحراف عن القواعد.

---

[1] قرأ حمزة "والأرحامِ" بالجر، وفيها قولان، **أحدهما:** أنه عطفٌ على الضمير المجرور في "به" من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون. وقد طَعَنَ جماعة منهم على هذه القراءة منهم الزجاج وغيره، ويحكى عن الفراء الذي مذهبه جوازُ ذلك أنه قال: "حَدَّثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم قال: "والأرحامِ" بخفض الأرحام، هو كقولهم: "أسألك بالله والرحِمِ" قال: "وهذا قبيحٌ" لأنَّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوضٍ قد كُنِيَ عنه"

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواوُ للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقْسَمٌ به، وجوابُ القسم: "إنَّ الله كان عليكم رقيباً".

قال أبو البقاء: (.... فالأَوْلى حَمْلُ هذه القراءةِ على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة).

انظر: الدر المصون ج٤ تفسير أول سورة النساء. والكافي في القراءات السبع، لأبي عبدالله محمد بن شريح الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع الشافعي، ط دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٠م.

[2] البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه٢/٢٦، وخزانة الأدب١/٢٣٧، ٨/٥٤٣، والخصائص١/٩٩، وشرح المفصل١/٣١، ١٠/١٠٣، والإنصاف١/١٨٨، والمحتسب١/١٨٠/ ٢/٣٦٥.

وقد بلغ الأمر بالبصريين أن يخطئوا الشعراء الفصحاء من الجاهليين، إذ ألفوا القياس من ذاك تخطئة عيسى بن عمر الثقفي للنابغة في قوله :

فَبِتُّ كأنيِّ سَاوَرتنِي ضَئيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[1]

حيث قال عيسى بن عمر أساء النابغة إنما هو "ناقعاً" إذ جعل القافية مرفوعة وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور وكان النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل " ناقعا" الخبر، بل هذا أبو عمرو بن العلاء الذي يقال عنه إنه كان يتحرز عن تخطئة العربي يخطِّئ ذا الرمة في قوله:

حَرَاجِيجُ ما تَنفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو تَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا[2]

وذلك لأنهم قالوا: إن أفعال الاستمرار بمعنى الإيجاب، فلا يصح الاستثناء من خبرها .

وقد ضاق الشعراء بهذا المنهج فهجوا النحاة، يقول عمار الكلبي عن النحاة حينما عيب عليه بيت من الشعر:

ماذَا لَقِينَا مِنَ المسْتَعْرِبينَ ومِنْ قِيَاسِ نَحوهِمُ هَذَا الَّذِي ابْتَدَعُوا[3]

على أن تخطئة الأقحاح فيما خالف قواعد البصريين لم تكن من كل علماء البصرة بل من بعضهم كعيسى بن عمر وشيخه عبد الله بن إسحاق من متقدمي البصريين دون غيرهما — غالبا– من معاصريهما.

فهذا يونس بن حبيب، وشيخه أبو عمرو كانا يتحرزان عن تخطئة العربي، ويعتمدان قوله ويعتبرانه شاذًا في القياس فصيحاً في الاستعمال، لكن البصريين المتأخرين بعد سيبويه

---

(1) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٣، وخزانة الأدب٢/٤٥٧، والكتاب٢/٨٩، وشرح الأشموني٢/٣٩٤، وهمع الهوامع٢/١١٧، ومغني اللبيب٢/٥٧٠، واللسان٤/٥٠٧ مادة (طور).

(2) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٤١٩، وخزانة الأدب٩/٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٥، والكتاب٣/٤٨، ومغني اللبيب١/٧٣، وهمع الهوامع١/٢٣٠، وشرح الأشموني١/١٢١، وأسرار العربية ص١٤٢، والإنصاف١/١٥٦، والجنى الداني ص٥٢١.

(3) انظر: الخصائص١/٢٣٩**باب: (في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)**، واللسان١/٥٨٧، مادة (عرب).

اتخذوا موقف عيسى بن عمر وأبي إسحاق لهم منهجا في الوقت الذي اتخذ الكوفيون فيه موقف يونس وأبي عمرو لهم مذهبا[1].

المطلب الرابع:
طبقات علماء البصرة، وأشهر نحاتها، ودورهم في الدرس النحوي

سوف أقتصر على ذكر طبقات نحاة البصرة إجمالاً دون تفصيل، لأن ذلك ليس محل دراستنا، مع ذكر أهم النحاة البصريين، الذين كان لهم الفضل في وضع قواعد المذهب ومسائله، وذكر بعض مسائلهم النحوية:

أولاً: طبقات علماء مدرسة البصرة:

قسمت كتب الطبقات نحاة البصرة إلى سبع طبقات، على النحو التالي:

الطبقة الأولى: نصر بن عاصم، وعنبسة الفيل ، وعبد الرحمن بن هرمز ، و يحي بن يعمر.

الطبقة الثانية: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو ابن العلاء .

الطبقة الثالثة: الأخفش الأكبر ، والخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب.

الطبقة الرابعة: سيبويه ، ويحي بن المبارك، وأبو زيد الأنصاري.

الطبقة الخامسة: الأخفش، وقطرب .

الطبقة السادسة: الجرمي ، والتوزي ، والمازني ، وأبو حاتم السجستاني، والرياشي.

الطبقة السابعة: كانت في عهد المبرد .

[1] المفيد في المدارس النحوية ص ٣٧.

ثانياً: أهم نحاة البصرة، من أبي الأسود إلى سيبويه، ودورهم في الدرس النحوي:

سأُتَرْجِمُ هنا لأبي الأسود، وأشهر النُّحاةِ الَّذين جاؤوا من بعده إلى سِيبَويه بترتيب سِنِي الوفاة، باعتبار أنهم أوائل نحاة البصرة، على النحو التالي:

١ – أبو الأسود الدؤلي:

المشهور أنَّ اسمه ظالم بن عُمر، يرتفع نسبه إلى الدُّئَلِ بنِ بَكْر، وإليه يُنسَب، وُلِد بمكةَ، ورحل إلى المدينة، فَرَوى عن عمر، وقَرَأَ على عثمان وعليٍّ، ثم أشْخَصَهُ عمر إلى البصرة في وِلاية أبِي موسى الأَشعرِي ليُعَلِّمَ الناس الإعراب، وولاه الإمام قضاء البصرة، ثم جعله واليًا عليها بعد ابن عباس حين خرج إلى مَكَّة مُغاضِبًا للإمام، وتُوُفِّي أبو الأسود بالبصرة سنة ٦٩هـ[١].

وكان من أَوْفَى الشِّيعَةِ للإمام، وأَشَدِّهِمْ إخلاصًا له، هو الذي وَضع النحوَ، وضبطَ المصحفَ الشريفَ، ومن قراءاته: (**أَلا إِنَّهُمْ يَثْنَوْنِ صُدُورُهُمْ**) و(**هَيْتِ لك**)[٢].

ومن الذين أخذوا عنه: يحيى بن يَعْمُرَ المتوفَّى سنة ١٢٩هـ وميمون الأقرن وعنبسة الفِيل ولسنا نعرف عن نَحْوِهم شيئًا ولا نجد لهم ذِكْرًا في كتاب سِيبويهِ ولا عنهم رواية فيه.

٢ – عبدالله بن أبي إسحاقَ:

هو عبدالله بن أبي إسحاق الحَضْرَمِيُّ، أخذ عن يحيى بنِ يعمر، ونَصْرِ بنِ عاصم، ويقولون: إنه فرَّع النحو، وأعمل القياس فيه، ودرس الهمز، وله فيه كتاب. وتوفي سنة ١١٧هـ[٣]. ومن نُقول سيبويه عنه: أنَّه كان يقرأ آية {**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا**} (سورة الأنعام، آية: ٢٧) بنصب نُكَذِّبَ.

---

[١] انظر: الأنساب، للسمعاني، ٢٣٣، و"طبقات القراء": ٣٤٦/١. و "إنباه الرواة":١٦/١، ٣٨٠.

[٢] المحتسب، لابن جني، ٣١٨/٢، ٣٣٧ والآية الأولى (٥) من سورة هود، والأخرى (٢٣) يوسف.

[٣] مراتب النحويين:ص ١٢، و"إنباه الرواة": ٢٠٧/١.

٣ – أبو عمرو بن العلاء:

اسمه كنيته على المشهور، وقيل: اسمه زبان، ولد بمكة سنة ٦٨هـ، ونشأ في البصرة، وأخذ عن عبدالله بن أبي إسحاق، ويحيى بن يعمر، وقَرَأَ على أنس بن مالك، والحسن البصري.

وهو من القراء السبعة، وكان إمام أهل البصرة في القراءات، والنحو واللغة، وأيام العرب والشعر، مع الصدق والثقة والزهد، وكان من أشراف العرب ووجهائها، وتوفي سنة ١٥٤هـ [(١)].

ونقل عنه سيبويه أكثر من أربعين نقلاً، مُعظمُها من طريق يونس بن حبيب، ومنها: قوله عن المستثنى بإلا حين يكون الكلام تامًّا منفيًّا: الوجه ما أتاني القوم إلا عبدُالله. ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم ما جاز أن تقول ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أتاني أحد[(٢)].

وقوله: واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يحسن أن يكون حالاً ينتصب انتصابَ النَّكِرَةِ[(٣)].

٤ – الخليل بن أحمد:

هو الخليل بن أحمدَ الفَرَاهِيدِيُّ الأَزْدِيُّ، وُلِدَ سنة ١٠٠(مائة)، وأخذ عن أَبِي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وغيرهما، وخرج إلى البادية يُشافه أهلها، ويأخذ عنهمُ اللغة، ويُعَدّ الخليل من أفذاذ التاريخ، وأصحاب الأَوَّلِّيات في العلوم.

وقد آتاه الله حِسًّا لُغويًّا مدرَّبًا، وذِهنًا رياضيًّا بارعًا، وذوْقًا موسيقيًّا مرهفًا؛ فبلغ الغاية في النحو، واخترع العَروض وخرج بِهِ على الناس عِلمًا كاملاً، كما اخترع طريقة تدوين المعاجم، واستنبط من النحو في أصوله وفروعه، وعِلَلِه وأقيسته ما لم يسبقه إليه سابق، ونقل عنه سِيبويه أكثرَ من خمسمائة نقل.

---

(١) مراتب النحويين، ص ١٣، و"طبقات النحويين"ص ٢٨، و"طبقات القراء" ٢٨٨/١.

(٢) الكتاب ٣٦٠/١.

(٣) الكتاب ٣٦٠/١.

وكان – رحمه الله – عفيفًا زاهدًا مُتقشِّفًا؛ قضى حياته منقطعًا للعلم والتعليم، وتوفي سنة ١٧٥هـ[١].

٥ – يونس بن حبيب:

هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضَّبِّيُّ، وُلد سنة ٩٠هـ، وأخذ عن أبي عمرو، ويقولون: إنه كان صاحِبَ قياس في النحو، وله مذاهب تَفرَّد بها، وقد نقل عنه سيبويه نحو مائتي نقل، وأكثر ما نقل عنه بابانِ من التصغير، فقال: وجميعُ ما ذكرتُ لك في هذا الباب، وما أذكره لك في الباب الذي يليه قولُ يُونُس[٢]، وتوفي سنة ١٨٢هـ.

ومِمَّا نقلَ عنه قولُه: "وسمعنا بعض العرب يقول: (**الحمدُ للهِ ربُّ العالمين**) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية"[٣]، وقوله: "ومن ذلك: قولُ العرب: مَن أنتَ زيدًا؟ فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدًا؟ ولكنه كَثُرَ في كلامهم، واستُعمِلَ واستغْنَوْا عن إظهاره"[٤].

٦ – سِيبَوَيْهِ:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وسِيبَوَيْهِ لَقَبُهُ الذي لا يكاد يذكر أو يعرف إلا به، ولد بالبيضاء إحدى مدن فارس، ونشأ وأقام بالبصرة، وأخذ عن الخليل، وأطال ملازمته، وكان أحبَّ تلاميذه إليه، وأخذ كذلك عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهما، وهو صاحب أعظم كتاب في النحو، وأبقاه على الأيام، وتوفي سنة ١٨٠ هـ[٥].

كتاب سيبويه: لم يُسمِّ سِيبَوَيْهِ كتابَهُ، ولا جعل له مقدِّمة ولا خاتمة، ولعلَّه كان على نِيَّةِ العَوْدِ إليه لبعض الأمر، لكنَّ عائقًا حال دون ما كان ينويه، ومن قبل سمَّى عيسى ابن عمر كتابين له، أحدهما "الإكمال"، والآخر "الجامع".

---

[١] مراتب النحويين، ص ٢٧ – ٤١، و"طبقات النحويين" ٤٣ – ٤٧، و"إنباه الرواة"١/٣٤ – ٤٧.

[٢] الكتاب: ١/١٠٩. و"نشأة النحو"ص ٨١.

[٣] الكتاب: ١/٢٤٨.

[٤] الكتاب: ١/١٤٧.

[٥] مراتب النحويين، ص ٦٥ و"طبقات النحويين"ص ٦٦، و"إنباه الرواة": ٢/٣٤٦.

على أنَّ القدماء سمَّوْهُ عنه؛ إذ أطلقوا عليه اسم "الكتاب"، غيرَ موصوف بوصف، ولا معيَّنٍ بإضافة، فكان إذا ذُكِرَ لفظ الكتاب مُجرَّدًا فهو كتابُ سِيبَوَيْهِ، كأنَّما هُو وَحْدَهُ الكِتاب على الحقيقة، وما سواه فكتاب على المجاز!

وسيبويْه لا يُقَرِّر في الكتاب قواعدَ، ولا يشترط للأحكام شروطًا، ولا يلتزم تعريف المصطلحات، ولا ترديدَها بلفظ واحد؛ وإنَّما الكتاب فَيْضٌ غزيرٌ من الأساليب والمفردات، وبعضُ الأساليب مأثور، وبعضُه مُحدَث، يَعرِضها سيبويه لِيدْرُسَها ويُحَلِّلَها، ثم يقضي قضاءه فيها صِحَّة أو خطأً، حُسنًا أو قُبْحًا، كثرةً أو قِلَّةً ... وهكذا.

وهو في أثناء ذلك يَعرض صُنوفًا من سماعه، وكثيرًا من آراء شُيوخه، ولا سيما الخليل، فينقدها، أو يعلق عليها، أو يجعل منها تماما للمسألة التي يدرُسُها، أو تأييدًا لها، وكذلك يُزْجِي كثيرًا من لغات العرب، وفَيْضًا من الشواهد المتنوعة، بعضها آياتٌ من القرآن الكريم، وعِدَّتُها: ثلاثمائة وثلاث وسبعون، ولا يَفُوته أن يذكر قراءاتِها عند الحاجة إليها، وبعضُها الآخَرُ منَ الشِّعْرِ، وعدتها ثمانمائة وواحد وسبعون بيتاً، ومن الرَّجَزِ، وعِدَّتُها مائة وتسعون بيتاً، ولا يفوتُه أن يُصَحِّح نِسبَةَ الشواهد التي يرى أنَّها منسوبةٌ إلى غير أصحابها[1].

تلك عدَّة شواهد سيبويه بحسب إحصائِي لها، وبعض شواهده من الشعر والرَّجَزِ غير منسوب إلى قائليه، لكنَّ العلماءَ يثقون بشواهده كلِّها، ويتقبَّلونَها عنه بقَبول حسن، وله شواهدُ من الأحاديثِ النبويَّة، لكنه لا يذكرها بِما يَدُلُّ على أنَّها أحاديث، ومنها:

١ – ((سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربَّ الملائكةِ والرُّوحِ))[2].

٢ – ((ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشر ذي الحجة))[3].

٣ – (كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتَّى يكونَ أبواهُ هما يُهَوِّدانِه، وينصِّرانه)[4].

---

[1] الكتاب: ج١ص٣٣٦.

[2] الكتاب:ج١ص١٦٤، والحديث في "صحيح مسلم"٥١/٢.

[3] الكتاب: ج١ص٣٢، والحديث في "الجامع الصغير بشرح السراج المنير" ٢٥٥/٣.

[4] الكتاب": ٣٩٦/١، والحديث في "التجريد الصريح" ٩٣/١.

ويغلب على عبارة الكتاب التلاحُمُ والانسياب، حتَّى لَيَقِلُّ أن تمر فيها بمَقْطَعٍ يحسن الوقف عليه إلا حين يصرف القول عن وجهه إلى شاهد يرويه، أو سؤال يسأله، أو حوار يُدِيرُهُ، وهي واضحة بَيِّنَة حينًا، وغامضة مبهمة حينًا آخَرَ، ولا يلتزم الذهاب بها إلى معناها قصدًا، فربما طاب له الاستطراد إلى غير ما يكون فيه من مقام؛ كاستطراده من القول في الاشتغال إلى القول في صيغ المبالغة[1].

ولا يكتفي سيبويه بواقع النصوص في استنباط الأحكام، ولكنه يلجأ أحيانًا إلى فَرْض الفُرُوض، ثم يشرِّع لها إكمالاً لصورٍ عقليَّة تتمثل في ذهنه، أو تداركًا لما فات النصوصَ أن تُلِمَّ به. كذلك لا يقتصر على مسائل النحو والصرف؛ بل يَزِيد عليهما مباحثَ قيِّمةً رآها مَوصولةَ الأسباب بِهما، ونَقَلَها العلماءُ من بعده إلى علومٍ أخرى، ونكتفي هنا ببيان مواطن بعض هذه المباحث من "الكتاب"، ومواطنها من الكتب التي نقلت إليها، وليست من كتب النحو والصرف:

لقدْ نَقَلَ عبدُالقاهر إلى "أسرار البلاغة"[2] من باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى[3]، ونقل إلى "دلائل الإعجاز"[4] من باب من النكرة يَجرى مُجرى ما فيه الألف واللام[5]، ومن باب ما يحسن عليه السكوت[6].

ونقل منه الثعالِبِيُّ إلى "أسرار العربية"[7] من باب مجاري أواخِرِ الكَلِمِ منَ العربية، وباب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، وباب ما لُفِظَ به مِمَّا هو مثنى.

وبعدُ: فلا تعرف العربية كتابًا حفل به الناس، وأفادوا منه على تعاقُب الأجيال ككتاب سيبويه؛ فقد ألفوا عنه كُتُبًا، وأداروا حولَه دراسات لا تحصى كثرةً:

---

(1) الكتاب ١/٥٦.
(2) "أسرار البلاغة": ٣٤١.
(3) "الكتاب ١/١٠٨
(4) دلائل الإعجاز ص ٢٣٣، ٢٤٧.
(5) الكتاب ١/١٦٦.
(6) الكتاب ١/٢٨٤.
(7) أسرار العربية ص ٣٢٢

وكـذلك أَلَّفُـوا في شـرحه، والتعليـق عليـه، والتمهيـد لـه، وترتيـب مسـائله، وحـلِّ مشكلاته، وتوضيح غريبه وشرح شواهده، وتجريد أحكامه، اختصروه، واختلفوا فيه ما بين متعصِّب عليه، ومتعصِّب له، وانتصر لهؤلاء أنصار ومؤيدون، ومنهم من انقطع له حتى حَفِظه، أو أَتقن فهمه وتخصص فيه.

ولم يُقَدَّر لسيبويه أن يقرأ الكتاب على أحد، أو أن يقرأه عليه أحد، وإنَّما قَرَأَهُ الناس بعده على أبي الحسن الأخفش[1] ؛ فقد وَرِثَ – رحمه الله – عِلْمَ سيبويه، وكان طريقَ الناس إليه؛ كما حَمل سيبويه عِلْمَ الخليل، وكان طريق الناس إليه.

أشهر النُّحاة فيما بين سِيبَوَيْهِ وانقسام الدولة العباسية:

جاء بعد أبي الأسود الدؤلي الذي وضع قواعد المذهب ، وبعد سيبويه الذي أخذ النحو على الخليل بن أحمد، واشتهرت مدرسة البصرة باسمه . نحاة آخرون، وأشهر هؤلاء النحاة أربعة حملوا راية النحو البصري، وكانت لهم إسهامات بارزة في النحو البصري ومسائله، وهم:

١ – الأخفش:

هو سعيد بن مسعدة، الملقَّب بالأخفش، أصله من مَنْبِج، ثم سكن البصرة، وأخذ عن سيبويه، وكان يقول: ما وَضَعَ سيبويه شيئًا في كتابه إلا عَرَضَهُ عليَّ، وكانت له مكانة رفيعة في النحو بين البصريِّينَ والكوفيين، قرأ النَّحو على سيبويه، وهو وحده طريق الناس إلى كتابه، تُوُفِّيَ سنة ٢١٥هـ على التقريب[2].

ومن **مؤلَّفاته** في النحو: كتاب "المقاييس"، و"الاشتقاق".

ومن آرائه المنثورة في كُتُب النحو: أنه يُجيز جمْع أسماء العدد، ولا يُجيز غيره أن يجمع منها إلا المائة والألف[3].

---

(1) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠.

(2) مراتب النحويين" ٦٨، و"أخبار النحويين البصريين، ص ٥٠، و"بغية الوعاة": ج١ص٥٩٠.

(3) همع الهوامع، ج١ص٤٣.

٢ – المازنيُّ:

هو أبو عُثْمانَ بكر بن محمد بن بَقِيَّةَ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وكان إمامًا في اللغة، وراويةً واسِعَ الرواية، كما كان بارعًا في الحِجاج والمناظرة، توفي سنة ٢٤٩، وقيل غير ذلك[١]. ومن كتبه: "علل النحو"، و"تفاسير كتاب سيبويه"، و"التصريف" وقد شرحه ابن جِنِّي، وهو مطبوع.

ومن آرائه النحويَّةِ: أن جمْع المؤنث يجب بناؤه على الفتح مع لا النافية للجنس[٢].

٣ – المبرِّد:

هو محمد بن يزيد بن عبدالأكبر، ولد سنة ٢١٠هـ، ونشأ بالبصرة، سمع "الكتاب" من الجَرْمِيِّ، وأتَمَّه على المازِنِيِّ، وكان إمامَ العربية في عصره، توفي سنة ٢٨٦هـ[٣]. ومن مؤلَّفاته: "المقْتضَب"، و"إعراب القرآن"، و"الكامل في فنونٍ من اللغة والأدب والنحو".

ومن آرائِه في النَّحو: أن المصدر المؤول من أنَّ ومعمولَيها بعد لو يعرَبُ فاعلاً لثبت محذوفًا[٤].

٤ – الزَّجَّاج:

هو أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن السري الزجَّاج، كان أول أمره يَخْرِطُ الزُّجاج، ثم مال إلى طلب النحو، فلزم المبرِّد يأخذ عنه، ثم اتصل بالمكْتَفِي، وصار نديمًا له، وتوفي سنة ٣١٠هـ[٥]. ومن كُتُبِه: "الاشتقاق"، و"فَعَلْت وأفعَلْت"، و"شرح أبيات سيبويه".

ومن آرائه النحوية: جواز إعمال لعلَّ وكأنَّ حين تتَّصل بهما ما الكافة[٦].

---

[١] طبقات النحويين واللغويين ص٩٢، و"بغية الوعاة": ج١ص٤٦٣.

[٢] همع الهوامع": ١/١٤٦.

[٣] أخبار النحويين البصريين ص ٥٩٦، وطبقات النحويين ص ١٠٨، وبغية الوعاة١/٢٦٩.

[٤] همع الهوامع ١/١٣٨.

[٥] "أخبار النحويين البصريين ١٠٨، و"بغية الوعاة"١/٤١١.

[٦] همع الهوامع١/١٤٣.

المطلب الخامس
مدرسة الكوفة النحوية

بقيت أوائل النحو والدراسات العربية غامضة فى الكوفة، عاصمة العراق الثانية، فلا نعلم عن ذلك أكثر من روايات وأخبار متفرقة، ولعل نشأة هذه الدراسات قد تأخرت فى الكوفة عن البصرة بعد أن أخذ الكوفيون عن البصريين وتأثروا بهم، بعد مئة عام[١].

فقد بدأ اشتغال الكوفة بالنحو في حياة الخليل؛ أي بعد وفاة أبي الأسود بنَحْوِ تسعين عامًا؛ فقد كانت وفاته سنة ٦٩هـ، وكانت الكوفة في خلال هذه المدَّة عاكفةً على القرآن الكريم، تقرؤه وتقْرِئه، وعلى الشِّعر ترويه وتَتَنَاشَدُهُ، ولذا كان فيها ثلاثة من القرَّاء السبعة، هم: عاصم المتوفَّ سنة ١٢٩، وحمزة المتوفَّ سنة ١٥٦هـ، والكِسائِي المتوفَّ سنة ١٨٦هـ، وفي كل مصر قارئ واحد[٢].

أمَّا النحو فكانت – على ما يبدو — قانعةً منه بما يجيئها من البصرة، حتَّى إذا كان منتصف القرن الثاني تقريبًا، تبينوا أنَّ البصرة قد عظم قَدْرُها، ونبُه ذكرُ علمائِها، بفضل ما صنعوا ويصنعون للعربية، هنالك هبُّوا يحاولون أن ينافسوهم؛ ليكون لهم من الفضل مثل ما لهم.

ولما لم تكن لهم سابقة في النحو، لم يجدوا بدًّا من أن يتجهوا إلى البصرة، يطلبون فيها علم ما لا يعلمون، فذهب إليها الكِسَائِيُّ فِيمن ذهب، وأخذ عن الخليل ويونُس، ثم قرأ عليه الأَخْفش كتاب سيبويه، واصطحب الفَرَّاءُ كتاب سيبويه حياتَهُ، لا يكاد يفارقه.

لذا، فإن نَحْو الكوفة يُعد شُعبة من نحو البصرة، ثم تحوَّل عنه في أصوله، ومناهج دَرْسه، لاختلاف الأئِمَّة هنا وهناك في مصادر الرواية والرأي فيها، ثم في سمات الشخصية وطرائق التفكير؛ فكان للنحو مدرسة في البصرة، وأخرى في الكوفة، وقُدِّر لنحو البصرة أن يكون أكثر تداولاً، وأَخْلَد خلودًا[٣].

---

[١] تاريخ الأدب ، بروكلمان٢/١٩٦.

[٢] تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، مقال بالمجلس العلمي لموقع الألوكة الالكتروني.

[٣] المرجع السابق.

ولذلك بدأ نشاط مدرسة الكوفة متأخرًا عند الكسائي الذي استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، وبسط القياس وقبضه، ووضع بعض المصطلحات الجديدة، والتوسع في تخطئة بعض العرب.

النحو الكوفي مدرسة مستقلة:

وبإجماع القدماء فإن نحو الكوفيين يشكل مذهبا مستقلا ، لذا نجد ابن الأنباري في كتابه الضخم – الإنصاف في مسائل الخلاف- يعرض فيه الخلاف بين المدرستين في إحدى وعشرين ومائة مسألة استقلال مدرسة الكوفة عن البصرة .

وبهذا تعتبر المدرسة الكوفية من المدارس النحوية التي نشأت، وإن كانت نشأة متأخرة بالنسبة لجارتها البصرة، إلا أنها أوجدت لنفسها مذهباً نحوياً أصبح له قيمة في درس اللغة العربية، خاصة وأنَّ كثيراً من المحدثين النحويين قد أشادوا ببناء الصرح النحوي الكوفي، وجعلوه موافقاً للمنهج الوصفي الحديث للغة، ومن هؤلاء مهدي المخزومي في كتابه (**مدرسة الكوفة**) وعبد الفتاح الحموز في كتابه (**الكوفيون في النحو والصرف**) وأحمد أمين في كتابه (**ضحى الإسلام**) وغيرهم كثير.

وإذا أردنا أن نبحث بين البصريين عن موجه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي ظهر أمامنا الأخفش الأوسط، الذي روى عنه الكسائي- إمام الكوفة الأول – كتاب سيبويه الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذا إلى مذهبهما النحوي الجديد.

ونجد أيضاً أن الأخفش هو الذي ألْهَمَ الكوفيين المتأخرين الاعتداد بالقراءات الشاذة للذكر الحكيم، مما يجعله بحق الموجه الحقيقي للكوفيين في إحداث مدرستهم، من حيث أخذهم بالقراءات الشاذة، والاعتماد على الشواذ مخالفة لسيبويه وأستاذه الخليل . ثم إن الفراء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة ، فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكلها النهائي، إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفي مقدمتهم ثعلب.

أما الدكتور مهدى المخزومى يقول: فإذا أردنا أن نؤرخ لمدرسة الكوفة، فينبغى أن نؤرخ للكسائى، لأنه هو النحوى الأول الذى رسم للكوفيين معالم المذهب الكوفي ومنهجه الذي يسيرون عليه، فكما كان سيبويه إمام المدرسة البصرية، كان على بن حمزة الكسائى إماماً لمدرسة الكوفة، وكان الخليل بن أحمد بنحوه هو الصانع لهاتين المدرستين، والتي اتخذت كل واحدة منهما منهجا خاصا بها[1].

ومن هنا يجب الحديث عن أهم خصائص مذهب الكوفيين، وعن منهجهم في وضع النحو، وعلى ماذا اعتمدوا في ذلك؟ لذا لا بدَّ من الحديث عن أمرين مهمين هما: السماع والقياس.

أما السماع: فالكوفيون لم يكن عندهم قيود للسماع كما كان عند البصريين، والتي تتعلق بالزمان، والمكان والثقة، والكثرة، فهم سمعوا ورووا عن معظم القبائل العربية بادية وحاضرة. وهم بذلك ألغوا قيود السماع البصرية، فكانوا أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في استقراء اللغة الذي يقوم على أساس وصفي استقرائي لظواهر اللغة في أيِّ مكان، أو زمان، ويجسد ذلك أنَّ الكسائي حين سئل عن عدم نصب (أيّ) وسبب بنائها حين نقول: ضربت أيّهم في الدار فقال: لا يجوز، قال: لم؟ قال: أيّ هكذا خلقت. وكان ذلك بحضرة يونس فغضب لذلك[2].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الكوفيين رحلوا إلى القبائل العربية البدوية في أماكنها، واخذوا ورووا عنهم ، ويؤكد ذلك أنَّ الكسائي رحل ، وأنفذ خمس عشرة قنينةً حبرًا غير ما حفظ. كما أنَّ الدارس لكتاب (معاني القرآن) للفراء يجد فيه عبارات الفراء واضحة جلية تجسد السماع حيث يقول: وسمعتُ العرب، وسمعتُ أعرابية، وسمعتُ أعرابياً، وأنشدنا بعض العرب.

وأما القياس فالكوفيون حين توسعوا في السماع كان حتماً عليهم التوسع في القياس، فقد كانوا يقيسون على أقوال العرب قليلة وكثيرة، ووجدنا الكسائي يعلن ذلك في قوله:

---

[1] مدرسة الكوفة ومنهجها للمخزومي ص٧٩- ٨١.

[2] أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، ص٥١.

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع[1]

ولم يقف أمر القياس عند هذا الحد، بل كانوا يقيسون على الشاذ والنادر، وعلى شواهد شعرية عُرِف قائلها أم جُهِل.

ومن ذلك وجدنا العلة عند الكوفيين قليلة لا تكاد تخرج عن النوع الأول من العلل وهي علل سماعية تعليمية، وكان نحوهم صافياً بعيداً عن الجدل وأساليب المتكلمين، حتى أنهم أخذوا بالقراءات جميعها، ومن أمثلة القياس عند الكوفيين إجازتهم تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها، نحو: طعامك ما زيدٌ آكلاً، وحجتهم في ذلك أنَّهم قاسوا (ما) على(لم ولن ولا)؛ لأنَّها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو: زيدًا لم أضرب وعمرًا لن أُكرم، وبشرًا لا أُخرج، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف جاز مع ما[2].

طبيعة ومنهج وخصائص مدرسة الكوفة في النحو:

ومما سبق ذكره نستطيع أن نلخص طبيعة وخصائص الكوفيين ومنهجهم في وضع قواعدهم النحوية في النقاط التالية:

أن منهج الكوفيين هو المنهج الذى سلكه الكسائى وقد ابتنى على أسس بصرية وكوفية. أما الأسس البصرية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى بدراسته على الخليل وغيره من قدماء البصرة. وأما الأسس الكوفية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى فى بيئته العلمية الأولى، يوم أن كان قارئا معنيا بالرواية والنقل، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية فى الكوفة[3].

فقد تميزت مدرسة الكوفة النحوية بطبيعة ومنهج وخصائص مهمة في وضع قواعدها النحوية، التي تميزها عن مدرسة البصرة، وفي مقدمة هذه الخصائص والمميزات الاتساع في الرواية والقياس، وهي من ميزات المدرسة الكوفية، أي اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم.

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي، ط١ ١٩٥٢م،ج٢، ص٢٦٧.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٧٢.

[3] مدرسة الكوفة ص ٣٩٥-٣٩٦.

وللكوفيين . بوجه خاص – عناية فائقة بالشواهد والنوادر، وكان من بين أصحاب الكسائى والفراء وثعلب حفظة لهذه الشواهد، كعلى بن المبارك الأحمر صاحب الكسائى الذى قيل: انه كان يحفظ أربعين ألف شاهد فى النحو[1].

إن الكوفيين قبلوا كل ما جاء عن العرب حتى تلقفوا الشواهد النادرة، عُرف قائلها أم لا، وقبلوا الروايات الشاذة للقرآن الكريم[2].

ويؤكد ذلك القاسم بن أحمد الأندلسى حين قال:(الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه)[3].

بينما تشددت المدرسة البصرية في الأخذ إلا عن الفصحاء، وهم سكان البوادي، لكن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي لا يكتفون بما يأخذون عن فصحاء الأعراب وقد حمل البصريون على الكوفيين حملات شعواء حينما وجدوهم يتسعون في الرواية.

وكان هذا التمييز بين المدرستين بدءا لخلاف واسع بينهما ، مما جعل بعض البصريين يفخرون على الكوفيين .كما سبق آنفاً . بقول أحدهم وهو الرياشي: (نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب وأكلة اليرابيع (أي البدو الخلص) وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز (اللبن الرائب المصفى) وباعة الكواميخ (أي عرب المدن).

أما اتساعهم في القياس وضبط القواعد النحوية على خلاف البصريين فإن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة، فكان ضبطهم للقواعد دقيقا مما جعلهم يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم بل وصفوه بالغلط واللحن أي شاذ على القياس فلا يلتفت إليه.

أما الكوفيون فإنهم اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب كما اعتدوا بالأقوال والأشعار الشاذة مما خرج على قواعد البصريين وذلك ما جعل القواعد عندهم تختلف وتتضارب.

---

(1) مدرسة الكوفة ص ٣٣٤.

(2) مدرسة البصرة النحوية ص١٤٥-١٤٦. والموجز في نشأة النحو، لمحمد الشاطر، ص٢٧-٢٨.

(3) الاقتراح ص١٠٠، ومدرسة البصرة النحوية ص١٤٩-١٥٠.

وبهذا التمايز بين المدرستين نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطرا على المدارس النحوية التالية، لأن قواعدهم قواعد مطردة مع الفصحى، ذلك لأن قواعد العلوم بصفة عامة ينبغي أن يرفع عنها كل ما يعترضها من اضطراب.

ولذلك فإن توسع مدرسة الكوفة في الرواية والقياس جعل البصرة أصح قياسا منها لطلبها العموم والاطراد في قواعدها ولتثبتها في الرواية وأخذها عن الفصحاء الذين تخلصت عربيتهم من شوائب التحضر.

بل إن توسع الكوفيين في القياس ما نجده من استخدامهم القياس أحيانا من دون استناد إلى أي سماع.

ومن خصائصها أيضاً: المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل.

وأخيراً: فإن الكوفيين كانوا أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعا[1]، فتأثروا بالاتجاه الإخبارى، فعنوا بالأخبار الجزئية فى استخراج الأحكام النحوية.

لذا فقد تطوّر التنافس إلى درجة الخلاف بين المدرستين حول كثير من ظواهر العربيّة، وخاصة بعد أن اتّجه كل منهما اتّجاهاً خاصّاً في أساليب البحث النّحويّ، حتى أصبح لكلّ منهم مذهباً مميّزاً.

ومع كل ما سبق يجب أن نلحظ شيئاً مهما، وهو أنَّه مع وجود كل هذه الخلافات إلا أن المدرسة الكوفيّة لا تباين المدرسة البصريّة في الأركان العامّة للنّحو، من سماع وقياس وغيرهما، إذ إنّها بَنَتْ نحوها على ما أحكمته البصرة من الأركان التي ظلّت راسخة إلى اليوم في النّحو العربي، وكذلك فإن الكوفة عرفت النّحو على أيدي البصريّين، ثم بعد أن توضّحت مناهجه ومسالكه، استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم منهجاً جديداً بعض الجدَّة، له طابعه الخاصّ وله أسسه. متأثّرين في ذلك بمجموعة من المؤثرات والعوامل، والدّليل على ذلك ما ذكره الرّواة وكُتّاب التَّراجم في هذا الشأن، وذكرنا بعضاً منه آنفاً.

---

[1] ضحى الإسلام، ٢ /٢٩٦.

ومن نافلة البحث أن نذكر بعض المسائل . إجمالاً دون تفصيل . التى اختلف فيها أنصار كل من المدرستين، ومنها:

الاختلاف فى العامل، عمل الأداة، ترتيب أجزاء الجملة، إعراب بعض الكلمات، تقدير الإعراب، معنى الأداة، ضبط الكلمة، علة الحكم، الصيغة، بنية الكلمة، الأسلوب، نوع الكلمة.

وبما أن معظم الخلافات النحوية تستند إلى التأويل والقياس، فإن الكوفيين يرفضون التأويل والقياس والتقدير، وكل هذا من أركان المدرسة البصرية، ويرى الكوفيون أنه لا حاجة لكل ذلك ما دامت الأمور متضحة.

ومثال ذلك أن البصريين يرون أن (إذا) الشرطية لا تدخل إلا على الجملة الفعلية فقط وإذا حصل ودخلت على جملة اسمية فإنهم يجعلون ما بعد (إذا) الشرطية فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأما نحاة الكوفة فيرون أن ما بعد (إذا مبتدأ إذ لا حاجة ماسة للتقدير وما المانع لو دونوا في قواعدهم أن (إذا) و(إن) الشرطيتين تدخلان على الجملة الفعلية والاسمية على السواء فهم بذلك قد حجروا واسعاً – على رأي الكوفيين – وأمثلة الخلاف بين هاتين المدرستين كثيرة وقد جمعها عدد من العلماء في كتبهم .

وقد ذكر ابن الأنبارى مائة وواحداً وعشرين موضعاً للخلاف بين المدرستين، ومعظم هذه الخلافات في هذه المسائل خلافات لفظية فرعية لا تمس الأصول والقواعد الأصلية في النحو، وإنما كان الخلاف في التأويل والقياس —كما سبق ذكره –.

الفروق الواضحة بين المدرستين:

ومما سبق يمكن أن نجمل خلاصة لأهم الفروق بين مدرستي الخلاف البصرة والكوفة، على النحو التالي:

١– أهل البصرة كانوا لا يَرْوُونَ إلاَّ عن العرب الخُلَّص الضَّارِبِينَ في أعماق الصحراء، ولا يَقبَلون الشاهد إلا إذا وثِقُوا به، لهذا نَرَى سيبويه يردد لفظ الثقة ومشتقَّاته فيما يَروِي

وما يسمع من الشواهد، كأنما يريد أن يطمئن أصحابه إلى أنه آخذ على الطريقة التي يتوارثونها؛ بل لم يكن يَفوته أن يُنَبِّهَ على المِصْنُوعِ من الشواهد أيضًا[1].

٢- أمَّا الكوفيّون فكانوا أقلَّ تحرُّجًا في الرواية، وأكثر ترخُّصًا في الاستِشْهاد.

٣- أنَّ البصْرِيِّينَ كانوا يُقِيمون قواعدهُم على الأكثر في اللغة، ويَأْبَون أن يَتَّخِذُوا ما دونه مصدرًا لاستنباط، ولا سندًا لرأي، أمَّا ما يُخالف الأكثر فرُبَّما أوَّلوه بما يردّه إليه، وربَّما عدُّوه منَ الضَّرورات التي لا يُصارُ إليها في الاختيار، وربما نَحَّوْه جانبًا، وحكموا عليه بالشذوذ.

ويبدو أنَّ أبا عمرو هو صاحبُ هذا الأصل: فقد سُئِل عمَّا وَضعه من العربية: أيدخُل في كلام العرب كلُّه؟ قال: لا، قيل له: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالَفَنِي لغات[2].

٤- **أمَّا الكوفِيّون** فكانوا يأخذون اللغة من حيثُما وجدوها، وكانوا كلما عرض لهم شاهد قبِلوه وولَّدوا منه حكمًا له ما لسائر الأحكام[3].

ومن أمثلة الفرق في هذا بين المدرستين: أنَّ البصريّين لا يُجيزون تَقَدُّم الفاعل على فعله، ولا يَمْنَعُهم منه قول الزَّبَّاء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا   أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا[4]؟

لأنَّهم يعدّونه من قبيل الضرورة، ويُعرِبون (مَشْيَهَا) مبتدأ حُذف خَبَرُهُ، وسَدَّتِ الحالُ (وَئِيدًا) مَسَدَّهُ، والتقدير: مَشْيُهَا يَظْهَرُ وَئِيدًا.

٥- **أمَّا الكوفيّون:** فقد أخذوا بالشاهد، وأجازوا تقديم الفاعل على فعله، كما قدَّمَتْ (مَشْيُهَا) على (وَئِيدًا)[1].

---

[1] الكتاب ٢٦/١، ١٥٣.

[2] طبقات النحويين، ص٤٣.

[3] همع الهوامع ٤٥/١.

[4] البيت من الرجز، وهو للزباء، وقيل للخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧، وأوضح المسالك ٨٦/٢، ومغني اللبيب ٥٨١، وهمع الهوامع ١٥٩/١، والأغاني ٢٥٦/١٥، وشرح التصريح ٣٩٧/١، وشرح الأشموني ١٦٩/١، ومقاييس اللغة ٧٨/٦ .

٦- ولعلَّ كثرةَ ممارسة الكوفيين للتلاوة والرواية هي التي أورثتهم الاعتداد بظاهر النصِّ، وتهيُّبَ الهجوم عليه بالتَّأويل، أوِ الإنكار.

وكان من أشهر علما النحو في الكوفة، ما يلي:

١ – معاذ الهَرَّاءُ:

هو أبو مسلمٍ معاذ الهَرَّاء، نشأ بالكوفة، وكان يبيع الثياب الهَرَوِيَّة، فعُرف بها، أخذ عنه الكِسَائِيُّ والفَرَّاء، ويقال: إنَّه أوَّل من وضع التصريف، وتوفي سنة ١٨٧هـ[٢].

٢ – الكِسَائِيُّ:

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكِسَائِي، إمام نحاة الكوفة، وأحد القُرَّاء السبعة، نشأ بالكوفة، وأخذ عن الهَرَّاء، والخليل، وأقرأه الأخْفَشُ كِتابَ سيبويه، ورحل إلى البادية فحَفِظَ كثيرًا منَ اللغة، وعَهِدَ إليه الرشيد في تأديب الأمين والمأمون، توفي سنة ١٨٩هـ.

ومن **كتبه**: "معاني القرآن"، و"مختصر النحو"، ويعد الكِسَائِي إمامَ نحاة الكوفة[٣].

ومن آرائه النحوية: جواز إعمال اسم الفاعل وهو ماضي الزمن[٤].

٣ – الفَرَّاء:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد الدَّيْلَمِي، وُلد بالكوفة، وأخذ عن الكسائي، وعن يونسَ بن حبيب، وكان أبرع الكوفيين في علمهم، وتوفي سنة ٢٠٧هـ[٥].

ومن **كُتُبه**: "معاني القرآن"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصور والممدود".

ومن آرائه النحوية: أن الاسم الذي بعد لولا ليس مبتدأ؛ بل مرفوعًا بها؛ لاستغنائه بها كما يرتفع الفاعل بالفعل[١].

---

[١] انظر: حاشية الخضري ج١ ص١٤٤.

[٢] الفهرست لابن النديم ص٩٦، وإنباه الرواة ج٣ص٢٨٨.

[٣] طبقات القراء ج١ص٥٣٥.وطبقات النحويين ص١٣٨.

[٤] شرح التصريح ج٢ص٦٦.

[٥] مراتب النحويين ص٨٦، وطبقات النحويين ص١٤٣.

[١] همع الهوامع ج١ص١٠٥.

٤ – ثَعْلَب:

هو أحمد بن يحيى المعروف بثَعْلَب، ولد سنة ٢٠٠، وأخذ عن محمد بن سَلاَّم الجُمَحِي، ومحمد بن زياد الأعرابي وغيرِهما، ودرس كتب الكِسَائِي والفَرَّاء، وقرأ كتاب سِيبَوَيهِ على نفسه، وهو من أئمَّة الكوفيين في النحو، ومات سنة ٢٩١هـ.

ومن **كُتُبه**: "اختلاف النحويين"، و"معاني القرآن"، و"ما ينصرف وما لا ينصرف"[٢].

ومن آرائه النحوية: أنه إذا سُمِّيَ مذكَّرٌ بمؤنَّثٍ مجرَّد منَ التاء، فإن كان ثلاثيًّا مُنِع من الصرف، سواء أكان محرَّكَ الوَسَطِ كفَخِذ، أم ساكِنَهُ كحرْب[٣].

***

---

[٢] إنباه الرواة ١/١٣٨، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

[٣] شرح الأشموني ٣/١٩٢.

المبحث الثالث

أسباب الخلاف النحوي

ظهرت عدة عوامل أزكت روح الخلاف وهيأته بين قطبي الخلاف البصرة والكوفة، وهذه العوامل منها ما هو طبيعي، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكل منهما، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو راجع إلى أسلوب التفكير وطريقته في الدرس النحوي، ومنها ما يرجع إلى اللغة العربية نفسها وطريقة البحث العلمي فيها، وسوف أُلقي الضوء على هذه العوامل، التي كانت سبباً في وجود الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وسأبدأ بأهمها - من وجهة نظري - وهو طريقة البحث العلمي في اللغة العربية نفسها، مستنداً في ذلك إلى ما ذكره ابن جني في الخصائص على النحو التالي:

أولاً: طبيعة البحث العلمي:

ذكر ابن جني في الخصائص أن الخلاف الذي وقع في مسائل النحو لم تكن أسبابه سياسية أو مزاجية، أو مذهبية أو غيرها، لكن أرجع الخلاف كله، إلى أسباب أخرى موضوعية، تتعلق باللغة العربية نفسها، ومنها طبيعة البحث العلمي نفسه. وكذلك طبيعة العلل التي تتحكم في العلاقات اللغوية، وطبيعة الدلالات التي تحملها الألفاظ.

ونكتفي هنا بطبيعة البحث العلمي، لأن الأسباب الأخرى التي ذكرها ابن جني ليس محل دراستها هنا، يقول ابن جني:

١- إن اللغة العربية التي استخلصت منها القواعد لم تكن لغة واحدة، ويحدث أن يجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً[(١)] مثل اجتماع (سقى) و(أسقى) بمعنى واحد في بيت لبيد:

سَقَى قَومِي بَنِي مَجدٍ وأسْقَى نَميراً والقَبَائلَ مِنْ هِلالِ[(٢)]

و"وفى" و"أوفى" في بيت طفيل الغنوي:

---

(١) الخصائص الجزء الأول الباب ٥١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للبيد في ديوانه ص٩٣، وتهذيب اللغة٢٢٨/٩، ٦٨٤/١٠، ورصف المباني ص٥٠، واللسان٣٩٦/٣ مادة (مجد)، والمخصص١٦٩/١٤، وتهذيب اللغة٢٢٨/٩.

أَمَّا ابنَ طَوقٍ فَقَدْ أوفَى بِذِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا[1]

ومن ذلك قولهم (بغداد) و(بغدان)، ويجوز أن تكون للقبيلة الواحدة لفظتان للمعنى الواحد، متساويتان في الاستعمال، أو أن تستعيرها من قبيلة أخرى فتلحق اللفظة الدخيلة لطول الاستعمال باللفظة الأولى[2].

ويروي ابن جني عن الأصمعي حكاية الرجلين اللذين اختلفا في "الصقر" أهو بالسين أم بالصاد، فتراضيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو "الزقر" ويعقب قائلاً: "ألا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها، وهكذا تتداخل اللغات"[3] بل يفرد باباً خاصاً لتركب اللغات[4]، وباباً خاصاً باختلاف اللغات وكلها حجة[5] وباباً خاصاً في العربي الفصيح ينتقل لسانه، ويسمع لغة غيره، أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطرح حكمها...إلخ.

ولا يخفى على قارئ الخصائص تتابع الأبواب الثلاثة الأخيرة، وأن الباب السابق لها لا يبعد عنها كثيراً، مما يؤكد إلحاح ابن جني على هذه المسألة.

٢- ثم إن اللغة سواء كانت تواضعاً أم إلهاماً لم تكن في وقت واحد "فإنها لابد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، وهذه الأشياء التي أضيفت على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً من صحة القياس حظاً، ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جارٍ في الصحة مجرى الأول".

---

(١) البيت من الطويل، وهو للبيد، انظر: الخصائص١/٣٧٠، ٣/٣١٦، واللسان٧/٧٩ مادة (قلص)، و١٥/٣٩٨ مادة (وَفَى)، والمصباح المنير١٠/٤٢١، باب (الواو مع الفاء وما يثلثهما).

(٢) الخصائص ج١ ص٣٧٢.

(٣) الخصائص ج١/٣٧٤.

(٤) الخصائص الجزء الأول، الباب الثاني والخمسون ص ٣٧٤.

(٥) الخصائص الجزء االثاني، الباب السادس والخمسون ص ١٠.

٣- ناهيك عن "كثرة هذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها"[١] و"شدة تداخلها، وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها"[٢].

٤- قد يكون للحكم الواحد علتان أو أكثر منهما، كرفع المبتدأ، فالبصريون يعتلون لرفعه بالابتداء، والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو رافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه[٣]، وكذلك رفع الخبر، ورفع الفاعل، ويعقب ابن جني على هذا تعقيباً عميق الدلالة وصريحها: "وعلى هذا باب معظم العربية".

٥- وقد تدعو علتان مختلفتان إلى حكمين في الشيء الواحد، مثل إعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وإهمال بني تميم لها، والسبب أن أهل الحجاز كأنهم لما رَأَوْهَا داخلة على المبتدأ والخبر دخول "ليس" عليهما، ونافية للحال نفيها إياها، اعملوها عملها إذ اجتمع فيها الشبهان بهما، أما بنو تميم فلما رَأَوْهُمَا حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، أجروها مجرى "هل"[٤].

٦- ويُسْمَعُ الشيء فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول، مثل اتصال الضمير المنصوب بالمرفوع في نحو (أكرمته) فهذا موضع يمكن أن يستدل به على شدة اتصال الفعل بفاعله، ولكنه يفسد استدلال من قال: إن المفعول به إنما نصبه الفاعل وحده، لا الفعل وحده، ولا الفعل والفاعل جميعاً[٥].

٧- وقد يرد شيء من اللفظ، فيجوز جوازاً صحيحاً أن يُسْتَدَلَّ به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة، وذلك نحو "مررت بزيد، ورغبت في عمرو" فالدلالة الأولى لهذه الأفعال الموصولة بحرف الجر أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، لأن الباء في نحو "مررت بزيد" معاقبة لهمزة النقل في نحو "أمررت زيداً". والدلالة الثانية هي أن حرف الجر

---

[١] الخصائص ٢١٥/١.

[٢] الخصائص ١/ ١٨٣.

[٣] الخصائص ١/ ١٦٦، والإنصاف ٤٤/١.

[٤] الخصائص ١٦٧/١.

[٥] الإنصاف ص٧٨، ٧٩. والخصائص ١٠١/١، وشرح الرضي ٢١/١.

جار مجرى بعض مجروره، لأنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فتعطف عليه بالنصب، فتقول: "مررت بزيد وعمراً، ولأنه لا يفصل بين الجار والمجرور، وهكذا استخلصت من اللفظ الواحد دلالتان كلتاهما مقبولة في القياس[(١)].

٨- العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً، وإن كان بعضه قوياً، وبعضه ضعيفاً"[(٢)].

٩- يستعرض ابن جني في باب "صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة" المشهورين من علماء السلف، مثنياً على خلقهم، فعلى (رضي الله عنه) بادئ هذا العلم، والمرشد إليه، ثم ابن عباس (رضي الله عنه)، ثم أبو الأسود الدؤلي.. وهذا أبو عمرو بن العلاء يعترف بأنه زاد في شعر العرب بيتاً واحداً:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت   من الحوادث إلا الشيب والصلعا[(٣)]

فيتخلص من تبعات هذا العلم وتحرجه، ويتحوب إلى الله.

وهذا الأصمعي صنَّاجة الرواة والنقلة حذف من اللغة الكثير؛ لأنه لم يقو عنده إذا لم يسمعه، وكفاه ثقة أنه توقف عن تفسير القرآن الكريم، وحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فكيف يتهم بالزيادة في كلام العرب، ونظيرهما أبو زيد، وأبو عبيدة، وأبو حاتم، والكسائي، وسيبويه، وأبو علي الفارسي الذي "كان من تحوّبه وتأنيه وتحرّجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن.." [(٤)].

ثم يتساءل ابن جني قائلاً: فما الذي أوقع الخلاف بين علماء على هذا الخلق والعفَّة والنزاهة؟ (ويجيب قائلاً): إنه شرف هذا العلم، وكرم هذا الأمر من جهة، والحرص الشديد من العلماء على هذا العلم، وتحرّيهم الصدق والدقة من جهة أخرى "ولعل أكثر من يُرْمَى

---

(١) الخصائص ١/١٠٦.

(٢) الخصائص ١/١٦٨.

(٣) البيت من البسيط، وهوللأعشى في ديوانه ص١٥١، واللسان٥/٢٣٣ مادة (نكر) ومقاييس اللغة٥/٤٧٦، وتهذيب اللغة١٠/١٩١، والخصائص٣/٣١٠، والمزهر ٢/٣٥٥.

(٤) الخصائص ٣/٣١٣.

بِسَقْطَةٍ في رواية، أو غمز في حكاية محمي الصدق فيها، بريء عند الله ذكره من تبعتها، لكن أخذت عليه إما لاعتنان شبهة عرضت له، وإما لأن ثالبه ومتعيِّبه مقصِّر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه.. فلولا أن هذا العلم في نفس أهله والمتفيئين بظله كريم الطرفين، جَدَدُ السمتين لما تسابوا بالهُجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه[(١)]".

١٠- "لا يمنع العالم قوة القوي من إجازة الوجه الآخر إذا كان ذلك الوجه من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم "[(٢)] ولابد آنذاك أن الوجه الذي أفتى به هو أظهرها عنده. ومن أمثلته رأي سيبويه في قولهم "له مائة بيضاً" "أنه حال من النكرة، وإن جاز أن يكون(بيضاً) حالاً من الضمير المعرفة في (له)، وعلى ذلك حمل قوله:

لعزة موحشاً طلل[(٣)].

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمله على الضمير في الظرف، أفيحسن بأحد أن يدعي على أحد متوسطينا أن يخفى هذا الموضع لديه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيبويه"[(٤)].

١١- وقد يفتي العالم بالوجه الأضعف لأنه صحيح على الحالات "ووجه الحكمة في الجمع بين اللغتين: القوية والضعيفة في كلام واحد أن يَرَوْكَ أن جميع كلامهم، وإن تفاوتت أحواله على ذكر منهم، وثابت في نفوسهم، وليؤنسوك بذاك، حتى إذا رأيتهم وقد جمعوا في عقد واحد بين ما يقوى ويضعف كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه، ولم تضممه إلى القوي، فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به وأقل احتشاماً لاستعماله"[(٥)].

---

(١) الخصائص ٣/٣١٢.

(٢) الخصائص ٢/٤٩٢.

(٣) البيت من الوافر، ويروى: **لمية موحشاً**، وهو لكثير عزة، وينسب لذي الرمة، انظر الكتاب١/٧٦. وانظر ديوان كثير عزة ص٥٠٦، وخزانة الأدب٣/٢١١، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٥٥، وأسرار العربية ص١٤٧، وأوضح المسالك٢/٣١٠، والخصائص٢/٤٩٢، وشرح الأشموني١/٢٤٧، ومغني اللبيب١/٨٥، ٢/٤٣٦، وشرح التصريح١/٥٨٤، ٢/١٣١.

(٤) الخصائص ٣/٤٩٢.

(٥) الخصائص ٣/٣١٧.

وقد رأى العلماء في مثل هذا "سعة في التفسح، وإرخاء للتنفس، وشحاً على ما جشموه فتواضعوا أن يتكارهوه فيلغوه، ويطرحوه، ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان أو أكثر من ذلك فلا يمنعه من ذلك نجابة النجيب منهما الاعتراف بأدونهما، وجمعه في المقام الواحد إذا احتاج إلى ذلك"[(١)].

ويُظهِر هذا التفسير الحرص الشديد من ابن جني على ألفاظ هذه اللغة وأوجه استعمالها حرص الأب على أبنائه، ومثل له بأكثر من مثال، منها قول الفرزدق:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أقلَعَا وكِلاَ أنفَيهِمَا رابي[(٢)]

"فقوله: (كلاهما قد أقلعا) ضعيف لأنه حمل على المعنى، وقوله (كلا انفيهما رابي) قوي لأنه حمل على اللفظ". وجعل ابن جني منه قوله تعالى: "**بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون**"(سورة البقرة: آية ١١٢)، فحمل أول الآية على اللفظ وآخرها على المعنى، والحمل على اللفظ أقوى، وقرأ عمارة "**ولا الليل سابق النهار**"(سورة يس: آية ٤٠) ، فقال أبو العباس: ما أردت؟ فقال أردت: سابقٌ النهارَ، فقال: فهلا قلته، فقال عمارة: لو قلته لكان أوزن"[(٣)].

وهكذا فإن أسباب الاختلافات بين العلماء . في نظر ابن جني . راجع إلى طبيعة البحث العلمي، وما بني عليه من منهج في الاختيار من بين الآراء، وأن طبيعة اللغة العربية أعقد من أن يحيط بها بحث لذا اكتفينا بما عُرِض.

ثانياً: الأسلوب والطريقة:

إن الأسلوب والطريقة التي تتبعها كل مدرسة في السماع والقياس والتعليل، كان سبباً من أسباب الخلاف بينهما، فمثلاً تحديد السماع والقياس عند البصريين، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية، وتوسعوا في القياس حتى على القليل

---

(١) الخصائص ٣/٣١٨ . ٣١٩.

(٢) البيت من البسيط وهو للفرزدق، انظر: أسرار العربية ص٢٨٧، والخصائص٢/٤١٢، ٣/٣١٤، وشرح الأشموني١/٣٣، والخزانة١/١٣١، ٤/٢٩٩، وشرح التصريح٢/٤٣، واللسان٩/١٥٦ مادة (سكف)، وشرح المفصل١/٥٤، ومغني اللبيب ص٢٠٤، وهمع الهوامع١/٤١.

(٣) الخصائص٣/٣١٨ . ١/ ١٢٥.

الشاذ، وقد توسع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القراءات التي خالفت القاعدة النحوية عندهم، ثم شاع ذلك على بقية المدارس النحوية[1].

ثالثاً: الموقع الجغرافي لبيئتي الخلاف:

ربما يعود ذلك الخلاف إلى أنَّ البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية؛ وهذا بدوره جعل البصريين يتحرون الدقة في السماع اللغوي عن العرب بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة. أما الكوفة فبحكم موقعها الجغرافي وهي في وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب مما جعل الكوفيين يطمئنون إلى سلامة اللغة، ويضاف إلى ذلك أنَّ انشغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبقون ذلك على النحو فدعاهم إلى التوسع في السماع والقياس[2].

رابعاً: التنافس العلمي وإثبات الذات

وهذا أمر غريزي في جبلة الناس كلّ يحب أن يجد لنفسه المكانة، والقدمة، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، وهذا أذكى شعلته بين المدرستين الخلفاء العباسيون الذين أدوا دورًا مهمًّا في تفضيل النحاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم مما جعل الخلاف يدب بينهم، فالعباسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحاة البصرة، وقد دونت المؤلفات الكثير من هذه المناظرات مثل ما دار بين الكسائي وسيبويه، وبين الكسائي والأصمعي، وبين المازني وابن السكيت، وبين المبرد وثعلب، ومن نحاة بغداد بين الزجاجي وابن كيسان. وقد أفرد السيوطي لذلك باباً في كتابه (الأشباه والنظائر) سمَّاه (فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات)[1]، كما ألف الزجاجي كتاب أسماه (مجالس العلماء) تحدث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النحاة.

---

[1] انظر: موقف البصريين ممن خالفهم في القراءات القرآنية من هذه الدراسة ص (٥٥).

[2] انظر: بيئة الخلاف من هذه الدراسة ص(٤٢- ٤٣).

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية . بيروت، ج٣ص٨٥.

خامساً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية:

فكل فريق يريد القدمة لبلده، ومن الجدير بالقول: إنَّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة من زمن الخلافة الراشدة، حيث بعد مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ وتولي علي ـ كرم الله وجهه ـ الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عرفت البصرة بأنها عثمانية الولاء، ويدلل على ذلك أنَّ عائشة ـ رضي الله عنها – والزبير وطلحة ـ رضي الله عنهما ـ حين خرجوا من مكة توجهوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان ، بينما توجه علي رضي الله عنه إلى الكوفة، وبعد ذلك كانت وقعة الجمل حيث تمت المواجهة بين علي والكوفيين، وعائشة والبصريين، فظاهر المواجهة بين البصرة والكوفة[٢].

ثم إن الخلاف بين وجهتي النظر النحوية لم تكن للسياسة ولا العصبية تأثير مباشر فيه، وإنما كان التكتل لكل فريق استجابة للعصبية ليس غير[٣]. وأن التعصب الذي نشأ واشتد بين المصرين كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته حتى أشعلت ناره، وبعد الهدوء السياسي تحول اتجاه البلدين إلى عصبية للبلد[٤]، لذلك فإن المدافعة عن أسباب العيش ثم العصبية للبلد لا للسياسة هما اللذان لوَّنا الخلاف النحوي بشيء من العنف، ولم يوجداه، وعلى ضوء ذلك ظهرت العصبية واضحة في المناظرات التي جرت بين البلدين، وفي أشعار كل من البلدين في الآخر، ومن هذه الأشعار ما قاله البصريون في حق الكوفيين، ومنها ما قاله الكوفيون في حق البصريين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما قاله اليزيدي مادحاً نحاة البصرة، هاجياً الكسائي وأصحابه:

---

(٢) عون الشريف قاسم، شعر البصرة في العصر الأموي دراسة في السياسة والاجتماع ، ص١٣ . ٢٠.

(٣) في أصول النحو ص٢٠٧.

(٤) إنباه الرواه ١ /٢٤٨.

يا طالب النحو ألا فابكه   بعد أبي عمرو وحماد

وابن أبي إسحاق في علمه   والزين في المشهد والنادي

إلى أن يقول:

أما الكسائي فذاك امرؤ   في النحو حار غير مرتاد

وهو لمن يأته جهلاً به   مثل سراب البيد للصادي[(١)]

ومن ذلك ما قاله أعشى همدان في انتصاره لأهل الكوفة على البصرة:

اكسع البصري إن لاقيته   إنما يكسع من قل وذل

واجعل الكوفي في الخيل ولا   تجعل البصري إلا في النفل[(٢)]

ومن هذه العصبية أيضاً: التعصب للأعلام النحوية ومن ذلك تعصب الفراء ضد سيبويه، فقد ذكر السيوطي أن الفراء "كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه"[(٣)].

سادساً: الثقافة وطريقة التفكير:

وتفصيل ذلك أنَّ حركة الترجمة عن اليونانيين والفرس نشطت مبكرة عند البصريين، ويدلل على ذلك ما قام به ماسرجويه، وابن المقفع من ترجمات، ويضاف إلى ذلك أنَّ فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل والمنطق، وانعكاس ذلك على الدراسات كان له دوره عند البصريين، ويقابل ذلك الفكر الشيعي عند الكوفيين، والحقيقة أنَّ هذه المؤثرات كان لها دور كبير في الخلاف وخاصة أن نحاة البصرة الأوائل كان لهم صلة بالمعتزلة وأهل المنطق والفلسفة، وظهر ذلك واضحاً في موقفهم في الدراسات النحوية، وهذا الاتصال بهذه العناصر ظل يرافق جميع النشاطات الأخرى غير النحوية[(٤)].

---

(١) إرشاد الأريب ٥ /١١٥. والخلاف بين النحويين ٧٣.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص٤. والخلاف بين النحويين ص ٧٣.

(٣) بغية الوعاة ج١ ص٤١١.

(٤) أحمد كمال زكي، الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، بتصرف يسير، ص١٠٦، وما بعدها.

سابعاً: الاجتهاد:

وأميل كذلك إلى أن الاجتهاد، وهو باب مفتوح على مصراعيه، يُعد سبباً مهماً من أسباب الخلاف النحوي، حيث تفتُّح العقل العربي، وحيث تطور اللغة ونموها، مما يجعل الأمر لا بد منه. والدليل على ذلك أن الدارس لمسائل الخلاف يجد أن كثيراً منها خلافاً عقلياً جدلياً، لا يتعدى الخلاف اللفظي، وفي بعض الأحيان لم تكن له فائدة مجدية، وقد ذكر صاحب الارتشاف(أبو حيان) مسائل كثيرة لا فائدة منها، والقارئ لها مضيّع للوقت والمداد. وسنذكر كثيراً منها في المسائل الخلافية التي لا ثمرة فيها على الدرس النحوي، لاحقاً في الفصل الثاني من الباب الثاني . إن شاء الله .

ثامناً: نشأة اللغة العربية ونموها:

إن من أهم أسباب الخلاف النحوي بين العلماء وأقواها — من وجهة نظري – هو نشأة اللغة العربية، فنشأتها وحدها كافية لوجود الخلافات، وذلك يرجع إلى:

أ- أن المهد الأول للعرب هو الجزيرة العربية، فيها نشأوا وعاشوا وكوّنوا قبائل متباينة تختلف في لهجاتها ولغاتها. واللغة العربية الفصحى هي لغة الحجاز التي وصلت إلينا، وكانت قبل الإسلام لغات عديدة تعرف بلغات القبائل.

ب- أن الخلاف في لغات هذه القبائل قد يكون خلاف كلمات، بمعنى أنهم يستعملون كلمات مختلفة للدلالة على معنى واحد. أو يستعملون كلمة واحدة للدلالة على معان مختلفة.

ج- أن الخلاف قد يكون في الحركات، فبعض القبائل كقريش تفتح حرف المضارعة فتقول: "نَستعين" بفتح النون، وبعضها كأسد تقول: نِستعين" بكسر النون، وبعضهم يقول: ما زيد قائم، وبعضهم: ما زيد قائما، وبعضهم يقول: هذه النخل، وهذه البقر، وبعضهم يقول: هذا النخل وهذا البقر.

د- أن الخلاف قد يعظم ويشتد كالخلاف بين القبائل العدنانية في الحجاز والقحطانية في اليمن، فقد كانوا يختلفون في المفردات والتراكيب، حتى قال أبو عمرو بن العلاء:"ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا".

هـ- أن الاختلاف قد يكون يسيرا كالخلاف بين قبيلتين متجاورتين من أصل واحد، وهذا الاختلاف كان سببا في اختلاف قراءات القرآن، فقد تليت حسب اختلاف العرب في لغاتهم ولهجاتهم، وكذلك كان سببا في كثرة المترادفات في اللغة العربية، فقبيلة تضع اسما لشيء، وقبيلة أخرى تضع لذات الشيء اسما آخر، ولهذا كثرت المترادفات كثرة غريبة، حتى قالوا مثلا: إن للعسل ثمانين اسماً، وللسيف خمسين اسماً وقد ألف صاحب القاموس كتابا أسماه "الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف".

و- أن الفصيح في اللغة العربية عند الرواة هو ما كثر استعماله على ألسنة العرب وشاع في أكثر لغاتهم، فهذه القبائل المختلفة في لهجاتها لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة وصفاء العروبة، فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض. ولم تكن كذلك في درجة واحدة من سلامة اللغة، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها من تسرب الدخيل إليها، وذلك لبعد مكانها من الاختلاط والفساد.

ولهذا عندما بدأ الرواة يجمعون اللغة كانوا يتحرون ويفضلون بعض القبائل على بعض، ولا يأخذون اللغة إلا عمن خلصت عروبتهم وسلم لسانهم من العجمة والشوائب والانحراف، فهم لم يأخذوا اللغة عن أهل الدر أو الحضر قط وذلك لفساد لغتهم وتسرب الدخيل إليها عن طريق مخالطتهم لغير العرب، ولم يأخذوا عن حمير لكونها لغة قائمة بذاتها مخالفة للغة مضر، ولكثرة ما دخلها من لغات الحبشة واليهود والفرس بسبب الاختلاط بأهلها. ولم يأخذوا عن قبائل لخم وجذام وقضاعة وغسان وتغلب لسكناهم التخوم المجاورة لمصر والشام وفارس والهند. ولم يأخذوا عن بني حنيفة وسكان اليمامة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، إنما أخذ الرواة اللسان العربي عن قبائل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، والسبب في ذلك، كما سبقت الإشارة، هو أن الرواة كانوا يختارون من العرب من بقوا على عربيتهم ولم يفسدها اختلاطهم بغيرهم.

***

المبحث الرابع

نظرة نقدية حول مصطلح "المدارس"، والمصطلح النحوي

المطلب الأول:

نظرة نقدية حول مصطلح "المدارس النحوية"

يجب أولاً أن نقر بأن مصطلح مدرسة لا يعني المعنى الحرفي لها، من وجود مكاني بأسوار وأبواب ومعدات من تلاميذ وأساتذة ومتعلمين، كالمتعارف عليه الآن.

وحقيقة أخرى أحب أن أُنوِّه إليها وقد نوّه إليها وقررها باحثون آخرون، كشوقي ضيف وعبدالرحمن السيد، وفاضل السامرائي، وهي أن كل المدارس أو المذاهب النحوية صدى لمدرسة البصرة، وناشئة في أحضانها ومستقاة من قواعدها ومادتها النحوية.

وبعد، فإن الصحيح – من وجهة نظري– أن مصطلح مدارس مجانب للصواب، فهي ليست (مدارس) ولا (مذاهب) ولا (اجتهادات) بل هي (آراء) جماعة من أهل النحو، لذلك فإن تسميتها بـ (جماعة) أوقع عندي، من تسميتها (مدرسة) فنقول: جماعة أهل الكوفة النحوية، وجماعة أهل البصرة، وجماعة بغداد النحوية، حيث إن لفظ مدرسة لا يعبر من حيث العدد والمكان والأدوات على لفظ مدرسة. أما (جماعة) فهي تعبر عن مجموعة من علماء معينين اختصوا بعلم النحو ومسائله والخلاف فيه مع جماعة نحوية أخرى من مكان آخر اجتمعوا فيه ولقبوا به.

ولنفرض أن هناك مدرسة في النحو بالفعل، فإن ذلك لا ينطبق إلا على مدرسة البصرة، وذلك يرجع لعدة عوامل، لم تتوفر لأي جماعة نحوية أخرى، وهي:

الأول: أن النحو قد تأسس في البصرة على يد الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتلميذه أبي الأسود الدؤلي.

والثاني: قيام أبي الأسود الدؤلي بتثبيت (علامات الإعراب) أو ما يسمى بـ (الشكل) وقد حل من خلال ذلك إشكالات كبيرة في النحو.

والثالث: ما قام به نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود بإنجاز (نقط الإعجام).

وأخيرا جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي فحوّل هذه النقاط الإعرابية إلى حركات.

هذا بعض ما فعلته مدرسة البصرة، وأخذ أعلام المدارس التالية النحو من نحاة البصرة، وتعلموا على أيديهم، حتى صاروا أعلاماً تنسب إليهم المدارس النحوية التي ظهرت بعد مدرسة البصرة.

فهل هناك شيء فعلته المدارس التالية للبصرة، بعد ذلك سوى اتخاذ أسلوب أو منهج مخالف لما سارت عليه مدرسة البصرة النحوية في الدرس النحوي ؟

لكن مع وجود شبه إجماع على وجود هذه المدارس، غير البصرية من كوفية وبغدادية وأندلسية ومصرية، ـــ ولا يمكن إنكارها – فإنها كلها قامت على أصول بصرية، ومنها ما خالف أو زاد كالكوفية، ومنها ما أخذ بالجمع بين آراء البصرة والكوفة كالبغدادية، ومنها من اهتم بالشروح والاختصارات والتأليفات كالمصرية والأندلسية وغيرهما.

لذلك فإن هذه المدارس — كما يسميها المعاصرون إن كانت مدارس– فهي جميعا صدى لمدرسة البصرة، فأعلام مدرسة الكوفة هم تلاميذ تخرجوا في الحقيقة في مدرسة البصرة، فالكسائي هو تلميذ الخليل مثلما سيبويه تلميذه، ودرس الكسائي على أستاذه الخليل ثلاث سنوات إلى وفاة الخليل عام (١٧٥هـ) حيث استدعاه المهدي ليؤدب ابنه الرشيد.

والفرّاء تلميذ الكسائي الذي يتهم سيبويه بالعجمة وعدم الفصاحة هو في الحقيقة أحد تلاميذ (سيبويه) نفسه، وأغلب علمه في النحو هو من (كتاب) سيبويه، وحينما مات الفرّاء انكشفت الحقيقة عندما وجِدَ كتاب سيبويه تحت وسادته فقد كان لا يفارقه أبدأ حتى وفاته.

أما المدارس الأخرى، فهي نتيجة من نتائج الخلاف بين مدرسة البصرة والكوفة، فقد جاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه ليبذر البذرة الأولى في (مدرسة بغداد) ويؤسس مدرسة نحوية معتدلة تأخذ من مدرستي البصرة والكوفة منهجا وسطا تعمل عليه.

ثم يأتي(ابن هشام) ليتربع على عرش النحو في (المدرسة المصرية)، وأخيرا (مدرسة الأندلس) التي تضيع خارطة بداياتها وملامح رياستها بين (جودي بن عثمان) الذي درس على الكسائي وبين (الأعلم الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ هـ) كما يرى شوقي ضيف.

لذلك فإن مصطلح (المدارس النحوية) . على اعتبار صحة التسمية . يشير إلى مدرسة واحدة هي التي أسست النحو، وهي المدرسة البصرية، وما ظهر بعدها من اتجاهات أو مدارس أو مذاهب ما هو إلا صورة مصغرة لهذه المدرسة في دراسة النَّحو العربي، واختلفت في مناهجها في بعض المسائل النحوية الفرعيّة، وارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي مُعيّن، ولم يكن للارتباط المكاني دلالة علميّة خاصة.

ولو أنعمنا النظر، واستقرأنا مصطلح مدرسة في كتب الطبقات والتراجم، لم نجد من القدماء من يطلق على مسائل الخلاف في النحو القديم كلمة "مدرسة"، فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة البصرية، ولا مصطلح المدرسة الكوفية ولا مدرسة بغداد، ولا مدرسة الأندلس. ولكنهم يطلقون على مسائل الخلاف كلمة مذهب فيقولون: مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، ومذهب البغداديين، ووجدنا بعضهم يطلق على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة أو بعضهم مذهباً، فيقولون: مذهب الأخفش، ومذهب الفراء، ومذهب سيبويه وغير ذلك.

ولم يظهر مصطلح المدارس النحوية، إلا في كتب النحاة المعاصرين، ويشير إلى تلك الاتجاهات أو المذاهب النحوية التي ظهرت في دراسة النَّحو العربي.

ومن شدة استحسان المعاصرين للفظ "مدرسة" فقد استعاروها في مادة الخلاف النحوي، كما استعاروها في مسائل أدبية أخرى، فأطلقوا على نحو البصرة مصطلح مدرسة البصريين، ومثله مدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، ومدرسة الأندلس.

والمتصفح لكتب التراث التي تعرضت للبحث في تاريخ النحو والنحاة، يلحظ خلوّها من مصطلح المدرسة، ولكنه يجد أخبارًا مجموعة لعلماء كل إقليم على حدة، كما في الفهرست لابن النديم مثلاً نجد بابًا يفرد للكلام في النحو وأخبار النحويين واللغويين من

البصريين، وبابًا آخر لأخبار النحويين واللغويين الكوفيين، ثم باباً ثالثًا لأخبار جماعة من علماء النحو واللغويين ممن خلط المذهبين، وقد عرف هؤلاء عند الدارسين بالبغداديين.

على أن أبا سعيد السيرافي أفرد كتابًا لأخبار النحويين البصريين بدءًا بأبي الأسود الدؤلي، وانتهاء بأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، وأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان اللذين أخذ السيرافي عنهما النحو، وعليهما قرأ كتاب سيبويه، ونص على أن في طبقة أستاذيه هذين ممن خلط علم البصريين بعلم الكوفيين، أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط.

وعندما ألّف أبو الطيب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت٣٥١هـ) كتابه في مراتب النحويين، عرض لعلماء الأمصار الثلاثة ممن اشتغلوا باللغة والنحو، بدءًا من أبي الأسود، ومن أخذ عنه، وبعض اللغويين والنحويين من البصريين، دون أن يعقد لذلك عنوانًا، حتى إذا فرغ من البصريين عقد بابًا لعلماء الكوفة، لكن الناظر فيمن سلكهم ضمن الكوفيين يرى بعض العلماء البصريين يسلكون خلال هذه المجموعة، وعلى سبيل المثال ترى الجرمي وأبا عثمان المازني وأبا العباس المبرد، ولعله لم يُرد ذلك، فعقد بعد ذلك بابًا لعلماء الكوفة بعد الكسائي، حتى إذا فرغ من ذكرهم خصص الباب الأخير لعلماء بغداد.

أما الزبيدي، فقد وضع النحويين واللغويين في طبقات، فابتدأها بطبقات النحويين البصريين، وصنفهم إلى عشر طبقات، وانتقل بعدها إلى طبقات النحويين الكوفيين فكانوا ست طبقات، ثم عاد للغويي البصرة فكانوا سبع طبقات، فلغويي الكوفة وهم خمس طبقات، بعد ذلك خصص أبواباً لطبقات النحويين واللغويين المصريين، فالنحويين واللغويين القرويين، ثم النحويين واللغويين الأندلسيين.

وهكذا لم نجد أحداً من أصحاب كتب التراجم والطبقات أطلق مصطلح مدرسة على أصحاب الخلاف أو على مسائل الخلاف النحوي، بل كل ما فعلوه أنهم ذكروا طبقات أهل كل إقليم فذكروا نحاة البصرة، ثم أهل الكوفة، ثم أهل بغداد وهكذا، ولم يُذكر أنهم نسبوا أحداً إلى ما يسمى بمدرسة.

وعلى أية حال، فقد شاع بين المحدثين مصطلح (مدرسة) وإطلاقه على كل مصر من هذه الأمصار النحوية، التي أطلق عليها القدماء اسم (مذهب) وشاع بينهم هذا المصطلح (مدرسة)، وألّفت الكتب على هذا النهج، فهناك كتاب عن (**مدرسة الكوفة**) للمخزومي، وآخر عن (**مدرسة البصرة النحوية**) لعبد الرحمن السيد، وكتاب (**المدارس النحوية**) لشوقي ضيف، والذي أجمل فيه الجهود الخصبة لكل مدرسة، وكل شخصية نابهة فيها، فابتدأه بالمدرسة البصرية؛ لأنها هي التي وضعت أصول النحو وقواعده، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها، وثمرة تالية من ثمارها، وذهب إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية، ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، ثم تلاه سيبويه فالأخفش الذي أقرأ النحو لتلاميذ من البصرة والكوفة، ثم جاء بعده المازني، فتلميذه المبرّد وهو آخر أئمة المدرسة البصرية النابهين.

***

المطلب الثاني

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين

تعتبر المدرسة البصرية هي السابقة في الدراسات النحوية، وكذلك الإسهام الكوفي الذي أدى إلى نضج الدرس النحوي واكتماله، وذلك من خلال إكمال الجهد البصري باتباع المنهج التوسعي في السماع والقياس الذي عُدَّ أقرب إلى المنهج الوصفي الحديث في الدراسات اللغوية، وهذا بدوره أدى إلى وجود الخلاف بين المدرستين، بالإضافة إلى التنافس العلمي نتيجة مواقف الخلفاء العباسيين وميلهم إلى الكوفيين، والعصبية الإقليمية، وهذا بدوره طال المصطلح النحوي في التعبير عن الموضوعات النحوية على أنَّ المصطلح النحوي البصري هو الذي استخدم واشتهر، ولم يشتهر من المصطلح الكوفي إلا مصطلحات معدودة، منها: النعت وعطف النسق.

ويرتبط ذلك بالأسلوب الذي اتبعه كل منهما في السماع والقياس ـ الذي أشرنا إليه آنفاً ـ باعتبار أنهما هما الأداة التي من خلالها تم استقراء اللغة وتقنينها للحفاظ على القرآن الكريم من اللحن[1].

وقد انعكس ذلك على النحاة المتأخرين من المدارس النحوية البغدادية والمصرية والأندلسية ـ كما سيظهر في الأمثلة لكل مدرسة فيما بعد.

بداية المصطلح النحوي حتى نضوجه:

إنَّ الحديث عن بواكير المصطلح النحوي يرتبط نوعًا ما بالحديث عن بدايات تأسيس علم النحو، والروايات التي قدمت في ذلك على أنَّ ما كان من مصطلحات نحوية في البدايات لا تشكل في حدّ ذاتها إلا إرهاصات أولية على جادة الطريق في علم النحو، فمثلاً أشارت الروايات إلى أنَّ أبا الأسود قد قدم بما يعرف بمصطلح (النقط) وهو ما يدل على حركات الإعراب، ومصطلح (الغنة) الذي يدل على التنوين، وغير ذلك إنما يشكل جانبًا

---

[1] المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، مقال، لفيصل الزغبي وآخرون،مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد ٤١: ربيع ٢٠٠٩.

وصفيًّا لما تمثله دلالة هذه المصطلحات. فمثلاً يمثل موقف يحي بن يعمر مع الحجاج حين قال له الحجاج: (أتسمعني ألحن على المنبر؟ فقال للحجاج: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع)[1] إشارة يحي بن يعمر إلى حركات الإعراب (الرفع والوضع الذي عنى به النصب).

إنَّ ما سبق يشكل أمثلة يتم من خلالها الحديث عن فترة الرعيل الأول من النحاة ، وما برز لديهم من مصطلحات نحوية تتعلق بالأبواب النحوية، فالحقيقة أنَّ هذه الفترة بقيت غامضة، ولم تخرج حقائقها إلى النور ، ويكاد يكون السبب الرئيسي في ذلك أنَّه لم تصل مؤلفات تمثل هذه الفترة ، وأنَّ ما وصل كان عبارة عن روايات تناولت بشكل مبسط بدايات تأسيس النحو، والاختلاف فيها بينهم.

إنَّ البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه من خلال أول المؤلفات النحوية وهو (الكتاب) لسيبويه أما ذكر الخليل هنا فذلك يرتبط بكون أنَّ كتاب سيبويه يمثل خلاصة علم الخليل، ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه. على أنَّ من الواجب ذكره أنَّ جلَّ هذه المصطلحات هي نفسها التي قدمها سيبويه ونحاة البصرة من بعده.

ثم جاءت مدرسة الكوفة، حاولت من خلال أقطابها الثلاثة (الكسائي، والفراء ، وثعلب) أن تجد لنفسها ساحة في الوسط النحوي أمام قدمة البصريين ونفوذهم المسيطر، ولذلك أخذوا بقول (خَالِف تُعْرَف) لإثبات الذات، ففي مجال المصطلح النحوي حاولوا جاهدين إيجاد مصطلحات جديدة للموضوعات النحوية، تميز نحوهم عن نحو البصريين، والنفوذ إلى آراء خاصة في بعض العوامل والمعمولات، من ذلك مصطلح " الخلاف" وهو عامل معنوي يجعلونه علة النصب في الظرف، إذا وقع خبرا مثل " محمد أمامك" أما البصريون فيجعلون الظرف متعلق بمحذوف خبر.

---

[1] إنباه الرواه ٢/٢٠.

واصطلاح "الصرف" الذي هو علة نصب المفعول معه، بينما جمهور البصريين يذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله وغير ذلك من المصطلحات، غير أن مصطلحات البصريين في الغالب هي التي كتب لها البقاء، وعمت بين العلماء والناس لدقتها المنطقية.

والحق . من وجهة نظري . أن هذه المصطلحات أو على الأقل أكثرها أريد بها مجرد الخلاف على مدرسة البصرة حتى أننا نجد عملهم في تمييز الحركات مخالفا تماما للبصريين . فالبصريون جعلوا الرفع والنصب والجر والجزم للمعرب، والضم والفتح والكسر والسكون للمبني، فلجأ الكوفيون إلى قلبها وعكسها، غير أن النحاة تلقوا ذلك بالرفض(١) .

وعلى هذه الشاكلة كان الكوفيون يحاولون النفوذ إلى آراء جديدة في العوامل والمعمولات حتى يفترق نحوهم على الأقل بعض الافتراق من نحو البصرة وقد استطاعوا بفضل أئمتهم أن يكونوا لهم مدرسة نحوية مستقلة ترقى حقا إلى منزلة المدرسة البصرية ، ولكنها على كل حال مدرسة بينة المعالم، واضحة القسمات والملامح.

وجاءت بعدهما المدارس الأخرى، التي قامت على الانتخاب من مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، وربما فضل بعض النحاة مصطلحات مدرسة دون أخرى.

وهنا لابدَّ من طرح نماذج تمثل كيفية استخدام المصطلح النحوي عند بعض النحاة الذين يمثلون المدرستين البصرة والكوفة، وكذلك من يمثلون ما جاء بعدهما من مدارس أخرى، آخذه عنهما. ***ففي جانب المدرسة البصرية*** ، نجد مثلاً:

سيبويه من البصرة استخدم مصطلح (الحال) فقد أفرد بابًا سماه (باب ما ينتصب لأنه حال صار فيه المسؤول والمسؤول عنه) ومثّل لذلك نحو: (ما شأنك قائمًا؟) ونحو: (ما شأن زيد قائمًا؟) حيث قال: هذا حال ، وانتصب بقولك: (ما شأنك؟) كما ينتصب الحال (قائمًا) في قولك: (هذا زيد قائمًا) بما قبله(٢).

(١) المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين،مقال لباسل الزغبي وآخرون، مجلة علوم إنسانية العدد ٤١ربيع ٢٠٠٩م.

(٢) سيبويه الكتاب: ٢ /٥٦.

والزجاج: وهو من نحاة البصرة، يستخدم مصطلح الحال، ففي إعراب قوله تعالى: (**وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**) (سورة البقرة: آية ١٣٥) ففي إعراب قوله تعالى: (حنيفًا) ذكر أنها حال، وقَدَّر المعنى على أنه: بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفيته[1].

وفي جانب المدرسة الكوفية نجد مثلاً:

الفراء حيث استخدم مصطلح (القطع) بدلاً من مصطلح (الحال) ففي إعراب قوله تعالى: (**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**) (سورة المسد، آية ٤) قال: ترفع الحمّالةُ وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأتُه حمالةُ الحطب، تريد: وامرأته حمالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامرأته هكذا.

وأما النصب فعلى جهتين: **إحداهما** أن تجعل الحمالة (قطعًا)؛ لأنها نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: وامرأته الحمالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. **والوجه الآخر**: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم[2].

وهذا ابن الأنباري يعرض لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" حيث تحدث في المسألة المائة عن تسمية ضمير الفصل عند المدرستين فيقول: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى (عمادًا) وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده ، وذهب البصريون إلى أنه يسمى (فصلاً)؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت كقولك: زيد هو العاقل. ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا، وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه. كان نفسه تابعا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي١/٢١٣.

(٢) معاني القرآن، للفراء، تحقيق د.عبد الفتاح شلبي، راجعه علي النجدي ناصف، دار السرور، ج٣ ص٢٩٨.

لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيد هو العاقل. يجب أن يكون تابعا في إعرابه، وأما من ذهب إلى أنَّ حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمي فصلا كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع ، ولا حظ لها في الإعراب، وما التي للتوكيد، ولا حظ لها في الإعراب)[1].

تأثر المتأخرين بما ظهر من مصطلحات بصرية وكوفية:

وأما النحاة المتأخرون من المدارس النحوية البغدادية والمصرية والأندلسية، والتي ظهرت نتيجة للخلاف بين البصريين والكوفيين، فقد انعكست عليهم المصطلحات التي ظهرت في بيئة الخلاف النحوي بين قطبي الخلاف البصرة والكوفة، وتأثروا بها، فنجد مثلاً:

العكبري استخدم المصطلح النحوي البصري في إعرابه للقرآن الكريم. **وابن النحاس** استخدم المصطلح النحوي البصري، وبعض المصطلحات الكوفية، وظهر هذا الاختلاف بينه وبين العكبري، الذي استخدم المصطلح النحوي البصري فقط، في تسمية (لا) النافية للجنس، بينما ابن النحاس استخدم مصطلح(لا التبرئة) وهو مصطلح كوفي، وخير ما يوضح ذلك إعراب قوله تعالى: (**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**) (البقرة: آية ٢) حيث ذكر العكبري أنَّ قوله تعالى: (لا ريب) مبني عند الأكثرين؛ لأنَّه ركب مع "لا" وصير بمنزلة خمسة عشر، وعلة بنائه تضمنه معنى مِنْ، إذ التقدير: لا من ريب، واحتيج إلى تقدير من لتدل (لا) على نفي الجنس[2].

أما ابن النحاس فكان يقول في الإعراب: على التبرئة. ومن أمثلة ذلك إعراب قوله تعالى: (**قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ**) (هود، آية٤٣) ، فقال: قوله تعالى: (عاصم) على التبرئة، من مثل (لا التبرئة) وهي لا النافية للجنس[1].

---

[1] انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١٠٠).

[2] التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ، ج١ ص١٥.

[1] إعراب القرآن لابن النحاس، ج٢ ص١٧٠.

وربما يعود السبب في ذلك إلى الحضور الكبير لأقطاب النحو الكوفي (الكسائي والفراء وثعلب) في كتابه (إعراب القرآن) من خلال ذكر الوجوه الإعرابية، كما أنَّ الرجل له مؤلف اسمه (معاني القرآن)، وهذا الاسم يتشابه مع كتاب الفراء (معاني القرآن).

وبما أن ابن النحاس يجمع في إعرابه للقرآن الكريم بين مصطلحات البصريين والكوفيين سواء جماعة أو فرادى، لذلك فقد كان يشير إلى الاختلاف في تسمية المصطلح النحوي بينهما بصورة جماعية ، أو على مستوى فردي ، وخير ما يوضح ذلك إعرابه لقوله تعالى:(**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**) حيث ذكر أن الكسائي يسمى حروف الخفض (صفات) والفراء يسميها (محال) والبصريون يسمونها (ظروفًا)[٢]، ومنها أيضًا إعرابه قوله تعالى: (**أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ**) (آل عمران، آية ١٤٢) حيث في إعراب قوله تعالى:(ويعلم) قال: هو عند الخليل منصوب بإضمار (أن) وقال الكوفيون: هو منصوب على الصرف[٣].

أما العكبري فإنَّ مثل هذه الإشارات عنده لم توجد حيث كان يذكر المصطلح النحوي الشائع لموطن الإعراب، وهو المصطلح البصري.

جوانب الاختلاف بين المصطلح النحوي البصري والكوفي:

ومما سبق تبين كيفية استخدام المصطلح النحوي عند النحاة سواء كانوا من البصرة، أو من الكوفة. أو من المدارس النحوية اللاحقة التي قامت على الانتخاب والترجيح، وتقديم آراء نحوية جديدة.

---

(٢) إعراب القرآن لابن النحاس، ج١ ص١٧.

(٣) إعراب القرآن لابن النحاس، ج١ ص١٨٢.

ويمكن توضيح الخلاف في المصطلح النحوي بين المدرستين من خلال ما ذكره الدكتور شوقي ضيف، وما ذكره عوض القوزي، وآخرون فقد تناولوا الحديث عن المصطلح النحوي بين البلدين حيث ذكروا جوانب الاختلاف بينهما ويمثل ذلك الجدول التالي[1]:

الرقم	المصطلح الكوفي	المصطلح البصري
١-	الفعل الدائم	اسم الفاعل
٢-	المكنى والكناية	الضمير
٣-	النعت	الصفة
٤-	عطف النسق	الشركة
٥-	الترجمة، التكرير، التبيين، المردود	البدل
٦-	التفسير	التمييز
٧-	حروف الجحد	حروف النفي
٨-	لا التبرئة	لا النافية للجنس
٩-	الصلة والحشو	الزيادة
١٠-	ما يجري وما لا يجري	المصروف والممنوع من الصرف
١١-	الصفة	حروف الجر
١٢-	(المحل) عند الفراء، وجلّ الكوفيين (غاية)	الظرف، المفعول فيه
١٣-	لام القسم	لام الابتداء
١٤-	الفعل الواقع	الفعل المتعدي
١٥-	الفعل الذي لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول

(١) المدارس النحوية ص١٦٥ وما بعدها، و ص١٩٥وما بعدها. وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م ص١٦٢-١٨٩. ومصطلح النحو الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، رسالة ماجستير للطالب حدوارة عمر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر.

١٦-	التشديد	التوكيد
١٧-	القطع	الحال
١٨-	الأسماء المضافة	الأسماء الستة
١٩-	التفسير	المفعول لأجله
٢٠-	أشباه المفاعيل	المفعول معه، المفعول له، المفعول فيه، المفعول المطلق
٢١-	العماد	الفصل والفاصلة
٢٢-	الضمير المجهول	ضمير الشأن والقصة والحديث
٢٣-	الفعل نوعان (ماض ومضارع) والأمر مقتطع من المضارع فهو فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر فانجزم، ثم حذفت حذفًا مستمرًا .	الفعل ثلاثة أنواع: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر.
٢٤-	(المثال) عند ثعلب	المبتدأ
٢٥-	(الرافع) عند الفراء	الخبر
٢٦-	الأدوات	حروف المعاني
٢٧-	الخلاف:عامل معنوي عند الكوفيين حيث قالوا: الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا.	البصريون جعلوا العامل فعل محذوف تقديره استقر نحو: محمد أمامك. والتقدير: محمد استقر أمامك.
٢٨-	الصرف جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه والفعل المضارع بعد واو المعية، والفاء، و ثم، و أو.	البصريون جعلوا عامل النصب في المفعول معه الفعل بتوسط الواو، وفي الفعل المضارع بأن مضمرة.
٢٩-	لم يترجموا له	عطف البيان
٣٠-	التقريب: سموا به اسم الإشارة، وأعملوه عمل كان وأخواتها، فيليه	البصريون اسم الإشارة مبتدأ، وما بعده خبر، والاسم المنصوب حال.

	اسم وخبر نحو: هذا زيدٌ قائمًا.	
٣١-	الخروج	-
٣٢-	المثال	المبتدأ

وما تجدر الإشارة إليه أنَّ المطلع والقارئ للجدول السابق يجد أنَّ الخلاف في تسمية المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين يكون أحيانًا من خلال المرادف اللغوي نحو: (التوكيد- التشديد)، ونحو: (حروف الجحد- حروف النفي) ، وأحيانًا يكون لمجرد الخلاف نحو: (علامات الإعراب والبناء فالكوفيون عكسوا التسمية فقط)، وأحيانًا يكون من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح بحيث يقدمون تعليلاً يعتمد على الوظيفة النحوية نحو (ضمير الفصل- العماد)، وأحيانًا يكون من خلال العامل وتحديده نحو: (الخلاف ، الصرف ...)، وأحيانًا يكون من خلال الحذف والتقدير نحو: (أنواع الفعل)، وأحيانًا يكون من خلال التنافس بين البلدين وإثبات الذات، فيحاول أحدهم تقديم ما يبرز نفسه على جميع المستويات[1].

***

[1] انظر: مجلة علوم إنسانية السنة السادسة: العدد ٤١: ربيع ٢٠٠٩ مقال لفيصل باسل الزغبي وآخرون. الجامعة الوطنية الماليزية- كلية الدراسات الإسلامية- قسم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية.

الفصل الثاني:

تصنيف مسائل الخلاف النحوي

ويشتمل هذا الفصل على:

تمهيد:	وهو لإيضاح كيفية السير في عرض هذا الفصل.
المبحث الأول:	المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلة النحوية. وجاء في مطلبين: المطلب الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية. المطلب الثاني: المسائل الخلافية الخاصة بالعلة.
المبحث الثاني:	المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي: المطلب الأول: مسائل خلافية في باب أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات). المطلب الثاني: مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء المطلب الثالث: مسائل خلافية في باب التقديم والتأخير. المطلب الرابع: مسائل خلافية في باب المعارف والعطف. المطلب الخامس: مسائل خلافية خاصة في باب الاستثناء والنداء والعدد المطلب السادس: مسائل خلافية في الأدوات وأثرها.
المبحث الثالث:	مسائل خلافية خاصة بالتراكيب والاستعمالات وبناء الجملة.
المبحث الرابع:	مسائل خلاف صرفية.
المبحث الخامس:	مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين.

تمهيـد:

المطلع على كتب الخلاف بصفة خاصة، وكتب النحو بصفة عامة يلحظ أن الخلاف قد طال جميع أبواب النحو العربي، وعليه فقد كثرت المسائل التي دار الخلاف فيها، حتى كاد النحو أن يكون كله خلاف، سواء ما وقع بين البصريين والكوفيين بصفة عامة، أو ما وقع بين أفراد بعينها منهما، وسواء أكان في أبواب النحو العامة أم في مسائل فرعية تندرج تحت هذه الأبواب.

ولذلك فقد ازدادت مسائل الخلاف، وأصبحت كماً هائلاً ويظهر أن ظاهرة الخلاف في النحو مطردة كلما أنعم الدارس النظر في كتب النحو، كلما وجد خلافاً يجب الوقوف عليه، لأن النحاة اختلفوا في كل شيء، إلا الأصول المتفق عليها.

وعليه، فإن الخلاف لم يترك باباً من أبواب النحو إلا دخله، لذلك فقد رأيت أن أجعل هذا الفصل لتصنيف وتقسيم المسائل الخلافية حسبما ورد في أبواب النحو وبعض أبواب الصرف، والتي كثيراً ما دار الخلاف بين النحاة فيها من أول باب الكلمة وأقسامها، حتى باب التصريف.

وعندما اطلعت على كتب الخلاف المطبوعة التي بين يدي، وخاصة كتب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" و "أسرار العربية" وكذلك كتب العكبري "التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين" و"اللباب علل البناء والإعراب" وكتب النحو التي اهتمت بذكر المسائل الخلافية وبخاصة ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل لأبي حيان، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان على الأشموني، وشرح المفصل لابن يعيش، والتصريح لخالد الأزهري، ومغني اللبيب، وأوضح المسالك ، والهمع، رأيت أنها قد استوفت كماً كبيراً من مسائل الخلاف.

ولكن ابن الأنباري بما امتاز به من قربه من عهد أصحاب الخلاف النحوي، وكذلك احتواء كتبه على أكبر عدد من المسائل الخلافية المشهورة، لذلك كان له السبق – عندي – في تصنيف مسائل هذا الفصل، هو ومَن أخذ عنه الذين جاؤوا من بعده كالعكبري، حيث

إن الناظر في التبيين واللباب للعكبري يجد أن التبيين قد اشتمل على خمس وسبعين مسألة من مسائل الإنصاف، وتعداد مسائل التبيين مائة واثنتان مسألة.

ومن أجل ذلك رأيت أن أعتمد على كتاب الإنصاف في تصنيف مسائل الخلاف، فقمت بجمع المسائل التي جاءت في باب واحد من أبواب النحو، ووضعت لها عنواناً باسم الباب التي وردت فيه المسائل المتشابهة، وذلك حسب الشائع في ترتيب أبواب النحو العربي.

وإذا كانت هناك مسائل خلافية لم ترد تحت باب من أبواب النحو بل في مسائل فرعية من الباب وضعت لها عنواناً خاصاً بها.

وعلى ذلك فقد اكتفيت بالمسائل التي جاءت في الإنصاف، وأشرت إلى المصادر التي ذكرتها من كتب الخلاف وكتب النحو التي اهتمت بذكر مسائل الخلاف، مع ذكر ملخص لكل مسألة من الإنصاف.

وأخيراً، آثرت أن يكون المبحث الأول من هذا الفصل مشتملا على المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية، وكذلك بالعلل، حيث إنهما – أي نظرية العامل والعلل – قد شغلا حيزاً لا بأس به من تفكير النحاة، فكان من آثارهما أنك تجد أن كثيراً من أبواب النحو العربي لا يخلو منهما.

وعليه سأبدأ بهما، وأي مسألة ستذكر لاحقاً مما سبقت في العلة أو العامل سأكتفي بالإشارة إلى مكانها في صفحات البحث فقط. ثم أذكر بعد هذا المبحث مسائل الخلاف حسب ورودها بترتيب أبواب النحو العربي، على النحو التالي:

المبحث الأول

المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلة النحوية

ويقع في (٣٣) ثلاث وثلاثين مسألة.

المطلب الأول

المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية

ويقع في (٢٧) سبع وعشرين مسألة.

تعتبر العوامل النحوية من الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسات النحوية، وقد شغلت جزءاً كبيراً من تفكير النحاة، مما جعلها سبباً في كثرة الخلافات النحوية بين البصريين والكوفيين على حد سواء.

وقد ظهرت فكرة العامل النحوي منذ وقت مبكر في الدراسات النحوية، فالقارئ لكتاب سيبويه يجد أنه يحوي كثيراً من نظرية العوامل، وأن أستاذ سيبويه وهو الخليل بن أحمد قد ثَبَّتَ أصول هذه النظرية ومد فروعها وأحكمها إحكاماً بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور[١].

وعلى نهج الخليل سار نحاة البصرة في الأخذ بالعوامل النحوية، وافتتنوا بها وأخذوا ينوّعون فيها، ولا يتصور وجود شكل إعرابي بدونها، حتى أنهم إن لم يجدوا عاملاً حسياً التمسوا عاملاً معنوياً، فهو عندهم شيء ضروري في نظم الكلام وتأليف العبارة وضبط أواخر الكلمات[٢].

أما الكوفيون فقد أخذوا بالعامل النحوي، لكن لم يشتطوا فيه ويتفننوا، كما فعلت البصرة، فقد كان العامل النحوي عند الكوفيين مأخوذ من طبيعة النص اللغوي وخصائصه، دون الدخول في فلسفة العامل النحوي، ولذلك لم يبالوا بعمل معمولين في معمول واحد أو العكس ..."[٣].

ومن أشهر المسائل الخلافية التي وردت في العوامل النحوية هي:

---

[١] مدارس النحو العربي شوقي ضيف ص ٣٨.

[٢] الخلاف بين النحويين ص١٨٠.

[٣] مدرسة الكوفة النحوية بتصرف ٣٩٤.

(١) مسألة: عامل الرفع في المبتدأ والخبر[1].

(٢) مسألة: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[2].

(٣) مسألة: العامل في رفع الاسم الواقع بعد "لولا"[3].

(٤) مسألة: عامل النصب في المفعول به[4].

(٥) مسألة: عامل النصب في الاسم المشغول عنه[5].

(٦) مسألة: أولى العاملين بالعمل في التنازع[6].

(٧) مسألة: عامل النصب في الخبر بعد "ما" النافية[7].

(٨) مسألة: عامل رفع الخبر بعد "إن" المؤكدة[8].

---

[1] الإنصاف مسألة(٥)، وأسرار العربية٦٧، والتبيين٢٢٤، اللباب١٤٦، وشرح الأشموني١/٢٥٤، وشرح ابن عقيل١/١٧٤، والصبان على الأشموني١/١٨٦، وائتلاف النصرة مسألة(٥) فصل الاسم، والكتاب١/٧، والمقتضب٢/٤٩، والأصول١/٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش١/٨٣، ٨٤.

[2] الإنصاف مسألة(٦) ، وأسرار العربية٧١، والتبيين٢٣٣، وشرح الرضي١/٨٣، والمغني٤٩٤، وشرح التصريح١/١٩٨، وائتلاف النصرة ص٩١، وحاشية الصبان١/١٩٣، والمغني٤٩٤، ٤٩٥، وهمع الهوامع٢/١٠٧.

[3] الإنصاف مسألة(١٠) والكتاب١/٣٧٩، والمقتضب٣/٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش١/٩٥، وشرح الرضي على الكافية١/١٠٤، والجنى الداني ص ٥٩٧، والتبيين٢٣٩، واللباب٨٢، والإملاء١/٤١، والتصريح١/٢١٢ ، ٢/٢٣٠، والمغني ص٢٧٢، والصبان على الأشموني١/٢٠٧، ٤/٤٠ بولاق.

[4] الإنصاف مسألة(١١)، والتبيين٢٦٣، وشرح التصريح١/٣٧٤، وأسرار العربية ص٨٥، وشرح الرضي١/١١٥، وائتلاف النصرة ص٣٤.

[5] الإنصاف مسألة(١٢)، والتبيين٢٢٦، والكتاب١/٥٥، والمقتضب٢/٧٦، وابن عقيل١/٤٤، وهمع الهوامع٢/١١٤، والصبان٢/٥٧، وشرح التصريح١/٣٥٠بولاق، وشرح الرضي١/١٤٨، وائتلاف النصرة ص١١٣.

[6] الإنصاف مسألة(١٣)، والتبيين٢٥٢، واللباب١٠٣، والمقتضب٣/١١٢، والمفصل لابن يعيش ١/٧٧، وشرح الأشموني٢/٣١٠، وشرح التصريح١/٣٨٦، وحاشية الصبان٢/٨٧، وشرح الرضي ١/٧٠، وائتلاف النصرة ص١١٣.

[7] الإنصاف مسألة(١٩)، والكتاب١/٢٨، وأسرار العربية١٤٣، والتبيين٣٢٤، وائتلاف النصرة المسألة (٤٣) فصل الحرف، والمقتضب٤/١٨٨، والأصول١/٦٠، والجنى الداني ٣٢٢، وشرح التصريح٢/٢٣٦.

[8] الإنصاف مسألة(٢٢)، وأسرار العربية ص١٥٠، واللباب١٦١، والتبيين٣٣٣، والأصول١/٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش١/١٠٢، والجنى الداني٣٩٣، وشرح التصريح١/٢٥٣.

(٩) مسألة: عامل النصب في الظرف الواقع خبراً [١].

(١٠) مسألة: عامل النصب في المفعول معه [٢].

(١١) مسألة: عامل النصب في المستثنى بـ "إلا" [٣].

(١٢) مسألة: عامل الجر في النكرة بعد واو رب [٤].

(١٣) مسألة: هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟ [٥].

(١٤) مسألة: عامل النصب في المنادى[٦].

(١٥) مسألة: عامل الرفع في الفعل المضارع [٧].

(١٦) مسألة: عامل النصب في المضارع بعد واو المعية [٨].

---

[١] الإنصاف مسألة(٢٩)، والتبيين٣٧٦، والأصول ٦٨/١، وشرح الأشموني ٢٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ص٩٠/١، ٩١، ، وشرح الرضي ٨٣/١، وائتلاف النصرة ص٣٥.

[٢] الإنصاف مسألة(٣٠)، وأسرار العربية ص١٨٨،١٨٥،١٨٢، والتبيين ص٣٧٩، واللباب ص٢٢٢، والكتاب ١٥٠/١، وشرح المفصل ٤٩/٢، والهمع ٢١٩/١، والصبان ١٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٠/١، وشرح الأشموني ٣٩٥/٢، وشرح التصريح ٤١٥/١، وائتلاف النصرة ص٣٦.

[٣] الإنصاف مسألة(٣٤)، وأسرار العربية٢٠١، والتبيين٣٩٩، وائتلاف النصرة مسألة (٥١) فصل الحرف، والكتاب ٣٦٠/١، ٣٦٩، والمقتضب ٣٩٠/٤، وشرح المفصل ٧٦/٢، والجنى الداني ٥١٦، وشرح التصريح ٤٢١/١، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وحاشية الصبان ١٢٥/٢.

[٤] الإنصاف مسألة(٥٥)، واللباب ص٢٩٩، وشرح الرضي على الكافية ٣١٠/٢، وشرح التصريح ٢٨/٢، وائتلاف النصرة ص١٤٥

[٥] الإنصاف مسألة(٥٧)، وشرح ابن عقيل عند الشاهد رقم ٤٠٨، وشرح الأشموني الشاهد رقم ٥٥٧، وائتلاف النصرة ص١٤٦.

[٦] الإنصاف مسألة(٧٣) وأسرار العربية ص٢٢٦، والتبيين ص٤٤٢، وشرح الرضي للكافية ١١٩/١، والأصول ٤٠٥/١، والكتاب ١٤٧/١، والمقتضب ٢٠٢/٤، وشرح الأشموني ٣٥٩/٢، وهمع الهوامع ١٧١/١، وشرح التصريح ٦٦/١.

[٧] الإنصاف مسألة(٧٤)، وأسرار العربية ص٢٦، واللباب ٤٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٣٤/٣ بولاق، والتصريح ٢٨٩/٢ بولاق، والموفي في النحو الكوفي ص١١٤.

[٨] الإنصاف مسألة(٧٥)، واللباب ٤٦٢، وشرح الرضي ٢٢٣/٢، والأشموني بحاشية الصبان ٢٥٨/٣، وائتلاف النصرة ص ١٢٧.

(١٧) **مسألة: عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية**[١].

(١٨) **مسألة: عامل النصب في المضارع بعد لام التعليل**[٢].

(١٩) **مسألة: عامل النصب في المضارع بعد لام الجحود**[٣].

(٢٠) **مسألة: عامل الجزم في جواب الشرط**[٤].

(٢١) **مسألة: عامل الرفع في الاسم بعد "إن" الشرطية**[٥].

(٢٢) **مسألة: عامل النصب في خبر "كان"وثاني مفعولي "ظن"**[٦].

(٢٣) **مسألة: عامل الرفع في خبر "لا" النافية للجنس**[٧].

(٢٤) **مسألة: عامل الجر في الاسم المجرور بعد "كم" الخبرية**[٨].

(٢٥) **مسألة: عامل النصب في المضارع بعد "حتى"**[٩].

---

[١] الإنصاف مسألة(٧٦)، واللباب٤٦٠، والأشموني بحاشية الصبان ٢٥٨/٣.

[٢] الإنصاف مسألة (٧٩)، واللباب ص٤٦١، والمغني ص ٢١٠، وشرح التصريح٣٠٧/٢.

[٣] الإنصاف مسألة(٨٢)، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ص٩٣٦.

[٤] الإنصاف مسألة(٨٤)، والأشموني بحاشية الصبان١٣/٤، وأسرار العربية ٣٣٦، واللباب٤٧١، وشرح التصريح ٣١٣/٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٨.

[٥] الإنصاف مسألة(٨٥)، والكتاب٦٧/١، واللباب ٤٧٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٦١/٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٩.

[٦] الإنصاف مسألة(١١٩)، وشرح التصريح٢٢٠/١ بولاق، وحاشية الصبان٢١٨/١، وشرح الأشموني ١٠٩/١، وائتلاف النصرة ص١٢١.

[٧] التبيين٣٦٨، ٣٦٩، واللباب١٨٣،١٨٢، والكتاب٣٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٠٧/١، وأسرار العربية٢٤٦، وائتلاف النصرة مسألة(٣٢) فصل الاسم، وحاشية الصبان٦/٢، وشرح التصريح٢٣٨/١، والجنى الداني٢٩٠.

[٨] الإنصاف مسألة(٤١)، والتبيين٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ص١٣٤/٤، وهمع الهوامع٢٥٥/١، وحاشية الصبان٦٧/٤، وائتلاف النصرة ص ٤١.

[٩] الإنصاف مسألة(٨٣)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٢٥٢/٣، وشرح الرضي٢٢٤/٢، وشرح ابن يعيش للمفصل٩٢٧.

(٢٦) مسألة: عمل اسم الفاعل الدال على المضي[1].

(٢٧) مسألة: عمل "أن" المصدرية محذوفة من غير بدل[2].

***

---

[1] ائتلاف النصرة ص١٥٣، واللباب ص٣٦٧، وشرح الأشموني٢/٣٤٠.

[2] الإنصاف مسألة(٧٧)، وشرح ابن عقيل٢/٢٨٣، وشرح التصريح٢/٣٠٩، واللباب ص٤٥٥، وائتلاف النصرة ص١٥٠.

المطلب الثاني

مسائل خلافيــة خاصــة بالعلــة

ويقع في (٦) ست مسائل.

إن التعليل للظواهر بصفة عامة طبيعة في البشر سواء كانت الظاهرة اجتماعية أو طبيعية أو لغوية، فالتعليل لكل ظاهرة سمة من سمات العقل البشري؛ لأنه عن طريق التعليل يكاد يطمئن الإنسان إلى ما قد يصل إليه من نتائج، ويستنتج من تعليله ما يراه صحيحاً في الوصول إليه.

وهذه الظاهرة أخذ بها النحاة فأقبلوا يعللون كل ظاهرة لغوية، كما فعل الفقهاء والمتكلمون، يقول السيوطي نقلاً عن ابن جني: " اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بنقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر وجه الحكمة فيه كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإنه كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته. قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: "هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع)[١].

وقد قال بالعلة النحاة قبل سيبويه، إلا أن كتاب سيبويه امتلأ بألوان كثيرة من العلل، فهو أول من ثبت جذورها في مسائل النحو والصرف.

وسار النحاة بعد سيبويه في التماس العلة في كل شيء، وكَثُرَت المؤلفات في العلة، فألف أبو القاسم الزجاجي كتاباً بعنوان (الإيضاح في علل النحو) أفاض فيه من ذكر العلل النحوية، وقسمها إلى ثلاث: علة تعليمية، وعلة جدلية، وعلة قياسية[٢].

---

[١] الاقتراح للسيوطي ص٤٧.

[٢] العلة التعليمية مثل: تعليل نصب "زيداً" في جملة: إن زيداً قائم، بأنه اسم إن. والجدلية مثل: التعليل لتقديم منصوب "إن" على مرفوعها، مخالفة بذلك الفعل الذي شبهت به بأنها فرع عن الأصل ولا بد أن يخالف الفرع الأصل. وقياسية مثل: التعليل لعمل "إن" النصب والرفع في معموليها، بأنها أشبهت الفعل المتعدي لواحد أو هي بمعناه.

ثم جاء أبو علي الفارسي، الذي كان له اليد الطولى في العلة النحوية، حتى قال عنه تلميذه ابن جني:" أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا[١].

وأخيراً جاء ابن الأنباري وأسرف في العلة في كتابيه الإنصاف والأسرار، حيث يقول في الأسرار" فإن قال قائل: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرته بعد فعل أسند ذلك الفعل إليه، فإن قيل: لم كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول، فإن قيل فهل عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: لخمسة ..." وقد عد الأوجه الخمسة معللاً ومستدلاً، وكانت هذه طريقته في كتابه الأسرار[٢]. ثم جاء بعده العكبري وألف كتابه " اللباب في علل البناء والإعراب" وكذلك السهيلي في كتابه "نتائج الفكر" في علل النحو.

كل هذا يدل على أن العلل النحوية شغلت جزءاً لا بأس به من تفكير النحاة، كما شغلت تفكير الفقهاء والمتكلمين، فأخذ النحاة يعللون لكل ظاهرة لغوية من إعراب أو بناء أو تقديم أو تأخير أو حذف أو تأويل ....إلخ.

ومن المسائل التي وردت في العلة النحوية ما يلي:

(١) مسألة: علة بناء المنادى المفرد العلم[٣].

(٢) مسألة: علة بناء الآن[٤].

(٣) مسألة: علة إعراب الفعل المضارع[٥].

---

(١) الخصائص ٢٠٨/١.

(٢) أسرار العربية ص ٧٧، ٧٨.

(٣) الإنصاف مسألة(٤٥)، وأسرار العربية٢٢٦، والتبيين٤٣٨، والكتاب٣٠٣/١، والمقتضب٢٠٤/٤، ٢٠٥، والأصول ٤٠٢، وشرح المفصل١٢٧/١، وشرح الكافية للرضي١٢٠/١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٩/٣ بولاق، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، وائتلاف النصرة ص٤٥.

(٤) الإنصاف مسألة(٧١)، والتصريح١٨٠/١،٥٨، واللباب٤٩٨، والأشموني بحاشية الصبان٥٧/١، ١٧٥، بولاق، وائتلاف النصرة ص٦٤.

(٥) الإنصاف مسألة(٧٣)، وأسرار العربية ١٢٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٦٤/١، ٢٣٤/٣بولاق، شرح التصريح١٦/٢،٢٨٩/١، وائتلاف النصرة ص٦٤.

(٤) مسألة: علة زيادة تنوين الصرف[1].

(٥) مسألة: علة حذف الواو من يعد ونحوه[2].

(٦) مسألة: علة نصب خبر كان وثاني مفعولى ظننت[3].

***

---

(1) التبيين ص١٧٣، والمسائل الخلافية للعكبري مسألة١٤، ١٦، وأسرار العربية ص٣٦، واللباب ص٣٠، وإيضاح علل النحو للزجاجي ٩٧، والكتاب ١/٦، والأشباه والنظائر ١/٢٦٩-٢٧٠.

(2) الإنصاف مسألة(١١٢)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤/٢٨٥ بولاق، وشرح التصريح٢/٤٩٣.

(3) الإنصاف مسألة (١١٩)، وشرح التصريح١/٢٢٠ بولاق، وحاشية الصبان١/٢١٨، وشرح الأشموني ١/١٠٩.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي

المطلب الأول

مسائل خلافية في أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات)

وتقع في (٦) ست مسائل

ذكر ابن الأنباري في الإنصاف عدة مسائل خلافية جاءت في أول أبواب النحو العربي كان الخلاف فيها بين الكوفيين والبصريين حول تصنيف بعض الكلمات، وهذه المسائل ست، وهي:

(١) مسألة: نعم وبئس بين الاسمية والفعلية[1].

(٢) مسألة: أفعل التعجب بين الفعلية والاسمية[2].

(٣) مسألة: حاشا في الاستثناء بين الفعلية والحرفية[3].

(٤) مسألة: سوى بين الظرفية أبداً وورودها اسمًا[4].

(٥) سألة: "كي" بين الجر والنصب[1].

---

[1] الإنصاف مسألة(١٤)، واللباب ١٣١، وأسرار العربية ص٩٦، والتبيين٢٧٤، وشرح الأشموني ١٩٢/٤، وشرح ابن عقيل١٢٧/٢، وشرح التصريح١١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٣/٣ بولاق، وشرح الرضي للكافية ٢٨٩/٢، وائتلاف النصرة ص١١٥.

[2] الإنصاف مسألة(١٥)، وأسرار العربية ص١١٣، والأصول١٦٦/١، وشرح الأشموني ١٦٧/٤، وشرح التصريح ١٠٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٧، ١٤٩، والتبيين٢٨٥، والمغني ٦٨٢، وائتلاف النصرة ص ١١٨، والجنى الداني٢٣٧.

[3] الإنصاف مسألة(٣٧)، وأسرار العربية ٢٠٧، وشرح الأشموني٤٩٨/٢، والصبان١٤٦/٢ بولاق، والتصريح ٤٣٩/١ بولاق، والتبيين٤١٠، وشرح الرضي ٢٢٤/١.

[4] الإنصاف مسألة(٣٩)، وشرح الأشموني ٤٧٦/٢، والتصريح ٤٣٦/١، وشرح ابن عقيل ٥١٧/١، وشرح الرضي على الكافية٢٢٧/١، وائتلاف النصرة ص٤٠.

***

المطلب الثاني

مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء

ويقع في (١٣) ثلاث عشرة مسألة

إن المتأمل في ظاهرة الإعراب والبناء في اللغة العربية يجد أنه لم يكن هناك خلاف فيها بين النحاة السابقين من حيث إنها ظاهرة موجودة في اللغة، ثم إن دلالة الحركات الإعرابية على المعاني المختلفة من فاعلية ومفعولية لم يختلف عليها السابقون كذلك، ولم يظهر الخلاف فيها إلا بعد سيبويه والكسائي، حيث ذهب بعض من جاء بعدهما إلى أن الحركات الإعرابية ليس لها دلالة على المعاني، والذي ذهب إلى هذا هو قطرب فقط، وذهب آخرون إلى دلالتها عليها.

ويكاد يكون هناك اتفاق بين البصريين والكوفيين في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، ولم يكن هناك خلاف في أصل الإعراب والبناء، إنما وقع الخلاف في فروع ظاهرة الإعراب والبناء، ومن المسائل التي وقع الخلاف فيها ما يلي:

---

(١) الإنصاف مسألة٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢، والتصريح٣/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٩/٢، ٢٣٦/٣، وائتلاف النصرة ص١٥٠.

(١) مسألة: الاختلاف في إعراب الأسماء الستة[١].

(٢) مسألة: إعراب المثنى والجمع على حده[٢].

(٣) مسألة:جواز وجوه الإعراب في الصفة إذا كان معها ظرف مكرر[٣].

(٤) مسألة: جواز بناء "غير" مطلقاً[٤].

(٥) مسألة: المنادى المفرد العلم معرب أو مبنى[٥].

(٦) مسألة: اسم "لا" النافية للجنس المفرد النكرة معرب أو مبني[٦].

(٧) مسألة: إعراب الاسم الواقع بعد "مذ" و"منذ"[٧].

(٨) مسألة: فعل الأمر بين الإعراب والبناء[٨].

---

[١] الإنصاف مسألة(٢)، وأسرار العربية ٤٣، ٤٤، واللباب ص٤٧،٤٢، وشرح المفصل ٥١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وهمع الهوامع ٣٨/١، وشرح الأشموني ٣٦/١، وشرح التصريح ٧٢/١، والتبيين ١٩٣، وائتلاف النصرة ص٢٨.

[٢] الإنصاف مسألة(٣)، وأسرار العربية ٥١-٥٣، والتبيين ٢٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤، وشرح الرضي ٢٩/١، والمقتضب ١٥٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١، وشرح الأشموني ٤٤/١، وشرح التصريح ٧٧/١، وائتلاف النصرة ص٢٩.

[٣] الإنصاف مسألة (٣٣)، والتبيين ص٣٩١، والمقتضب ٣١٧/٤، وشرح الرضي ١٨٨/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤٦/٣، وائتلاف النصرة ص٣٧.

[٤] الإنصاف مسألة (٣٨)، والكتاب ٣٦٨/١، والتبيين ٤١٦، وشرح الأشموني ٤٢١/٣، وحاشية الصبان ٢٢١/٢، والمغني ص١٥٩، ٥١٦، والهمع ١٢٠/١، وشرح المفصل ٨٠/٣-٨١، وشرح الرضي للكافية ٣٤٥/١، وائتلاف النصرة ص٣٩.

[٥] سبق تخريجها في المطلب الثاني الخاص بالعلة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١) ص (١١٢) من هذا البحث.

[٦] الإنصاف مسألة ٥٣، وأسرار العربية ٢٤٦، والتبيين ٣٦٢، والكتاب ٣٤٥/١، وشرح التصريح ٢٨٨/١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٤/١، والمقتضب ٣٥١/٤، وشرح المفصل ١٠٥/١، والجنى الداني ٢٩٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٦/٢ بولاق، وائتلاف النصرة ص٥٠.

[٧] الإنصاف مسألة ٥٦، واللباب ٣٠٦، وشرح التصريح ٢١/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩٨/٢، والمغني ص٣٢٥، وائتلاف النصرة ص١٤٦.

[٨] الإنصاف مسألة ٧٢، وأسرار العربية ٣١٧، والتبيين ١٧٦، وشرح الأشموني ٧٨٦/٣، وحاشية الصبان ٦٤/١ بولاق، وشرح المفصل ٦١/٧، وشرح الأشموني ٦٤/١، والمقتضب ١٣١/٢،٣، والموفي في النحو الكوفي ص١١٨.

(٩) مسألة: القول في علة إعراب الفعل المضارع[١].

(١٠) مسألة: هل تنصب لام الجحود بنفسها وهل يتقدم معمول منصوبها عليها[٢]؟.

(١١) مسألة: أي الموصولة بين الإعراب والبناء[٣].

(١٢) مسألة: ما التعجبية معناها وإعرابها[٤]

(١٣) مسألة: الإعراب وأصالته في الأسماء[٥].

***

---

(١) سبق تخريجها في المطلب الثاني الخاص بالعلة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (٣) ص (١١٢) من هذا البحث.

(٢) سبق تخريجها في المطلب الأول الخاص بالعوامل النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١٩) ص (١٠٩) من هذا البحث.

(٣) الإنصاف مسألة(١٠٢)، وأسرار العربية ص٣٨٣، واللباب ص٥٢٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٦١/١ بولاق، وشرح التصريح١٦٢/١، وشرح المفصل ص٤٦٢، والمغني ص ٧٧.

(٤) التبيين ص٢٨٢، وأسرار العربية ص١١٢، واللباب ص١٤٦.

(٥) التبيين ص١٥٣، وأسرار العربية ص٢٤، واللباب ص٤٤٧، والخصائص ٦٣/١، وإيضاح العلل للزجاجي٧٧-٨٢،

المطلب الثالث

مسائل خلافية في باب التقديم والتأخير

ويقع في (١١) إحدى عشرة مسألة

يُعَدُّ باب التقديم والتأخير في اللغة العربية باباً واسعاً من أبواب النحو مشهور بين النحاة، فكثيراً ما يذهبون إلى جواز أحد الوجهين ووجوب الآخر أو العكس، وسأذكر إحدى عشرة مسألة خلافية مشهورة، ظهر الخلاف فيها، وهي:

(١) مسألة: تقديم الخبر على المبتدأ[١].

(٢) مسألة: تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليها[٢].

(٣) مسألة: تقديم خبر ليس عليها[٣].

(٤) مسألة: تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها[٤].

(٥) مسألة: تقديم معمول الفعل المقصور عليه[٥].

(٦) مسألة: تقديم معمول اسم الفعل عليه[٦].

(٧) مسألة: تقديم الحال على الفعل العامل فيه[٧].

---

(١) الإنصاف مسألة رقم (٩)، وأسرار العربية ص٦٩، والتبيين ص٢٣٩، وشرح الأشموني١/٢٨١، وحاشية الصبان١/٢٠٢، وشرح الرضي١/٨٧، وائتلاف النصرة ص٣٤.

(٢) الإنصاف مسألة (١٧)، وأسرار العربية ص ١٣٩، والتبيين ص٣٠٢، وشرح الأشموني١/٣٥٢، وشرح التصريح١/٢٣٦ بولاق، وشرح المفصل ٧/١٠٦، ، وائتلاف النصرة ص١٢٢.

(٣) الإنصاف مسألة(١٨)، وشرح المفصل٧/١١٤، وشرح الرضي ٢/٢٧٩، وأسرار العربية١٤٠، والتبيين ص٣١٥، وشرح الأشموني١/٣٥٥، والتصريح ١/٢٢٥، والأصول١/١٠٢، وائتلاف النصرة ص١٢٣.

(٤) الإنصاف مسألة(٢٠) ، والتبيين ص٣٢٧، واللباب ص١٢٧.

(٥) الإنصاف مسألة(٢١)، والتبيين٣٣٠، وحاشية الصبان على الأشموني٢/٤٤، وشرح التصريح١/٣٤٢.

(٦) الإنصاف مسألة(٢٧)، وأسرارالعربية ص١٦٤، والتبيين ص٣٧٣، وشرح التصريح٢/٢٥٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٧٧، وائتلاف النصرة ص ٣٤.

(٧) الإنصاف مسألة(٣١)، وأسرار العربية ص١٩٢، والتبيين ص٣٨٣، وشرح الأشموني ٣/٦٣، وشرح التصريح١/٤٥٨، وائتلاف النصرة ص٣٧.

(٨) مسألة: تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام[١].

(٩) مسألة:تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب بجواب الشرط على الجواب نفسه[٢].

(١٠) مسألة: تقديم الاسم المنصوب بجواب الشرط على أداة الشرط[٣].

(١١) مسألة: تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفاً[٤].

***

(١) الإنصاف مسألة(٣٦)، والتبيين ص٤٠٦، وحاشية يس على التصريح٤٢٨/١، وحاشية الصبان١٣٠/٢، وائتلاف النصرة ص١٧٥.

(٢) الإنصاف مسألة(٨٦)، وشرح الرضي على الكافية٢٣٨/٢، وائتلاف النصرة ص١٢٩.

(٣) الإنصاف مسألة(٨٧)، وشرح الرضي على الكافية٢٣٨/٢، وائتلاف النصرة ص١٣٠.

(٤) الإنصاف مسألة(١٢٠)، والكتاب١٠٥/١، وأسرار العربية ص١٩٦، والتبيين ص٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش٧٤/٢، وشرح الرضي٢٠٤/١، وهمع الهوامع٢٥٢/١، والأصول٢٦٩/١، وشرح الأشموني١٥٩/٣، وشرح التصريح٤٨٠/١ بولاق، وائتلاف النصرة ص٣٨.

المطلب الرابع

مسائل خلافية في باب المعارف والعطف

ويقع في (٨) ثمان مسائل، وهي:

أولاً: المسائل الخلافية الخاصة بالمعارف، وهما مسألتان:

(١) مسألة: مراتب المعارف[١].

(٢) مسألة: هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة[٢]؟

ثانياً المسائل الخلافية الخاصة بالعطف، وتقع في ست مسائل، هي:

(١) مسألة: القول في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر[٣].

(٢) مسألة: هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة[٤].

(٣) مسألة: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟[٥].

(٤) مسألة: العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام[٦].

(٥) مسألة: هل تأتي أو بمعنى الواو وبمعنى بل؟[٧].

(٦) مسألة: هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب؟[٨].

***

---

(١) الإنصاف مسألة١٠١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان١/١٦١، وشرح التصريح١/١٦٢، والمغني١/٧٧.

(٢) الإنصاف مسألة (١٠٣)، وشرح الرضي على الكافية٢/٥٥، وشرح الأشموني١/١٨٢-١٨٥، وشرح التصريح١/١٦٥، وشرح المفصل ص٤٩٣.

(٣) الإنصاف مسألة(٢٣)، التصريح بحاشية يس١/٢٧٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان١/٢٦٥، وشرح المفصل١١٢٢، والرضي٢/٣٢٧.

(٤) الإنصاف مسألة٦٤، واللباب٣٤٩، وشرح المفصل ص١١٤٨، وشرح الأشموني٢/٤١٨، وشرح الرضي على الكافية ٢/٤٣٢.

(٥) الإنصاف مسألة(٦٥)،وشرح الأشموني٤/٥٣٥، وشرح التصريح٢/١٩٠، وشرح الرضي١/٢٩٥.

(٦) الإنصاف مسألة(٦٦)، الأشموني٣/٩٩،وشرح التصريح٢/١٩٠، وشرح الرضي١/٢٩٤، والكتاب١/٣٨٩.

(٧) الإنصاف مسألة٦٧، واللباب٣٥٥، وشرح الأشموني٢/٤٢٣، والصبان٣/٩٣، وائتلاف النصرة ص١٤٨.

(٨) الإنصاف مسألة(٦٨)، وشرح المفصل٨/٧٩-٨٠، وأسرار العربية ٦٧، وهمع الهوامع٣/١٢٥، واللباب٣٥٨، وشرح الأشموني٢/٤٢٦، والرضي على الكافية١/٣٣، وائتلاف النصرة١٤٩.

المطلب الخامس

مسائل خلافية خاصة بباب الاستثناء، والنداء، والعدد

وتقع في (١٩) تسع عشرة مسألة، وهي:

أولاً: المسائل الخاصة بالاستثناء، وتقع في ست مسائل، وهي:

(١) مسألة القول في العامل في المستثنى النصب[١].

(٢) مسألة: هل تكون إلا بمعنى الواو؟[٢].

(٣) مسألة: هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام؟[٣].

(٤) مسألة: حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين[٤].

(٥) مسألة: هل يجوز بناء غير مطلقا؟[٥].

(٦) مسألة: هل تكون سوى اسما أو تلزم الظرفية؟[٦].

ثانياً: المسائل الخلافية الخاصة بباب المنادى، وتقع في ثمان مسائل، هي:

(١) مسألة: علة بناء المنادى المفرد العلم[٧].

(٢) مسألة: نداء الاسم المحلى بأل[٨] .

---

[١]) انظر: المطلب الأول من المبحث الأول، الخاص بالعوامل النحوية، مسألة (١١) ص (٨٦).

[٢] التبيين ص٤٠٣، وائتلاف النصرة مسألة(٥١) فصل الحرف، والمقتضب٣٩٠/٤، وشرح المفصل٧٦/٢، وشرح الكافية لابن مالك٢٠٧/١، وشرح التصريح٤٢١/١، وحاشية الصبان١٢٥/٢.

[٣] انظر المسألة السابقة نفس المصادر.

[٤] انظر: المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٣) ص (٩٢) من هذا البحث.

[٥] انظر: المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٤) ص (٩٤) من هذا البحث.

[٦] انظر: المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل، المسألة رقم (٤) ص (٩٢) من هذا البحث.

[٧] سبق تخريجها في المطلب الثاني الخاص بالعلة النحوية، من المبحث الأول من هذا الفصل، المسألة رقم (١) ص (٩٠) من هذا البحث..

[٨] الإنصاف مسألة(٤٦)، والكتاب٣١٠/١، والتبيين٤٤٤، والمقتضب٧٤١/٤، والمقرب لابن عصفور ١٧٧/١، والأسرار ٢٣٠، والتصريح٢١٦/٢، وشرح الرضي على الكافية١٢٨/١، واللباب٢٧٠، وائتلاف النصرة ص٤٥.

(٣) مسألة: القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا؟[١].

(٤) مسألة: هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه[٢].

(٥) مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي[٣].

(٦) مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن[٤].

(٧) مسألة القول في ندبة النكرة والأسماء الموصوله[٥].

(٨) مسألة هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة[٦].

ثالثاً: **المسائل الخلافية الخاصة بباب العدد**، **وتقع في خمس مسائل**، **وهي**:

(١) مسألة: كم مركبة أو مفردة[٧].

(٢) مسألة: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، وجر التمييز[٨].

(٣) مسألة: هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة[٩].

---

(١) الإنصاف، المسألة رقم (٤٧)، وشرح الكافية١/١٣٣، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان٣/١٣٦.

(٢) الإنصاف، المسألة رقم (٤٨)، والكتاب١/٣٣٢، والمقتضب٤/٢٦٠، والأصول٤٣٧، وشرح المفصل٢/٢٠، وأسرار العربية٢٣٨، والتبيين٤٥٣، وشرح التصريح٢/٢٣٢، وحاشية الصبان على الأشموني٣/١٥٠، وائتلاف النصرة ص٤٧.

(٣) الإنصاف، المسألة رقم (٤٩)، والتبيين ص٤٥٦، وأسرار العربية ص٢٣٦، والتصريح٢/٢٣٤، شرح الرضي على الكافية١/١٣٦، وائتلاف النصرة ص٤٨.

(٤) الإنصاف، المسألة رقم (٥٠)، والتبيين ص٤٥٨، وأسرار العربية ص٢٤١، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٣/١٤٩، والأشباه والنظائر ١/٢٥٧، وائتلاف النصرة ص٤٨.

(٥) الإنصاف، المسألة رقم (٥١)، وشرح التصريح٢/٢٣٩، وشرح الرضي على الكافية١/٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ص١٧٨، وائتلاف النصرة ص٤٩.

(٦) الإنصاف، المسألة رقم (٥٢)، وأسرار العربية ص٢٤٤، واللباب ص٢٧٨، وشرح التصريح٢/٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية١/١٤٥، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(٧) الإنصاف مسألة رقم(٤٠).

(٨) الإنصاف مسألة(٤١)، التبيين٤٢٩، والكتاب١/٢٩٥، والمقتضب٣/٦٠، والأصول٣٨٨، والهمع١/٢٥٥، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٤/٦٧، وشرح المفصل ٤/١٣٠، وائتلاف النصرة ص٤١.

(٤) مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه[١].

(٥) مسألة: القول في إضافة العدد المركب إلى مثله[٢].

***

المطلب السادس

المسائل الخلافية في الأدوات وأثرها

ويقع في (١٤) أربع عشرة مسألة، وهي:

(١) مسألة: القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن[٣].

(٢) مسألة: القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية[٤].

(٣) مسألة: هل تكون إلا بمعنى الواو[٥].

(٤) مسألة: هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان[٦].

(٥) مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ[٧].

---

[٩] الإنصاف مسألة(٤٢)، التبيين٤٣٢، والتصريح٣٤٦/٢، وحاشية الصبان٥٧/٤، وائتلاف النصرة ص٤٣، والهمع١٤٩/٢، ومعاني القرآن للفراء٣٤/٢.

[١] الإنصاف مسألة(٤٣)، والتبيين ص٤٣٤، وشرح الأشموني٢٣٠/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٨٠/١، وائتلاف النصرة ص٤٣.

[٢] الإنصاف مسألة(٤٤)، والتبيين ص٤٣٦، وشرح التصريح٣٥٧/٢، وحاشية الصبان٦٤/٤، وائتلاف النصرة ص٤٥.

[٣] الإنصاف مسألة(٢٥)، التبيين٣٥٣، وشرح الأشموني٤٧/١، شرح ابن عقيل٣٠١/١، التصريح٢٦٧/١، شرح الرضي٣٣٢/٢، والمغني٢٣٣، وشرح المفصل ٦٤/٨، وائتلاف النصرة ص١٧٢، والجنى الداني٦١٥، وحاشية الصبان٢٦٠/١.

[٤] الإنصاف، مسألة رقم (٢٦)،

[٥] الإنصاف، المسألة رقم (٣٥)، والتبيين ص٤٠٣، وشرح التصريح٤٢٢/١، وشرح الرضي على الكافية٢١٣/١.

[٦] الإنصاف، المسألة رقم (٥٤)، وأسرار العربية ص٢٧٣، وشرح التصريح٩/٢ بولاق، وشرح الأشموني٢٨٧/٢، حاشية الصبان على الأشموني١٨٤/٢، شرح الرضي على الكافية٢٩٨/٢، وائتلاف النصرة ص١٣٢.

[٧] الإنصاف، المسألة رقم (٥٦).

(٦) مسألة اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أو لام جواب القسم[١].

(٧) مسألة: هل يجوز أن تأتي كي حرف جر[٢].

(٨) مسألة: القول في إن الشرطية هل تقع بمعنى إذ[٣].

(٩) مسألة السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه[٤].

(١٠) مسألة: الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي[٥].

(١١) مسألة: الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي[٦].

(١٢) مسألة: المسألة الزنبورية[٧].

(١٣) مسألة هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة[٨] .

(١٤) مسألة القول في رب اسم هو أو حرف[٩].

***

---

[١] الإنصاف، المسألة رقم (٥٨)، والأصول ٢٤١/١، واللباب ٣٧٩/١.

[٢] الإنصاف، المسألة رقم (٧٨)، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٧٩/٢، و ٢٣٦/٣، وشرح ابن عقيل ٣/٢، وشرح التصريح ٢٩١/٢، ومغني اللبيب ١٨٢/١.

[٣] الإنصاف، المسألة رقم (٨٨)، ومغني اللبيب ٢٦/١، وخزانة الأدب الشاهد رقم ٦٩٩.

[٤] الإنصاف، المسألة رقم (٩٢)، ومغني اللبيب ١٣٨/١.

[٥] الإنصاف، المسألة رقم (٩٥)، وشرح الرضي على الكافية ٢٨/٢و٣٧، وأسرار العربية ص١٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩٤/١، وشرح التصريح ١٥٠/١.

[٦] الإنصاف، المسألة رقم (٩٦)، وشرح الرضي ٩/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١١٨/١.

[٧] الإنصاف، المسألة رقم (٩٩)، ومغني اللبيب ٨٨/١– ٩٢.

[٨] الإنصاف، المسألة رقم (١٠٣)، وشرح الأشموني ١٨٢/١–١٨٥، وشرح الرضي ٥٥/٢.

[٩] الإنصاف، المسألة رقم (١٢١)، وأسرار العربية ص١٠٤، وشرح الرضي ٣٠٧/٢.

المبحث الثالث

مسائل خلافية خاصة بالتراكيب، والاستعمالات وبناء الجملة

ويقع هذا المبحث في (٥٢) اثنتين وخمسين مسألة، هي:

(١) مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ[١].

(٢) مسألة: إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه[٢].

(٣) مسألة: العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر[٣].

(٤) مسألة: زيادة لام الابتداء في خبر "لكن"[٤].

(٥) مسألة: الفصل بين كم الخبرية وتمييزها، وجر التمييز[٥].

(٦) مسألة: هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة[٦].

(٧) مسألة: القول في تعريف العدد المركب وتمييزه[٧].

(٨) مسألة: القول في إضافة العدد المركب إلى مثله[٨].

(٩) مسألة: نداء الاسم المحلى بأل[٩].

---

[١] الإنصاف مسألة(٧)، وأسرار العربية٧٢، والتبيين ص٢٣٦، واللباب ص٨٦، وشرح المفصل١/٨٨، ، وشرح ابن عقيل١/١٧٨، وحاشية الصبان١/١٩١، وشرح الأشموني١/٢٨١، وشرح الرضي١/٨٧، وائتلاف النصرة ص٣١.

[٢] الإنصاف مسألة(٨)، والتبيين ص٢٥٩، واللباب٨٨، والكتاب١/٢٤٣، والمقتضب٣/٩٣، ٩٤، والخزانة٢/٤١٠، وائتلاف النصرة ص٣٢.

[٣] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم(١) ص(٩٨).

[٤] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب السادس، المسألة رقم(١) ص (١٠١) من هذا البحث.

[٥] سبق تخريجها في المطلب الخامس من المبحث الثاني المسائل الخاصة بالعدد مسألة(٢) ص(١٠٠).

[٦] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٣) ص (١٠٠).

[٧] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٤) ص (١٠١).

[٨] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالعدد مسألة (٥) ص (١٠١).

[٩] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الخامس المسائل الخاصة بالمنادى مسألة (٢) ص (٩٩).

(١٠) مسألة: ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه[١].

(١١) مسألة: هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي[٢].

(١٢) مسألة: ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن[٣].

(١٣) مسألة: ندبة النكرة والأسماء الموصولة[٤].

(١٤) مسألة: إلقاء علامة الندبة على الصفة[٥].

(١٥) مسألة: "مِنْ" لابتداء الغاية في الزمان[٦].

(١٦)مسألة:اللام الداخلة على المبتدأ،لام الابتداء أو لام جواب القسم[٧]

(١٧) مسألة: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير شبه الجملة[٨].

(١٨) مسألة: إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى[٩].

(١٩) مسألة: توكيد النكرة توكيدا معنويا[١٠].

(٢٠) مسألة: مجيء واو العطف زائدة[١١].

(٢١) مسألة: العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[١٢].

---

[١] انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم٤ ص١٠٠ من هذا البحث.

[٢] انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم٥ ص١٠٠ من هذا البحث.

[٣] انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم٦ ص١٠٠ من هذا البحث.

[٤] انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم٧ ص١٠٠ من هذا البحث.

[٥] انظر: المبحث الثاني المطلب الخامس، المسائل الخاصة بالمنادى، المسألة رقم٨ ص١٠٠ من هذا البحث.

[٦] انظر: المبحث الثاني المطلب السادس، المسائل الخاصة بالأدوات وأثرها ص١٠١من هذا البحث.

[٧] الإنصاف مسألة٥٨، واللباب٣١٢، وائتلاف النصرة ص١٤٧.

[٨] الإنصاف مسألة٦٠، والتصريح٧١/٢ بولاق، وشرح المفصل ص٣٣٩، وشرح الرضي٢٧٠/١، وائتلاف النصرة ص٥١.

[٩] الإنصاف مسألة(٦١)، واللباب ص٣٢٣، حاشية الصبان٢٣٧/٢، وائتلاف النصرة ص٥٤.

[١٠] الإنصاف مسألة٦٣، وأسرار العربية٢٨٩، والتصريح١٥٦/٢، وشرح ابن عقيل١٦٦/٢، والموفي في النحو الكوفي ص٥٩، وشرح الرضي٣١٠/١، وائتلاف النصرة ص٦١.

[١١] سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم(٢) ص (١٢٠) من هذا البحث.

[١٢] الإنصاف مسألة٦٥، واللباب٣٦٣، وشرح الأشموني٣٥/٤، والتصريح١٩٠/٢، وائتلاف النصرة ص٦٢.

(٢٢) مسألة: العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام[١].

(٢٣) مسألة: إتيان "أو" بمعنى "الواو" وبمعنى "بل"[٢].

(٢٤) مسألة: العطف بلكن بعد الإيجاب[٣].

(٢٥) مسألة: صرف أفعل التفضيل في الضرورة[٤].

(٢٦) مسألة: منع صرف ما ينصرف في الضرورة[٥].

(٢٧) مسألة: مجئ "كي" حرف جر[٦].

(٢٨) مسألة: إظهار "أن" المصدرية بعد "لكن" وبعد "حتى"[٧].

(٢٩) مسألة: مجئ "كما" بمعنى "كيما" ونصب المضارع بعدها[٨].

(٣٠) مسألة: "إنْ" الواقعة بعد ما أنافية مؤكدة أم زائدة؟[٩].

(٣١) مسألة: معنى "إن" ومعنى "اللام" بعدها[١٠].

(٣٢) مسألة: هل يجازى بكيف[١١]؟

---

(١) الإنصاف مسألة٦٦، والكتاب٣٨٩/١، واللباب٣٦٢، والموفي في النحو الكوفي ص٦٩، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٢) سبق تخريجها في المبحث الثاني المطلب الرابع، المسائل الخاصة بالعطف، المسألة رقم(٥) ص (١٢٠).

(٣) سبق تخريجها في المسائل الخلافية في باب العطف المسألة(٦) ص١٢١ من هذا البحث.

(٤) الإنصاف مسألة٦٩، واللباب٤٣٩، والتصريح٢٨٦/٢، والرضي على الكافية٣٣/١، والأشموني٥٤٢/٢، وحاشية الصبان ٢٣٣/٣، وائتلاف النصرة ص٦٤.

(٥) الإنصاف مسألة٧٠، واللباب ص ٤٣٩ ،٤٤٠، وشرح الأشموني٥٤٣/٢، وشرح التصريح٢٨٧/٢، وشرح الرضي٣٤٨/١، وائتلاف النصرة ص٥٩.

(٦) الإنصاف مسألة٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/٢، وشرح الأشموني١٨٢/٣، وحاشية الصبان١٧٩/٢، وائتلاف النصرة ص١٥٠.

(٧) الإنصاف مسألة٨٠، وشرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٢، وشرح الأشموني١٨٤/٣، وائتلاف النصرة ص١٥١.

(٨) الإنصاف مسألة٨١، الأشموني بحاشية الصبان٢٣٧/٣، والرضي٢٢٣/٢، وائتلاف النصرة ص١٥٢.

(٩) الإنصاف مسألة(٨٩)، والتصريح٢٣٦/١ بولاق، وشرح الرضي٣٥٧/٢.

(١٠) الإنصاف مسألة(٩٠)، والإملاء٦٧/١، وشرح المفصل ص١١٢٩، وشرح التصريح٢٧٩/١.

(١١) الإنصاف مسألة(٩١)، واللباب٤٨٠، وشرح الأشموني ٥٨٣/٣، وحاشية الصبان ١١/٤.

(٣٣) مسألة: دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة [١].

(٣٤) مسألة: هل يقال لولاي ولولاك وموضع الضمائر[٢].

(٣٥) مسألة: المسألة الزنبورية[٣].

(٣٦) مسألة: ضمير الفصل[٤].

(٣٧) مسألة: مجئ ألفاظ الإشارة أسماء موصولة[٥].

(٣٨) مسألة: هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول[٦].

(٣٩) مسألة: النون في التثنية والجمع عوض من الحركة[٧].

(٤٠) مسألة: نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده[٨].

(٤١) مسألة: إقامة المصدر مقام الفاعل[٩].

(٤٢) مسألة: تنوين الصفة المشبهة نحو"مررت برجل حسن الوجه"[١٠].

---

[١] الإنصاف مسألة(٩٤)، واللباب٤٨٤، والتصريح٢/٢٦١، وشرح الأشموني٢/٥٠٣، ٣/١٨٩، وائتلاف النصرة ص١٣١.

[٢] الإنصاف مسألة(٩٧)، وشرح الأشموني٣/١٩٢، وحاشية الصبان٢/١٨١، وشرح المفصل ص٤٣٧، وشرح الرضي٢/١٨، وائتلاف النصرة ص٦٥.

[٣] الإنصاف مسألة(٩٩)، واللباب٤١٧، والمغني٨٨، وائتلاف النصرة ص٦٦.

[٤] الإنصاف مسألة(١٠٠)، واللباب ص ٤١٦، وشرح التصريح١/٢٧٠، والأشموني بحاشية الصبان١/٢٦٢ بولاق، وائتلاف النصرة ص٦٧.

[٥] الإنصاف مسألة (١٠٣)، واللباب ص٥٢٥، وشرح الأشموني١/٢،١٨٢/٤٥، وشرح التصريح١/١٦٥، وائتلاف النصرة ص٦٧.

[٦] الإنصاف مسألة(١٠٤)، والكتاب٢/١٦٣-١٧٣، واللباب ص٥٢٦، وشرح الرضي على الكافية٢/٣٦،٣٥، وائتلاف النصرة ص٦٨.

[٧] التبيين ص٢١١، وأسرار العربية ص٥٤، واللباب ص٥٨،.

[٨] التبيين ص٢٦٨ ، واللباب ص١٠٨.

[٩] والتبيين ص٢٧٠، وأسرار العربية ص٩٤، واللباب ص١٠٩.

[١٠] المتبع ص٣٥٥.

(٤٣) مسألة: حذف كان واسمها في الاختيار[١].

(٤٤) مسألة: "إلا" في الاستثناء المنقطع[٢].

(٤٥) مسألة: حذف الموصول[٣].

(٤٦) مسألة: حذف حرف الجر من الخبر كما في "زيد قبضتُّك"[٤].

(٤٧) مسألة: وقوع الفاء في الخبر[٥].

(٤٨) مسألة: قيام "أل" مقام الضمير[٦].

(٤٩) مسألة: وقوع الفعل الماضي حالاً بغير "قد"[٧].

(٥٠) مسألة: مجئ"إلا" بمعنى "الواو"[٨].

(٥١) مسألة: مجئ التمييز معرفة[٩].

(٥٢) مسألة: متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً[١٠].

***

---

(١) الإملاء١/٢٠٤.

(٢) البيان٢/٢٦٣.

(٣) البيان١/٢٨٧، ٢/٤٣٨،٣١٠.

(٤) البيان٢/٣٢٧.

(٥) البيان١/٢٩٠، والإملاء١/٢١٥.

(٦) البيان٢/٤١٠،٣١٦، والإملاء٢/٢٨١،٢١١.

(٧) الإنصاف مسألة٣٢، وشرح المفصل ص٢٤٦، وخزانة الأدب١/٥٥٢ بولاق، وشرح الرضي١/١٩٥، والتبيين٣٨٢، واللباب٢٣٤، والإملاء١/٥٢، وائتلاف النصرة ص١٢٤.

(٨) انظر هذه المسألة في ص١٢٠، من هذا البحث.

(٩) الإملاء١/٦٤، ٢/١٢٩.

(١٠) التبيين ص٢٤٩، وأسرار العربية ص٧٣، واللباب ص ٩٠، ٩١.

المبحث الرابع

مسائل خلاف صرفية

وتقع في (٥) خمس مسائل.

وردت مسائل خلاف صرفية بين الكوفيين والبصريين، وقد ورد منها في الإنصاف خمس مسائل، وهذه الخمس هي:

(١) مسألة: وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه.

ذهب الكوفيون إلى أن صمحمح ودمكمك على وزن فَعْلّل. وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلْعَل[1].

(٢) مسألة: وزن سيد وميت ونحوهما.

ذهب الكوفيون إلى أن وزن سيد وهين وميت في الأصل على فعيل نحو سويد وهوين ومويت. وذهب البصريون إلى أن وزنه فيعل بكسر العين. وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فيعل بفتح العين[2].

(٣) مسألة: وزن خطايا ونحوه .

ذهب البصريون إلى أن خطايا على وزن "فعائل". وذهب الكوفيون إلى أن خطايا جمع خطيئة على وزن "فعالى" وإليه ذهب الخليل بن أحمد[3].

---

[1] الإنصاف مسألة١١٣، والتصريح٤٤٨/٢، ٤٤٩، وشرح الأشموني٧٩٩/٣، حاشية الصبان٢١٠/٤، ٢١٥، وائتلاف النصرة ص ٨٤.

[2] الإنصاف مسألة ١١٥، والكتاب٣٧١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ص٦٦٣،١٤١٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٤، وائتلاف النصرة ص ٨٤.

[3] الإنصاف مسألة١١٦، والتصريح٤٦٣/٢، وشرح الأشموني٧٣٢/٣، وحاشية الصبان٢٤٤/٤-٢٤٦، وائتلاف النصرة ص ٨٥.

(٤) مسألة: وزن إنسان وأصل اشتقاقه.

ذهب البصريون إلى أن وزن "إنسان" فعلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى أن "إنسان" وزنه إفعان[١].

(٥) مسألة: وزن أشياء.

ذهب البصريون إلى أن وزن "أشياء" "لفعاء" والأصل"فعلاء". وذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه "أفعاء" والأصل"أفعلاء" وإليه ذهب الأخفش. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه "أفعال"[٢].

***

---

[١] الإنصاف مسألة ١١٧، وارتشاف الضرب باب التصغير، ولسان العرب، والصحاح ، ومفردات الراغب، مادة (نوس، ن ي س ، أن س) ، وائتلاف النصرة ص ٨٥.

[٢] الإنصاف مسألة ١١٨، وشرح الرضي على الشافية ١/٢٨-٣١، ولسان العرب مادة (ش ي أ).

المبحث الخامس

مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين

ويقع في (٤٥) خمس وأربعين مسألة

هذا المبحث أحاول فيه جمع مجموعة من المسائل، التي لم ترد في كتب الخلاف المشهورة، وخاصة الإنصاف والتبيين، وتشمل معظم أبواب النحو العربي، وسأذكر لها ملخصاً، مكتفياً فيه بذكر رأي البصريين والكوفيين، وربما فصَّلتُ قليلاً، إذا دعت الضرورة لذلك، وقد قسَّمت هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول:

مسائل خلاف نحوية

ويقع في (٣٥) خمس وثلاثين مسألة

وهذه المسائل هي:

(١) **مسألة: ظرف الزمان بين الإعراب والبناء، إذا أُضيف إلى معرب**[١].

ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه واجب. وذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح،كقوله تعالى:(**هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم**)(المائدة:آية ١١٩).

(٢) **مسألة: عامل الرفع في الاسم الواقع بعد "إذا" الشرطية في قوله تعالى: (فإذا النجوم طُمست)** (المرسلات:٨).

"فإذا النجوم" جواب "إذا" محذوف تقديره: بأن الأمر أو فصل، ويقال لأي يوم، وجوابها العامل فيها، ولا يجوز أن يكون "طمست" جواباً؛ لأنه الفعل المفسر لمواقع النجوم والكلام لا يتم به، والتقدير: فإذا طمست النجوم، ثم حذف الفعل استغناء عنه بما بعده. وقال الكوفيون: الاسم بعد "إذا" مبتدأ، وهوبعيد لما في إذا من معنى الشرط المتقاضي بالفعل[٢].

---

[١] الإملاء ٢٣٤/١، ٢٧٩/٢، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، والآية التي استشهد بها الكوفيون، قرأ بها نافع، وذكر الطبري أن اختلاف القرّاء في قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبني على رفع أو نصب تاليه. ويميل الطبري إلى النصب على الظرفية. انظر: تفسير الطبري ١٤٠/٧، ١٤١.

[٢] إملاء ما من به الرحمن٢٧٨/٢.

(٣) مسألة: موضع الجر والمجرور في "بسم الله" .

ذهب البصريون إلى أن "الباء" في (بسم الله) متعلق باسم محذوف مبتدأ، وعليه تكون الجملة اسمية. وذهب الكوفيون إلى أن "الباء" متعلق بفعل محذوف مقدَّر، وعليه فالجملة عندهم فعلية[١].

(٤) مسألة: إعراب "لا" في قوله تعالى: (ولا الضالين).

لا عن البصريين للتوكيد، وعند الكوفيين بمعنى "غير" كما قالوا: جئت بلا شيء، فأدخلوا عليها حرف الجر؛ فيكون لها حكم غير. وأجاب البصريون عن هذا بأن "لا" دخلت للمعنى، فتخطاها العامل كما يتخطى الألف واللام. والجمهور على ترك الهمز في الضالين، وقرأ أيوب السختياني بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد، نحو: ضال، ودابة، وجان، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها، لئلا يجمع بين ساكنين[٢].

(٥) مسألة:إعراب "ما" في قوله تعالى (وما يتلى عليكم في الكتاب..) (النساء:١٢٧).

قال العكبري: (في "ما" وجوه، أحدها: موضعها جر على الضمير المجرور بـ "في" ، وعلى هذا قول الكوفيين، لأنهم يجيزون العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. والثاني أن يكون في موضع نصب على معنى : ونبين لكم ما يتلى؛ لأن يفتيكم يبين لكم. والثالث: هو في موضع رفع وهو المختار، وفي ذلك ثلاثة أوجه، أحدها: هو معطوف على ضمير الفاعل في يفتيكم، وجرى الجار والمجرور مجرى التوكيد. والثاني: هو معطوف على اسم الله وهو قل الله. والثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره: وما يتلى عليكم في الكتاب يبين لكم)[٣].

(٦) جواب "لمَّا" في قول الله تعالى: (ولمَّا جاءهم كتاب من عند الله) (البقرة، ٨٩).

---

[١] الإملاء١/٤، والكشاف١/٢٢، وقد قدره الزمخشري بـ "بسم الله أقرأ وأتلو"، وذكر ابن المنير في تفسيره أن المختار عند النحاة هو "أبتدئ".

[٢] الإملاء١/٨.

[٣] إملاء ما من به الرحمن١/١٩٦.

قال العكبري:(في جوابها وجهان: أحدهما: جوابها لّما الثانية وجوابها، وهذا ضعيف؛ لأن الفاء مع لما الثانية، ولما لا تجاب بالفاء. ولمّا لا تجاب بالفاء إلا أن يعتقد زيادة الفاء على ما يجيزه الأخفش. والثاني: أن كفروا جواب الأولى والثانية؛ لأن مقتضاهما واحد، وقيل الثانية تكرير، فلم تحتج إلى جواب، وقيل: جواب الأولى محذوف تقديره أنكروه، أو نحو ذلك[1].

(٧) **مسألة: على، وعن بين الاسمية والحرفية.**

إذا دخلت (مَنْ) على (على) و (عن) أصبحتا اسميتين، بمعنى فوق وجانب. وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنهما باقيتان على حرفيتهما[2].

(٨) **مسألة: إعراب "عسى زيد أن يقوم".**

ذهب البصريون إلى أنه إذا جاء الفعل "عسى" بعد الاسم كان موضعه نصباً. وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع رفع على أنه بدل مما قبله[3].

(٩) **مسألة: مجئ الهمزة بعد ساكن في الفعل.**

مذهب البصريين أن نحو الفعل (تَسْأل) وشبهه، مما كانت الهمزة بعد ساكن لا يكتب للهمزة صورة. **ومذهب** الكوفيين أن الهمزة تصور بحركتها[4].

(١٠) **مسألة: "أحسن" في قوله: (تماما على الذي أحسن) فعل أو حرف؟**

ذهب البصريون إلى أن "أحسن" فعل ماض داخل في الصلة، والعامل مستتر فيه، لا يجوز غيره. وقال الكوفيون: يجوز أن يكون "أحسن" نعتاً لـ "الذي"[5].

(١١) **مسألة:هل يجوز بناء الأفعال الناقصة للمجهول؟.**

---

[1] إملاء ما من به الرحمن١/٥٠، ٥١، والبيان١/١٠٧.

[2] إملاء ما من به الرحمن١/٥٠، ٥١، والبيان١/١٠٧.

[3] اللباب ص١٤١، والكتاب٣/١٥٧، وشرح المفصل٧/١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٩٤، والمقتضب٣/٦٨، وحاشية الصبان على الأشموني١/٢٦٠، والموفي في النحو الكوفي ص١٣٠، ١٣١.

[4] ذكر الرأيين ابن دستورية، ولم يعزوهما، وقد اختار الأول متابعة لبصريته، ينظر كتاب الكُتّاب ١٣، ١٤.

[5] تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم)٧/١٤٣،١٤٢. ونسب القرطبي قول الكوفيين للكسائي والفراء، وائتلاف النصرة ص١٣٧.

مذهب البصريين أنه لا يجوز بناء الأفعال الناقصة لما لم يُسم فاعله؛ لأن الذي لا يقوم مقام الفاعل هو الخبر، والخبر يكون جملة، والجمل لا تكون فاعلة، وتكون مفرداً مشتقاً فيه ضمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ذلك، قال الفراء:(كِيْنَ أخوك)في"كان زيد أخاك"[1].

(١٢) مسألة: وقوع الشرط أو الجزاء بعد الاسم الموصول.

ذهب البصريون إلى أن الشرط أو الجزاء إذا وقع بعد اسم موصول كان صلته، مثل قوله تعالى: (**ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك**) (آل عمران: آية ٧٥). وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب أو مرفوع بإضمار القول[2].

(١٣) مسألة: كيفية كتابة نون التوكيد الخفيفة.

ذهب الكوفيون إلى أن نون التوكيد الخفيفة تكتب بالنون اتباعاً للفظ، إذ الخط صورة للفظ. وذهب البصريون إلى كتابتها بالألف؛ لأن الوقف عليها بالألف، كما يُفعل ذلك في التنوين؛ لأنها نظيره، ومنه قول الله تعالى: (**لنسفعاً بالناصية**) (العلق: ١٥) وقوله تعالى: (**وليكوننَّ من الصاغرين**) (يوسف:٣٢). فالوقف عليه بالألف لا خلاف فيه بين القرَّاء والعلماء[3].

(١٤) مسألة: ياء النسب المشددة بين الحرفية والاسمية.

ذهب البصريون إلى أن ياء النسب حرف لا موضع له من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، مستدلين بقول العرب "رأيت التيمي" من حيث أنها تبدل من الاسم، وهذا دليل اسميتها؛ لأن الاسم لا يبدل إلا من الاسم[4].

(١٥) مسألة: مجئ "إلا" في الاستثناء بمعنى الواو.

---

[1] التبصرة ١٢٥/١، وجاء فيه أن العلة عند البصريين هي أن حذف الاسم يُفضي إلى ترك الخبر بلا مبتدأ. وجاء رأي الكوفيين في المساعد ٤٠٠/١، وذكر السيوطي في الهمع أن السيرافي وابن خروف قالا: إن الذي ينوب عن الفاعل هو ضمير المصدر مع حذف الاسم والخبر. ينظر الهمع ٢٧١/٢.

[2] ائتلاف النصرة ص١٣٨.

[3] ائتلاف النصرة ص١٧٧.

[4] ائتلاف النصرة ١٧٦.

ذهب البصريون إلى أن "إلا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنها حرف استثناء، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر. وذهب الكوفيون إلى أن "إلا" تكون بمعنى الواو، كقوله تعالى:(**لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا**) (البقرة، آية: ١٥٠، والعنكبوت، آية: ٤٦)، أي: "ولا الذين ظلموا"[1]. وأرى أن "إلا" في الآية بمعنى "لكن" لأن الاستثناء منقطع وذلك كثير في القرآن، وإلى هذا ذهب صاحب ائتلاف النصرة.

(١٦) مسألة: عمل "ما" الحجازية في الخبر.

ذهب البصريون إلى أنها هي العاملة في الخبر النصب بنفسها، وهو منصوب بها؛ لأنها مشبهة بـ(ليس) فعملت عملها. وذهب الكوفيون إلى أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر النصب، وإنما الخبر منصوب بحذف حرف الخفض؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، و"ما" ليست مختصة بل مشتركة، فلم تعمل[2].

(١٧) مسألة: معنى "إلا" في الاستثناء المنقطع من "ما".

ذهب البصريون إلى أن "إلا" في الاستثناء المنقطع من "ما" قبله، بمعنى "لكن". وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى "سوى".

وردَّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، وقالوا: إن "إلا" حرف، و"سوى" جارة، ولا يجوز تقدير الحرف بالاسم "سوى". وأن المعنى يجمع بين "إلا" و "لكن"، حيث يستدل بـ"لكن" على طريق مخالفة ما بعدها لما قبلها في الإيجاب والنفي، كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ، وما جاءني زيد لكن عمرو، و"إلا" تأتي بكل هذا المعنى، إلا أنها مع هذا تُخرج بعضاً من كل، إذا كانت استثناء متصلاً.

---

[1] تفسير الطبري٣٤/٢، وائتلاف النصرة ص١٧٤.

[2] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٤٧/١، وائتلاف النصرة ص١٦٥.

وإذا كانت استثناء منقطعاً حصلت على معنى "لكن"؛ لأنها تبطل منها إخراج بعض من كل، ويبقى على أن ما بعدها خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي، فيصير بمعنى "لكن" حكاه الرماني[1].

(١٨) مسألة: الباء في قوله تعالى : (فامسحوا برؤوسكم).

ذهب البصريون إلى أن "الباء" في هذا الموضع وفي كل المواضع التي ترد فيها للإلصاق، تمسكاً بالأصل. وذهب الكوفيون والأصمعي والفارسي وابن مالك إلى أنها للتبعيض، وقيل إنها للاستعانة، وأخذ بذلك ابن هشام[2].

(١٩) مسألة: حكم المستثنى بـ "إلا" وشبهها من حروف الاستثناء إذا زاد عن النصف مثل قولك: عليَّ عشرة إلا ستة.

ذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك؛ لأن الأصل في الاستثناء هو إخراج القليل من الكثير، ولأن الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في غير الموجب، فكما أن المستثنى في غير الموجب لا يكون إلا أعمَّ من المستثنى منه، فكذلك في الموجب. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز، وهو مذهب الفقهاء، وذلك إذا لم يستغرق الاستثناء الجميع، لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك: العشرة عندي أربعة منها، أو عندي عشرة إلا أربعة منها، وكذلك إذا قال: عليَّ عشرةٌ إلا ستةً، فإنه يلزمه منها أربعة بهذا الإقرار، واستدل الفقهاء بقول الشاعر:

إنَّ الذينَ قتلتُم أمسَ سَيِّدَهم * لا تحسبوا ليلَهم عن لَيلِكُم نَامَا**

أدُّوا التي نَقَصَتْ تِسعينَ من مائةٍ * ثم ابعثوا حَكَماً بالعدلِ حَكَّاما[3].**

---

[1] الأصول لابن السراج ٣٥٣/١ –٣٥٥، والاستغناء في أحكام الاستثناء٤٥١ – ٤٥٣.

[2] أخذ ابن هشام برأي البصريين في المغني ١١١/١، وأخذ برأي الكوفيين في أوضح المسالك في أنها للتبعيض، واستشهد بقوله تعالى: (عينا يشرب بها عباد الله)، انظر: أوضح المسالك ١٣٦/٢.

[3] البيتان من البسيط،لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك، والبيت الأول استشهد به النحاة في باب "إن وأخواتها" انظره في: مغني اللبيب٥٨٥/٢، وهمع الهوامع١٣٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك١١/٢، وأمالي ابن الشجري٣٣٢/١، وخزانة الأدب٢٤٩/١٠،٢٤٧،٢٥٠. والبيت الثاني وهو ما فيه موطن الشاهد قد اختلفت رواية عجزه، فجاءت مرة كما في الرواية المذكورة، وأخرى بلفظ "بالعقل حكاماً" وثالثة " بالحق قوالاً" ورابعة "بالحق قوَّاما" ولم يستشهد بهذا البيت سوى الفقها في كتب الأصول والفقه، انظره في: شرح صحيح البخاري لابن بطال١٣٧/٨، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٣١٩/٢، والتبصرة في أصول الفقه١٦٩/١، وتقويم النظر لابن الدهان١٣/٣، وقواطع الأدلة في الأصول٣١/٣، وتبيين الحقائق١٣/٥، والحاوي الكبير للماوردي٦٠٣/١٠، والمغني لابن قدامة٣٠٢/٥.

(٢٠) مسألة: عمل الفعل الثاني في التنازع، واحتياج الأول لمرفوع.

ذهب البصريون إلى أنه إذا أعمل الفعل الثاني في باب التنازع ، واحتاج الأول لمرفوع فإنه يتضمنه مضمراً، نحو ضربوني وضربتُ الزيدين، لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيراً، نحو قول الشاعر:

جزى ربه عني عدِيَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلَ[١]

وذهب الكوفيون إلى أنه يحذف، ونص عليه الكسائي وهشام والسهيلي[٢].

(٢١) مسألة: عمل ظن وأخواتها في مفعولها إذا تقدمت.

ذهب البصريون إلى أنه إذا تقدمت ظن وأخواتها على مفعولها، جاز الإعمال مطلقاً. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز الإلغاء. واستدلوا بقول الشاعر:

أني وجدتُ مِلاكُ الشِّيمةِ الأدَبُ[٣]

ورأي البصريين هو المعمول به[٤].

(٢٢) مسألة: إقامة المفعول الأول لـ(أعطيت) مقام الفاعل.

ذهب البصريون إلى أنه إذا كان المفعول الأول لأعطيت معرفة، والثاني نكرة، فالأوْلى إقامة المفعول الأول المعرفة مقام الفاعل. وذهب الكوفيون إلى انه لا أولوية في ذلك. ونقل المرادي أن إقامة الأول قبيحة[٥].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٩١، وخزانة الأدب١/٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، وشرح التصريح١/٢٨٣، والخصائص١/٢٩٤، واوضح المسالك٢/١٢٥، وشرح الأشموني٢/٥٩، وشرح ابن عقيل١/٢٥٢، وهمع الهوامع١/٦٦.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩، وشرح التصريح ١/٣٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٦.

(٣) البيت من البسيط، وصدره: **كذاك أدَّبتَ حتى صار من خُلُقي**، وهو لبعض بني فزارة، انظر:خزانة الأدب٩/١٣٩، ١٠/٣٣٥، وأوضح المسالك٢/٦٥، وشرح ابن الناظم ص١٤٨، وشرح الأشموني١/١٦٠، والمقرب١/١١٧، وهمع الهوامع١/١٥٣، وشرح ابن عقيل١/٤٣٧، وشرح التصريح١/٣٧٥.

(٤) انظر: شرح التصريح ١/٢٥٨.

(٥) انظر: شرح التصريح ١/٢٩٢.

(٢٣) مسألة: معمول خبر كان وأخواتها.

ذهب البصريون إلى منع مجئ معمول خبر كان وأخواتها بعدها مطلقاً، وحملوا ما جاء في الشعر، وما استشهد به الكوفيون على زيادة (كان) أو إضمار الاسم مراداً، أو ضرورة [(١)]. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يلي "كان وأخواتها" معمول خبرها، وإن لم يكن ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً مطلقاً، واستدلوا بقول الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهِم   بما كان إيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا [(٢)]

(٢٤) مسألة: ظرف الزمان المضاف إلى الفعل بين الإعراب والبناء.

ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه واجب [(٣)]. وذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، كقوله تعالى: (**هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم**) (المائدة: آية ١١٩).

(٢٥) مسألة: ما التعجبية اسم معرفة ناقص أو اسم نكرة تام؟

ذهب البصريون إلى أن ما التعجبية اسم تام نكرة بمنزلة شيء، مرفوع بالابتداء لتضمنه معنى التعجب، وما بعده خبره، كأنه قيل: شيءٌ أحْسَنَ زيدًا. ومذهب الكوفيين أن ما التعجبية اسم معرفة ناقص بمعنى "الذي" وصلتها ما بعدها، وإلى ذلك ذهب الأخفش[(٤)].

(٢٦) مسألة: عمل اسم المصدر إذا كان غير مسمى مضمراً فيه الفاعل.

---

(١) شرح التصريح ١٨٩/١، ١٩٠، والمقتضب ٩٩/٤- ١٠١.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزذق في ديوانه ١٨١/١، وخزانة الأدب٢٦٨/٩، ٢٦٩، وأوضح المسالك٢٤٨/١، ومغني اللبيب٦١٠/٢، وهمع الهوامع١١٨/١، وشرح ابن عقيل١٤٤/١، وشرح التصريح١٩٠/١، والمقتضب١٠١/٤.

(٣) أوضح المسالك ٢٠١/٢، والآية التي استشهد بها الكوفيون، قرأ بها نافع، وذكر الطبري أن اختلاف القرّاء ةفي قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبني على رفع أو نصب تاليه. ويميل الطبري إلى النصب على الظرفية. انظر: تفسير الطبري ١٤٠/٧، ١٤١.

(٤) أوضح المسالك ٢٧٢/٢.

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز عمله إذا كان غير مسمى مضمراً؛ لنقصانه عن الفعل؛ لأنه في العمل فرع عليه. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز عمله، وعليه جاء قوله تعالى: (**ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضهم ببعضٍ**) (الحج، آية ٤٠) وقد نقل عكسه، كما في قول الشاعر: ..**قرع القوارير أفواه الأباريقِ**)[١].

(٢٧) مسألة: الاضطراد في الوصف بالمصدر.

ذهب البصريون إلى أن الوصف بالمصدر مطرد بتقدير مضاف، أي: ذو عدلٍ، وذو رضىً. فالتزم بتذكيره وإفراده، كما يُلتَزَمان لو صُرِّح بـ "ذي". وذهب الكوفيون إلى أن الوصف بالمصدر في نحو: رجلٌ عدلٌ، ورضىً، وزورٌ، مطرد على التأويل بالمشتق، أي: عادل وراض، ولذلك يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه[٢].

(٢٨) مسألة: العطف بـ (حتى).

ذهب البصريون إلى العطف بـ (حتى) وجعلوها من حروف العطف. وذهب الكوفيون إلى عدم جواز العطف بـ (حتى)؛ لأن العطف بها يكون قليلاً. ورأي البصريين هو المعمول به، ولا يوجد كتاب إلا وهو يثبت ذلك ولا ينكره[٣].

(٢٩) مسألة: الخبر في قولهم: (كل رجل وضيعته).

ذهب البصريون إلى وجوب تقدير الخبر، وهذا هو المشهور. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أن "كل رجل وضيعته" مستغنٍ عن تقدير خبر؛ لأن معناه عندهم "مع" ضيعته[٤].

(٣٠) مسألة: تقديم المفعول المحصور بـ "إنما" على الفاعل.

---

[١] البيت من البسيط، وقائله الأقيشر السعدي، والبيت من شواهد المقتضب٢١/١ والإنصاف٢٣٣/١ والمقرب ١٣٠/١، ومغني اللبيب٦٩٤، وشرح شذور الذهب٣٨٣، وشواهد العيني٥٠٨/٣ والتصريح٦٤/٢ وهمع الهوامع٩٤/٢ والأشموني٢٨٩/٢، وخزانة الأدب٤٩١/٤، وائتلاف النصرة ص٧٣، والهمع٧٤/٥، والمقرب لابن عصفور ١٣٠/١.

[٢] أوضح المسالك ٩/٣، وائتلاف النصرة ص٧٤.

[٣] أنظر على سبيل المثال: الكتاب٤٩/١،٥٠، وأوضح المسالك ٤٤/٣.

[٤] همع الهوامع ٤٣/٢، ٤٤.

ذهب البصريون والكسائي والفراء إلى جواز تقديم المحصور بـ "إنما" اتفاقاً. وذهب الكوفيون إلى منع تقديم المفعول المحصور بـ "إنما" أو بـ "إلا" على الفاعل مطلقاً. وذهب الجزولي إلى جواز تقديم المحصور بـ "إلا" على الفاعل، كما في قول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعةٍ   فما زاد إلا ضَعفَ ما بي كلامُها

وهو الصحيح[1].

(٣١) مسألة: نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل مع وجوده.

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك أصلاً؛ لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجود الفاعل الحقيقي. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً، واستدلوا بقراءة أبي جعفر لقوله تعالى: (**ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون**) (الجاثية، آية١٤) وقوله تعالى: (**ويُخرَج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً**) (الإسراء، آية ١٣) وذلك عند من جعله مبنياً للمجهول (لما لم يسم فاعله) [2].

(٣٢) مسألة: الابتداء بالوصف.

مذهب البصريين أنه إذا ابتدئ بالوصف، فإنه لا بد من أن يتقدمه نفي أو استفهام، كقول الشاعر:

خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما[3]

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه لا يشترط تقدم نفي أو استفهام، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

---

[1] همع الهوامع ٢/٢٦٠، ٢٦١، وجاء في شرح التسهيل لابن عقيل، المسمَّى بالمساعد: " فإذا حُصِر المفعول وجب الفعل بمرفوعه، وتأخير المفعول، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين.. وقال: "خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي و"إلا" ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي ... وأما المحصور بـ "إنما" فيجب تأخيره مطلقاً. انظر: المساعد١/٤٠٦، ٤٠٧.

[2] همع الهوامع ٢/٢٦٥،٢٦٦، تفسير القرطبي ٦/١٦٢.

[3] البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك١/١٨٩، وشرح ابن الناظم ص٧٥، وشرح قطر الندى ص١٢١، ومغني اللبيب٢/٥٥٦، وهمع الهوامع١/٩٤، وشرح شواهد المغني٢/٩٨، وشرح الأشموني١/٨٩، وشرح التسهيل١/٢٦٩، وشرح التصريح١/١٩٢.

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرَّتِ[١]

قال ابن هشام في أوضح المسالك: لا حجة في هذا خلافاً لابن مالك وابنه؛ لجواز أن يكون الوصف خبراً مقدماً؛ وإنما جاز الإخبار به؛ لأنه على وزن "فَعِيل"، كقوله تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾ (التحريم، آية٤). وقال صاحب ائتلاف النصرة أن رأي البصريين هو الرأي الصحيح[٢].

(٣٣) مسألة: مجئ ضمير الشأن والقصة بلفظ المؤنث.

ذهب البصريون إلى أن ضمير الشأن أو القصة إذا جاء بلفظ المؤنث جاز أن يكون على لفظه، وإن جاء بعده المذكر، مثل: إنَّها زيدٌ ضَرَبْتُهُ، أي: إن القصة زيد ضربته. وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا مع المؤنث خاصة، فيقال: إنها هند ضربتها. وأما المذكر فلا يجوز إلا: إنه زيد ضربته[٣].

***

(١) البيت لرجل من الطائيين، انظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٧٣، ١٧/٢، وشرح الأشموني١/٩٠، وشرح التصريح١/١٩٤، وشرح ابن عقيل١/١٩٥، وهمع الهوامع١/٩٤، وشرح ابن الناظم ص٧٥.

(٢) همع الهوامع٢/٦، وأوضح المسالك١/٦٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١/٣٣٣، وائتلاف النصرة ص٧٩.

(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك١/٢٣٧، والمساعد في شرح التسهيل لابن عقيل ١/١١٤_ ١١٦.

المطلب الثاني:

مسائل خلاف صرفية

وتشمل (١١) إحدى عشرة مسألة:

لقد حاولت جمع عدد من مسائل الخلاف الصرفية التي لم تذكر في كتابي الإنصاف والتبيين، وكانت محصلتها إحدى عشرة مسألة على النحو التالي:

(١) **مسألة: وزن توراة وتولج.**

توراة عند البصريين"التاء" بدل من الواو، ووزنها "فوعلة" وعند الفرَّاء "تفعِلة" كتوصية. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها "تفعَلة" بفتح العين. وأما تولج، فعند البصريين على وزن "فوعل" وعند الكوفيين "تفعل"[١].

(٢) **مسألة: تصغير "شيخ" و "ميت".**

ذهب البصريون إلى أن "شيخ" تصغر "شُيَيْخ" وذهب الكوفيون لجواز هذا، وجواز قلب الياء واواً لضمة ما قبلها، نحو "شويخ". وأما ميت فعند البصريين تصغر "مُيَيْت" وقياس مذهب الكوفيين جواز "مُوَيْت" بإبدال الياء واواً، لكن جاء النقل عنهم في إبدال الياء واواً إذا كانت عيناً[٢].

(٣) **مسألة: تصغير أسماء الأيام وجموع الكثرة على لفظها.**

ذهب سيبويه إلى أنه لا يصح تصغير أسماء الأسبوع، واختاره ابن كيسان. وذهب الكوفيون والجرمي والمازني إلى جواز تصغيرها[٣].

(٤) **مسألة: هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام؟**

---

[١] الارتشاف ٣٧٨/١.

[٢] الارتشاف ١/ ٣٥٩، ٣٦٠، وشرح الأشموني ٧١٥/٣.

[٣] شرح الأشموني ٧٢٣/٣، والارتشاف ٣٥٢/١.

قال الأشموني: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافاً للفرَّاء وثعلب. قيل وللكوفيين بدليل قول العرب:"يجري بليق ويذم" مصغر "أبلق"، ومن كلامهم: " جاء بأم الربيق على أريق[٤].

(٥) مسألة: بناء فُعلَل بضم الأول وفتح الثالث أصل أم فرع؟

ذهب البصريون غير الأخفش إلى أن هذا البناء ليس بناء أصلياً، بل هو فرع على فعلُل بالضم فتح تخفيفاً؛ لأن كل ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي[١].

(٦) مسألة: حذف الياء من مفاعل ومفاعيل في جمع التكسير.

مذهب البصريين عدم جواز الحذف من مماثل مفاعيل، ولا زيادتها في مفاعل إلا في الضرورة. وأجاز الكوفيون ذلك، وعليه جاء قوله تعالى: (**وعنده مفاتح الغيب**) (الأنعام:٥٩) ووافقهم ابن مالك[٢].

(٧) مسألة: وزن الرباعي الذي يصلح أحد المكررين فيه للسقوط مثل لملم، وكفكف:

مذهب البصريين أن حروفه كلها محكوم بأصالتها، وأن مادة "لملم" غير "لمَّ". ويرى الزجاج أن الصالح للسقوط زائد، فوزن كفكف على هذا "فعلل". ويرى الكوفيون أن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فأصل لملم لمّ فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرفاً يماثل الفاء. ورد الأشموني ذلك قائلاً: لو كان مضاعفاً في الأصل لجاء على التفصيل[٣].

(٨) مسألة: أصل همزة حمراء وحكمها في التأنيث.

---

[٤] شرح الأشموني٣/٧١٩، والارتشاف١/٣٩٩، ٤٠٠.

[١] الخلاف بين النحويين ٢٩٥، وشرح الأشموني٣/٧٩٠.

[٢] شرح الأشموني٣/٧٠٢.

[٣] الخلاف بين النحويين ٢٩٦، والأشموني ٣/٧٩٨.

ذهب أبو حيان إلى أن همزة حمراء همزة للتأنيث، وأنها بدل من الألف الموضوعة للتأنيث عند البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين. ولم يذكر سيبويه فيها إلا القلب واواً نحو حمراوان، وأجاز الكوفيون فيها القلب والإقرار[٤].

(٩) مسألة: إدغام الراء في اللام.

ذهب الكسائي والفراء إلى جواز إدغام الراء في اللام. ومنع البصريون ذلك. واحتج الكوفيون لجواز ذلك بقولهم أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أخف وأسهل من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد[١].

وما ذهب الكوفيون إليه صحيح لقرب مخرج الراء من اللام مع اتحاد الصفة، ولأن كلا من اللام والراء صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، ولا يكاد يسمع للراء حيف[٢].

(١٠) مسألة: إدغام المثلين.

ذهب الكوفيون إلى جواز إدغام المثلين إذا كانا في كلمتين على كل حال. ومنع ذلك البصريون إلا إذا كان المثلان همزتين مثل: قرأ آية، وألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين مثل : شهر رمضان[٣].

(١١) مسألة: إدغام الطاء والذال والظاء في التاء.

أما إدغام التاء في الطاء، فقال الفراء: "إذا لقيت الطاء التاء، فسكنت الطاء قبلها، صيروا الطاء تاء، فيقولون: أحت في "أحطت"، كما يحولون الظاء تاء كما في قولنا: "أوعت أم لم تكن من الواعظين"، والذال والدال تاء، مثل: (أختم) في (أخذتم) ورأيتها في بعض مصاحف عبدالله (وأختم) ومن العرب من

[٤] شرح الأشموني ٦٦٣/٣.

[١] شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/١٠.

[٢] مدرسة الكوفة للمخزومي ص١٧١، والأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس ص١٣٠.

[٣] شرح الأشموني٨٩/٣.

الباب الثاني

(ثمـــار الخـلاف النحـوي)

الفصل الأول

مسائل خلافية منصوص على ثمرتها،
وأثر ذلك في الدرس النحوي

١- مسألة:(تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ "هذا حلو حامض")[*]

الصحيح والمشهور جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنًى لمبتدأ واحد، لكن إذا تعدد الخبر، وكان للمبتدأ خبران في وقت واحد بغير عطف ومشتقان الاشتقاق الذي يتحمل صاحبه الضمير، فهل يتحمل كل منهما ضميراً يعود على المبتدأ، أو أنه لا ضمير فيهما، أو أن الضمير يتحمله الخبر الثاني فقط ، أم يتحمل الاثنان ضميراً واحداً يعود على المبتدأ؟ .

هذا هو محل الخلاف بين النحاة، وعليه:

ذهب الأخفش إلى أن الضمير يتحمله الخبر الأول؛ لأنه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له، قال الأخفش في (المسائل الكبيرة): "اعلم أن قولهم: هذا حلو حامض، وهذا أبيض أسود، إنما أرادوا بالإخبار أن هذا حلو فيه حموضة، فينبغي أن يكون الثاني صفة للأول"[١].

وذهب أبو حيان إلى أن الخبرين يتحمل كل منهما ضميرًا يعود على المبتدأ، ولا يلزم عنده أن يكون كل واحد منهما خبرا بمفرده؛ لكنهما في معنى خبر واحد، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقرَّ في الخبر المشتق من تحمله الضمير؛ لأن المقصود في قولهم (هذا حلو حامض) هو الجمع بين الطعمين، والمعنى أن فيه حلاوة وحموضة، أو أنه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين[٢].وأجاز ابن جني ذلك أيضاً[٣].

وذهب أبو علي الفارسي في الحجة إلى أن الخبرين بهما ضمير واحد، يتحمله الخبر الثاني، لأن الأول بمنزلة الجزء من الثاني وصار الخبر بتمامهما[١].

---

[*] انظر: الإنصاف مسألة(٧) والتبيين ص٢٣٦، وابن عقيل١/١٧٨، وشرح الرضي١/٨٦، والتسهيل لابن مالك١/٤٧، وشرح التصريح١/٢٣٢، وشرح المفصل١/٨٨، والتذييل والتكميل٤/٩٠.

[١] التذييل والتكميل ٤/٩٢، ٩٣، نقلا عن التمام لابن جني ص ٢٣٤، ٢٣٥.

[٢] انظر: التذييل والتكميل ٤/٩٠، وحاشية الصبان١/٤٠٩، والتصريح ١/٢٣٢.

[٣] انظر: التذييل: ٤/٩٢، والتمام لابن جني ٢٣٤، حيث قال: " يجوز تقديم أحد الخبرين على المبتدأ، وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ، والارتشاف ٣/١١٣٨.

[١] الحجة ١/١٥٠.

وذهب إلى خلاف ذلك الرأي في "المسائل المنثورة" حيث أوضح أنه لا ضمير في الخبرين[٢].

ووافق صاحب البديع[٣] أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه في المسائل المنثورة، حيث قال في البديع: " لا يتحمل أحدهما الضمير؛ لأن الضمير يعود على المبتدإ من معنى الكلام، كأنك قلت: "هذا مزٌّ". وعلَّق على ذلك قائلاً: "ولا يجوز خلو الخبرين من الضمير، لئلا تنتقض قاعدة المشتق"[٤].

ثمرة الخلاف:

وقد نص النحاة في كتبهم على ثمرة هذا الخلاف، فقال أبو حيان في هذه المسألة: (**وثمرة هذا الخلاف** تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً ، تعين أن يكون "رمانه" مرفوعاً بالثاني. وإذا قلنا: إنه يتحمل فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سبباً مرفوعاً)[٥].

وأكد الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح هذه الفائدة قائلاً: "**وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما** .."[٦].

إذاً فقد خرجنا من هذا الخلاف بفائدة وثمرة لفظية، حيث انصب الخلاف على أي من الخبرين الموصوفين يكون متحملاً للضمير، وأن وجود اسم ظاهر بعد الخبرين، حل

---

[٢] الحجة ١/١٥٠، والمسائل المنثورة، المسألة الثالثة والثلاثون ص ٦٢، ٦٣.

[٣] صاحب البديع، هو: محمد بن مسعود الغَزْني، قال السيوطي في البغية: "هكذا سمَّاه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي؛ صاحب كتاب البديع، وقد أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين، وله ذكر في جمع الجوامع، ولم أعرف شيئاً من أحواله". انظر: بغية الوعاة١/٢٤٥، وكشف الظنون١/٢٣٦، وسماه: محمد بن المبارك بن محمد المعروف بان الأثير الجزري، وقال: توفي٤٢١هـ.

[٤] انظر رأي صاحب البديع في التذييل لأبي حيان ٤/ ٩٠، والارتشاف٤/١١٣٧.

[٥] التذييل ٤/٨٩، ٩٠، والارتشاف٣/١١٣٧، ١١٣٨، وحاشية الصبان١/٤٠٩ ، وهمع الهوامع١/٢٣٧.

[٦] انظر: شرح التصريح ١/٢٣٢.

إشكال الخلاف، بحيث إن لم يتحمل الأول الضمير، تحمله الثاني، ويجب النظر إلى هذه الفائدة واعتبارها في تنمية الأساليب العربية اللغوية.

☐ ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من كلام أبي حيان في الثمرة ما يلي:

- **أولاً**: إذا كان الخبر الأول يتحمل ضميراً، فعليه فإن قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون رمانه معمول الأول، والثاني لا معمول له؛ لأنه لا يتحمل الضمير.
- **ثانياً**: إذا كان الثاني يتحمل الضمير فعليه يكون قولنا: هذا حلو حامض رمانه، يكون "رمانه" معمول للثاني والأول لا معمول له.
- **ثالثاً**: إذا كان الخبران يتحمل كل منهما ضميراً، فعليه يكون "رمانه" في المثال المذكور من باب التنازع ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أن العاملين لا يتنازعان سبباً مرفوعاً.
- **رابعاً**: وعلى القول بأن الخبرين لا يتحملان ضميراً، إذن لا يصح أن نقول مثل هذا التعبير؛ لأن ما لا يتحمل الضمير لا يرفع الاسم الظاهر؛ لأنه محمول على الفاعل ولا يوجد فاعل ههنا هكذا.

***

٢- مسألة: (اللام الداخلة على خبر إنْ المخففة)

المشهور عند النحاة أن "إنَّ" المكسورة إذا خففت قل عملها وكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها، كما في قوله تعالى: {**وإنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَينَا مُحْضَرُونَ**}(١) (يس، آية ٣٢). ويجوز إعمالها استصحاباً لها بالحال، كما في قوله تعالى: {**وإنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم**}(٢) (هود، آية ١١١).

---

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: "وإنْ" بالتخفيف، والباقون بالتشديد. فقد قرأ نافع وابن كثير "وإنْ" و"لَمَا" مخففتين، وقرأ أبو بكر عن عاصم بتخفيفَ "أنَّ" وتشديد "لمَّا"، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بتشديد "إنَّ" و "لمَّا" معاً، وأبو عمرو والكسائي شدَّدا "إنَّ" وخَفَّفا "لَمَّا". فهذه أربعُ مراتب للقراء في هذين الحرفين. هذا في التواتر. " فَمَنْ شَدَّد ف "لَمَّا" بمعنَى "إلاَّ" وَ"إنْ" نافيةٌ ، ومَنْ خَفَّف ف "إنْ" مخففةٌ، واللام فارقة و"ما" مزيدةٌ. هذا قولُ البصريين، والكوفيون يقولون: "إنْ" نافيةٌ، واللامُ بعنى "إلاَّ" .

انظر: الدر المصون ، تفسير سورة يس آية ٣٢.

(٢) نفس التخريج السابق، وزاد في تفسير المراتب الأربع قائلاً: فأمَّا قراءةُ الحَرَمِيَّيْن ففيها إعمال إنْ المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سيبويه: "حَدَّثَنا مَنْ نثق به أنه سَمِع مِن العرب مَنْ يقول: "إنْ عمراً لمنطلقٌ" كما قالوا: **كأن ثَدْيَيْهِ حُقَّان**

قال: "ووجهُه مِن القياس أنَّ "إنْ" مُشْبِهَةٌ في نصبها بالفعل، والفعلُ يعمل محذوفاً كما يَعْمل غيرَ محذوف نحو ""لم يكُ زيد منطلقاً" {فَلاَ تَكُ فِي مِرْيَةٍ} وهذا مذهبُ البصريين، أعني أنَّ هذه الأحرفَ إذا خُفِّف بعضُها جاز أن تعملَ وأن تُهْمَلَ ك"إنْ"، والأكثر الإهمالُ، وقد أُجْمع عليه في قوله: {وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا [مُحْضَرُونَ]}.

وأمَّا الكوفيون فيُوجبون الإهمالَ في "إنْ" المخففةِ، والسَّماعُ حُجَّةٌ عليهم، بدليل هذه القراءة المتواترة. وقد أنشدَ سيبويهِ على إعمالِ هذه الحروفِ مخففةً قولَه: **كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ**

وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص ف "إنَّ" مشددة على حالها، ولذلك نُصب ما بعدها على أنه اسمها. وأما قراءة أبي عمرو والكسائي ففيها "إنَّ" المشددة عملت عملها واللام الأولى لا الابتداء الداخلة على خبر "إنَّ".

انظر: (الدر المصون تفسير سورة هود الآية ١١١ المجلد ٨. والحجة لابن خالويه. تحقيق عبدالعال مكرم سالم، ص١٩٠، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري، لعبدالفتاح القاضي ص١٥٩، والكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي، تحقيق/ أحمد محمود عبدالسميع الشافعي ص١٣٠).

لكن إذا أهملت "إنْ " المخففة يلزم مجيء اللام في خبرها، وذلك للتفرقة بينها وبين "إنْ " النافية، ولذلك يُطلق عليها "اللام الفارقة" ولا تلزم هذه اللام عند إعمال"إنْ" لعدم اللبس والتوهم. ويستغنى عنها إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية[(١)].

واختلفوا في هذه اللام: هل هي لام "إنَّ" المشددة التي للابتداء، أم أنها لام أخرى أدخلت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة من الثقيلة المؤكدة ؟ ومن هذا المنطلق تعددت وجهة النظر إلى اللام، على النحو التالي:

ذهب سيبويه والأخفشان الأوسط والأصغر وأكثر نحاة بغداد، أن هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة. جاءت للفرق بين "إنْ " النافية و "إنْ" المؤكدة المخففة. وقد اختار هذا المذهب ابن مالك وابن عصفور[(٢)]. قال سيبويه: "فاعلم أنهم يقولون: "إن زيداً لذاهب، وإن عمرو لخير منك" لما خففها جعلها بمنزلة "لكن" حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس بـ "إن" التي بمنزلة "ما" التي ينفي بها ...."[(٣)].

وقال **سيبويه** أيضاً: و"إنَّ" توكيد لقوله: زيد منطلق، فإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما تكلم به، وتثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها[(٤)]" قال أبو حيان: ولام التوكيد عنده ـ أي عند سيبويه ـ عبارة عن لام الابتداء.

وقال الأخفش في المسائل الكبرى: " إن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة"[(٥)]. وقال أيضاً: هي لام الابتداء التي كانت مع "إنَّ" أُلزمت للفرق[(٦)].

---

(١) لفظية كأن يكون الخبر منفياً، لأن المنفي لا تدخل عليه اللام. ومعنوية كأن يكون الكلام سبق للإثبات والمدح، كقول الشاعر:

أنَا ابنُ أُباةِ الضيمِ من آلِ مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كِرَامَ المَعَادِنِ

فلو قال: (لكانت كرام) لجاز ذلك، لكنه استغنى عنها لكونه في مقام المدح. قال ابن مالك:

وربما استغنى عنها إن بدا   ما ناطق أراده معتمدا

(٢) التسهيل٦٥/٢، وشرح التسهيل ٣٤/٢، والمقرب ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٨/١، والهمع ١٤١/١، والارتشاف ١٢٧٢/٣.

(٣) الكتاب ١٣٩/٢، والتصريح ٣٢٦/١.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/١.

(٦) التذييل والتكميل ١٣٧/٥.

وقال ابن الأخضر: إن لام الابتداء في الأصل لا تدخل إلا على المبتدأ، فلما صَحِبت "إنَّ" جاز فيها ما لم يجز مع الابتداء المحض من دخولها على الخبر[1]. ولذلك لا يجوز في إنْ إلا الكسر. وقد استُدل لهذا المذهب بأنها لا تدخل في فصيح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل، فتدخل على خبر كان وثاني معمولي ظن ... [2].

وذهب الفارسي وابن أبي العافية[3] والشلوبين[4] وابن أبي الربيع[5] إلى أن اللام الداخلة على خبر "إنْ" المخففة، هي لام اجتلبت للفرق بين إنْ النافية، والمؤكدة، وليست لام الابتداء. أي أنها ليست لام "إنَّ" المشددة.

---

[1] التذييل والتكميل٥/١٣٨.

[2] التذييل والتكميل ٥/١٣٧.

[3] **ابن أبي العافية**، هو: محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي الإلبيري الأصل، كان شيخا فقيها ، جليلا أديبا بارع الأدب، عارفا بالعربية واللغة، ذاكرا لها... **سمع** على أبي بكر ابن العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، وأبي بكر بن مسعود الخشني، **وروى عنه** ابنا حوط الله، ولد سنة ست وخمسين وخمسمائة، ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. انظر: (بغية الوعاة١/١٥٤).

[4] **الشلوبين**: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبِين بفتح المعجمة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة، ومعناه بلغة الأندلس 'الأبيض الأشقر'. قال ابن الزبير كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ... ومن **كتبه** "القوانين" في علم العربية، ومختصره " التوطئة " و " شرح المقدمة الجزولية " في النحو، كبير وصغير، و " حواش على كتاب المفصل للزمخشري – خ " في شستربتي (٥٠٢٦) و " تعليق على كتاب سيبويه" مولده سنة ثنتين وستين وخمسمائة، ومات في العشر الأخير من صفر سنة خمس وأربعين وستمائة. انظر:(إنباه الرواة٢/٣٣٢، وبغية الوعاة٢/٢٤، ٢٢٥، وفيات الأعيان١/٣٨٢).

[5] **ابن ابي الربيع**: هو، عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه؛ ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وقرأ النحو على الدباج والشلوبين، وأذن له أن يتصدر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التيمي، وسمع من القاسم بن بقي وغيره. **أخذ عنه** محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي وخَلق، **وروى عنه** جماعة؛ منهم بالإجازة أبو حيان وصنّف: شرح الإيضاح، الملخص، القوانين كلاهما في النحو – شرح سيبويه ، شرح الجمل ؛ عشرة مجلدات، لم يشذ عنه مسألة في العربية. مات سنة ثمان وثمانين وستمائة. انظر: (بغية الوعاة٢/١٢٥، ١٢٦، والأعلام للزركلي٦/١٩٩).

وقد حكى ابن جني أن أبا علي قال: ظننت فلاناً أنه نحوي مُحسِن حتى سمعته يقول: اللام التي تصحب "إنْ" الخفيفة هي لام الابتداء[1].

ولذلك ذهب ابن أبي العافية وتابعه الفارسي إلى أنه لا يجوز في "إنْ" إلا الفتح بناء على أنها لاماً أخرى غيرها، ولم تعلق الفعل بعدها عن عمله.

ثمرة الخلاف:

الواضح لي من الخلاف في هذه المسألة، أن ثمرته تكمن في (إن) من حيث التشديد والتخفيف، وعليه يكون إعمالها في الإلغاء أو التعليق. والذي يؤيد ذلك ويوضحه ما جرى بين أبي علي الفارسي والأخفش الصغير، وكذلك بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، في الحديث المشهور" قد علمنا إن كنت لمؤمناً"[2].

فذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه ابن الأخضر، من أنه لا يجوز في "إنْ " إلا الكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلَّقت فعل العلم عن العمل.

وذهب ابن أبي العافية وتابعه الفارسي إلى أنه لا يجوز في "إنْ" إلا الفتح بناء على أنها لام غيرها فلم تعلق الفعل عن عمله. وقال ابن أبي العافية أيضاً: كسر "إنْ" هو الأصل، فلما فتحت بسبب " علمت" أبقيت "اللام" إشعاراً بأصلها.

وقد نص النحاة على هذه الثمرة في كتبهم، فجاء في التذييل قول أبي حيان:(**وثمرة الخلاف** تظهر عند دخول علمت وأخواتها فإن كانت للفرق لم تُعلِّق وإن كانت لام الابتداء عَلَّقت)[3]. ونص أيضاً في الارتشاف قائلاً: (**وثمرة الخلاف** بين القولين، أنها إن كانت لام الابتداء وجب كسر همزة إن، وإن كانت غيرها جاءت للفرق وجب فتح همزة إن[4]).

---

[1] المحتسب ٣٦٦/١.

[2] الحديث كاملاً أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العلم، وفي كتاب الوضوء، وكتاب الجمعة. ومسلم في كتاب الكسوف وكتاب الاعتصام.

[3] انظر: همع الهوامع ٣٥١/١. والتذييل ١٣٨/٥،١٣٩ .

[4] انظر: الارتشاف ١٢٧٢/٣.

وكذلك نص ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك قائلاً: (**وتظهر فائدة هذا الخلاف** في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وهي قوله صلى الله عليه وسلم: " قد علمنا إن كنت لمؤمناً " فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزة " إن " ومن جعلها لامًا أخرى اجتلبت للفرق فتح همزة إن)[١].

وقال الأشموني:(ويظهر **أثر الخلاف** في نحو قوله – صلى الله عليه وسلم – :(قد علمنا إنْ كنت لمؤمناً) فعلى المذهب الأول يجب كسر همزة "إنْ" وعلى الثاني يجب فتحها)[٢].

وعلى ذلك فإن ثمرة الخلاف ثمرة لفظية، تتعلق بما تقوم به "إن" من عمل فيما بعدها، في حالة التشديد، أو التخفيف.

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من النصوص الدالة على الثمرة ومن نص الحديث المشهور، ما يلي:

- **أولاً**: إذا كانت اللام لام ابتداء، فعلى الرأي الأول، جاز تعليق فعل العلم بعدها عن العمل. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:{ **أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور ... إن ربهم بهم يومئذ لخبير**}(العاديات، الآيات٩-١١) الجمهور على كَسْرِ الهمزةِ في "إن" لوجودِ اللام في خبرها. والظاهرُ أنَّها معلِّقَةٌ لـ « يَعْلَمُ » فهي في محلِّ نصب، ويدلُّ على أنها مُعَلِّقَةٌ للعِلْمِ لا مستأنفةٌ قراءة أبي السَّمَّأل وغيرِه « أنَّ ربَّهم بهم يؤمئذٍ خبيرٌ » بالفتح وإساقطِ اللام ، فإنَّها في هذه القراءةِ سادةٌ مسدَّ مفعوليها[٣].
- **ثانياً**: إذا كانت اللام فارقة، فعلى الرأي الثاني لم تعلق فعل العلم عن العمل.
- **ثالثاً**: إذا دخلت "إنْ" على جملة اسمية، فإن اللام على الرأي الأول لام ابتداء مشددة، ووجب كسر همزة "إنْ".

---

[١] انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

[٢] انظر: شرح الأشموني ١/٤٣٧.

[٣] البحر المحيط١١/٢٥، والدر المصون، تفسير سورة العاديات.

- **رابعاً**: إذا دخلت "إنْ" على جملة فعلية كانت اللام هي اللام الفارقة، على الرأي الثاني، ووجب فتح همزة "إنْ".
- **خامساً**: الشاهد في هذه الثمرة، وهو نص الحديث، يدل على أن اللام الداخلة على الخبر هي لام الابتداء، وقد ثبتت الرواية بذلك، وعليه، لا تصلح هذه الرواية مع أصحاب الرأي الثاني؛ لأنها لا تأتي مع "أنْ" المفتوحة، ولا تأتي مع "إنْ" إذا عملت؛ لأنه لا احتياج للفرق، لعدم اللبس أو التوهم.

وأميل إلى الرأي الأول، بأن اللام لام فارقة وليست لام الابتداء التي مع "إنَّ"، لأن لام "إنَّ" تدخل على "إنَّ" حتى تكون متقدمة على اسمها، الذي هو مبتدأ في الأصل، فأخرت للخبر لئلا يجتمع تأكيدان إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، وأنها تدخل على الفعل، والفعل ليس مبتدأ في الأصل، ويعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولام "إنَّ" لا يعمل ما قبلها فيما بعدها[1]. وهذا ما دعاني إلى الأخذ بما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من أنها لام فارقة، وليست لام الابتداء. وذلك للأسباب التالية:

١- المعروف أن لام الابتداء لا تدخل إلاّ على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ.

٢- وأنها تدخل في باب "إنّ" على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل.

٣- وأنها لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مثبتاً متأخراً غير ماض، متصرفاً خالياً من "قد". **والله أعلم**.

***

[1] انظر: همع الهوامع: ٣٥٠،٣٥١/١، والتذييل والتكميل ١٣٨/٥.

٣- (العطف على الموضع قبل تمام خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ")

من المتفق عليه أنه لكي تعمل "لا" النافية عمل "إنَّ" لا بد لها من شروط، فإن اجتمعت هذه الشروط عملت عملها من نصب الاسم ورفع الخبر إجماعاً إذا كانت غير مركبة، مثال: لا آمراً بمعروف مذموم، ولا صاحب بر ملوم، فرفعت "لا" خبرها وهو مذموم، وملوم، واسمها منصوب وهو آمراً وصاحب، ويجب أن يكون خبرها نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لا يجوز الإخبار به عن النكرة.

ولكن وقع الخلاف في العطف على الموضع قبل تمام خبر"لا"، إذا كانت "لا" مركّبة مع اسمها. هل يجوز أم لا؟

وهذا هو مناط الخلاف الذي تعددت الآراء حوله في هذه المسألة، لذا وجب عرض وجهات النظر بإيجاز لإظهار الثمرة والفائدة المرجوة من هذا الخلاف، على النحو التالي:

ذهب الكوفيون والأخفش والمازني والمبرد، واختاره ابن مالك إلى جواز العطف على الموضع، قبل تمام الخبر، وبعد تمامه؛ لأن "لا" عندهم هي العاملة للرفع في الخبر، كعمل "إنَّ" سواء كانت "لا" مركبة أم غير مركبة مثال ذلك: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) فتعطف على الموضع قبل تمام الخبر، كما في "إنَّ" فتقول: (إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان)، ويجوز كذلك بعد تمام الخبر فنقول: (لا رجلَ في الدار وامرأةٌ) ونقول: (إن زيداً قائم وعمروٌ) فتعطف على الموضع أيضاً[1].

ولقد احتج الكوفيون لجواز ما ذهبوا إليه بالقياس، حيث قالوا: " أجمعنا أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" ، نحو (لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك) وكذلك مع "إنَّ" لأنها بمنزلتها، وإن كانت "إنَّ" للإثبات و"لا" للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا[1].

---

[1] انظر: الارتشاف ١٢٩٧/٣، والتذييل٢٣٤/٥، وشرح الأشموني ٦/٢، والهمع١٤٦/١.

[1] الإنصاف١٨٦/١ المسالة (٢٣).

ولقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش في جعل الخبر مرفوعاً بـ "لا" وأنزلها منزلة "إن"ولذا أجاز العطف على الموضع قبل تمام الخبر،أو بعد تمامه كما في "إنَّ"[٢].

وقد اعتُرض على هذا المذهب بأن الحرف الذي ينصب الاسم ويرفع الخبر إذا غَيَّر معنى الكلام لم يجز حمله على الموضع، ولذلك لم يجز في ليت ولعل وكأن، فكان ينبغي على هذا ألا يجوز العطف على الموضع مع "لا" لأنها غيرت معنى ما دخلت عليه من الإيجاب إلى النفي[٣].

ورد السيرافي على هذا الاعتراض قائلاً: لا حدث فيما دخلت عليه"لا" معنى النفي، وأن معنى النفي لا يناقض الابتداء؛ لأن حروف النفي يجوز دخولها على الابتداء، نحو: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، وليست لعل وليت وكأن كذلك؛ لأنها لا يقع بعدها المبتدأ في شيء من كلامهم[٤].

ذهب سيبويه والبصريون وابن عصفور في شرح الجمل، والمبرد إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر في "لا" العاملة عمل "إنَّ"؛ لأن "لا" عندهم لم تعمل شيئا في الخبر، بل "لا" مع اسمها النكرة التي رُكبت معها في موضع رفع على الابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع به قبل دخول "لا"، وعزاه أبو حيان لسيبويه، واستدل لجواز الإتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف (إنَّ) [٥].

ولا يجوز عندهم الحمل (العطف) على الموضع قبل تمام الخبر، كما لم يجز الحمل على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر، بل من أجاز ذلك من البصريين في باب "إنَّ" إنما يجيزه بعد تمام الخبر[١].

أما إذا كان الخبر مما يصلح أن يكون لأحد المعمولين، نحو قول الشاعر:

---

[٢] شرح التسهيل لابن مالك٢/٥٥، ٥٦.

[٣] شرح الكتاب للسيرافي ٣/٨٢.

[٤] التذييل والتكميل ٥/٢٣٥، و شرح الكتاب للسيرافي ٣/٨٢، ٨٣.

[٥] شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٧٣، والمقتضب٣/٦٩، والتذييل٥/٢٣٥ وهمع الهوامع١/٣٦٣، وشرح التصريح ١/٣٣٧

[١] التذييل ٥/٢٣٥، ٢٣٦.والإنصاف ١/١٨٦ المسألة (٢٣).

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها   ومَا فاهوا به أبداً مُقيمُ[٢]

فعلى مذهب الكوفيين والأخفش أن (فيها) خبراً عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف.

وعلى قول البصريين يصلح أن يكون (فيها) خبراً عنهما، لأن "لا" رُكِّبت مع الاسم "لغو" فصارا مبتدأ، و "لا تأثيم" مبتدأ ثان معطوف عليه، لذلك جاءت (فيها) خبراً عنهما؛ لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر في "لا" العاملة عمل "إنَّ" عند الكوفيين، ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن "لا" مع اسمها عندهم مبتدأ، وعطف المبتدأ على المبتدأ جائز قبل تمام الخبر، بعكس "إنَّ" فإنه لا يجوز العطف عليها على الموضع عندهم، إلا بعد تمام الخبر.

وأرى أن الأسلوب العربي يحتمل ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في هذه المسألة، من ناحية الحذف والتقدير للخبر، وهذا مما أفاد اللغة وأثرى تراكيبها، ودل عليه قول الشاعر السابق، وورد في كتب النحو.

ثمرة الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة أفاد الدرس النحوي، ووجه هذه الإفادة في التركيب للجملة، واختصاص وضع "لا" في حالة التركيب، أو الإفراد وأثر ذلك في خبرها، وهذا مما أثرى التراكيب اللغوية، وظهر فيها التقدير والحذف، وهما من أبرز وجوه اللغة العربية.

وهذه الثمرة قد نص عليها بعض العلماء في كتبهم، مظهراً لها:

---

(٢) البيت من بحر الوافر، وقائله هو أمية بن أبي الصلت، والبيت ملفق من بيتين غير متواليين في ديوانه أولهما البيت رقم (١٣) في القصيدة، وهو:

وفيها لحم ساهرة وبحر   وما فاهوا به لهم مقيم

والبيت الثاني رقم (١٩) وهو:

فلا لغو ولا تأثيم فيها   ولا حَينٌ ولا فيها مليم

انظر: التبصرة والتذكرة١/٣٨٩، والأشموني٢/١٩، والارتشاف٣/١٢٩٨، والخزانة ٢/٢٨٣. واللسان مادة (أثم)، وشرح ابن عقيل٢/١٥، والتذييل٥/٢٣٦.

فقد ورد في كتابي الارتشاف والتذييل لأبي حيان، قوله: (**وثمرة الخلاف** تظهر في نحو قولك: "لا رجلَ ولا امرأةٌ قائمان"، فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك؛ وعلى قول الآخرين يجوز).

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من كلام أبي حيان في هذه الثمرة ما يلي:

- **أولاً**: هذا التركيب على الرأي الأول لا يجوز من وجهين:

١-أن هذا التركيب يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد، ولأن العامل عنده في الخبر "لا" بمنزلة الخبر في "إنَّ"، فإذا قلت: "لا رجلَ وامرأةٌ قائمان" لزم أن يكون "قائمان" وهو الخبر، يعمل فيه عاملان، الأول: "لا" من حيث هو خبر لاسمها. والثاني: "امرأة" وتعمل فيه على أنه هو خبرها، ولا يجوز ذلك في خبر "لا" بعكس "إنَّ".

٢- هذا التركيب بجعل عاملين في الخبر، ضعيف ـ عندي ـ لأن كلاً من المعمولين يلزم له الخبر، وهذا يدخلنا في باب التنازع. وهو مما لا فائدة منه في مسألتنا هذه.

- **ثانياً**: يجوز هذا التركيب على رأي الآخرين ـ كما قال أبو حيان ـ؛ لأن "لا" إذا ركبت مع اسمها صارا شيئاً واحداً، ولم يجتمع في الخبر عاملان لمعمول واحد.
- **ثالثاً**: يجوز هذا التركيب على رأي الآخرين، على أن "لا واسمها مبتدأ وما بعدها مبتدأ ثان، فصارا اسمين مبتدأين معطوفاً أحدهما على الآخر، كما تقول: زيدٌ وعمروٌ قائمان
- **رابعاً**: هذا التركيب يجوز على الرأي الأول، بخلاف ما ذكره أبو حيان، وذلك بجعل الخبر لأحد المعمولين فقط، والثاني خبره محذوف، أي أن الخبر" قائمان" يأخذه أحد المعمولين، والثاني خبره محذوف، والدليل على ذلك ما مر من قول الشاعر: **فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها** .....

وعليه فإني أرى أن هذا التركيب يجوز على المذهبين مذهب سيبويه ومن معه، ومذهب الكوفيين والأخفش والمازني والمبرد واختيار ابن مالك. **والله أعلم**.

***

٤- (أثر الجازم في المحذوف من المضارع المعتل الآخر)

المشهور أن الفعل المضارع المعتل الآخر ، إذا تقدم عليه جازم، حذف حرف العلة منه، سواء أكان الحرف ألفاً كيخشى أو واواً كيغزو أو ياءً كيرمي، نيابة عن السكون، فنقول: لم يخش، لم يغز، لم يرم، قال تعالى: (**ولم يخش إلا الله**) (سورة التوبة، آية: ١٨) ، وعليه يكون حذف حرف العلة بسبب وجود أداة الجزم.

لكن، وردت شواهد عن العرب خلاف ذلك، ثبتت فيها أحرف العلة بعد أداة الجزم، دون أن تُحذف، ومما يدل على ذلك وجود الواو بعد الجازم في قول الشاعر:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[(١)]

وكذلك وجود الياء في قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[(٢)]

وكذلك الألف في قول الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ وَلاَ تَرَضَّاهَا وَلاَ تَمَلَّقْ[(٣)]

وعليه، فقد اختلفوا فيما هو المحذوف لوجود الأداة الجازمة؟

ذهب الجمهور إلى جواز إقرار حروف العلة الثلاثة مع وجود الجازم ، وأن ذلك مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وأوّلوا على ذلك بعض القراءات القرآنية، كما في قوله تعالى: (**لا تخف دركا ولا تخشى**) (طه، آية:٧٧)[(١)] فهذه القراءة استدلوا بها على جواز إقرار الألف في "تخشى" مع وجود الجازم وهو لا الناهية[(٢)].

---

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله: أبو عمرو بن العلاء ، يخاطب به الفرزدق عندما جاء إليه معتذراً من أجل هجو بلغه عنه، وزبان هو اسم أبي عمرو. انظر: معجم الأدباء ١٥٨/١١، والأشموني ١٢٠/١، والتسهيل لابن مالك٥٦/١، والتصريح ٨٧/١، وهمع الهوامع ٥٢/١، والارتشاف٢٣٨٧/٥، والإنصاف ٢٤/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي، انظر: شرح التسهيل١٥٣/٥٦،٣/١، والتصريح٨٧/١، والأشموني١١٩/١،والارتشاف٢٣٨٧/٥، والحجة للفارسي٢٤٤/١، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٢.

(٣) البيت من الرجز، وهو لرؤبة، انظر: التصريح٧٨/١، وشرح التسهيل٥٥/١ ،٥٦، والحجة للفارسي٦٨/١، والارتشاف٢٣٨٨/٥، والتذييل٢٠٧/٢، وشرح المفصل١٠٤/١٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٨/٢.

(١) وقراءة الجزم في (لا تخف) نسبت إلى حمزة في معاني القرآن للفراء ١٨٧/٢ ونسبت إلى الأعمش في إعراب القرآن للنحاس ٥٠/٣، وإلى ابن أبي ليلى في البحر المحيط ٢٤٥/٦. أما (لا تخشى) وهو موضع الشاهد، فقرأها الكل بإثبات الألف.

(٢) انظر: معاني القرآن ١٨٧/٢، ١٨٨.

وتأوله آخرون بأنه مرفوع لا مجزوم على أنه جملة استئنافية تقديرها "وأنت لا تخشى" و "لا" حرف نفي لا نهي[٣]. وتأوله آخرون على أنه مجزوم بحذف الألف وهذه الألف جاءت لمراعاة الفواصل[٤].

وكذلك قراءة (**إنه من يتقي ويصبر**)(يوسف، آية: ٩٠) بإثبات الياء في الفعل "يتقي" المجزوم[٥]. وقد اختُلف في تخريج هذه القراءة بين أهل النحو[٦].

واختلفوا حينئذ فيما حذفه الجازم، فذهب بعضهم إلى أن المحذوف هو الضمة الظاهرة، ومنهم من ذهب إلى أن المحذوف الضمة المقدرة.

ذهب سيبويه إلى أن الجازم حذف الضمة المقدرة، لأنه لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة للرفع، وإنما علامة الرفع هي الضمة المقدرة فيها، لذلك فإن الفعل المضارع المعتل الآخر بصوره الثلاث يبقى كما هو؛ لأنه لما دخل الجازم على الفعل حذف الحركة المقدرة ، واكتفى بها، وعندما أصبحت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة[٧].

ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، فالواو والياء من الحروف الأصلية؛ والألف منقلبة عن أصل؛ وقد يكون الحرف منقلباً عن حرف ملحق بأصل، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بأصل، فكان القياس يقتضي أن يَحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف، لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة[١]. وإلى هذا ذهب أبو حيان والسيوطي[٢].

---

[٣] انظر: معاني القرآن٢/١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٥٠،٥١، ولم يجز النحاس فيها غير هذا الوجه.

[٤] انظر: الحجة للفارسي ٥/٢٤٠.

[٥] قوله: "يَتَّقي" قراءة قنبل عن ابن كثير بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، وقرأ الباقون بحذفها فيهما. وأمَّا قراءةُ الجماعة فواضحة لأنه مجزوم.

[٦] انظر التصريح ١/٨٨، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٢٠.

[٧] انظر: شرح التصريح ١/٨٧، والهمع١/١٧٤.

[١] انظر: الكتاب ١/٢٣، و٣/٩٥،٩٦. وشرح الكتاب للسيرافي ٢/٥٦ – ٥٨.

[٢] انظر: التذييل والتكميل٢/٢٠٢، ٢٠٣. والارتشاف ٢/٨٤٨، والهمع ١/١٧٤.

وذهب آخرون إلى أن المحذوف هي الضمة الظاهرة على الواو والياء؛ لأنهما جاءا مضمومتين ضمة ظاهرة في الشعر، كما في قوله:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ   هواجسُ لا تنفكُّ تُغرِيهِ بالوَجدِ[٣]

فظهور الضمة على الواو في الفعل "يسلو" دل على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة.

وعليه اختلفوا في هل يجوز إقرار الألف في المضارع المعتل إذا دخل عليه الجازم في الضرورة ، ك "يخشى" و "يغشى" أم لا؟.

فذهب الجمهور إلى إقرار ذلك في الضرورة وللسعة في الكلام —كما سبق – وذهب سيبويه إلى إقرارها بجعل الضمة مقدرة عليها في الإعراب، لأنها حرف أصلي والجازم لا يحذف الأصلي ولا الملحق به.

ومن ذهب إلى أن الضمة ظاهرة، منع إقرار وجود الألف بعد الجازم؛ لأنها لا تظهر عليها الضمة ولا غيرها من علامات الإعراب.

وذهب ابن مالك وابن السراج إلى أن الجازم حذف حروف العلة[٤]، وأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة ولا بالفتحة، لأن الإعراب فرع في الفعل لا أصل فلا حاجة لتقديره فيه؛ لأن الجازم حذف نفس حرف العلة[٥].

وقد عارض ابن عصفور المذهب الثاني، مع أن ظاهر كلامه في المقرب يجيزه[١].

وذهب آخرون إلى أن الجازم حذف حروف العلة، التي هي "لامات" الفعل، وأن الحروف الموجودة في هذه الأفعال هي حروف إشباع تولدت عن إشباع الحركة بعد حذف حرف العلة، فإشباع الضمة نتج عنه الواو كما في البيت الأول في قوله "**لم تهجو**". وإشباع

---

[٣] البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، انظر: الدرر ١٧٠/١، والمقاصد النحوية ٢٥٢/١، وهمع الهوامع ٥٣/١، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل ٥٧/١، لرجل من طيىء، ومعجم شواهد العربية.

[٤] انظر :التسهيل ١/ ٥٥-٥٦، والتذييل ٢٠٢/٢-٢٠٣والهمع ١٣٢/١،١٣١وشرح المقدمة الجزولية ٢٤١-٢٤٢.

[٥] انظر: شرح التوضيح ٨٦/١، ٨٧، وهمع الهوامع ١٣١/١ ، ١٣٢.

[١] انظر المقرب لابن عصفور ٥٠/١.

الكسرة نتج عنها الياء كما في البيت الثاني في قوله "**ألم يأتيك**". وإشباع الفتحة نتج عنها الألف،كما في البيت الثالث في قوله "**ولا ترضَّاها**" التي سبقها أداة النهي. وعليه فما هي الثمرة المرجوة من هذا الخلاف؟

ثمرة الخلاف:

وبعد الإيضاح السابق لما استقر الخلاف عليه في هذه المسألة، يبدو لي أن ثمرته ثمرة لفظية، تكمن في اللفظ من حيث ذكر حرف العلة بعد الجازم أو حذفه، وكذلك إظهار الإعراب أو تقديره. كما هو واضح من وجهة نظر أصحاب الخلاف.

لذلك ظهرت فائدة وثمرة الخلاف واضحة في هذه المسألة، ونص عليها السيوطي في الهمع ونسبها إلى أبي حيان قائلا: " **وفائدة الخلاف تظهر في الألف** فمن قال بحذف الضمة الظاهرة لم يجز إقرار الألف للجازم؛ لأنه لا تظهر فيها الضمة ولا غيرها من الحركات، ومن قال المقدرة أجاز إقرارها ، ويشهد له: "ولا ترضَّاها"[٢].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من هذه الثمرة التي قيلت على لسان أبي حيان ما يلي:

- أن رأي الجمهور القائل بالضرورة الشعرية وبالسعة في الكلام أجاز وجود الألف بعد الجازم في الفعل المضارع المعتل، فلم يحذفها.
- وعلى الرأي القائل بأن علامة الرفع المحذوفة هي الضمة الظاهرة، لا يجوز وجود الألف في الفعل المضارع المعتل الآخر؛ لأنه لا تظهر عليه الضمة.
- وعلى الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة المقدرة، يجوز وجود الألف في الفعل المضارع المعتل بعد الجازم؛ إجراء للفتحة مجرى الضمة.
- على الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة المقدرة واستدل بـ"**وَلاَ تَرَضَّاهَا**" حيث أثبت الألف في "ترضَّاها" وقد سبقها أداة الجزم والنهي "لا".
- على الرأي القائل بأن المحذوف هو الضمة الظاهرة، فقد أوَّل قوله:"**ولا ترضَّاها**" بإثبات الألف على الحالية أو الاستئناف.

---

[٢] انظر: همع الهوامع١/١٧٦، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٨.

- تأوَّل مَن قال بعدم وجود الألف للجازم، أن وجودها يكون مراعاة للفواصل، كما في قراءة قوله تعالى: {**وتظنون بالله الظنونا**} (الأحزاب: ١٠) وقوله: {**فأضلونا السبيلا**} (الأحزاب:٦٧)[1].

والرأي الذي أميل إليه هو رأي الجمهور بأن ذلك مختص بالضرورة الشعرية، والسعة في الكلام؛ لأن الضرورة تنزل حكم الكل على الجزء، وإن اختلف في التخريج.

والله أعلم.

***

[1] الآيتان من سورة الأحزاب آية رقم ١٠، والثانية رقم٦٧. قرأهما ابن كثير والكسائي وحفص عن عاصم بالألف وقفاً فقط. وقرأهما نافع وابن عامر عن حفص بالألف وقفاً ووصلا. وقرأ أبو عمرو وحمزة بغير ألف وقفاً ووصلاً. وروي عن أبي عمرو إثبات الألف وصلاً ووقفاً. انظر: السبعة ص٥١٩، ٥٢٠، ومعجم القراءات ١١٣/٥.

٥- مسألة: (الخلاف في حرف التعريف "أل"أحادي أم ثنائي)

المشهور بين النحاة أن (أل) هي أداة التعريف، وأنها هي التي تدخل على الأسماء، ويسمي بعضهم المعرَّف بها (المعرَّف بأداة التعريف)، وأنها لا تأتي إلا ثنائية الوضع.

لكن وقع الخلاف في همزتها، هل هي همزة قطع أو وصل؟ فذهب بعضهم إلى أنها همزة وصل، وذهب الآخرون إلى أنها همزة قطع، على النحو التالي:

ذهب سيبويه إلى أن (أل) ثنائية الوضع، وأن الهمزة بها همزة وصل زائدة ، معتد بها في الوضع؛ ليمكن النطق بالساكن، ولا دخل لها في التعريف، وفُتحت بخلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة ورودها، وأنها جزء أداة التعريف وإن كانت زائدة في أداته فهي كهمزة اضرب واللام الأولى في "لعل"[(١)]، ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان[(٢)].

ونقل في التسهيل عن سيبويه أن المعرف "أل" بجملتها، لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها في الوضع بمعنى أنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرف المضارعة، وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتداد بها في الوضع[(٣)].

قال صاحب التصريح: حجة سيبويه على ما ذهب إليه هي أن الهمزة تسقط في الدرج ، أما فتحها فلمخالفتها للقياس، لدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة، فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو: ها الله لأفعلن، ويا ألله، فلأن "أل" صارت عوضاً عن الهمزة في إله. وأما قولهم في التذكر آلي، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد. وأما "آلذكرين" فلالتباس الاستفهام بالخبر[(٤)].

[(١)] انظر: الهمع ١ /٢٥٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٢/١.

[(٢)] همع الهوامع ٢٥٧/١.

[(٣)] انظر: الكتاب ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل ٢٥٣/١، ٢٥٤، وحاشية الخضري ١٤٨/١.

[(٤)] شرح التصريح ١٨٠/١.

واستدل أبوحيان لمذهب سيبويه بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل كـ(قد) كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها...[1].

وأخيراً، قال أبو حيان: وظاهر ما جاء عند سيبويه يدل على أن "أل" حرف ثنائي همزته همزة وصل ولا تنفصل الهمزة من اللام، ولا تنفصل اللام من الهمزة..[2].

وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل: همزة الوصل زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللام، ويُستغنى عنها لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام الابتداء، وضمها لا نظير له[3].

وذهب الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك عن الخليل إلى أن "أل" بجملتها للتعريف، وأنها حرف ثنائي الوضع بمنزلة "قد وهل" وأن همزتها همزة قطع ، كهمزة " أمْ وأوْ وأنْ. وحجة ابن مالك في ذلك فتح الهمزة، وأنهم يقولون" الأحمر" بنقل حركة همزة أحمر إلى "اللام" قبلها، فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، ولو كانت الهمزة زائدة للنطق بالساكن لم يثبتونها، لعدم الحاجة إليها، وفي قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو: ﴿**الآخِرَةَ وَالأُولَى**﴾ (النجم، آية:٢٥) وهو لا يسقطها في الابتداء إلا شذوذاً[4]، ويثبتونها جوازاً في القسم والنداء، بدليل وصل ألف "الله" فيهما، والتذكر بأن يلحق المتكلم آخر كلامه بمدَّة تشعر بالاسترسال في الكلام[5] فيقولون: "آلى" كما يقولون: "قدي" ويثبتونها مسهلة في نحو: (آلذكرين)[6].

---

[1] انظر: التذييل ٢١٨/٣- ٢٢٠، والهمع ٢٥٧/١-٢٥٨. وشرح التسهيل ٢٥٤/١- ٢٥٧.

[2] انظر: التذييل ٢٢٠/٣.

[3] انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١٤٨/١.

[4] انظر القراءة في: النشر في القراءات العشر ٤١٥/١، ٤١٦، فقد قرأ ورش بإثبات الهمزة وإسقاطها.

[5] انظر: التصريح ١٧٩/١، حاشية يس على المغني ١٤٩/١، وشرح ابن الناظم ص٦٩.

[6] انظر التصريح ١٧٩/١ ،١٨٠. والتسهيل ٢٥٤/١،٢٥٥، والتذييل٢٢٤/٣، ٢٢٥.

وقال أبو حيان: والذي يظهر أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأن أل حرف ثنائي بُني على همزة وصل ولام ساكنة كبناء ابن واسم، إلا أن "أل" حرف، وهذان اسمان، وفتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل[1].

وقال الخضري: الهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو الاحمر بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام. إلا أنها وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال[2].

ثمرة الخلاف:

وعلى ما سبق من توضيح المذاهب في المسألة يتبين لنا أن هناك ثمرة نتجت عن الخلاف في هذه المسألة، وقد نص بعض النحاة عليها في كتبهم، وممن نصوا عليها:

أبو حيان في التذييل والتكميل، حيث قال: (**وثمرة الخلاف تظهر** إذا قلت: "قام القوم" هل كان هناك ثمَّ همزة وصل، فحذفت لتحرك ما قبلها لكونها موضوعة على حرفين، أولم يكن ثمَّ همزة البتة، ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها؛ لأن ما قبل اللام متحرك)[3].
والسيوطي في الهمع، حيث قال:

(**وثمرة الخلاف تظهر** في قولك: قام القوم فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها)[4].

والصبان في حاشيته على الأشموني، حيث قال: (**وتظهر ثمرة الخلاف** بين هذا ـ أي القول القائل بأن الهمزة هي أداة التعريف ـ والقولين قبله في نحو قام القوم، فعليه لا همزة هناك أصلاً لعدم الاحتياج إليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها[5].

---

[1] التذييل ٣/ ٢٢٠، ٢٢٢.
[2] حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٤٨).
[3] التذييل ٣/٢١٨.
[4] ا همع الهوامع١/١٩٧.
[5] الصبان١/ ٣٦١ –٣٦٤.

وذكرها الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل، حيث قال:

(**وتظهر ثمرة الخلاف** في نحو مَنِ القوم فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها، وعلى غيره موجودة إلا أنها حذفت لكثرة الاستعمال[1]).

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من كلام النحاة في هذه الثمرة ما يلي:

- أن الثمرة عند النحاة تكاد تكون واحدة، حيث إن التراكيب الأربعة التي أكدوا بها الثمرة هي تركيب واحد وهو "قام القوم" فعلى مذهب سيبويه لا توجد همزة في قولنا: "القوم" ، والهمزة فيه همزة وصل، وحُذفت لتحرك ما قبلها، وهي للنطق بالساكن، ومعتد بها وضعاً فقط كهمزة "استمع".
- وعلى رأي الخليل ومن تبعه لم يوجد في هذا التركيب همزة البتة، ولم يؤت بها لكثرة الاستعمال، وعدم الحاجة إليها.
- هذا التركيب جائز عند أصحاب المذهبين ؛ لعدم رسم الهمزة على الحرف، ومن أجل ذلك وجهها كل فريق حسب ما اتضح له.
- هذا التركيب على رأي الخليل جائز، إذا وقفنا عليها نقول"ألي" لأنه لا يوقف إلا على ما كان على حرفين، ثم نتذكر فنقول: "القوم".
- هذا التركيب جائز عند سيبويه؛ لذلك فإن الهمزة وصلت تخفيفاً.

والله أعلم.

***

[1] حاشية الخضري ١٤٨/١.

٦- مسألة: (توسط خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة التي بها "أن والمضارع")

الأصل في بعض أفعال المقاربة وهي (عسى واخلولق وأوشك) اختصاصها بأن تسند إلى "أن والفعل" بعدها، وتستغني بذلك عن الخبر، وفي هذه الحال تكون عسى تامة، ومنه قوله تعالى: **{وَعَسَى أنْ تَكْرَهُوا شَيئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُم وَعَسَى أنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ}** (البقرة:آية ٢١٦). وقيل: إن (أن والفعل) سد مسد الجزأين المبتدأ والخبر، كما سدت مسد مفعولي حسب في قوله تعالى: {**أَحَسِبَ النَّاسُ أنْ يُتْرَكُوا**}(العنكبوت:٢).

هذا هو المشهور في هذه الأفعال الثلاثة، لكن الخلاف فيما إذا توسط الخبر، نحو عسى أن يذهب زيد، فقد توسط الخبر وهو " أن يذهب" بين عسى واسمها.

وعليه، فإن مناط الخلاف هو: إذا جاء بعد "أن والفعل" اسم ظاهر، هل يكون في الفعل المضارع ضمير يعود على ذلك الاسم، أو لا ؟

- **ذهب** الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى منع ذلك[١] وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد، إلا أن يكون زيد فاعلاً بيذهب[٢] وأن يذهب فاعل عسى، على أنها تامة لا خبر لها.
- **وذهب** المبرد[٣] والسيرافي، والفارسي[٤] وصححه ابن عصفور إلى جواز ما ذهب الشلوبين إلى منعه[٥]. فأجازوا "عسى أن يقوم زيد"، على أن يكون "أن يقوم" خبراً لعسى، وزيد اسمها، وتسد "أن" مع صلتها مسد الاسم والخبر، ومن ذلك قوله تعالى: {**عَسَى أنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً**} (الإسراء:آية ٧٩).

---

[١] انظر: شرح الأشموني ٢٢٢/١.

[٢] التذييل والتكميل ٣٥١/٣. والارتشاف ١٢٣٠/٣.

[٣] المقتضب ٧٠/٣.

[٤] شرح ابن عقيل ٢٤٣/١. والإيضاح العضدي ٧٧، ٧٨.

[٥] المقرب ١٠٠/١.

□ **وذهبوا** إلى تجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بـ "عسى" اسماً لها، و"أن" والمضارع في موضع نصب، خبراً لها، متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه؛ لأنه متأخر التقدمة في النية [1].

وعليه، فإنه يجوز في الفعل المضارع المقرون بـ "أن" وجهان:

الأول: أن يكون خالياً من الضمير العائد على الاسم.

والثاني: أن يكون الفعل به ضمير يعود على الاسم المتأخر، وقد منع هذا أبو علي وأجازه أصحاب الرأي الثاني بجانب ما ذهبوا إليه.

والخلاف في هذه المسألة خلاف ذو ثمرة على الدرس النحوي، حيث تتضح ثمرته في تركيب الجملة، وإضافة وجه آخر تتحمله اللغة العربية، من حيث وجود الضمير في الفعل الذي بدوره يعود على الاسم المتأخر عنه، وذلك في حال التركيب من حيث التثنية والجمع بنوعيه والتأنيث.

ثمرة الخلاف:

وقد نص العلماء على ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فقد جاء في الارتشاف لأبي حيان ما نصه: (**وتظهر ثمرة الخلاف** في التثنية والجمع، فعلى الجواز تقول: عسى أن يقوما أخواك، وعلى مذهب المنع تقول: عسى أن يقوم أخواك)[2].

وكذا جاء في شرح التصريح ما نصه: (**ويظهر أثر الاحتمالين** في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث[3]).

وكذلك جاء في شرح الأشموني ما نصه: (**وتظهر فائدة الخلاف** في التثنية والجمع والتأنيث[4]).

---

[1] شرح الاشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١، والتذييل ٣٥١/٣.

[2] الارتشاف ١٢٣٠/٣.

[3] التصريح ٢٩٠/١.

[4] شرح الاشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١.

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من ثمرة الخلاف التي ذكرت في كتب النحاة ما يلي:

- على رأي المنع، تأتي الجملة دون ذكر الضمير في الفعل، نقول: عسى أن يذهب زيدٌ، وعسى أن يذهب الزيدان، وعسى أن يذهب الزيدون، وعسى أن تذهب الهندات. وعسى أن تطلع الشمس، بتذكير الفعل تطلع وتأنيثه.
- وعلى الرأي القائل بالجواز يأتي الضمير في الفعل المضارع، نقول: عسى أن يذهب زيدٌ، وعسى أن يذهبا الزيدان، وعسى أن يذهبوا الزيدون، وعسى أن يذهبن الهندات. وعسى أن تطلع الشمس، بتأنيث تطلع فقط.
- على الرأى المانع يكون الاسم الواقع بعد أن والفعل مرفوع بهذا الفعل، نحو عسى أن يقومَ أخواك، وعسى أن يقومَ إخوتُك ...إلخ.
- وعلى الرأي المجوِّز لذلك فإن " أن والفعل" في موضع نصب خبر عسى مقدم، والفاعل للفعل المضارع هو الضمير الذي يعود على الاسم الظاهر بعده؛ لأنه خبر والنية به التأخير، وزيد اسمها، كما مثَّلنا آنفاً. **والله أعلم**.

***

٧- مسألة: (تقديم الاسم الظاهر على عسى وأُختيها اخلولق وأوشك مع إسنادهن إلى "أن والفعل")

هذه المسألة مشابهة إلى حد كبير المسألة السابقة لأنهما من باب واحد، والاختلاف بينهما يسير، ففي السابق كان مناط الخلاف في مجئ الاسم الظاهر بعد "أن والفعل" وهل يتحمل الفعل المضارع السابق عليه ضمير يعود عليه أم لا.

أما هذه المسألة فيكفي أن نذكر فيها قول ابن مالك في ألفيته:

وجرِّدَنْ عسى أوِ ارْفَعْ مُضْمَراً   بِهَا، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فابن مالك يقول: إن عسى إذا جاءت مسندة إلى "أن والفعل" فلك أن تجعلها خالية من الضمير، فنقول: عسى أن يقوم زيد، ولكن إذا جاء أمامها اسم ظاهر، يجوز أن يكون بها ضمير يعود على الاسم المتقدم، فنقول: زيد عسى أن يذهب، والزيدان عسيا أن يذهبا..إلخ.

فالخلاف إذن في هذه المسألة محله فيما إذا تقدم الاسم الظاهر على عسى وأختيها هل يجوز أن يقترن بها ضمير يعود على الاسم المتقدم أم تكون عسى خالية من الضمير؟. والخلاف في هذه المسألة خلاف بين لغتين إحداهما لبني تميم والأخرى لأهل الحجاز.

فمذهب أهل الحجاز أنه إذا تقدم اسم ظاهر على عسى؛ فإنه لا يُضمر فيها ضميره، وتكون خالية منه، وتكون مسندة إذ ذاك إلى "أن والفعل" فقط[1].

وذهب بنو تميم إلى أنه إذا تقدم على عسى اسم ظاهر، يجوز أن يُضمر ضميره في عسى[2].

وعليه، فقد اتضح أن الخلاف في هذه المسألة في عسى ولها وجهان، **الأول**: أن ترفع المضمر. **والثاني** أن تُجَرَّد منه.

[1] شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤١٦/١، ٤١٧.

[2] التصريح ٢٩٠/١، والهمع ٤٢٢/١.

ذهب ابن مالك إلى رأي بني تميم قائلاً: (إن أُضمر في "عسى" ضمير ما قبلهُ اسماً على مذهب من يعتقد انه اسم عسى وأوشك واخلولق، لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلاً على مذهب من يرى أن " أن والفعل" في موضع المفعول لا في موضع الخبر، فيكون المرفوع بعسى وأوشك واخلولق فاعلاً بهن لا اسماً لهن، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيد عسى أن يخرج، والزيدان عسيا، والزيدون عسوا،...إلخ[١]. وأشار إلى ذلك سيبويه[٢].

وإلى ذلك ذهب أبو حيان، حيث قال، قال بعض أصحابنا (يريد من البصريين): إذا دخلت عسى على الضمير، فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، نحو: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندات عَسِينَ أن يقمن .. ومن العرب من يستعمل ضمير النصب[٣].

وبعد هذا العرض الموجز للمسألة أرى أن الخلاف فيها ذو ثمرة تركيبية، تتعلق بالجملة وتركيبها، وهذا مما يفيد في تنمية الأساليب في اللغة.

ثمرة الخلاف:

نص العلماء على وجود ثمرة وفائدة من وراء الخلاف في هذه المسألة بين ما ذهب إليه أهل الحجاز وما ذهب إليه بنو تميم، فقد جاء في شرح التصريح ما نصه: (**ويظهر أثر هذين التقديرين** في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث، فتقول في حالة الإضمار: هند عست أن تفلح، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن. وعلى تقدير الخلو من الضمير، نقول: هند عسى أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، ...إلخ[٤]).

وذهب الأشموني في شرحه للألفية إلى ما ذهب إليه الشيخ خالد في التصريح، حيث قال ما نصه: (**ويظهر أثر ذلك** في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول: الزيدان عسى أن يقوما، الزيدون عسى أن يقوموا ، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما،

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/١.
[٢] الكتاب ١٥٨/٣، ١٦٠.
[٣] التذييل والتكميل٣٥٦/٣. والارتشاف ١٢٣١/٣.
[٤] التصريح ٢٩٠/١.

والهندات عسى أن يقمن، وهكذا اخلولق وأوشك. وعلى الثاني: الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند عست ، والهندان عستا، والهندات عسين[1]. وإلى ذلك ذهب صاحب الهمع أيضاً، وزاد: "والتجريد أجود"[2].

• ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من الثمرة التي ذكرها العلماء في هذه المسألة ما يلي:

- على الرأي القائل بالجواز في وجود الضمير في الفعل "عسى" العائد على الاسم المتقدم عليها، يكون هذا الضمير هو اسم عسى. ويكون "أن والفعل" في موضع نصب خبر لها، و"عسى" ومعمولاها خبر للمبتدأ.
- على الرأي القائل بالجواز، تكون "عسى" ناقصة، وهي لغة بني تميم. وعليه تُثبت في الفعل "عسى" علامة التأنيث والتثنية والجمع.
- على لغة أهل الحجاز بالمنع وعدم الجواز، تكون "عسى" خالية من الضمير، وتكون "أن والفعل" في موضع رفع على الفاعلية بها، وعسى واسمها في موضع خبر للمبتدأ قبلها.
- على لغة أهل الحجاز، وهو الرأي القائل بالمنع تكون عسى تامة، وهو الأفصح، وبه جاء القرآن قال تعالى: **{لاَ يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أن يَكُونُوا خَيراً مِنهُم وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أن يَكُنَّ خَيراً مِنهُنَّ}** (الحجرات: ١١) وعليه يُجرد الفعل "عسى" من علامة التأنيث والتثنية والجمع.

***

[1] شرح الأشموني بحاشية الصبان ٤١٦/١، ٤١٧.

[2] همع الهوامع ٤٢٢/١.

٨- مسألة: (الخلاف في ضمير الرفع (أنا)

من المشهور أن الضمائر خمسة أنواع: ضمير رفع متصل، وضمير رفع منفصل، وضمير نصب متصل، وضمير نصب منفصل، وضمير مجرور ولا يكون إلا متصلاً، وهذا متفق عليه[١].

لكن اختلفوا في ضمير الرفع للمتكلم (أنا) من حيث عدد حروفه، هل هو على حرفين "أن" أو تام الحروف "أنا" وهذا ما سيتضح مما ذهب إليه النحاة على النحو التالي:

- **ذهب الجمهور والبصريون وابن هشام** إلى أن ضمير رفع المتكلم هو "أن" فقط والألف زائدة، بدليل حذفها في الوقف، أي أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، واستدلوا على ذلك بقول بعضهم: "أنَ فعلتُ".واختاره شارح التصريح[٢].

وذكر ابن مالك فيها في التسهيل خمس لغات: فصحاهن إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً، والثانية: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم. والثالثة: هَنَا بإبدال الهمزة هاء. والرابعة: "آن" بمدة بعد الهمزة، وقلب "أنا" إلى "آن" كما قال بعض العرب في "راء" في "رأى". والخامسة: "أن" ك "عن" حكاها قطرب[٣].

وقال ابن هشام: "الأكثرون على فتح النون من الضمير "أنَ" محذوف الألف وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً"[٤].

وقال الشيخ خالد في شرح التصريح: (المختار في "أنا" هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة)[٥].

---

[١] المغني ص٣٨.

[٢] المغني ص٣٨، ٣٩، وشرح التصريح ١٠٣/١.

[٣] حاشية الصبان ١٩٥/١، وتسهيل الفوائد ص٢٥، والتسهيل لابن مالك ١٣٤/١، وشرح المفصل ٩٣/٣.

[٤] مغني اللبيب ص٣٨، حرف "أن" المفتوحة الهمزة الساكنة النون.

[٥] شرح التصريح ١٠٣/١.

- **وذهب الكوفيون** إلى أن ضمير المتكلم هو مجموع الأحرف الثلاثة "أنا" بدليل ثبوت الألف في الوصل في لغة تميم[1].

وقد ذكر ابن هشام أنه إذا جاء الضمير "أنا" محذوف الألف يكون مبنياً على الحكاية، وله وجهان: **الأول** أنه اسم. **والثاني** حرف، وله أربعة أوجه وهي: حرف مصدري، و"أن" مخففة من الثقيلة، و"أن" تفسيرية، و"أن" زائدة[2].

ثمرة الخلاف:

وعلى ما سبق من مذاهب، فإن مناط الخلاف يكمن في بقاء الألف أو حذفها من ضمير المتكلم. وعليه يظهر أثر الخلاف في المسألة في الدرس النحوي.

وقد نص بعض النحاة على ثمرة الخلاف في هذه المسألة، حيث جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية قوله: (تظهر **ثمرة الخلاف** فيما إذا سمينا به، فعلى أن الضمير مجموع الحروف يُعرب؛ لأن سبب البناء قد زال، وعلى أنه "أنَ" – أي محذوف الألف – يُحكى؛ لكونه مركباً من اسم وحرف نقله يس[3].

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الأشموني في حاشيته ما يلي:

- أننا لو سمينا واحداً بـ "أنا" لقلنا: **جاء أنا**، وإعرابه يكون على وجهين بحسب الآراء المذكورة والثمرة فيها.
- فعلى رأي البصريين يكون الضمير "أنا" محذوف الألف مبني في محل رفع فاعل، لأنه يشبه الحرف وضعاً.
- وعلى رأي الكوفيين يأتي الضمير بحروفه الثلاثة، فيكون معرباً؛ لأنه اسم، فيكون فاعلاً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها التعذر. **والله أعلم**.

***

---

[1] شرح الدماميني على مغني اللبيب ١/١١١.

[2] مغني اللبيب ص٣٩– ٤٥.

[3] حاشية الصبان على الأشموني ١/١٩٥، وقد نقله عن يس العليمي في حاشيته على التصريح، ويس ينقل عن الدنوشري والزرقاني، وهذا النقل عن الدنوشري، انظر حاشية يس على التصريح ١/ ٣٤٥.

٩- مسألة: (نوع حذف العائد المجرور بالحرف، وكيفية الحذف)

اتفق النحاة على جواز حذف (العائد) الضمير المجرور، وذلك بشرطين هما:

- أن يكون مجروراً بالإضافة إلى وصف ناصب له تقديراً . أي في المعنى . نحو: (**فاقض ما أنت قاض**) (سورة طه، آية ٧٢) أي قاضيه. ومنه قول الشاعر:

ويَصغُرُ في عَيني تِلادِي إذا انْثَنَتْ   يَميني بإدراكِ الذي كُنتُ طَالبَا[١]

والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل، لذلك فإنه إذا لم يكن العائد مجروراً أو مضافاً إليه بمعنى الحال أو الاستقبال لم يجز الحذف: نحو (جاء الذي أنا ضاربه أمس) أو (جاء الذي أنا غلامه)[٢].

- وأن يكون مجروراً بالحرف متعينا للربط، وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ما جُر به العائد لفظاً أو معنى ومتعلقاً، ولم يكن العائد محصوراً ولا نائباً عن الفاعل ولا موقعاً حذفه في لبس، نحو (مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌ به) فيجوز حذف "به". وقد جمع ابن مالك هذين الشرطين في ألفيته قائلاً:

كذاك حذف ما بوصف خُفضا   كأنت قاض بعد أمر من قضى
كذا الذي جُر بما الموصول جَر   ك (مر بالذي مررت فهو بر)

وعلى ما سبق: إذا كان حذف الضمير "العائد" المجرور سواء بالإضافة أو بالحرف جائزاً، فأين يكمن الخلاف إذن؟

---

(١) البيت من الطويل، وهولسعدبن ناشب، انظر: تخليص الشواهدص١٦٣، وخزانة الأدب٨/١٤١، ١٤٢، والمقاصد النحوية١/٤٧١، وشرح الأشموني١/٨٣.

(٢) شرح الأشموني ١/٨٣، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٥- ٢٧٦، والتصريح ١/١٧٥، وشرح ابن عقيل١/١٧٣.

إن الذي وقع الخلاف فيه بين النحاة هو حذف العائد المجرور بالحرف فقط، وكيفية هذا الحذف، ولم يكن ثمة خلاف كبير بينهم في ذلك، وهذا ما سيتضح من عرض المذاهب في المسألة على النحو التالي:

- **ذهب الجمهور وسيبويه والأخفش وابن مالك** واختاره أبو حيان[1] إلى أن الحذف للضمير المجرور بالحرف جائز، مقصور على السماع، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (**ويشرب مما تشربون**) (سورة المؤمنون، آية: **٣٣**) أي منه[2]. وكذلك جواز حذف الضمير (العائد) إذا كان حرف الجر متعيناً للربط، نحو (الذي سرت يوم الجمعة) أي: الذي سرت فيه، وكذلك يحذف "العائد" المجرور بالحرف؛ لوجود مثله بعد الصلة. كقول الشاعر:

وَلَوَ انَّ ما عالجَتُ لينَ فؤادِهَا فَقَسَا استُلينَ به لَلانَ الجَنْدَلُ[3]

أراد: لو أن ما عالجت به، فحذف "به" المتصل بـ"عالجتُ" استغناء عنه بالمتصل بـ "استلين" وإن كان بعد الصلة؛ لأنه عائد على "ما" والكلام واحد[4].

- **وذهب الكسائي** إلى أن حذف الضمير "العائد" المجرور بالحرف قياسي. **وردَّ** أبو حيان عليه ذلك قائلاً: (لا ينبغي أن يقاس عليه ولا يُذهب إليه إلا بسماع عن العرب)، وتبع ياسين العليمي أبا حيان في ذلك[5].

وبناء على هذا الخلاف ظهر خلاف آخر بين المذهبين في كيفية الحذف للضمير المجرور بالحرف، وما هي طريقته ؟ فهل يُحذف منفرداً، أم يحذف الضمير والجار معاً مرة واحدة؟، وأيهما أسبق بالحذف أولاً؟

---

[1] حاشية يس العليمي على مجيب الندا ٢٢٤/١، والتذييل على التسهيل ٨١/٣ –٨٣، والارتشاف ١٠٢١/٢.

[2] انظر: مغني اللبيب ٥٣٢/١. والتذييل ٧٧/٣، وشرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل١/١٧٣، ١٧٤. والارتشاف ١٠١٩/٢، ١٠٢٠.

[3] البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ص١٦٧، وخزانة الأدب٢/٤٩، وهمع الهوامع١/٩٠، وشرح التسهيل ٢٠٧/١.

[4] شرح التسهيل ٢٠٧/١.

[5] التذييل والتكميل٣/٨١–٨٣، والارتشاف٢/١٠٢١، و حاشية يس العليمي على مجيب الندا١/٢٢٤.

- **ذهب سيبويه والأخفش** إلى حذف حرف الجر والضمير مرة واحدة دون تدرج، إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع، والمجوِّز له هنا استطالة الصلة، فلا بأس بحذفها مع المجرور بها، وهذه هي شروط الحذف القياسي[1]. وكذلك ذهبا إلى أنه يجوز حذف الضمير "العائد" أولاً، ثم حذف الجار ثانياً؛ لأن الضمير هو الأصل ويحمل عليه المجرور؛ لأن كلا منهما فضلة[2].

- **وذهب الكسائي** إلى التدرج في الحذف، فيحذف حرف الجار أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل، فيصير منصوباً، ثم يحذفه ـ أي الضمير ـ وبذلك ينحذف الاثنان معاً[3].

ثمرة الخلاف:

وبعد ذكر المذهبين السابقين في هذه المسألة، نجد أن ثمرة الخلاف تكمن في نوعية حذف الضمير، وطريقة حذفه، وهل الحذف قياسي أم سماعي؟.

وقد ذكر هذه الثمرة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على شرح ابن عقيل، حيث ذكر فيها ما نصه:

(**تظهر فائدة الخلاف** في نحو (**ذلك الذي يبشر الله عباده**)(الشورى:٢٣) أي به، فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي، لأن المحذوف عائد منصوب، وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول)[4]. وأكد هذه الثمرة شارح التصريح قائلاً: "وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى: (**ذلك الذي يبشر الله عباده**) أي به، فحذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب لا من جر[5].

وكذلك ذكر الشمني في حاشيته على المغني في قوله: " وأما (ذلك الذي يبشر الله عباده) فقيل: الذي مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجار توسعاً فانتصب الضمير، ثم حذف. وقال: يجوز أن يكون التقدير في (ذلك الذي يبشر الله

---

[1] حاشية يس العليمي على مجيب الندا ٢٢٤/١.
[2] شرح الأشموني ٢٣٣/١.
[3] حاشية يس العليمي على مجيب الندا للفاكهي٢٢٤/١.
[4] حاشية الصبان على الأشموني ٣٥٥/١.
[5] شرح التصريح ١٧٧/١، والتذييل ٨٢/٣.

عباده) ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده. وهذا أولى، إذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور؛ لوجد السبيل إلى حذف كل عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم"[1].

وقال ياسين في حاشيته على مجيب الندا للفاكهي، في هذه المسألة:"لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً؛ لأنه لا يبقى حرف جار بلا مجرور، فينبغي أن يتعين الحرف حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، وربما حذف وإن لم يتعين نحو: (الذي مررت زيد) أي: مررت به، وإن احتمل مررت له أو معه، واعلم أن هذه شروط للحذف القياسي، فلا يرد على ما قالوه نحو "ذلك الذي يبشر الله عباده"حيث حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول، لأن الحذف فيه جائز غير قياسي، وإنما كان جائزاً؛ لأن الحرف متعين، والحرف إذا كان متعيناً جاز الحذف سماعاً لا قياساً، كما قاله ابن مالك، ونازعه فيه أبو حيان[2].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من هذه الثمرة ومن الاستشهاد بالآية ومما قاله النحاة ما يلي:

لم أجد شيئاً أذكره في تعليقي على ما يفهم من الثمرة، ومن كيفية الحذف أفضل مما ذكره العليمي والشمني، ولكن رأيت أن أسطر هذه الاستنتاجات على النحو التالي:

- **على مذهب الجمهور** قوله تعالى: (**ذلك الذي يبشر الله عباده**) أي به، لا ينبغي حذف الضمير المجرور بالحرف وهو "الهاء" من "به" لأن الأصل "يبشره"، وقد جُرَّ الموصول "الذي" وهذا لا يجوز إلا سماعاً.
- **أما** على مذهب الكسائي بأن الحذف قياسي، فذلك لأن الكسائي حذف الضمير المجرور، ولم يَجُرَّ الموصولَ "الذي" وهذا يُخرج الآية من الاستشهاد بها؛ لأن حذف الضمير المجرور مع انتفاء جر الموصول يجعل الحذف غير قياسي.
- يفهم من كلام الكسائي أنه لا يجيز حذف العائد المجرور إلا باعتبار تسميته مجروراً قبل الحذف[3]؛ لأن بعد الحذف يكون العائد منصوباً. ***والله أعلم.***

---

[1] حاشية الشمني ص٢٢٢، ٢٢٣، وشرح التسهيل ٢١٨/١، ٢١٩، والهمع ٨٣/١، والارتشاف ٩٦٦/٢.
[2] شرح التسهيل ٢١٨/١، ٢١٩، والتذييل والتكميل ٨٢/٣، وحاشية يس على مجيب الندا ٢٢٤/١.
[3] حاشية الصبان بشرح الأشموني ٢٧٨/١.

١٠- مسألة: (اسم "لا النافية للجنس" إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بين الإعراب والبناء)

اتفق النحاة على أن اسم لا النافية إذا كان غير مضاف إلى نكرة ولا شبهه بأن يأتي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بُني معها على ما كان ينصب به لو كان معرباً لتضمنه معنى "مِنْ" الجنسية، فإن كان مفرداً لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو جمع تكسير لمذكر ومؤنث يُبنى على الفتح، نحو: لا رجل، ولا قوم، ولا رجال، ولا هنود في الدار. ويبنى على الفتح أو الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما يجمع بألف وتاء كما في: لا مسلمات، وقد روي بهما قول الشاعر:

.... **تَلَذُّ وَلاَ لَذَّاتُ لِلشَّيبِ**[١]

فالكسر استصحاباً للأصل، والفتح نظراً للأصل في بناء المركبات. قال ابن هشام: "وهو أرجح"، والتزمه ابن عصفور، وبني على الياء على الأصح إن كان مثنى أو مجموعاً على حدّه، كما في لا رجلينِ ولا مسلمين عندك[٢]. وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَرَكِّبَ المُفْرَدَ فَاتِحاً ....

ولكنهم اختلفوا في المثنى المذكر وكذلك الجمع المذكر فيما بين الإعراب والبناء، وتعددت المذاهب والأقوال في هذا، وسوف تتضح ثمرة الخلاف بعد توضيح المذاهب الواردة فيها على النحو التالي:

- **ذهب الجمهور** إلى أن المثنى والمجموع على حدّه المذكر مبنيان على ما ينصبان به، وهي الياء، فالمثنى مبني على الياء، والياء هي علامة نصبه لو كان معرباً، وكذلك جمع المذكر السالم، مبني على الياء، وهذه الياء هي علامة نصبه لوكان معرباً أيضاً. وقد استدلوا في المثنى بقول الشاعر:

---

(١) البيت من البسيط، وقائله سلامة بن جندل، انظر ديوانه ص٩١، وأوضح المسالك٩/٢، والتصريح٣٤٢/١، وشرح ابن عقيل٣٩٧/١، وهمع الهوامع١٤٦/١، وخزانة الأدب ٢٧/٤.

(٢) شرح التصريح ٣٤٢/٢، وأوضح المسالك٣٥٣/٢، وحاشية يس على الفاكهي على قطر الندا ٤٦/٢، ٤٧.

تَعَزَّ فَلا إلفَينِ بِالعَيشِ مُتِّعَا   ولَكِن لِورَّادِ المَنُونِ تَتَابعُ[١]

حيث جاء "إلفين" مبنياً على الياء، ومفرده "إلف". وعلى الجمع بقوله:

يُحشَرُ النَّاسِ لاَ بَنينَ ولاَ آ   باءَ إلاَّ وقَدْ عَنَتهُم شُئُونُ[٢]

حيث جاء "بنين" مبنياً على الياء أيضاً، لكونه مجموعاً على حد مثناه، والياء هي علامة النصب الذي بُني عليها، وهي علامة إعرابه لو كان معرباً.

- **وذهب المبرد** إلى أنهما معربان، لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف[٣]. ونقل أبو حيان في التذييل قول صاحب البسيط، قال: "قال أبو العباس: هما معربان بوجهين: **أحدهما** أنه لا يوجد مثنى ولا مجموع بُني.

والثاني: أنهما في معنى العطف، والعطف يمنع البناء، ولأنه لو بُني لكان مركباً مع "لا" ولا يوجد في كلامهم مركب من شيئين يُثنى الآخِرَ منهما ويُجمَع" [٤].

وردَّ قول المبرد كل من صاحب التوضيح وشارح التصريح حيث قالا: " ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به"[٥].

وكذلك ردّه الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية "[٦]. وكذلك جاء في حاشية يس العليمي على التصريح [٧].

---

[١] البيت من الطويل، وبلا نسبة في: أوضح المسالك٢/١٠، وشرح الأشموني١/١٤٥، وشرح التصريح١/٣٤٢، وهمع الهوامع١/١٤٦.

[٢] البيت من الخفيف، وبلا نسبة في: أوضح المسالك٢/١١، وشرح ابن الناظم ص١٣٤، وشرح التسهيل٢/٥٥، وهمع الهوامع١/١٤٦، وشرح الأشموني١/١٥٠، وشرح التصريح١/٣٤٢.

[٣] المقتضب ٤/٣٦٦، والمغني ص٢٣٩، الباب الأول: تفسير المفردات وأحكامها – حرف اللام.

[٤] التذييل والتكميل ٥/٢٤٨.

[٥] أوضح المسالك ٢/٣٥٣، شرح التصريح ١/٣٤٢، ٣٤٣، والصبان على الأشموني ٢/١١، ١٢، ويس العليمي على التصريح ٢/١٥٣، ١٥٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٤٢، ١٤٣.

[٦] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٤٢، ١٤٣.

[٧] حاشية يس على شرح التصريح ٢/١٥٤.

ثمرة الخلاف:

إن ثمرة الخلاف تظهر في التابع للمثنى والمجموع، وقد ذكر هذه الثمرة كل من الصبان والخضري في حاشيتيهما، فقد جاء في حاشية الصبان ما نصه:

(**وتظهر ثمرة الخلاف** في نحو : (لا بنين كراماً لكم) فعنده . أي عند المبرد . لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز)"[1].

وجاء في حاشية الخضري ما نصه: "**وتظهر ثمرة الخلاف** في (لا بنين كراماً) فتُبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه . أي دون المبرد ."[2].

وقد خالف أبو حيان في استخراج الثمرة، حيث ذكر أن الثمرة في اسم "لا" المجموع جمع تأنيث قائلاً: "**تظهر ثمرة الخلاف في** جمع المؤنث السالم، فمن زعم أنَّ الفتحة إعراب قال: لا ورقاتِ بالكسرة، ومن زعم انها بناء لزمه أن يفتح؛ لأنه مركَّب معها، وحركة آخر المركب المبني إنما هي الفتح"[3].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

إن الثمرة التي ذكرت عند الصبان والخضري وكذلك أبي حيان ودلّوا عليها بالأمثلة يفهم منها ما يلي:

- **المثال المذكور في الثمرة على رأي الجمهور يُفهم منه شيئان:**

- **أحدهما**: أن "كرامًا" عندهم صفة مبنية على الفتح، لـ "بنين" المبنية على الياء؛ لأنها جمع مذكر سالم، والصفة تتبع الموصوف، مع حذف التنوين منها فيقال "كرامَ" بغير تنوين؛ لأن التنوين يكون للمعرب لا للمبني، وأن علة البناء طارئة على المثنى والجمع.

---

[1] حاشية الصبان على الأشموني٢/٨،٩.

[2] حاشية الخضري ١/١٤٢، ١٤٣.

[3] التذييل والتكميل٥/٢٥٠.

- **والثاني**: أن اسم "لا" غير عامل لتضمنه معنى "مِنْ" الاستغراقية، أو لتركبه مع "لا" تركُّب خَمسَةَ عَشَر، فصارت "لا" واسمها شيئاً واحداً، ولذلك بُنِيَت الصفة.

- **وعلى رأي المبرد يُفهم منه شيئان:**

- **أحدهما**: أن "كراماً" بالتنوين معربة فهي صفة منصوبة بالفتحة، لأن "لا" عنده عاملة في لفظ المثنى والمجموع على حده، لذلك أُعربت الصفة، وهذا عكس ما ذهب إليه في بناء اسم "لا" المجموع جمع تكسير، وكذلك بناء المثنى والجمع المنادى، لذلك فمذهبه غير مطرد. وأن ما يَعرض ويطرأ على الاسم من شبهه بالحرف لا يعارض كونه مبنياً ولا يمنع منه، وهذا ما ذهب إليه الجمهور.

- **والثاني**: جواز العطف على لفظ اسم لا، فيجوز عنده أن نقول: (لا بنين ومسلمين كراماً لكم).

والله أعلم.

***

١١- مسألة: (جواز تقديم الفاعل على الفعل)

المشهور هو تقديم الفعل على الفاعل في التركيب، وأنه لا بد لكل فعل من فاعل، ولا يكون إلا بعده، وهذا هو المشهور المتعارف عليه في هذه المسألة، فنقول جاء محمد، وذهب علي، وقد نص على ذلك ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ...

وقيل: يجوز تقديم الفاعل في الضرورة، وقد منع قوم هذا مطلقاً، وأجازه آخرون، وعلى ذلك دار الخلاف في هذه المسألة، وتعددت الأقوال بين مجيز ومانع وقائل بالضرورة، وهذا ما سيتضح من عرض المذاهب؛ لاستخراج الثمرة من الخلاف الذي دار حولها، على النحو التالي:

- **ذهب سيبويه والبصريون** إلى وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، وإن تقدم فهو ضرورة، وقد نص على ذلك الأعلم وابن عصفور[١]، واستشهدوا له بقول الشاعر:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[٢]

حيث جعل وصال فاعلاً بمحذوف يفسره الفعل يدوم، وهذه ضرورة، وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة [٣].

- **وذهب الكوفيون** إلى جواز تقديمه على الفعل، واستدلوا بقوله:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا؟[٤]

برفع مشيها، وليس مبتدأ؛ لعدم وجود خبر له، ولأن وئيداً منصوب على الحال، فتعين كونه فاعلاً لوئيداً مقدماً عليه، وعلى ذلك جاز عندهم تقديم الفاعل على الفعل فنقول: وئيداً مشيُها، وهو عند البصريين ضرورة[١]، حيث يجب على مذهب البصريين تأخير

---

[١] شرح الجمل ١/٥١.

[٢] البيت من الطويل، وقائله المرار الفقعسي، انظر ديوانه ص٤٨٠، وخزانة الأدب ١/١٤٥، وشرح المفصل ٧/١١٦، ٨/١٣٢، شرح أبيات سيبويه ١/١٠٥، والمغني ١/٣٠٧.

[٣] الخضري على ابن عقيل ١/ ١٦٠، والكتاب ١/١٢، ٤٥٩، والإنصاف ١/١٤٤، وشرح التسهيل ٢/١٠٩.

[٤] سبق تخريجه ص (٧٥) من هذا البحث.

[١] حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢٠١.

مشيها وهو الفاعل لفعل مضمر تأَوَّلُوه بـ (ظهر أو ثبت) على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب لـ (وئيداً).

- **وذهب قوم** إلى أن ذلك ممتنع مطلقاً؛ لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة، فلا يقدم عجزها على صدرها. ومن يقولون بالمنع مطلقاً يجعلون الخبر محذوفاً؛ لسد الحال مسده، أي يظهر وئيداً، أو غير ذلك، ويروى مشيها بالنصب على المصدر أي تمشي مشيها، وبالجر بدل اشتمال من الجِمَال.

فإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب، أو فاعل بمحذوف نحو: {**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**}(التوبة ٦). فـ "أحد" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وإنما "أحد" مبتدأ و "استجارك" خبره من غير حذف[٢].

ثمرة الخلاف:

جاء في الارتشاف: (**وثمرة الخلاف** تظهر في التثنية والجمع، فيجيز الكوفيون الزيدان قام، والزيدون قام. والبصريون لا يجيزون ذلك[٣].

وجاء في الهمع: (**وثمرة الخلاف** تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام)[٤].

وذكر ابن عصفور في الجمل: (**وثمرة الخلاف** أنهم يجيزون في فصيح الكلام الزيدون قامَ، على تقدير قام الزيدون، ونحن لا نجيز ذلك إلا في ضرورة الشعر)[٥].

وجاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ما نصه: "**وتظهر ثمرة الخلاف** في التثنية والجمع، فنحو الزيدان قام، والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين"، وكذا في التصريح[٦].

---

[٢] شرح التصريح ٣٩٦/١.

[٣] الارتشاف ١٣٢٠/٣.

[٤] الهمع ٥١١/١، والصبان على الأشموني ١/ ٩١.

[٥] شرح الجمل ٥١/١.

[٦] شرح التصريح ٣٩٤/١، وضرائر الشعر ص٢٠١.

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

إن ثمرة الخلاف التي ذكرها النحاة في كتبهم ومثَّلوا لها، كانت هي نهاية المطاف بنا بين الآراء المتعددة، والتي نفهم منها ما يلي:

- أن المثال المذكور في الثمرة يجوز عند الكوفيين، وعند البصريين للضرورة.
- أن الكوفيين لم يميزوا بين الفاعل والمبتدأ، في نحو زيد قام، أي في حالة المفرد. أما في المثنى والجمع فكل منهما يحل مكان الآخر، ففي المثال: الزيدان قام، والزيدون قام، الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، في محل رفع فاعل، وكذلك الزيدون مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالماً.
  - عند البصريين المثال يكون فيه الزيدان والزيدون فاعل مقدم للضرورة لا مبتدأ.
  - المثال المذكور عند الكوفيين جملة فعلية، وعند البصريين اسمية.
  - الكلام عند الكوفيين فاعل وفعل بعده، وعند البصريين تقدير إذ المتقدم مبتدأ والفعل له فاعل مقدر.
  - الكلام عند الكوفيين جملة واحدة، وعند البصريين جملتان: اسمية (كبرى) وفعلية (صغرى) وهي الواقعة خبراً عن المبتدأ.
  - الاسم المتقدم عند الكوفيين مرفوع بالفعل، وعند البصريين مرفوع بالابتداء.

وأخيراً: هذا المثال دالٌّ على تمسك الكوفيين بظاهر النص وعدم التأويل، وهذا من الأسس التي اعتمد عليها مذهبهم. أما البصريون فكانوا يقدمون على التأويل الواسع للنصوص، وربما الإنكار.

***

١٢- (العامل في رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً)

المشهور أن أدوات الشرط تتطلب جملتين، الأولى جملة الشرط، ويتصدرها فعل الشرط، وأن يكون مجزوماً بأداة الشرط، وأن يكون متصرفاً. والثانية جملة الجزاء، وأي جملة تصلح أن تكون جواباً "جزاء" لجملة الشرط، فتكون جملة اسمية أو فعلية، أو جملة طلبية، أو خبرية شرطية أو غير شرطية، والأصل أن يكون الجواب "الجزاء" جملة صالحة لأن تكون شرطاً.

وإذا جاءت جملة الجواب على غير الأصل وجب أن تقترن بالفاء، .. وهذه الفاء تكون في كل الجمل التي تصلح للجزاء واجبة الذكر، ولا يجوز حذفها إلا لضرورة[1].

أما إذا جاءت جملة الجزاء "الجواب" على مقتضى الأصل صالحة للشرطية لم تحتج للفاء التي تربطها بالشرط؛ لأن الأولى خلوها منها.

وجملة الشرط، وجملة الجواب في كل منهما فعل الأول فعل الشرط، والثاني فعل جواب الشرط، وقد يكون الفعلان ماضيين، أو مضارعين، أو ماضياً ومضارعاً، أو مضارعاً وماضياً، فماضيان نحو قوله تعالى: (**وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا**)(الإسراء:٨) ومضارعان نحو قوله تعالى: (**وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ**) (الأنفال:١٩)، وماض فمضارع، نحو قوله تعالى: (**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**) (الشورى:٢٠)، ومضارع فماض ضرورة عند الجمهور، وعند الفرَّاء وابن مالك جائز وهو الصحيح؛ لقوله – صلى الله عليه وسلم – :" من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه"[2]. أما إذا خلا الجزاء من الفاء، وصُدِّر بمضارع جُزِم، سواء كان الشرط مضارعاً أو ماضياً.

---

[1] شرح التسهيل لابن مالك٢/٧٣-٧٦.

[2] الحديث: أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٤، ومسلم في صلاة المسافرين وقصرها رقم ١٢٦٨، ١٢٦٩، والترمذي في الصوم برقم ٦١٩، والنسائي في الصيام برقم٢١٦٩ – ٢١٧٨، وأبو داود في الصلاة برقم ١١٦٤، ١١٦٥، والدارمي في الصوم برقم ١٧١١.

أما إذا كان فعل الشرط ماضياً، وفعل الجزاء مضارعاً فجزمه فصيح، وزعم بعضهم انه لا يجئ في الكلام الفصيح إلا مع "كان" وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بـ "كان"[(١)].

وأما الرفع فقيل: إنه أحسن من الجزم.

وبعد، فإن الخلاف في هذه المسألة يكمن في العامل في جواز تقديم أو تأخير جواب الشرط المرفوع مع جزم الشرط. وهذا هو محل الخلاف بين النحاة، وعليه أعرض الأقوال والمذاهب في هذه المسألة؛ لإظهار الثمرة فيها على النحو التالي:

- **ذهب** سيبويه إلى أن جواب الشرط مرفوع على وجهين: على تقدير تقديمه قبل أداة الشرط، وكونه محذوفاً. وعلى حذف الفاء[(٢)]. واستدل لذلك بقول الشاعر:

فَقُلتُ تَحَمَّل فَوقَ طَوقِكَ إنَّها مُطَبَّعةٌ مَنْ يأتِهَا لا يَضِيرُهَا[(٣)]

فعلى تقدير تقديم الجواب يكون: لا يضيرُها من يأتها. وعلى تقدير حذف الفاء يكون: من يأتها فلا يضيرُها.

- **وذهب** الكوفيون والمبرد إلى منع تقدير التقديم، وأن الرفع على تقدير حذف الفاء[(٤)]. وأنه إذا قرن المضارع بالفاء، وجب رفعه مطلقاً، سواء كان الشرط ماضياً أومضارعاً، وذلك على إضمار مبتدأ، فإن تقدمه ما يعود عليه فهو كقوله تعالى: (**وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمَ اللهُ مِنْهُ**) (المائدة: ٩٥)، أي فهو ينتقم منه، وكقوله: (**وَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بخساً وَلاَ رَهَقاً**) (الجن: ١٣) أي، فهو لا يخاف.

وعلى الرأيين السابقين جاء قول الشاعر جرير بن عبدالله البجلي:

---

(١) الكتاب٣/٦٩، والمساعد لابن عقيل٣/١٤٩.

(٢) الكتاب٣/٦٦، والإنصاف مسألة رقم ٧٨.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين ص٢٠٨، والمقتضب ٢/٧٢، وابن يعيش٨/١٥٨، وخزانة الأدب٣/٦٤٧، وشرح التصريح٢/٢٥٠، ومعجم شواهد العربية قافيه الهاء المفتوحة.

(٤) المقتضب ٢/٦٩، ٧٠، والتبصرة والتذكرة ص٤١٤.

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ[(١)]

أي: إنك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوكَ، والأصل في الكلام: إنك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعْ بجزم الفعلين، ولكنَّ الضرورة دعت إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وعند المبرد على حذف الفاء[(٢)]. ومنه قول الشاعر:

وإنْ أتَاهُ خَليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ   يقولُ: لاَ غَائِبٌ مَالي ولاَ حَرِمُ[(٣)]

على التقديم والتأخير في قول سيبويه، كأنه قال: يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ إن أتاه خليل، وأبو العباس لا يجيزه إلا على حذف الفاء من الجواب[(٤)].

- **وذهب** ابن مالك إلى أن فعل الشرط إذا كان ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما حَسَنٌ، قال في ألفيته:

(وبعد ماضٍ رفعُك الجزاءَ حَسَنْ)[(٥)]

وقال في شرح التسهيل: " وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً، أو منفياً بلم، وبقلة إن كان غير ذلك"[(٦)].

- **وذهب** آخرون إلى أنه ليس على نية التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء —كما ذهب سيبويه – لكن سبب الرفع أنه لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب[(٧)].

---

(١) البيت من شواهد سيبويه٤٢٦/١،ومعجم الشواهد العربية ص٤٩٨، والمقتضب٧٢/٢، وابن يعيش١٥٨/٨، وخزانة الأدب٣٩٦/٣، ٦٤٣، والمغني ص٥٥٣، والتصريح٢٥٠/٢، وشرح الأشموني٢٠/٤.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ص٤١٢، ٤١٣.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، انظر: المقتضب٧٠/٢، والإنصاف ص٦٢٥، وشرح التصريح٢٥٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش١٥٧/٨، والمغني ص٤٢٢، ومعجم شواهد العربية، قافية الميم المضمومة، وديوان زهير ص١٥٣، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٤١٣.

(٤) المقتضب ٧٠/١ –٢٧، والتبصرة ص٤١٣.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٥/٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية١٢٢/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك٧٧/٢، ٧٨.

(٧) ابن هشام في المغني الباب الثاني في الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٢٦/٢، وحاشية الشمني على المغني١٢١/٢، وشرح التصريح٤٠١/٢، ٤٠٢. وارتشاف الضرب ١٨٧٦/٤، ١٨٧٧.

ثمرة الخلاف:

لقد ذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني نقلاً عن الدماميني ثمرة لهذا الخلاف قائلاً: "فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفاً، دليل الجواب لا نفسه، فلا يجوز جزم ما عطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة، نحو زيداً إن أتاني أكرمه. وعلى قول المبرد يكون المرفوع نفس الجواب، فيجوز جزم ما عطف عليه، ويمتنع التفسير، ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه **فهذا ثمرة الخلاف** أفاده الدماميني"[1].

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الصبان في حاشيته عن الدماميني ودلل عليها بالمثال أن الخلاف تظهر ثمرته في حالتين:

- **الحالة الأولى: عند العطف على جواب الشرط**، فالمثال المذكور في الثمرة، وهو: زيداً إن أتاني أكرمه.

- **فالمثال** السابق على مذهب سيبويه يكون الفعل "أكرمه" مرفوعاً، وإذا عُطف عليه يُعطف عليه بالرفع، كما في: زيداً إن أتاني أكرمه وأُدي إليه حقه، ولا يجوز الجزم في الفعل "أُؤدي" لأن الفعل "أُكرمه" هو دليل الجواب أو مستأنف.
- **والمثال** على مذهب الكوفيين والمبرد يجوز الجزم في الفعل "أُؤدي" لأن المعطوف عليه وهو الفعل " أكرمه" هو نفس الجواب؛ لأنه فعل مجزوم جاز فيه الرفع، على تقدير حذف الفاء، والأصل في المثال تقديره: زيد إنْ أتاني فأكرمه وأُؤدي إليه حقه؛ لأن الفاء تمنع ما قبلها أن تعمل فيما بعدها.

---

[1] حاشية الصبان على الأشموني٢/٢٦.

- **الحالة الثانية: عند تفسير ناصب**، نحو: زيد إن أتاني أكرمه.

- فالمثال السابق على مذهب سيبويه، يجوز للفعل "أكرمه" أن يكون مفسراً لمحذوف؛ لأنه ليس هو الجواب، بل هو دليل على الجواب فقط.
- وعلى مذهب الكوفيين والمبرد الفعل "أكرمه" لا يجوز أن يفسر محذوفاً؛ لأنه خبراً لجملة الشرط، وما كان كذلك لا ينصب ما قبل أداة الشرط، ولا يفسر محذوفاً قبلها؛ لأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط.

وأخيراً: فإن الشواهد المذكورة في المسألة مما دعت إليه الضرورة؛ لأن الفاء لا يجوز حذفها من جواب الشرط إلا لضرورة، وقد حدث ذلك في الجواب، حيث جاء خالياً من الفاء للضرورة، مما كان مدعاة للخلاف.

***

١٣- مسألة: (الخلاف في رفع كان للمبتدأ)

المشهور والمتعارف عليه أن كان ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، ولكن اختلفوا في رفع كان للمبتدأ، فذهب بعضهم إلى أن كان لا ترفع المبتدأ؛ لأنه مرفوع بعامل معنوي، وهو الابتداء، وذلك قبل دخول كان عليه. وذهب آخرون إلى أن المبتدأ مرفوع بكان تشبيهاً لها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً.

وعليه فقد تعددت الأقوال في رفع كان للمبتدأ، كما تعددت في العامل في رفع المبتدأ نفسه، لذلك فإن هذه المسألة أعتبرها جزءاً من مسألة سابقة، وسأعرض الآراء والمذاهب؛ للخروج بما فيها من ثمرة على الدرس النحوي على النحو التالي:

مذهب البصريين وسيبويه والفراء واختاره ابن مالك وأبو حيان وصاحب التصريح أن كان ترفع المبتدأ، ويكون اسمها تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر باتفاق ويسمى خبرها تشبيهاً بالمفعول[١]. قال ابن مالك في ألفيته:

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ....

- **وذهب الكوفيون** إلى أن المبتدأ باق على رفعه الأول قبل دخول "كان" عليه.

ثمرة الخلاف:

إن الثمرة في هذه المسألة تظهر في العطف على اسم "كان"، وهذه الثمرة قد ذكرها الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، قال: "**وتظهر ثمرة الخلاف** في كان زيد قائماً وعمرٌو جالساً، فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز؛ للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد، هكذا ظهر لي فاحفظه"[٢].

---

[١] التذييل والتكميل٤/١١٥-١١٦، والكتاب١/٤٥، و شرح التصريح على التوضيح١/٢٣٣، وحاشية الصبان على الأشموني١/٣٥٦، ٣٥٧.

[٢] حاشية الصبان على الأشموني١/٣٥٧.

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

الناظر في ثمرة الخلاف السابقة يرى عدة ملاحظات يجب معرفتها في هذه المسألة، وهي ما فهمته من هذه الثمرة على النحو التالي.

- أن البصريين والفراء يجيزون العطف على اسم "كان" فنقول كما في مثال الثمرة: (كان الله غفوراً، ومحمدٌ رحيماً) حيث عُطف على معمول كان.
- على مذهب الكوفيين لا يصح العطف في مثال الثمرة؛ لأنه لو عُطف يكون العطف على معمول عاملين مختلفين وذلك غير جائز؛ لأن "كان" عندهم لا تعمل في اسمها، لأنه عندهم مرفوع على الابتداء ولم تعمل فيه شيئاً، وعملها نصب الخبر فقط.
- مثال الثمرة لا يصح على مذهب الكوفيين، حيث انفصل بين كان وخبرها، بما ليس معمول للعامل – أي الفصل بين كان وخبرها بعامل أجنبي وهو المبتدأ، وليس اسم كان كما زعموا.

***

١٤- مسألة: (المحذوف من صيغة "مفعول"[(١)])

المشهور أن صيغة "مفعول" تأتي لاسم المفعول على القياس الصحيح، وهذه الصيغة تعلُّ بالنقل تارة كما في "مبيوع" و "مقوول"، وبالحذف أخرى،كما في "مبيع" و "مقول" واختلفوا هل نقل الحركة من العين إلى الفاء، أم إلى الساكن قبل.

وعلى ما سبق فقد ظهر الخلاف في نقل الحركة والحذف، وسبب ذلك، وهذا ما سيتضح من عرض وجهة نظر كل مذهب فيها على النحو التالي:

- **مذهب الخليل بن أحمد وسيبويه** إلى أن اسم المفعول يأتي على صيغة "مفعول" نحو: "مَبْيُوعٌ"و"مَقْوُولٌ"، فَيُعَلُّ حملاً على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير "مَبُيْوْعٌ"و"مَقُوْوْلٌ" فيجتمع ساكنان: واو "مفعول" والعين، فتحذف واو "مفعول" فيقال "مقول" في ذوات الواو. أما "مَبُيْوْعٌ" فإنه إذا حذفت واو "مفعول" قُلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصِحَّ الياء، فنقول: "مَبِيعٌ"(٢).

- **وذهب أبو الحسن الأخفش** إلى أن الحركة تنقل من العين إلى الفاء في ذوات الواو، فيلتقي ساكنان، فيحذف العين فنقول: "مَقُول". وفي ذوات الياء نقول "مَبْيُوع" بنقل الضمة من الياء إلى ما قبله، ثم تقلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء فيلتقي الساكنان الياء وواو "مفعول" فتحذف الياء فتأتي الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فنقول: مبيع(٣).

قال ابن جني: وكان الحسن يزعم أن المحذوفة عينُ الفعل، والباقية واو "مفعول" فسألته عن "مبيع" فقلتُ: ألا ترى أن الباقي في "مبيع" الياء، ولو كانت واو "مفعول" لكانت "مَبُوع"؟. فقال: إنهم لـمَّا أسكنوا ياء "مَبْيُوع" وألقوا حركتها على الباء، انضمت

---

(١) في شرح التصريح جعلها خالد الأزهري ضمن باب: "نقل حركة الحرف المتحرك" وتنقل بالحذف أو الإعلال انظر: شرح التصريح ٧٤٨/٢.

(٢) الكتاب٣٦٣/٢، وشرح المنصف لابن جني٢٦٩/١، ٢٧٠، والممتع ص٢٩٦-٢٩٧.

(٣) الممتع ص٢٩٧.

الباء وصارت بعدها ياءٌ ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرة للياء التي حذفتُها، فوافقت واو "مفعول" الباء مكسورة، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو "ميزان" و "ميعاد" ياء للكسرة التي قبلها، وكلا الوجهين حسنٌ جميل، وقول الأخفش أقيس[1].

ويستدل أبو الحسن على حذف العين بأنها لغير معنًى، وواو "مفعول" حرف معنى، يدل على المفعولية، فحذف ما لا معنى له أسهل مما له معنى[2].

ثمرة الخلاف:

قال ابن عصفور: (**وثمرة الخلاف** بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف "مَسُوء" وأمثاله)[3].

وذهب في شرح التصريح إلى أن ثمرة الخلاف تظهر في الميزان الصرفي، حيث قال: (**ويظهر أثر الخلاف** في الميزان الصرفي، فوزنه على الأول "مَفُعْل" وعلى الثاني "مَفُوْل")[4].

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

الناظر في ثمرة الخلاف في هذه المسألة عند كل من صاحب شرح التصريح والممتع، يرى ما يلي:

- أن عين الفعل عند الجميع ساكنة في "مبيوع" و "مقوول"؛ لأن قيل وبيع" عندهم معتلان، لذلك أعلوا اسم المفعول منهما.
- المحذوف عند الخليل وسيبويه هي واو "مفعول" فأصبحت على وزن "مَفُعل"، وعليه يلزم أن يقال: "مَبِيْعٌ".
- عند الأخفش المحذوف عين الفعل فأصبح وزنها "مَفُول"، وعليه يلزم أن يقال: "مَبِ ُوعٌ".

---

[1] المنصف ٢٨٧/١، ٢٨٨، والممتع ص٢٩٩.

[2] الممتع ص٢٩٧.

[3] الممتع الكبير ص٢٩٩.

[4] شرح التصريح٧٤٩/٢.

ويفهم من ثمرة ابن عصفور:

- أن "مسؤ" وأمثاله على قول أبي الحسن الأخفش نقول فيها "رأيت مسوًّا" بالتشديد؛ لأنها واو "مفعول" ولا تحذف عنده؛ لأنها لمعنى.
- وعلى مذهب الخليل وسيبويه نقول: "رأيت مسوًا" بالتخفيف، لأنها عين الفعل، والواو بها متحركة عنده.

والله اعلم.

***

١٥- مسألة: (حكم ما بعد حتى إذا كان ما قبلها غير موجب"منفياً" وإذا كانت بمعنى الفاء وما بعدها ماض أو مضارع "مستقبل")

المشهور أن "حتى" حرف يأتي لوظائف عدة:

- فتأتي حَتّى حَرْف تبتدِئُ بعده الجُمَل فيدخلُ على الجُمَلِ الاسمية كقول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَها   بَدجْلَةَ حتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[(١)]

وتدخل على الجملة الفعلية كقولِ حسان:

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كِلابُهُم   لا يَسْأَلُون عَنِ السَّواد المُقبلِ[(٢)]

- وتأتي حتى ناصبة للفعل المضارع بعدها وتكون بمعنيين: **الأول**: "إلى أنْ" نحو: (**حَتَّى يَرْجِعَ إلينا مُوسَى**) (سورة طه ، الآية "٩١". **والثاني**: بمعنى "كي" التعليلية نحو:(**وَلاَ يَزَالُون يُقَاتِلُونَكُمْ حتَّى يَرُدُّوكُمْ**) (البقرة، الآية "٢١٧) والنصب على هذين المعنيين لازم. والمضارع بعدَها منصوب بأَن مضمرة وجوباً وأَنْ وما بعدها في تأويل المصدر في محلِّ جر بحتَّى[(٣)].
- وتأتي "**حرفُ جَرٍّ**": بمنزلة (إلى) في انتهاء الغاية مَكانيةً أو زمانيةً نحو: (**سَلاَمٌ هي حَتَّى مطْلَع الفَجْرِ**) (سورة القدر ، الآية "٥") .
- **وتأتي عَاطِفَة** لكن بثلاثة شروط: الأول: أن يكون المعطوف بـ "حتى" ظاهراً لا مضمراً. الثاني: أن تكون إمّا بعضاً من جمعٍ قبلها نحو "قَدم الناسُ حتى أُمراؤُهم" وإمَّا جُزءاً مِنْ كلٍّ نحو "أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها" أو كَجُزْءٍ نحو "أَعْجَبَنِي الكِتَابُ حتى جِلْدُهُ".

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجرير، انظر: أسرار العربية ص٢٤١، وشرح الرضي على الكافية٢٧٨/٤، وأوضح المسالك١٢٤٩/٣، وشرح الأشموني٣٤٦/١، ومغني اللبيب ص١٧٣، وهمع الهوامع٤٢٧/٢، والجمل٢٠٦/١، والجنى الداني ص٩٤، واللمع٧٩/١، واللسان ٢٢/٢ مادة (حتت).

(٢) البيت لحسان بن ثابت، انظر: الكتاب١٨٠/١، ومغني اللبيب ص١٧٤، والمزهر ١٢٤/١، وتاج العروس١٠٧٣/١.

(٣) ابن يعيش٣١/٧. ومعجم قواعد اللغة العربية لعبدالغني الدقر باب (الحاء).

الثالث: أن تكونَ غَايةً لما قبلها، إمَّا في زِيادةٍ أوْ في نَقْصٍ، نحو: "ماتَ الناسُ حتّى الأنبياءُ" و "زارَكَ النَّاسُ حَتَّى الحَجّامونَ". وقد اجتمعا في قَول الشاعر:

قَهَرْنَاكُمُ حَتى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تهابُونَنَا حتى بَنِيْنا الأَصَاغِرَا[١]

- وتأتي لرفع المضارع بعدها، وذلك بشروط ثلاثة: الأوَّل: أن يكونَ حَالاً (أي لا مُسْتقبلاً) أو مُؤَوَّلاً بالحالِ نحو" مَرِضَ زيدٌ حَتّى لا يَرجونه". والثاني: أنْ يكونَ سَبباً لما قبلها، فلا يجوزُ "سِرْت حتَّى تطلعُ الشمس" بضمِّ العينِ من تطلع والنصبُ واجب. والثالث: أن يكون فَضلة فلا يَصحُّ الرفعُ في نحو" سَيْرِي حَتى أَدخلَها" ويصحُّ في نحو" سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا" بضم اللام[٢].

وبعد فإن مناط الخلاف يكمن فيما إذا كان ما قبل حتى منفياً، فإذا كان مثبتاً فلا إشكال، أما إذا كان منفيا غير موجب نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة، فهنا الخلاف فيما بعد حتى، هل يُرفع أو يُنصب؟

- **ذهب الجمهور وسيبويه** إلى وجوب النصب. وحجته في ذلك هي أن النفي للسير لا يكون سبباً للدخول"[٣].

- **وذهب أبو الحسن الأخفش** إلى جواز الرفع قياساً. وحجته أن أصل الكلام واجب، وهو "سرت حتى أدخل المدينة" ثم أُدخِلَت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل "حتى" خاصة. فينتفي أن يكون عندك سير كان عنه دخولٌ، فكأنك قلت: ما وقع السير الذي كان سبباً لدخول المدينة" وصحح ابن عصفور قول الأخفش تارة وأبطله أخرى[٤].

---

(١) البيت من الطويل، ولم اهتد لقائله، انظر: شرح الأشموني٢/٤٠١، ومغني اللبيب١/١٢٧، وهمع الهوامع٢/١٣٦، والجنى الداني ص٥٤٩، شرح شواهد المغني١/٣٧٣.

(٢) ابن يعيش٧/٣١، ومعجم قواعد اللغة العربية لعبدالغني الدقر باب (الحاء).

(٣) الكتاب٣/٢٢،٢١، والارتشاف ١٦٦٦/٤، وهمع الهوامع ٢٥٣/٢، وحاشية الدماميني على المغني١/٢٥٩.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١٦٥/٢، وارتشاف الضرب١٦٦٦/٤.

لكن الأخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي، فكأنه إنما أجاز ذلك بالقياس لا بالسماع[١]. قال الرضي: "وقال الأخفش: يجوز ما سرت حتى أدخلها بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه[٢]".

وهذه المسألة في هذا الجزء قيل إنها مسألة خلافية بين سيبويه وأبي الحسن. وقيل: ليست مسألة خلاف؛ لأن الوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه غير الوجه الذي جوَّز فيه الأخفش الرفع[٣].

وخلاف آخر في هذه المسألة بين الجمهور والأخفش يكمن في مجئ "حتى" بمعنى "الفاء" وذلك إذا جاء الفعل بعدها مضارعاً مرفوعاً لكونه حالاً أو مؤولاً بالحال، ويظهر هذا الخلاف بين الجمهور وأبي الحسن فيما إذا كانت عاطفة أم ناصبة، على ما يلي:

- **ذهب الجمهور إلى** أن "حتى" إذا رفع المضارع بعدها لكونه حالاً، أو مؤولاً به، فهي كالفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها، ولكنها مع ذلك حرف ابتداء، لا حرف عطف، لأن حتى العاطفة لا تعطف الجمل عند الجمهور إنما تعطف المفردات[٤].
- **وذهب أبو الحس الأخفش إلى** أنها إذا كانت بمعنى الفاء فهي عاطفة، وتعطف الفعل بدون سبب إذا دخلت على الماضي، أو المستقبل. وتعطف الفعل على الفعل إذا دخلت على الماضي، أو المستقبل، على جهة السبب. نحو: ضربت زيداً حتى بكى. ولأضربنه حتى يبكي[٥].

---

[١] شرح الكافية ٥٨/٤، وحاشية الدماميني مع حاشية الشمني على المغني ٢٥٩/١.

[٢] شرح الكافية٥٨/٤، وحاشية الشمني على المغني ٢٥٩/١.

[٣] الكتاب٢١/٣-٢٢، وارتشاف الضرب١٦٦٣/٤.

[٤] الجنى الداني ص٥٥٧-٥٥٨، وارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

[٥] المصدر السابق.

ثمرة الخلاف:

ذكر هذه الثمرة ابن أم قاسم المرادي في الجنى الداني ومثَّل لها بالمثالين السابقين، قائلاً: "**وثمرة الخلاف** أن الأخفش يجيز الرفع في "يبكي"، على العطف، والجمهور لا يجيزون فيه إلا النصب"[1].

وقد ذكر الثمرة نفسها أبو حيان في الارتشاف قائلاً: " ... **وثمرة الخلاف** في أن الأخفش يجيز الرفع في "يبكي" على العطف. والجمهور لا يجيزون إلا النصب بمعنى (إلى أن) أو بمعنى (كي)"[2].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من الثمرة التي ذكرها أبو حيان ومن المثالين ما يلي:

- أن الجمهور لا يجيز إلا النصب في(ويبكي) لأن (حتى) عندهم تعطف المفرد على المفرد فقط، ففي المثال الأول (يبكي) منصوب على أن الفعل قبل (حتى) سبب وعلة لما بعدها، فتكون بمنزلة (كي) ، فالضرب كان سبباً في البكاء، والمعنى: ضربته كي يبكي. وفي المثال الثاني: تكون حتى بمعنى "إلى أن"؛ لأن الفعل الأول ما قبل حتى ليس سبباً في الفعل الثاني؛ لأن الضرب متصل بالبكاء، والمعنى لأضربنه إلى أن يبكي.

- أما الأخفش فله في "يبكي" وجهان :

- الأول يوافق الجمهور في أن يبكي منصوب بأن مضمرة.
- والثاني أنه يجيز الرفع على العطف، فتكون "حتى" بمعنى الفاء، فهي تعطف جملة على جملة، ففي المثال الثاني عطف يبكى على أضرب، والمعنى: لأضربنه فيبكي، فكانت علة العطف عنده هي السببية. ***والله أعلم***.

---

[1] الجنى الداني ص٥٥٨. ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

[2] ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤.

١٦– مسألة: (الباء في صيغة "أفْعِلْ به" في التعجب)

للتعجب عبارات كثيرة، لكن المسموع فيها والمشهور صيغتان قياسيتان هما:"ما أفعله" و "أفعل به"، **فالأولى** نحو: ما أحسن زيداً، و "ما" مبتدأ عند الجميع، وهي اسمية تعجبية؛ لأن في "أحسن" ضميراً يعود عليها. **والثانية** نحو: "أحسن بزيد"، فصيغة "أفْعِلْ" مكسورة العين ، ولا تأتي إلا على صيغة الفعل.

وصيغة "أفْعِلْ به" هي التي جاء الخلاف فيها وفي همزتها وبائها، حيث اختلفوا في: هل هذه الصيغة للأمر لفظاً أم حقيقة؟ وهل الهمزة للصيرورة أو للتعدية؟ وهل الباء زائدة أم للتعدية؟ وسيتضح كل ذلك من عرض المذاهب كما يلي:

- **ذهب سيبويه والبصريون إلى** أن صيغة "أفعل به" نحو: أحسن بزيد، أن "أحسن" فعل ماض في صورة الأمر حقيقة، ومعناه الخبر، والمجرور بعده فاعل، وأصله : أحسن زيدٌ، والهمزة للصيرورة، أي صار ذا حُسن، فهو في الأصل خبر ثم نقل إلى الإنشاء للتعجب فتغير لفظه من الماضي للأمر، ليكون بصورة الإنشاء، لكن قبح إسناد فعل الأمر للاسم الظاهر، فزيدت "الباء" لزاماً في الفاعل ليكون بصورة المفعول به، إلا إذا كان الفاعل "أنْ" وصلتها، فلا تلزم زيادة الباء[١].
- **وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف** إلى أن "أفعل" لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وبه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، و "الباء" فيه للتعدية، داخلة على المفعول به لا زائدة، ويعود الضمير المستتر في "أفعل" على الحسن المدلول عليه بـ "أحسن" كأنه قيل: أحسن يا حُسنُ بزيد، ولذلك فإن الضمير في هذه الصيغة مفرد على كل حال؛ لأنها تجري مجرى المثل، والأمثال لا تتغير عن حالها[٢].

---

[١] حاشية الخضري ٣٩/٢، وشرح التصريح ٥٨/٢، ٥٩، حاشية يس على الفاكهي٢٧٢/٢، ٢٧٣.

[٢] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٥٤/٣– ٢٥٥، شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤، وحاشية الخضري١٠٨/٢، وهمع الهوامع ٤٧/٣، والأصول ٢٠٣/١.

ثمرة الخلاف:

قد ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، إلا أنه لم ينص عليها كما نص الدماميني فقال في التسهيل: "ولو اضطر شاعر إلى حذفها . أي الباء . مع غير "أنْ" بعد أفعل لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب؛ لأن فاعل "أفعل" ضمير المخاطب..".

ونقل الدماميني عن ابن مالك ذلك ونقله عن الاثنين الصبان في حاشيته عند شرحه للأشموني في قوله (والباء للتعدية) فقد شرحه قائلاً: "أي فموضع مجرورها نصب على المفعولية. قال المصنف ولو اضطر شاعر إلى حذفها مع غير "أنْ" بعد أفعل لزمه أن يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا **ظهرت ثمرة الخلاف** اهـ. دماميني[1].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم مما ذكره الصبان في حاشيته ما يلي:

- أن ما بعد الباء عند ابن مالك والبصريين مرفوع، فلو حذفت الباء ارتفع؛ لأنه فاعل في الأصل.
- أن ما بعد الباء عند الفراء منصوب، فالباء عنده للتعدية، ولو حُذِفت لانتصب ما بعدها.

وتظهر الثمرة بوضوح في العطف على مجرور"أفعل به" على المحل لا على اللفظ. كأن يقال: أكرم بمحمد وأخويه، على قول الفراء، لأن ما بعد الباء في محل نصب.

- أما على قول ابن مالك والجمهور، فيقال: أكرم بمحمد وأخواه؛ لأن ما بعد الباء في محل رفع.

وعليه فإن (الباء) زائدة في صيغة (أفعل به) ولا يمكن حذفها عند البصريين، و(زيد) فاعل، جاء على صورة المفعول، والهمزة للصيرورة. أما إذا كان الفاعل يتكون من (أنْ)

---

[1] حاشية الصبان على الأشموني٣/٢٧.

المخففة وصلتها، فعندئذ يجوز حذفها في غير التعجب؛ لأنها للتعدية،كما في قول الشاعر:

.... **كَفَى الشَّيبُ والإسْلاَمُ للمَرْءِ نَاهِياً**[1]

والتقدير: كفى بالشيب.

وأن "الباء" على رأي الفراء والكوفيين للتعدية، و"زيد" مفعول به، والفاعل ضمير مستتر في "أحسن" تقديره " أحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ" وهذا الضمير ثابت على حالة الإفراد، لا تتغير صورتها؛ لأن هذه الصيغة أجريت مُجرَى الأمثال، والأمثال لا تتغير حالتها[2].

قال الصبان: (وفي الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهي في ما أفعل والباء زائدة. وكذا قال الدماميني الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة. ثم قال: ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة، وأصل "أكرم بزيد" أكرم زيد أي صار ذا كرم ثم غَيَّر الماضي بالأمر ، وجيء بالباء المعدية التي تُصَيِّر الفاعل مفعولاً، وقيل: أكرم بزيد، فصار المعنى اجعل زيداً صائراً ذا كرم اهـ. ملخصاً. وبه يعلم تقصير الشارح. وصريح كلام الدماميني أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغني فالباء معدية مثلها في امرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للإلصاق)[3]. **والله أعلم.**

***

---

[1] البيت من بحر الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس، انظر: الإنصاف١/١٦٨، وخزانة الأدب١/٢٦٧، ٢/١٠٢، ١٠٣، والكتاب٢/٢٦، ٤/٢٢٥، وشرح المفصل٢/١١٥، ٧/٨٤، ٨/٢٤، وشرح التسهيل٣/٤٣، وشرح الأشموني٢/٣٦٤، ومغني اللبيب١٠٦، ولسان العرب١٥/٢٢٦، مادة (كفى) وأوضح المسالك٣/٢٥٣.

[2] أوضح المسالك٣/٢٥٤- ٢٥٥.

[3] حاشية الصبان٢/٢٧، وهمع الهوامع ٣/٤٨.

١٧- مسألة: (الجزم بـ "عامل إذا الشرطية")

اتفق النحاة على أن أدوات الشرط من عوامل الجزم التي تجزم فعلين، وهذه الأدوات هي: (إنْ – مَنْ – مهما – متى – أيان – حيثما – أين – أنَّى – أي – إذما – إذاما).

وذهب الجمهور إلى الجزم بـ "حيث" و "إذ" عند إضافة ما إليهما، وذهب الكوفيون والفراء واختاره ابن مالك إلى جواز الجزم بهما مجردين من "ما" تشبيهاً لهما بجواب الشرط. وقال الدماميني: "حيث وإذ" وجبت زيادة "ما" فيهما؛ لتكفهما عن الإضافة، فيتأتى الجزم بهما[1].

أما "إذا" فالمشهور فيها أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر وجزمها فيه كثير؛ لمشابهتها "إنْ" وجزمها في النثر نادر[2]. وقال في الكافية:

وشاع جزمٌ بإذا حملاً على   متى وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على متى، فمن ذلك إنشاد سيبويه:

تَرَفَّعْ لي خِندَفٌ واللهُ يرفعُ لي   ناراً إذَا خمَدَت نيرانُهم تَقِدِ[3]

لكن ظهر الخلاف فيما لو استعملت "إذا" شرطاً، هل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا، وما العامل في ذلك؟ وهذا ما تتضح فائدته على النحو التالي:

- **قال أبو حيان:** وإذا استعلمت "إذا" شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا؟ قولان وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال أنها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد. ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر الأدوات. اهـ وظاهره أن الخلاف في

---

(١) شرح المفصل ١٥٥/٨، والهمع٣٧٥/٢، وحاشية الصبان على الأشموني٢٠/٤، والتبصرة والتذكرة للصيمري٤٠٨/١.

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل٧٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١١/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، الكتاب٦٢/٣، والمقتضب٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٤٧/٧، وخزانة الأدب١٦٢/٣، وديوان الفرزدق ص ٢١٦، واللسان مادة (خندف).

الإضافة وعدمها جار فيها وإن كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنه إذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم اجتماع الإضافة[١].

ثمرة الخلاف:

نقل الصبان في حاشيته على الأشموني هذه الثمرة، قائلاً: (**وفائدة الخلاف** أن نحو: إذا جاء زيد فأنا أكرمه، جملة اسمية إن قلنا إن عامل "إذا"جوابها أي ما في جوابها من فعل أو شبهه؛ لأن صدر الكلام جملة اسمية و"إذا" وما أضيف إليه في رتبة التأخير، كما في يوم تسافر أنا أسافر. وإن قلنا فعل الشرط و "إذا" غير مضافة فالجملة فعلية قُدِّم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم، الشمني. والقائل بالأول يعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر جَوَّز ذلك[٢].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

لم يجعل الصبان لمن وراءه تعليقاً على الفائدة من الثمرة، حيث أوضح هو هذه الثمرة ومدلولها، ولكن أُحاول تلخيصها فيما يلي:

يلاحظ أن الأقوال في عامل "إذا الشرطية" قولان:

الأول: أنه إذا كان العامل في إذا الشرطية جوابها، فالجملة بعدها جملة اسمية.

الثاني: أنه إذا كان العامل في إذا الشرطية فعل الشرط، فالجملة بعدها فعلية.

والله أعلم.

***

[١] شرح الأشموني بحاشية الصبان ١٩/٤.

[٢] المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

١٨- مسألة: (تقديم فعل الشرط وجوابه على أداة الشرط)

المعروف أن أداة الشرط لها الصدارة في الكلام، والمختار أنها هي الجازمة لفعلي الشرط والجواب، ولا يجوز تقديم فعل الشرط أو جوابه عليها، فلا يتقدم ما بعدها عليها، ولا يعمل فيها ما قبلها، ولا تكون مع الشرط والجزاء إلا كلاماً مستأنفاً، أو مبنياً على ذي خبر. ولا يجوز تقدم معمول فعل الشرط على الأداة إذا كان غير مرفوع، أما معمول فعل الجواب فلا يتقدم على الأداة باتفاق[(١)].

وخَرَجَت عن المشهور آراء أخرى ترى عكس المعروف في أداة الشرط، وأنه يجوز تقديم الفعل والجواب عليها، وكذلك تقديم معمولات الشرط والجواب، وسأعرض هذه المذاهب؛ لاستخراج الثمرة والفائدة من الخلاف فيها على النحو التالي:

- **مذهب جمهور البصريين** أن أداة الشرط لها صدر الكلام، لذلك لا يجيزون تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ، ولا فعل الجواب عليها، ولذلك فإنها تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر وأنه لا يجوز تقديم جواب الشرط على فعل الشرط، أو الأداة، نحو قولك : زيد إن يقم يقم أخوه، وكذا جميع أسماء الشرط، فلذلك لو تقدم على أداة الشرط مفعول في المعنى لفعل الشرط أو الجزاء وجب رفعه بالابتداء، وشغل الفعل بضمير مذكور أو مقدر، وذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً، أو كان الفعل والجواب ماضيين[(٢)].

- **وذهب الكوفيون وأبو زيد**[(١)]، **والأخفش**[(٢)] **والمبرد**[(٣)] إلى جواز ذلك، حيث أجازوا تقديم فعل الشرط والجواب على الأداة، واحتج أبو زيد على تقديم فعل الشرط بأن المتقدم هو الجواب نفسه بمجيئه مقروناً بالفاء كما في قول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك٤/٨٥، ٨٦، وارتشاف الضرب٤/١٨٧٧- ١٨٨٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل٤/٨٦، وشرح الأشموني ٤/١٥، وارتشاف الضرب٤/١٨٧٩.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٦، وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

(٢) انظر: المساعد ٣/١٦٣.

(٣) المقتضب ٢/٦٦، والمغني ٢/٣٨٦.

فَلم أَرْقه إنْ ينجُ منها وإنْ يمت　　فطعنةُ لانِكسٍ ولا بِمُغَمَّرِ[٤]

- **وذهب المازني** إلى أنه لا يجوز تقديم جواب الشرط على الشرط إذا كان ماضياً ، نحو: قمتُ إن قام زيدٌ، وقمتُ إن يَقُم زيدٌ. ويجوز إذا كان مضارعاً، نحو: أقومُ إنْ قام زيدٌ، وأقومُ إنْ يقم زيدٌ[٥].

- **وأجاز بعض البصريين** ذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً، نحو: أقوم إن قُمتَ، أو كانا ماضيين، نحو قمتُ إن قمتَ[٦].

ثمرة الخلاف:

الناظر إلى هذه المذاهب السابقة في المسألة يرى أن كل مذهب منها يجعل في التركيب صورة جديدة، وكلها مأخوذ بها في التركيب والصياغة اللغوية، وقد نص أبو حيان على ذلك عند استخراجه لهذه الثمرة قائلاً: "**وثمرة الخلاف تظهر** في صور من التركيب"[٧].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

ويفهم من كلام أبي حيان السابق ما يلي:

- أن هذه الثمرة تظهر في تعدد صورة تركيب الجملة، حيث يتضح ذلك عند تقديم أي من المعمولات على الأداة. فعلى رأي من يجيزون ذلك إذا كان فعل الشرط مضارعاً نقول: أقوم إن قام زيد، وأقوم إن يقم زيد. أما إذا كان ماضياً، فنقول:

---

[٤] البيت من بحر الطويل، وقائله زهير بن مسعود، انظر: الإنصاف مسألة(٨٧) وشرح التسهيل٤/٨٦، واللسان مادة (غسس).

[٥] ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

[٦] المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

[٧] ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٩.

أقوم إن قمتَ، وإذا كان الفعل والجواب ماضيين نقول: قمتُ إن قمتَ. **وهذا بدوره يؤدي إلى**:

١- تنمية الأساليب العربية، وتدعيم صور تركيب الجملة بأكثر من صورة في الدرس النحوي.

٢- امتلاك دارس النحو لأكثر من أسلوب للصياغة اللغوية.

٣- الحرية في اختيار التركيب الملائم واستخدامه دراسة وتدريساً.

والله أعلم.

***

١٩- (حكاية الجملة الفعلية بعد القول، وإجراؤه مجرى الظن)

المشهور عند جميع العرب أن القول إذا وقعت بعده جملة تُحكى، نحو: "قال زيد عمرو منطلق" والجملة بعد القول في موضع نصب على المفعولية، وكذا الجملة الاسمية يجوز إجراء القول فيها مُجرَى الظن؛ فينصب مفعولين هما المبتدأ والخبر كما تنصبهما "ظن".

ولا يجري القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة، هي: أن يكون الفعل مضارعاً، وأن يكون للمخاطب، وأن يكون مسبوقاً باستفهام، وأن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، مثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو: "أتقول عمراً منطلقاً" فـ "عمراً" مفعول أول، ومنطلقاً مفعول ثان، ويجوز رفعهما على الحكاية، نحو: أتقول عمروٌ منطلقٌ.

ولكن عند قوم وهم بنو سُلَيم يجرون القول مُجرى الظن مطلقاً دون شروط، فينصبون المفعولين. وقد جمع ابن مالك هذا في ألفيته قائلاً:

وكتظن اجعل "تقول" إنْ ولي * مستفهماً به، ولم ينفصل**
بغير ظرف، أو كظرف أو عمل * وإن ببعض ذي فصلت يُحتملْ**

وأُجري القولُ كظن مطلقاً * عند سُليم، نحو "قل ذا مشفقاً"**

وبعد فإن الخلاف في هذه المسألة يكمن في هل إجراء القول مجرى الظن في العمل فقط أم في العمل والمعنى؟ وهذا هو مناط الخلاف الذي تظهر فائدته، وعليه يتم عرض المذاهب في المسألة على النحو التالي:

- **مذهب الجمهور وابن جني وعامة العرب** أنه إذا اجتمعت الشروط المذكورة آنفاً في الجملة المحكية بعد القول لا يعمل القول عمل "ظن" حتى يتضمن معنى الظن، وعليه يجوز نصب المبتدأ والخبر مفعولين، أو رفعهما على الحكاية[1]. واستدلوا بقول الشاعر:

متى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا   يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسم وقَاسِمَا[1]

- **مذهب بني سُليم واختاره الأعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط** أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً سواء اجتمعت فيه الشروط أم لم تجتمع، ولا يتضمن معنى الظن[2]. واستدلوا بقول الشاعر:

قالت – وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا –   هذا ورَبِّ البيت إسْرَائِينَا[3]

إذ ليس المعنى هنا ظننت. ولكنه على الحكاية، حيث جاء ما بعد القول جملة من مبتدأ وخبر، المبتدأ "هذا" والخبر محذوف، و" إسرائينا" مضاف للخبر المحذوف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائين.

وقد أوضح الرضي المسألة قائلاً: " واعلم أنه قد يجئ القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي

---

(1) شرح ابن عقيل٥٨/٢، ٥٩، وشرح التصريح٣٨٤/١، وشرح الأشموني٧٢،٧٣/٢ طبعة المكتبة الأزهرية.

(1) البيت من الرجز لهدبة بن الخشرم ، انظر: ديوانه ص١٣٠، وخزانة الأدب٣٣٦/٩، وشرح ابن عقيل٥٩/٢، وهمع الهوامع١٥٧/١، وشرح الأشموني١٦٤/١، ولسان العرب٥٧٥/١١.

(2) شرح التصريح٣٨٥/١.

(3) البيت من الرجز وهو لأعرابي، انظر المقاصد النحوية٤٢٥/٢، وشرح ابن الناظم ص١٥٢، وهمع الهوامع١٥٧/١، وشرح التصريح٣٨٥/١، وشرح الأشموني١٥٦/١، وشرح ابن عقيل٤٥٠/١، واللسان مادة (فطن)، وشرح التسهيل لابن مالك٩٥/٢.

كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه، وبعض المتأخرين ... وجواز إلحاقه بالظن مطلقا: لغة سُليم.

وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا، فإن نقص بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر – كما ذكرنا – وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط"[٤].

وهنا سؤال مهم يطرح نفسه، ألا وهو: هل إذا أُجري القول مجرى الظن يجوز فيه الإلغاء والتعليق كما يجوز في "ظن" أم لا؟

ثمرة الخلاف:

والإجابة على السؤال السابق تكمن فيها الثمرة، وقد أجاب صاحب التصريح على ذلك قائلاً: "مَنْ قال إنه يجري مُجرَى الظن في المعنى والعمل قال بجواز الإلغاء والتعليق، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع" وزاد قائلاً: قلته تفقهاً، ولم أره نصاً)[١].

وقد اعتبر الصبان ما قاله صاحب التصريح هو الثمرة من وراء الخلاف في هذه المسألة، حيث قال في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك في قوله: "وكتظن اجعل عملاً ومعنى". حيث قال في شرحها: "قوله (وكتظن) مفعول ثان لـ (اجعل) ومفعوله الأول (تقول). قوله (عملاً ومعنى) أي عند الجمهور، وقيل عملاً فقط. **وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح في الإلغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثاني**"[٢].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

أفضل ما يفهم من هذه الثمرة التي ذكرها الصبان نقلاً عن صاحب التصريح ما قاله يس العليمي نقلاً عن اللقاني قال، قال اللقاني: " الشروط المذكورة شروط في الجواز لا الوجوب، إلا أن القول مع الإعمال بمعنى الاعتقاد، ومع عدمه بمعنى اللفظ اللساني،

---

[٤] الكتاب٢/٦٢. وشرح الرضي على الكافية٤/١٧٩.

[١] شرح التصريح١/٣٨٥.

[٢] حاشية الصبان على الأشموني٢/٥٠.

هكذا ينبغي أن يفهم. ويظهر أثر المعنيين في أن الأول لا يقتضي وجود اللفظ ألبتة. والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة"[٣].

وعليه، يفهم مما ذكره صاحب التصريح ما يلي:

- أنه على مذهب الجمهور وابن جني يكون الظن بمعنى الاعتقاد، وعليه لا يجوز الإلغاء والتعليق، ويجوز الإعمال كما في "ظن"، ولا داع لوجود لفظ "الظن" في الجملة ألبتة.
- وعلى المذهب الثاني للأعلم[١] وابن خروف[٢] وصاحب البسيط، الذي يقول بتضمين القول معنى الظن فقط دون الاعتقاد، يجوز الإلغاء والتعليق، كما في "ظن" التي بمعناها، وذلك لوجود لفظ "الظن" اللساني فقط.

والله أعلم.

***

---

[٣] حاشية يس العليمي على شرح التصريح ٢/٢٤٤.

[١] **الأعلم:** هو الاعلم الشنتمري (٤١٠ – ٤٧٦هـ) يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الاندلسي، أبو الحجاج المعروف بالاعلم: عالم بالادب واللغة، ولد في شنتمري الغرب ورحل إلى قرطبة، وكف بصره في آخر عمره ومات في إشبيلية، وكان مشقوق الشفة العليا، فاشتهر بالأعلم. **من كتبه** " شرح الشعراء الستة، وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، وشرح ديوان طرفة بن العبد ، وشرح ديوان علقمة الفحل، وتحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه، و شرح ديوان الحماسة، والنكت على كتاب سيبويه ... وغيرها. انظر: (الأعلام للزركلي٨/٢٣٣).

[٢] **ابن خروف:** علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، حضر من إشبيلية، وكان إماما في العربية، محققا مدققا، ماهراً مشاركاً في الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب ؛ وكان في خُلقه زعارة، ولم يتزوج قط ، وكان يسكن الخانات. أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، واختل في آخر عمره حتى مشى في الأسواق عرياناً.. وله مناظرات مع السهيلي. صنّف: شرح سيبويه، وشرح الجمل، وكتابا في الفرائض. مات سنة تسع وستمائة – وقيل خمس وقيل عشر. وقال ياقوت : سنة ست – بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة. (بغية الوعاة٢/٢٠٣).

٢٠- مسألة: (العامل في المعطوف عطف نسق)

العطف من التوابع الخمسة، وهي النعت والتوكيد والبدل والعطف بنوعيه بيان ونسق. وهي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، فهي الثواني — الفروع – المساوية للأول في الإعراب لمشاركتها له في العوامل، لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم المتبوع كالتتمة له[١].

والعطف هو تسمية البصريين، وعطف النسق تسمية الكوفيين، وسُمي نسقاً لمساواته الأول "المعطوف" في الإعراب، وهو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، ف "عمرو" تابع لزيد في الإعراب، بواسطة حرف العطف "الواو"، وكذلك إذا نصبت أو جررت، يتوسط الحرف بين الاسمين فيشركهما في إعراب واحد، نحو قولك: رأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمروٍ[٢].

أما الخلاف في هذه المسألة فيكمن في عامل العطف في عطف النسق، في حالة عطف الظاهر المفرد على مفرد، بخلاف عطف الجمل، هل العامل هو التبعية، أم أن العامل مقدر، أم أنه الحرف؟ وعلى ذلك اختلف النحاة فيما بينهم على النحو التالي:

- **مذهب سيبويه** أن العامل في عطف النسق التبعية بواسطة الحرف، والغرض من ذلك اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول، كما في: قام زيد وعمرو، فأصله قام زيد قام عمرو، فحذفت قام الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه[٣].

- **وذهب الفارسي وابن جني** إلى أن العامل في الاسم المعطوف عليه هو العامل المذكور، والعامل في المعطوف حرف العطف نيابة عن المحذوف[٤]. وهذا الرأي لم ينسبه الرضي

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣.
[٢] شرح المفصل لابن يعيش٧٤/٣.
[٣] شرح ابن يعيش ٧٥/٣، وشرح الرضي٢٨٠/٢، ٢٨١، وهمع الهوامع٨٩/٣.
[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣.

إلى أحد، وقد ردَّه، وقال: قال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل[1].

- **وذهب آخرون إلى** أن العامل في المعطوف هو العامل المحذوف، نحو: ضربت زيداً وعمراً، فالمراد: وضربت عمراً، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه، وبقي عمله في "عمراً" على ما كان[2]. وهذا ما نسبه الرضي إلى الفارسي في الإيضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة من أن العامل في الثاني- المعطوف - مقدر من جنس الأول[3].

ثمرة الخلاف:

ذكرها الرضي في شرحه على الكافية قائلاً: "**وفائدة الخلاف في هذا كله: جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول**"[4].

وذكرها السيوطي في الهمع قائلاً: "**وثمرة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول**"[5].

وذكرها الصبان في حاشيته قائلاً: قال الدماميني: "**فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول اهـ**". وزاد قائلاً: "ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل التبعية تأمل"[6].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

وأُوضح ما فهمته من الثمرة التي ذكرها النحاة بمثال كما يلي:

---

(1) شرح الرضي على الكافية٢/٢٨١.

(2) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٥.

(3) شرح الرضي٢/٢٨١، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٣٤٣، وهمع الهوامع ٢/٨٩، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/٨٥.

(4) شرح الرضي٢/٢٨٢.

(5) همع الهوامع ٢/١٤٢، (الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب).

(6) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٨٥.

إذا قلنا: (قام زيد وعمرو) فإن هذا المثال يكون:

- على مذهب سيبويه يجوز الوقف على نهاية المثال، أي على قوله" وعمرو" فلا يجوز الوقف على "قام زيد" فقط؛ لأن المعطوف - المتبوع- يأخذ حكم المعطوف عليه – التابع – لاشتراكه في تأثير العامل الأول وهو "قام"عليه.
- وعلى مذهب سيبويه أيضاً يجوز عطف الجُمل فنقول: قام زيد وقعد عمرو، وزيد وبكر قائم، والعطف هنا للاتصال في الكلام، وعدم إرادة المتكلم قطع الجملة الأولى عن الثانية.
- وعلى مذهب الفارسي وابن جني يجوز أن نقف على قوله: "قام زيد" مستقلاً دون ذكر "وعمرو"؛ حيث إنهما أعدَّا التابع مستقلاً عن المتبوع، فجعلا العامل في كل منهما خلاف الآخر، فالعامل في المتبوع – المعطوف عليه - هو "قام" والعامل في التابع – المعطوف - هو حرف العطف "الواو". وعلى مذهبهما – أي الفارسي وابن جني - لا يجوز عطف الجمل .
- وعلى مذهب الآخرين أن العامل في "عمرو" هو فعل محذوف مقدَّر من نوع الأول، وهو "قام" الذي دل عليه "قام" الأول، وهو موافق لمذهب سيبويه.

والله أعلم.

***

٢١- مسألة: (الوقف على الاسم المقصور المنون بالألف)

المشهور أن الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، وهو وقف اختياري، وغالبه يلزمه تغييرات، ترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل[١].

والوقف على الاسم المنون له ثلاث لغات:

- **الأولى** وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيداً، وهذا زيد، ومررت بزيدٍ[٢].
- **والثانية:** الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة[٣].
- **والثالثة:** أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها ابن مالك إلى الأزد[٤].

ويستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء نحو قائمة، فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء، وهي الشهيرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين، ألفاً فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

أما مناط مسألتنا هذه فهو الاسم المقصور المنون، الذي يُوقف عليه بالألف المقصورة، والخلاف الواقع في إثبات هذه الألف المقصورة، حيث تعددت مذاهب النحاة فيها إلى ثلاثة مذاهب على النحو التالي:

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك٢/ ، وشرح الأشموني٢/١٨.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش٩/٧٤، وشرح التصريح لخالد الأزهري٢/٦١٧، والارتشاف٣/٣٩٣.

[٣] شرح الأشموني بحاشية الصبان٤/٢٧٨.

[٤] المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

- **الأول: مذهب سيبويه وأبي علي في غير التذكرة**[١] اعتبار الاسم المقصور بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. وهو مذهب معظم النحويين[٢].

- **الثاني: مذهب أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل،** أنها هي الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حُذِف فلما حُذِف عادت الألف، وإليه ذهب ابن مالك في الكافية، قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها رويّاً وبدل التنوين غير صالح لذلك[٣].

- **الثالث: مذهب أبي الحسن والفراء والمازني واختيار ابن مالك** أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً؛ لأنه تنوين بعد فتحة[٤].

ثمرة الخلاف:

ذكرها الصبان في حاشيته قائلاً: " **ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يُعرَب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يُعرَب بحركات مقدرة على الألف الموجودة؛ لأنها حينئذٍ محل الإعراب فاحفظه**"[٥].

---

[١] التكملة، للفارسي ص١٩٩.

[٢] شرح المفصل ٧٤/٩، وشرح الأشموني٢٠٥/٤، والارتشاف٨٠١/٢.

[٣] الكتاب١٨١/٤، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤، والارتشاف٨٠١/٢، وشرح التصريح٦١٧/٢، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٤/ ٢٨٨.

[٤] شرح المفصل٧٤/٩، وشرح الأشموني١٨/٢، وحاشية الصبان على الأشموني٢٨٨/٤، والارتشاف ٨٠١/٢، وشرح التوضيح للمرادي١٥٦/٥.

[٥] حاشية الصبان على الأشموني ج٤ ص٢٨٨.

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

وأُوضح ما فهمته من الثمرة التي ذكرها الصبان في المسألة بالمثال التالي:

إذا قلنا: (**هذا فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى**) تكون على المذاهب المذكورة كما يلي:

- على **المذهب الثاني والثالث** وهما مذهب أبي الحسن ومن معه، ومذهب أبي عمرو والكسائي والكوفيين، تكون علامات الإعراب مقدرة على الألف المقصورة الناتجة عن التنوين؛ لأن الألف الأصلية محذوفة عندهما.

وعليه يكون إعراب الاسم المقصور "فتى" في الأمثلة السابقة إعراباً مقدراً على الألف المحذوفة، كما يلي:

في الأول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الثاني: مجرور بالباء وعلامة الجر الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة.

وفي الثالث: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة.

- الألف ليست محذوفة عند أبي عمرو والكسائي ومن وافقهما؛ بل هي الألف المنقلبة عن الأصل وهو "الياء" ولذلك فإن الإعراب في الأمثلة السابقة يكون مقدراً على الألف الموجودة في اللفظ؛ لأنها هي التي تتحمل علامات الإعراب. فنقول في الرفع: مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، وهي الألف المرسومة في اللفظ والمنقلبة عن الياء، وكذلك في النصب والجر.

- أما على **المذهب الأول** وهو مذهب سيبويه فلا إشكال في الأمثلة؛ لأنه اعتبر الاسم المقصور صحيحاً تظهر عليه علامات الإعراب، فإذا وقفت على "هذا فتىً، ومررت بفتىً، فالألف هي الأصلية نظير الدال من "زيد" في حالة الرفع والجر، أما في النصب فهي مبدلة من التنوين نظير الألف في "رأيت زيداً" وحذفت الألف الأصلية لالتقاء الساكنين. **والله أعلم**.

الفصل الثاني

مسائل خلافية لا ثمرة لها
في الدرس النحوي

المبحث الأول

مسائل خلافية منصوص على عدم ثمرتها وفائدتها للدرس النحوي

١- عامل الرفع في الفعل المضارع

ملخص المسألة:

أجمع النحاة على أن الفعل المضارع إذا جُرد من الناصب والجازم وعُري من نوني التوكيد والإناث جاء مرفوعاً ك "يقومُ" و "يسعدُ" . قال ابن مالك في ألفيته:

ارْفَعْ مضارعاً إذا يُجَرّدُ   من نَاصِبٍ وجَازمٍ كَتَسْعَدُ

لكن تعددت العوامل التي عملت الرفع في الفعل المضارع، وإزاء هذا التعدد ظهر الخلاف وتعددت الآراء، وسأعرضها لتضح ثمرتها على الدرس النحوي، كما يلي:

- **ذهب الفراء واختاره ابن مالك وابن الخباز**، إلى أن الرافع للفعل المضارع معنوي، وهو التجرد والتعري من الناصب والجازم. وزاد ابن مالك قائلاً: إنه سالم من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين. واعْتُرِضَ عليه بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره. ورُدَّ على ذلك الاعتراض بأن التجرد ليس عدمياً، بل هو أمر وجودي، وهو كون الفعل المضارع خالياً من النواصب والجوازم، وليس عدم وجود الناصب والجازم[(١)].
- **وذهب سيبويه وجمهور البصريين غير الأخفش والزجاج** إلى أن رافع الفعل المضارع معنوي، وهو وقوعه وحلوله محل الاسم، ولذلك إذا دخل عليه "لن" و "لَمْ" امتنع رفعه؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذ حالاً محل الاسم. وقد اعْتُرِضَ عليه في ذلك. وردَّ هو على هذا الاعتراض[(٢)].

---

(١) شرح التصريح ٣٥٦/٢، وشرح التسهيل ٥/٤.

(٢) شرح الرضي ٨/٤، وشرح التصريح ٣٥٦،٣٥٧/٢، وشرح التسهيل ٦/٤، والإنصاف مسألة (٧٤).

- **وذهب الكسائي** إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع عامل لفظي، وهو حروف المضارعة الزائدة في أوله. واعترض على ما ذهب إليه الكسائي[١].

- **وذهب ثعلب** إلى أن عامل الرفع هو المضارعة نفسها[٢]. واعترض على ما ذهب إليه ثعلب بأن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه[٣].

وذكر السيوطي في الهمع نقلاً عن أبي حيان، أن أبا حيان ذكر في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال، وهي:

أحدها أنه التعري من العوامل اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزي في الإفصاح للفراء والأخفش.

والثاني التجرد من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء.

والثالث وهو قول الأعلم ارتفع بالإهمال وهو قريب من الذي قبله وهو على المذاهب الثلاثة عدمي.

والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن "يقوم" في نحو: زيد يقوم وقع موقع قائم، وذلك هو الذي أوجب له الرفع.

والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتي معنوي.

والسابع مذهب الكسائي أنه ارتفع بحروف المضارعة فـ"أقوم" مرفوع بالهمزة و"نقوم" مرفوع بالنون، و"تقوم" مرفوع بالتاء، و"يقوم" مرفوع بالياء[٤].

---

(١) شرح التصريح ٣٥٦/٢، وشرح التسهيل٦/٤ ، وهمع الهوامع ٥٩١/١.
(٢) شرح التصريح ٣٥٧/٢.
(٣) انظر: الإنصاف المسألة :٧٤.
(٤) همع الهوامع٥٩٢/١، طبعة المكتبة التوفيقية. مصر.

ثمرة الخلاف:

بعد أن ذكر السيوطي في الهمع ما قاله أبو حيان نقل عنه أنه قال: (**قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي**).

- **ما يفهم من الخلاف ورأي الباحث:**

بعد عرض المذاهب في المسألة، وبعد ما ذكره أبو حيان في عدم وجود فائدة للخلاف فيها، استطعت أن أخرج بفهم وتعليق على الآراء المذكورة، يدعم ما ذهب إليه أبو حيان في عدم فائدة الخلاف في هذه المسألة للدرس النحوي، ولا أجد أفضل – في نظري – مما قاله ابن يعيش في المفصل ردًّا على ما جاء فيها من مذاهب، ولذلك أردت ذكره بتصرف على النحو التالي:

(إنه على الرأي القائل بأن عامل الرفع للفعل المضارع هو موقعه موقع الاسم لا يصح كدليل، وليس له دليل يدعمه، لأن المتكلم لا يعنيه ذلك كله، إذ ليس شرطاً لمن أراد الكلام أن يبدأ بالاسم أو الفعل، بل يجوز له أن يبدأ بأيهما شاء. ولهذا قال الزمخشري: "هو موضع خيرة" أي أنه بالخيار إن أراد جاء بالاسم أولاً أو بالفعل. وأن وقوع الفعل موقع الاسم لا يحدث له أي اختلاف في الإعراب؛ كما يحدث في الاسم؛ لأن الاسم يختلف إعرابه باختلاف العوامل الداخلة عليه، وعوامل الاسم لا تأثير لها في الفعل. وأما أن عامل الرفع هو التعري من العوامل اللفظية مطلقاً، فلا يصح أيضاً، لأن التعري هو عدم العامل، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، وأن العدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً.

والقول بأن الرافع هو حروف المضارعة الزائدة في أوله، فهذا الرأي يحمل في طيه عوامل نقضه، وهي أن حرف المضارعة إذا دخل على الفعل صار حرفاً من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه لا يكون عاملاً في نفسه، ثم إنه إذا دخل عليه جازم أو

ناصب وبه هذه الحروف عمل فيه، فلو كانت هي العاملة لم يجز دخول عامل آخر عليها، كما لم يدخل ناصب على جازم أو جازم على ناصب)[1].

لذلك كله فإن الخلاف لم ينشأ عنه حكم تطبيقي -كما أشار أبو حيان – لا من التركيب أو اللفظ أو المعني أو غير ذلك مما تحتمله اللغة، يكون له أثر في واقع الأساليب اللغوية، التي تعود بالفائدة على دارس النحو والنحو على حد سواء.

لذلك فإني أرى أن الخلاف في هذه المسألة ما هو إلا خلاف جدلي ودربة عقلية محضة، وربما تُشم منه رائحة التأثر بالدراسات الفلسفية، وربما استفاد البعض منها فن المحاورة والجدل العقلي.

والله أعلم.

***

(1) شرح المفصل لاين يعيش ٧/ ١٢ بتصرف يسير.

٢- مسألة: (الاختلاف في حقيقة الصرف)

المشهور أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً متصرفاً، والتصريف بالنسبة إلى الاسم هو التنوين، والممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين، وهو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معاً.

قال ابن هشام في أوضح المسالك: (والصَّرْفُ: هو التنوينُ الدالُّ على مَعْنًى يكون الاسمُ به أمْكَنَ وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل ك (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ). وقد عُلم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك نحو(مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له إذ تنوينهُ لمقابلة نون جمع المذكر السالم)[1].

ولقد اختلف النحاة في حقيقة الصرف بناء على اختلافهم في تعريفه، وذلك على النحو التالي:

- **ذهب بعض النحاة إلى أن** الصرف هو التنوين وَحْدُهُ. وحجة أصحاب هذا الرأي من ثلاثة أوجه كما يلي:

الأول: أنه معنى ينبئ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله. وبيانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف كقولهم : صرب ناب البعير وصرفت البكرة ومنه صريف القلم . والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرنا وأما الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا؛ لأنه حركة فلم يك صرفاً كسائر الحركات، ألا ترى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفا[2].

وقيل: من الصريف وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة:

(لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ القَعْوِ بِالمَسَدِ)[3]

---

[1] أوضح المسالك٤/١١١، وشرح الأشموني١/٢٩٨، والتبصرة والتذكرة٢/٥٣٩- ٥٤٠.

[2] التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٦٤.

[3] البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص١٦، وهمع الهوامع١/١٢٦، وشرح الأشموني٢/٥٠٧، والدرر٣/٧٦، واللسان٩/١٩١، والكتاب١/٣٥٥، وجمهرة اللغة ص٥٧٨، ٩٤٤.

أي صوت البكرة بالحبل، وقيل من الانصراف في جهات الحركات. وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ.

والوجه الثاني: وهو أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما أُتِيَ به من غير ضرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواءٌ كُسِرَ ما قبله أو فتح فلما كسر حين نون عُلِمَ أنه ليس من الصرف لأن المانع من الصرف قائم وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به.

والوجه الثالث: أن ما فيه الألف واللام لو أضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر سقط تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل والتنوين سقط لعلة أخرى فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له[1].

- **وذهب آخرون إلى أن** الصرف هو: التنوين والجر معاً، واحتجوا لذلك من وجهين:

أحدهما: أن الصرف من التصرف وهو التقلب في الجهات وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب فكان من الصرف.

والثاني: انه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين وهذا حد فيجب أن يكون الحد داخلاً في المحدود

والجواب عن الأول من وجهين :

أحدهما أن اشتقاق الصرف مما ذكرناه لا مما ذكروا وهو أقرب إلى الاشتقاق.

والثاني أن تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق لا يسمى صرفاً وإنما يسمى تصرفاً وتصريفاً

(1) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٦٥.

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد للصرف بل هو حكم ما لا ينصرف فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ثم هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإن تقلبه أكثر ولا يسمى منصرفاً.

وقال السيوطي: "**اختلف النحاة في حد الصرف** بناء على الاختلاف في تعريفه، فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما فى الاسم من الصوت أخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف. وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجارى[1].

- **ثمرة الخلاف ورأي الباحث:**

لم يكن الخلاف في هذه المسألة إلا في حد الصرف؛ لأنهم اختلفوا في تعريفهم للصرف، وهذا الخلاف نقل السيوطي نتيجته عن أبي حيان قائلاً: "**وهذا الخلاف لا طائل تحته**"[2].

وتعليقاً على ما ذكره السيوطي، أقول: إن الخلاف في هذه المسألة وهي تعريف الصرف، الذي بُني عليه الاختلاف في حده، لا يفيد الدرس النحوي بشيء؛ لأنه لم يُقدِّم جديداً من حيث التراكيب وصورها أو من حيث الألفاظ أو المعاني، وأي خلاف لم يزد في اللغة فهو زائد عليها، ولا فائدة منه، وما هو إلا تضييع وقت واستهلاك مداد وأوراق.

ومن أجل ذلك قال أبو حيان: (لا طائل تحته) أي لا ينطوي على فائدة تُذكر للدرس النحوي والدارس على السواء. **والله أعلم**.

***

٣- مسألة: (التعريف بالأداة، الألف واللام "أل")

---

[1] قول أبي حيان ذكره السيوطي في همع الهوامع ٩٢/١.

[2] همع الهوامع ٩٢/١.

المشهور أن أداة التعريف هي"أل" وأنها تدخل على الأسماء ويُسَمِّي البعض المعرَّف بها "المعرَّف بأداة التعريف" لكنهم اختلفوا فيما إذا كان التعريف بالأداة بجزأيها، أم بالهمزة فقط دون ذكر اللام ، أم باللام فقط مع إسقاط الهمزة، على النحو التالي:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن التعريف يكون بـ "أل" بجملتها، وذكر سيبويه أن الخليل كان يسميها "أل" ولم يكن يسميها "الألف واللام" كما لا يقال في "قد" القاف والدال[(1)]. وقال في التسهيل: (وهي "أل" لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه[(2)].

وقد عبَّر عنها سيبويه نفسه بـ "الألف واللام" في مواضع عديدة من الكتاب[(2)]، لذلك فهي عند كل من سيبويه والخليل أداة ثنائية الوضع، والتعريف بأكملها، إلا أن همزتها للوصل عند سيبويه، وأصلية للقطع عند الخليل[(3)].

وذهب المبرد إلى أن الهمزة فقط هي أداة التعريف، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. ولم يذكر ابن مالك وابن هشام ، ما ذهب إليه المبرد. ولكن صاحبي التصريح والهمع وغيرهما أثبتوا مذهبه وحجته[(4)].

وما ذهب إليه المبرد يُعد لغة لبعض الأقوام، وحجة صاحبه فيما ذهب إليه، أن الهمزة جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحُركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت كهمزة الاستفهام والتكلم، وأن "اللام" تغيرت عن صورتها في لغة حمير، حيث يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة، كما وقع في الحديث، في قوله: (ليس من امبر امصيام في امسفر[(1)])

وأسقط ابن مالك ما ذهب إليه المبرد، حيث ذكر مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب المتأخرين فقط، ولم يذكر ما جاء به المبرد، قائلاً في ألفيته:

---

(1) الكتاب: ٣/٣٢٤، ٣٢٥.

(2) شرح التسهيل ١/٢٥٣.

(2) الكتاب ١/٢٢ ،٣٧٢ يقول: هذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك "أرسلها العراك " و٣٧٥ ،٣٧٩، ٥٠٤.

(3) حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٨٢، ٢٨٣، والهمع ١/٢٥٦، ٢٥٧، وشرح التصريح بحاشيةيس ١/٥٠٦.

(4) شرح التسهيل ١/٢٥٣، قطر الندى ص١١٢، التصريح ١/١٧٩.

(1) أخرجه أحمد في مسنده برقم ٢٣٧٢٩ ج٥/٤٣٤، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أو اللامُ فَقَطْ ....

وذكر ابن مالك أيضاً أن المتأخرين ذهبوا إلى أن أداة التعريف اللام وحدها: وأن التعريف يقتصر على "اللام" فقط، دون ذكر الألف معه[٢].

وإلى ذلك ذهب أبو حيان أيضاً قائلاً: وجميع النحاة المتأخرين "اللام"[٣].

وكانت حجتهم في ذلك أن "اللام" ضد التنوين الدال على التنكير، وهي حرف واحد ساكن، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً، فحصنت من الحذف بذلك، وإنما كانت لاماً؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وإذا ظهرت جاز[٤].

قال ابن مالك: لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً؛ لأن الميم لا تدغم إلا في ميم[٥].

وقد جاءت هذه المسألة في لسان العرب حيث قال ابن منظور: (تكون أَمْ بلغة بعض أَهل اليَمن بمعنى الأَلِف واللامِ وفي الحديث ليس من امْبرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر أي ليس من البِرِّ الصِّيامُ في السفَر . قال أَبو منصور والأَلفُ فيها أَلفُ وَصْلٍ تُكْتَب ولا تُظْهر إذا وُصِلت ولا تُقْطَع كما تُقْطَع أَلِف أَم التي قدَّمنا ذكْرَها وأَنشد أَبو عبيد:

ذاكَ خَلِيلي وذُو يُعاتِبُني ... يَرْمي ورائي بامْسَيْفِ وامْسَلِمَه

ألا تراه كيف وَصَل الميمَ بالواو ؟ فافهمه قال أَبو منصور الوجه أن لا تثبت الألف في الكِتابة لأَنها مِيمٌ جعلتْ بدَلَ الأَلفِ واللام للتَّعْريف قال محمد ابن المكرَّم قال في أَوَّل كلامه أَمْ بلغة اليمن بمعنى الأَلف واللام وأَوردَ الحديث ثم قال والأَلف أَلفُ وَصْل تُكْتَبُ ولا تُظْهر ولا تُقْطَع كما تُقْطَع أَلف أَمْ ثم يقول الوَجْه أَن لا تثبت الألِف في الكتابة لأَنها ميمٌ

---

(٢) شرح التسهيل ٢٥٣/١، وشرح المفصل ١٧/٩، والبسيط ٣٠٢/١.

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٢١٧/١.

(٤) التصريح ١٨٠/١.

(٥) شرح التسهيل ٢٥٧/١، والتذييل ٢٢٩/٣ والهمع ٢٥٨/١.

جُعِلَتْ بدَل الأَلف واللام للتَّعْريف والظاهر من هذا الكلام أَن الميمَ عِوَض لام التَّعْريف لا غَيْر والأَلفُ على حالِها فكيف تكون الميم عِوَضاً من الألف واللام ؟ ولا حُجَّة بالبيت الذي أَنشده فإِن أَلفَ التَّعْريف واللام في قوله والسَّلِمَة لا تظهر في ذلك ولا في قوله وامْسَلِمَة ولولا تشديدُ السين لَما قدر على الإتْيان بالميم في الوزْن لأَنَّ آلةَ التَّعْريف لا يَظْهر منها شيء في قوله والسَّلِمة فلمّا قال وامْسَلِمة احتاج أَن تظهر الميم بخلاف اللام والألف على حالتها في عَدَم الظُّهور في اللفظ خاصَّة وبإِظهاره الميم زالت إحْدى السِّينَيْن وخَفَّت الثانية وارْتَفَع التشديدُ فإِن كانت الميم عِوَضاً عن الأَلف واللام فلا تثبت الألف ولا اللام وإِن كانت عِوَضَ اللام خاصَّة فَثُبوت الألف واجبٌ.الجوهري)[1].

ثمرة الخلاف:

وبعد ذكر المذاهب في المسألة، ذكر أبو حيان أنه لا توجد ثمرة لهذا الخلاف، قائلاً: "**وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى؛ لأنه خلاف لا يؤدي نُطقاً لفظياً ولا معنى كلامياً، وإنما ذلك هوس وتضييع ورق ومداد ووقت يسطر ذلك فيه. والخلاف إذا لم يفد اختلافاً في كيفية تركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي ألا يُتشاغل به**[2]**؛ لأن بعض الألسن خال من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها من أداة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم تختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، كلسان النجسور، وهذه كلها أوضاع لا تُعلل**"[3].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم مما ساقه أبو حيان مايلي:

- أن الخلاف في أحرف أداة التعريف لا طائل من ورائه، لأنه لا ينبني عليه أي فائدة في الجملة العربية، فما الفائدة من أن تكون أداة التعريف بجزأيها الألف واللام أم على حرف واحد سواء أكان الألف (الهمزة) أم اللام؟!

---

(1) لسان العرب١٢/٢٢ مادة (أمم).

(2) التذييل والتكميل ٣/٢٣٠، والهمع١/١٩٨، والارتشاف ٢/٩٨٥.

(3) الارتشاف ٢/٩٨٥.

- أن "الألف" المعرِّفة دائماً تكون موجودة أمام اللام في جميع الأسماء، ولا تدخل إلا عليها، نقول: الرجل، الشجرة، الطالب، المعلم ... إلخ، وذلك لأنها للتخصيص والتعيين، والتخصيص بحرف واحد للتعريف لا يفيد إلا في حكم الخصوص لا العموم.
- وعليه، فإن الرأي القائل بأن الهمزة وحدها هي أداة التعريف، فهذا خاض بلغة قوم ، ولا يقاس عليه إلا في الضرورة، ولذلك فقد نقل صاحب اللسان عن ابن جني أنها لغة شاذه ولا يسوغ ذلك[1].
- وكذلك الرأي القائل بأن اللام وحدها للتعريف، فيه نظر؛ لأنه لا يصح الوقف على أقل من حرفين، فعند الوقف نقول: "ألْ" بتسكين اللام، فإذا حُذفت الهمزة، فكيف نُسكن اللام إذا كانت مفردة؟!

والله أعلم.

***

٤- مسألة: (إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على حدِّه)

المشهور أن إعراب المثنى بالحروف، وكذلك إعراب جمع المذكر السالم، وحروف الإعراب فيهما هي الألف والواو والياء، وهي تنوب عن الحركات الفتحة والضمة والكسرة، وهذا الذي عليه الإجماع.

لكن وُجدت بعض المذاهب ترى غير المشهور، واختلفوا في ذلك على النحو التالي:

---

[1] اللسان٤/٥١، مادة (برر).

- **ذهب الكوفيون وقطرب إلى أن** الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، واستدلوا على ذلك بأنها تتغير كتغير الحركات ألا ترى أنك تقول قام الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وذهب الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين فتتغير كتغير الحركات نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وما أشبه ذلك فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها(١).
- **وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب،** واستدلوا على ذلك بأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبلى وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا(٢).
- **وذهب الأخفش والمبرد والمازني إلى** أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب فقط، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت إعرابا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك قام زيد وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت قام زيد من غير حركة وهي تدل على الإعراب لأنك إذا قلت رجلان علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب(١).

---

(١) شرح المفصل ٥٢/١، و شرح الكافية للرضي ٨٦/١، والإنصاف مسألة (٣)، وأسرار العربية ص٦٧، والتبيين ص٢٠٤، وائتلاف النصرة ص٢٩، والتذييل والتكمييل ٢٩٩/١.

(٢) شرح الرضي ٨٦/١، والإنصاف مسألة ٣، وائتلاف النصرة ص٢٩، والتذييل ٢٩٩/١-٣٠٠، وشرح التسهيل ٧٣/١.

(١) الإنصاف مسألة (٣)، والتبيين ص٢٠٤، وشرح الكافية للرضي ٨٦/١، والمقتضب ١٥٤/٢، وشرح التسهيل لابنماللك ٧٥/١، والتذييل والتكميل ٢٩٤/١، والإيضاح في علل النحو ص١٣٠، ١٤١

- **وذهب الجرمي واختاره ابن عصفور إلى أن** انقلابها هو الإعراب، وقد أفسد هذا المذهب بعض النحويين(٢).
- **وذهب الزجاج إلى أن المثنى والجمع مبنيان،** وهو خلاف الإجماع. واستدل على ذلك بأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع فنزلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو خمسة عشر وما أشبهه. وقد رُدّ على هذا المذهب من وجوه (٣).

- **ثمرة الخلاف ورأي الباحث:**

ذكر أبو حيان أن الخلاف في هذه المسألة ليس له ثمرة ولا فائدة قائلاً: "**إن الخلاف في الألف والواو والياء تطويل ولا يستفاد من ذلك حكم نطقي ولا حكم في اختلاف معنىً كلامي، وقد طوَّل أصحابنا وغيرهم في ذلك، وفي كون التثنية كانت بالألف، والجمع السالم بالواو رفعاً وجرهما ونصبهما بالياء، وأبدوا لذلك عللاً ليس تحتها طائل، وهي من فضول الكلام**"(٤).

وأرى أن أبا حيان كفاني مؤنة التعليق على المسألة بما قاله في الثمرة. **والله أعلم**.

***

٥- الإعراب أصل في الأسماء والأفعال أو فرع في أحدهما(•)

المشهور أن الإعراب من خصائص الأسماء، أما الأفعال فالأصل فيها البناء، ومنها ما هو معرب ومنها ما هو مبني، لكن هناك مَنْ يرون أن الإعراب يكون أصلاً في الأفعال كما

(٢) الإنصاف مسألة ٣، وأسرار العربية ص٦٧، والتبيين ص٢٠٤، والمقتضب٢/١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك١/٧٤، والتذييل والتكميل١/٢٨٨.

(٣) الإنصاف مسألة ٣، والتبيين ص٢٠١، وشرح الكافية للرضي١/٨٦.

(٤) التذييل والتكميل١/٣٠٢.

(•) انظر المسألة في أسرار العربية ص٤٦، والتبيين ص١٥٣-١٥٥، والإيضاح في علل النحو ص٧٧-٨٢، وشرح جمل الزجاجي٢/٣٣٠- ٣٣١.

في الأسماء، ويرى آخرون أن الإعراب فرع في الأفعال أصل في الأسماء، ويرى غيرهم عكس ذلك، وهذا ما سيتضح من ذكر مذاهب النحاة في هذه المسألة على النحو التالي:

- **مذهب البصريين** أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال.

واحتج جمهور البصرة لذلك بأن قالوا: الإعراب يفتقر إليه في الأسماء في نحو: ما أحسنَ زيداً! إذا تعجبتَ، وما أحسنَ زيدٌ إذا نفيت عنه الإحسان، وما أحسنُ زيدٍ؟ إذا استفهمتَ، فلولا الإعراب لالتبست هذه المعاني وحُمل مالا لبس فيه من الأسماء على ما فيه لبس، نحو شرب زيدٌ الماء، كما حُمل أعِدُ وتعد ونعد على يعد، ولا كذلك الأفعال؛ لأنه لو زال الإعراب منها ما التبست معانيها[١].

- **مذهب الكوفيين** أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: "ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فالأصل في الفعل البناء عندهم وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء"[٢].

وقال أبو حيان في الارتشاف: "والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم)[٣].

وقال في الهمع: "مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني[١].

---

[١] ارتشاف الضرب٢/٨٣٤، شرح التسهيل١/٣٣، والتذييل والتكمييل ١/١٢٢.

[٢] شرح ابن عقيل١/٣٧، والمساعد في تسهيل الفوائد١/٢٠، وحاشية الخضري١/٣٠.

[٣] ارتشاف الضرب٢/٨٣٤، وشرح التسهيل١/٣٣.

[١] همع الهوامع١/٥٧ تحقيق أحمد شمس الدين، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

وزاد أبو حيان في التذييل قائلاً: ".. لأن المعاني التي تَعْتَوِرُ على الكلمة تارة تكون من قبل التركيب، وتارة بعد التركيب، فالتي قبل التركيب هي التثنية والجمع والتكسير والمبالغة والمفاعلة، ولهذه المعاني صيغ تدل عليها، فلا تحتاج إلى الإعراب، والتي بعد التركيب هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فدُلَّ عليها بالإعراب، إذ ليس لهذه المعاني صيغ تدل عليها"[٢].

وقال السيوطي في الهمع: "وقال الكوفيون إنه أصل فيهما؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار أن، والجزم على إرادة لا، والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلافه الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع "[٣].

ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

قال أبو حيان في الارتشاف: (**وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة**)[٤].

* ما يفهم من الثمرة:

يفهم مما قاله أبو حيان أنه سواء أكان الإعراب أصلاً في الأسماء والأفعال أم أصل في أحدهما وفرع في الآخر، لا يؤدي إلى فائدة سواء في الحكم النطقي، أو في التركيب أو في اللفظ، فالفعل هو هو بجميع حالاته من حيث الرفع والجر والنصب والسكون، والاسم كذلك لم يطرأ عليه تغيير، حيث هو معرب في جميع حالاته ولم يطرأ عليه تغيير في التركيب، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن الاسم تقبل صيغته الواحدة معاني مختلفة حسب العوامل الداخلة

---

[٢] التذييل والتكميل في شرح التسهيل١/١٢٢.

[٣] همع الهوامع١/٥٧ تحقيق أحمد شمس الدين، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

[٤] الارتشاف٢/٨٣٤، وهمع الهوامع١/٥٧.

عليه، وكذلك الفعل ربما يكون للإعراب فيه بعض الميزة ، وهي التفريق بين معنى وآخر في الفعل، وهذا يكون موجوداً سواء أكانا معربين أم مبنيين.

والله أعلم.

***

٦- مسألة: (الضمير في "إيَّاك وأخواتها")

المشهور أن "إياك" ضمير منصوب من ضمائر الفصل المنصوبة وهي: إيَّاي وإيانا للمتكلم، وإيَّاكَ وإيَّاكِ وإيَّاكُمَا وإيَّاكم وإيَّاكنَّ للمخاطب. وللغائب: إيَّاه، إيَّاها،إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهن.

وقد اختلف النحاة في الضمير "إياك" ولواحقه ووزنه، وتعددت المذاهب فيه وفي وزنه من وجهين، على النحو التالي:

الوجه الأول: الخلاف فيه من حيث هو "إيا" فقط أو "إيا" بلواحقها، وتعددت فيه الآراء والمذاهب على النحو التالي:

- **مذهب سيبويه وعُزي إلى الأخفش واختاره الفارسي** أن الضمير هو "إيَّا" وحده، وما اتصل به من حروف هي لتبين أحواله من تكلم وخطاب وغيبة[(١)]. واحتجوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إن إيا هي الضمير دون الكاف والهاء والياء وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد لأنه لا

---

(١) الكتاب٢/٣٥٦، ورأي الأخفش ذكر في التسهيل لابن مالك ص٢٦، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٤٥، وفي شرح الكافية للرضي٢/٤٢٥، وفي المغني٢/٥٧٢، وفي الجنى الداني ص٥٣٦. ورأي الفارسي جاء في الجنى الداني ص٥٣٦.

نظير له في كلامهم فوجب أن تكون إيا هي الضمير لأن لها نظيرا في كلامهم والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[٢].

- **وذهب الخليل والأخفش والمازني واختاره ابن مالك** إلى أن " إيا" ضمير وأن اللواحق ضمائر أُضيفت إليها "إيا" وأن "إيا" اسم ظاهر أُضيف إلى اللواحق، فهن — أي اللواحق — في موضع خفض بالإضافة[٣].

- **مذهب الكوفيين والفراء واختاره ابن كيسان** أن اللواحق هي الضمائر، وأن "إيا" هي الدعامة التي تعتمد عليها الضمائر[١]. واحتج الكوفيون على ذلك بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال لأنه لا فرق بينهما بوجه ما إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد إيا ولزومها لفظا واحدا[٢].

الوجه الثاني: الخلاف في اشتقاق الضمير "إيَّا" وجاء على النحو التالي:

- **ذهب الخليل** فيما ذكر ابن عصفور إلى أن "إيا" على اختلاف المذاهب ليست مشتقة من شيء[٣].

- وذهب أبو عبيدة إلى أنها مشتقة[٤]، إما من أوٍّ من قول الشاعر:

فأوٍّ لذكراها إذا ما ذكرتها ومن بعد أرض بيننا وسماء[٥]

---

[٢] الإنصاف مسألة (٩٨).

[٣] التسهيل ص٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢، والإنصاف مسألة (٩٨)، والتذييل والتكميل٢/٢٠٥.

[١] الجنى الداني ص٥٣٧، وهمع الهوامع١/٦١، الإنصاف مسألة (٩٨) ولسان العرب ماة (أيا) ١/١٨٦، ١٨٧، وارتشاف الضرب٢/٩٣٠-٩٣١، والتذييل والتكميل٢/٢٠٥، ٢٠٦.

[٢] الإنصاف مسألة (٩٨).

[٣] شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢، وارتشاف الضرب ٢/٩٣١.

[٤] الجنى الداني ص٥٣٨، وهمع الهوامع١/٦١، والارتشاف ٢/٩٣١.

فتكون من باب قوة أوْ من الأيَّة، وعينها "ياء" واختلف في وزنها، وقد ذكر أوزانها أبو حيان على النحو التالي[٦]:

- قيل وزنها على (إفْعَلّ) وأصله "إأْوَوٌّ" أو "إأْيَيٌّ".
- وقيل: على وزن (فِعْيَلّ) وأصله "إوْيَوٌّ" أو "إوْيَيٌّ".
- وقيل: على وزن (فِعْوَلّ) وأصله "إوْوَوٌّ" أو "إيْوَيٌّ".
- وقيل: على وزن (فِعْلَى) وأصله "إوْوَى" أو "إيْيَا".

قال أبو حيان: كلها ضعيفة[١]

ثمرة الخلاف وما يفهم منها:

ذكر أبو حيان أنه لا توجد ثمرة في هذه المسألة قائلاً: "**وقد طال الكلام بنا في "إياً" ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما يحصل أن "إيا" ولواحقه ضمير نصب منفصل، وما سوى ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية**" [٢].

وقال أيضاً: ".. وليس في الاختلاف في "إيا" ولا وزنه كبير فائدة، واللغة المشهورة كسر الهمزة، وتشديد الياء، وبه قرأ الجمهور.."[٣].

ما يفهم من الثمرة:

ليس فيما ذكر من خلاف في هذه المسألة فائدة؛ لأن ضمير الفصل "إيَّا" منصوب سواء بنفسه أو مع لواحقه، ولا يطرأ عليه تغيير ؛ لأنه في جميع حالات الإعراب واحد لا يتغير، ومن أجل ذلك لا تأثير للخلاف في ذلك حيث لم يتغير الحكم النطقي أو الإعرابي

---

[٥] البيت من بحر الطويل، وهو منسوب لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش٣٨/٤، والهمع٦١/١، والمسائل الحلبيات ص٣٤٦، والأصول ٣٣٠/٣، والخصائص٣٨/٣.

[٦] ارتشاف الضرب٩٣١/٢.

[١] التذييل والتكميل٢١٠/٢.

[٢] التذييل والتكميل٢١٣/٢.

[٣] ارتشاف الضرب٩٣١/٢.

للضمير أو لواحقه، ولم يتغير كذلك لفظه بل هو ثابت على وضعه، وهذا من قبيل تطويل المسائل بين علماء النحو، التي ربما يطول فيها الخلاف، والذي يُعد من أسباب كثرة الآراء النحوية، والتي ربما لا يكون لبعضها تأثير واضح في علم النحو، الذي يُقَوِّم التراكيب والمعاني والألفاظ. **والله أعلم**.

***

٧- (لواحق"مَنْ"الاستفهامية في الحكاية عند الوقف)

من المشهور أن من استعمالات "مَنْ" أنها تأتي للاستفهام عن العاقل، وتأتي كذلك في باب الحكاية، ويستفهم بها عن عَلَمٍ مَعرفة حُكي إعرابه، ويُحكى حرصاً على إظهار أن المراد من الاستفهام بـ "مَنْ" هو الاسم المذكور دون غيره، فتقول لمن قال: جاء زيد، من زيدٌ؟ ولمن قال: رأيت زيداً، مَنْ زيداً؟ ولمن قال: مررت بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟

وقد اختار الحجازيون الحكاية في الأسماء الأعلام، ورفعوا ما سواها؛ لأن أكثر ما يُخبَر عن الناس بالأسماء الأعلام، فَحَكَوا لئلا يُقدَّر أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم غير مذكور. أما بنو تميم فإنهم يرفعون الاسم ولا يحكون في جميع الأحوال، فيقولون: مَنْ زيدٌ؟ في الرفع والنصب والجر[١].

ما سبق إذا كان الاستفهام بـ "مَنْ" عن علم معرفة، لكن إذا استُفهم بها عن اسم نكرة ووقفت عليها في الحكاية تزاد فيها حروف المد واللين (الإعراب) فالواو رفعاً والألف نصباً، والياء جراً، سواء كان الاستفهام عن مذكر أو مؤنث. فإذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: مَنُو، وإذا قال: رأيت رجلاً: قلت: مَنَاً، وإذا قال: مررت برجل، قلت: مَنِي؟ وإذا ثنيت ثُنيت العلامة وإذا جَمَعتَ جَمَعتَ العلامة، وإن أنَّثَ أنثتَ، فإذا قال: جاءني رجلان، قلت: منان؟

[١] التبصرة والتذكرة١/٤٧٥، والمساعد٣/٢٦٣، وشرح ابن عقيل٤/٨٧، ٨٨.

وإذا قال رأيت رجلين، قلت: منين، وإذا قال: جاءني رجال، قلت: منون؟ وفي النصب والجر منين، وفي المؤنث مَنَهْ بفتح النون.

وقد حكي يونس عن بعض العرب أنهم يقولون: مَنَا، ومَنُو، ومَنِي، في الواحد والاثنين والجمع، لأن لفظ "مَنْ" مبهم يصلح للواحد والاثنين والجميع، فاكتفى بدلالة ما لحقه من علامة الإعراب عن التثنية والجمع [٢].

وقد لخص ابن مالك كل ماسبق في أبيات ألفيته قائلاً:

ووقفاً احْكِ ما لمنكورٍ بـ "مَنْ" والنون حرِّك مطلقاً أو أشبعن

وقل" منان، ومنين بعد لي إلفان بابنين" وسكن تعدلِ

وقل لمن قال: "أتت بنتٌ "مَنَه" والنون قبل تاء المثنى مسكنة

وقل: "مَنُون، ومنين" مسكناً إن قيل: جاء قوم لقوم فُطنا

ويكمن الخلاف بين النحاة في هذه الحروف الملحقة بـ "مَنْ" وماهيتها، وتعددت مذاهبهم على النحو التالي:

- **ذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى** أن هذه الحروف زيدت أوَّلاً، ولزمت عنها الحركات، وصوَّبه ابن خروف، وصححه أبو حيان[١].
- **وذهب السيرافي إلى** أن الحكاية وقعت بالحركات، ثم أُشبعت الحركات فتولدت عنها الحروف، وأنهم أشبعوها للحركة في الوقف، إذ لا يوقف على متحرك[٢].
- **وذهب بعضهم إلى** أنها عوض من لام العهد، إذ النكرة إذا أُعيدت كانت باللام[٣].
- **وذهب بعضهم إلى** أنها بدل من التنوين[٤].

---

[٢] الكتاب ٤٠٢/١، و التبصرة والتذكرة ٤٧٧/١، والارتشاف ٦٨٤/٢، والمساعد ٢٦٢/٣، وشرح ابن عقيل ٨٧/٤.

[١] المقتضب ٣٠٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٣/٣، والتبصرة ٤٧٧/١، والمساعد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٨٤/٢.

[٢] المساعد ٢٦٢/٣، والارتشاف ٦٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ٨٧/٤، وحاشية الخضري ١٤٣/٢، وشرح التصريح ٤٨٤/٢.

[٣] الارتشاف ٦٨٤/٢، وشرح التصريح ٤٨٤/٢.

[٤] المرجعان السابقان نفس الجزء والصفحة.

وقد عدَّ بعض المصنفين (مَنْ) في الحكاية مع الأسماء الستة في الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، ويحمل ذلك على التسامح؛ لأنها معربة بذلك حقيقة[٥].

ثمرة الخلاف:

قال أبو حيان في الارتشاف: "**ولا يجدي هذا الخلاف كبير فائدة**"[٦].

* ما يفهم من ثمرة الخلاف:

ما ذكره أبو حيان في ثمرة هذه المسألة، يبين أن الخلاف وكثرة الآراء بها ليس من ورائه منفعة للدرس النحوي؛ لأن "مَنْ" في الحكاية للعاقل النكرة في حالة الوقف لا تتغير صورتها، وأن الحروف التي لحقت بها زوائد، وحكم الزائد دائما يختلف عن حكم الأصل، والخلاف في الزائد لا يُعد خلافاً؛ لأن الزائد ربما يستغنى عنه، والدارس بالخيار إما الأخذ به أو تركه، وما كان فيه وجهان فالدارس بالخيار. وقد دل على ذلك ابن مالك في ألفيته عندما قال:

ووقفاً احْكِ ما لمنكورٍ بـ "مَنْ"   والنون حرِّك مطلقاً أو أشبعن

فقوله "حرك مطلقاً" دليل على أن النون من "مَنْ" تظهر عليها جميع الحركات دون اللجوء للإشباع أو التنوين. وقوله: "أو أشبعن" أرى أن فيه سعة مرادة في الاختيار، وأن الدارس في سعة من ذلك الأمر، إن أراد أن يشبع فله ذلك، وإن لم يرد لا شيء عليه.

والله أعلم.

***

[٥] المساعد ٢٦٢/٣، والارتشاف٦٨٤/٢، والتبصرة والتذكرة٤٧٧/١.

[٦] ارتشاف الضرب٦٨٤/٢.

٨- مسألة:(أصل المشتقات، هل هو المصدر أو الفعل)[•]؟

المعلوم أن المشتقات هي كل الصيغ المأخوذة عن أصل، وهذه المشتقات تشمل جميع الأفعال والأسماء وكلها على اختلافها ترجع إلى أصل واحد، فمثلاً: ضرب – يضرب – اضرب – سيضرب – تضرب – ضارب – مضروب –كلها صيغ تعود إلى أصل واحد هو "الضرب".

لكن اختلف النحاة فيما بينهم حول الأصل الذي يُشتق منه كل هذه الصيغ المختلفة، وذهب كل منهم في تفسير هذا الأصل مذهباً خاصاً به، وذلك على النحو التالي:

- **مذهب البصريين** أن المصدر أصل الاشتقاق والفعل مشتق منه وفرع عليه، وأن المصادر أصول للأفعال، واستدلوا على ذلك بوجوه:

أحدها: أن المصدر اسم، والأسماء قبل الأفعال؛ لأنها تقع من الأسماء، فلما كانت الأسماء قبل الأفعال والمصدر اسم، وجب أن يكون قبل الفعل، وإذا صح أن المصدر قبل الفعل، صح أنه أصل للفعل.

ثانيها: أن المصدر هو الأصل وأن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل[1].

[•] انظر المسألة في: التبيين ص١٤٣، وائتلاف النصرة ص١١١، ومسائل خلافية للعكبري ص٦٨، والأصول لابن السراج١/١٦٢، وإيضاح العلل للزجاجي ص٥٦، والتبصرة والتذكرة٢/٧٥٤.

[1] الإنصاف المسألة ٢٨.

ثالثها: أن المصدر يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، والفعل لا يقوم بنفسه، ولا يستغني عن الاسم؛ لأنه لا يستغني عن الفاعل، فلما كان المصدر يقوم بنفسه، ولا يحتاج إلى الفعل، والفعل لابد له من فاعل، علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع، لأن الأصل قد يكون بلا فرع، والفرع لا بد له من أصل.

رابعها: أن المصدر واحد، والفعل بمنزلة المركب من شيئين؛ لأنه يدل على المصدر والزمان، والواحد قبل الاثنين في الرتبة[1].

خامسها: أن المصدر أصل للفعل وأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل.

- **ومذهب الكوفيين** أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، واستدلوا على ذلك بأشياء منها:

- أن الفعل يعمل في المصدر والعامل قبل المعمول، نحو: ضربتُ ضرباً، فتنصب ضرباً بضربت، فوجب أن يكون فرعاً؛ لأن رتبته بعد الفعل.
- أن المصدر مؤكِّد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصل البصريين، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.
- أن المصدر يعتل باعتلال الفعل، نحو: قام قياماً، ويصح بصحته، نحو: قاوم قِواماً، فلمَّا صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه وذلك شأن الفروع أن تُحْمَل على الأصول[2].

---

[1] همع الهوامع ٥٤/٢، والتبصرة والتذكرة ٧٥٤/٢، ٧٥٥، والإنصاف مسألة ٢٨.

[2] الإنصاف مسألة (٢٨).

- **وذهب ابن طلحة**[٣] **إلى** أن كلا من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر؛ لأن في العربية أفعالاً لا مصادر لها، ومنها مصادر لا أفعال لها، فليس أحدهما أولى بأن يكون أصلاً [٤].

ثمرة الخلاف وما يفهم منها:

نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "**وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة**"[١].

- **ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

الناظر فيما قاله أبو حيان يجد أنه أصاب وجه الحقيقة، حيث إن المشتقات بجميع صورها، سواء كانت أصولها من الاسم "المصدر" أو الفعل، فإن ذلك لا يمثل خلافاً في اللغة، لأن الاسم أصل بذاته، والفعل كذلك، وما يشتق منهما لا خلاف فيه؛ لأن صورة المشتق هي هي، لا تتغير مهما تعددت ، ومناط الخلاف هذا، لا يعد خلافاً؛ لأنه على غير أصل لغوي، ولا يفيد الدارس شيئاً؛ لأن تعامل الدارس مع الصيغة التي وصلته من المشتق.

وطالما أن الصيغ لم يحدث بها تغيير لغوي في التركيب أو المعنى، فإن الخلاف في الأصل الذي اشتقت منه لا يجدي نفعاً للغة ولا للدارس نفسه، إذ ما هي الفائدة التي تعود على اللغة أو الدارس من معرفة أصل المشتق؟ وصيغة المشتق أمامه سواء أكانت من الاسم أم الفعل، ولم يطرأ عليها جديد من حيث التركيب أو اللغة أو المعنى، ولذلك فإني أرى أن الخلاف في هذه المسألة لا يعد مفيداً؛ لأنه لم يزد في اللغة شيئاً، ولم يضف للدارس جديداً. **والله أعلم.**

***

---

[٣] هو شيخ الزمخشري.

[٤] همع الهوامع ٢/٥٤ .

[١] همع الهوامع٢/٥٤.

٩- مسألة: (الفعل المبني للمجهول أصل أم فرع؟)

الفعل المبني للمجهول، أو ما يسميه البعض الفعل المبني للمفعول، هو الفعل الذي لم يسم فاعله، أي أن فاعله محذوف، فأصبح فعلاً لمفعول؛ لأن الذي صيغ له قد كان مفعولاً، وكان له فاعل مذكور، ولذلك فإن كل فعل يبنى لما لم يسمى فاعله يجب فيه ثلاثة أشياء وهي: حذف الفاعل، وإقامة المفعول مقامه، وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ، وإذا حُذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقامه، وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، فإذا حُذف فاعله حقيقة من اللفظ استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقام مقامه اسم آخر مرفوع[(١)].

وهو الفعل المضموم أوله مطلقا، ماضيا كان أو مضارعا، والمكسور ما قبل آخره إذا كان ماضياً، نحو: ضُرِب زيدٌ، وإن كان مضارعاً فُتِحَ ما قبل آخره، نحو: يُضرَب زيدٌ.

هذا هو المشهور في الفعل المبني للمجهول، لكن ذكر السيوطي مسألة ظهر فيها الخلاف بين النحاة، وتتلخص هذه المسألة في: هل هو أصل أم فرع من فعل الفاعل؟ وذلك على النحو التالي:

- **ذهب جمهور البصريين وسيبويه وغيره إلى** أن صيغة الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرة من فعل الفاعل، وليست بأصل، حيث إنها فرع عنه[(٢)]. ودلَّل على ذلك في شرح المفصل قائلاً: " فإن قيل: ولم وجب تغيير الفعل الذي لم يسم فاعله؟ قيل: لأن المفعول يصح أن

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٩-٧٠.

(٢) الكتاب٤/٢٧٩، وهمع الهوامع ٣/ ٣١٢، والارتشاف٣/١٣٤٠.

يكون فاعلاً للفعل فلو لم يُغَيَّر الفعل لم يُعلَم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أُقيم مقام الفاعل، ولهذا وجب تغييره.فإن قيل: ولم وجب التغيير إلى هذا البناء المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر؟ قيل: لأن الفعل لما حذف فاعله الذي لا يخلو منه، جعل لفظ الفعل على بناء لا يشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سُمِّي فاعلوها خوف الإشكال، وقيل: إنما ضُم أوله لأن الضم من علامات الفاعل، فكان هذا الفعل دالاً على فاعله، فوجب أن يُحرَّك بحركة ما يدل عليه، ... وأن هذه الصيغة منشأة ومركبة من باب الفاعل وعليه الأكثر من النحويين[١].

- **وذهب الكوفية والمبرد وابن الطراوة** إلى أنه أصل قائم بنفسه، وليس مغيراً من غيره، واحتج بأن ثم أفعالاً لم ينطق بفاعليها مثل جُن زيد، وحُم بكر. ونسبه في شرح الكافية لسيبويه؛ للزومه في أفعال لم ينطق لها بفاعل كزهي وعني فلو كان فرعا للزم ألا يوجد إلا حيث يوجد الأصل، ورد بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات[٢].

ثمرة الخلاف:

ذكرها أبو حيان ونقلها عنه السيوطي في الهمع قائلاً: **"قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة"**[٣] .

ما يفهم من الثمرة:

ما ذكره أبو حيان يُفهم منه أن الخلاف في هذه المسألة لا يأتي بفائدة تعود على الدرس النحوي؛ لأنه لا يكون من ورائه تغيير في اللفظ أو المعنى أو التركيب، وكل خلاف لا يزيد في اللغة فائدة فهو زائد عليها، فالفعل المبني للمجهول أو الذي لم يسم فاعله، هو هو في صيغته بضم أوله وكسر ما قبل آخره أو فتحه، ولا تأثير للخلاف في هذا، فسواء كان الفعل المبني مُغَيَّر من فعل الفاعل أو أنه فعل قائم بنفسه، هو هو الفعل ولم يأت الخلاف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧.

(٢) شرح المفصل٧١/٧، وشرح الرضي على الكافية١٢٨/٤، ١٢٩، وهمع الهوامع٣١٢/٣.

(٣) الارتشاف٣/ ١٣٤٠، وهمع الهوامع٣١٢/٣ .

بجديد عليه؛ مما يجعل الدارس في فسحة من أمره في أن يأخذ بهذه الآراء أو لا يأخذ؛ لأن الفعل قائم بنفس صورته وصيغته، ولم يكن لهذه الآراء تأثير فيه من ناحية المعنى أو المبنى أو اللفظ. **والله أعلم**.

***

١٠ – مسألة: (عامل النصب في المفعول به)

المفعول به من المنصوبات، والمنصوبات كثيرة، منها خبر كان وأخواتها، وخبر ما ولات واسم إن وأخواتها واسم لا النافية للجنس، والمستثنى، والحال، والتمييز، والمفاعيل الخمسة من المنصوبات، وهي المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا وإنما مشبه بالمفعول[١]. والمفعول به هو من وقع عليه فعل الفاعل.

ولكن وقع الخلاف بين النحاة في عامل النصب في المفعول به، واختلفوا فيما بينهم على النحو التالي:

- **ذهب البصريون** إلى أن عامل النصب هو فاعل الفعل أو شبهه.
- **وذهب هشام**[٢] من الكوفيين إلى أنه الفاعل.
- **وذهب الفراء** إلى أن عامل النصب هو الفعل والفاعل معاً.
- **وذهب خلف**[٣] إلى أن العامل هو معنى المفعولية، أي كونه مفعولاً، كما قال في الفاعل إن عامله كونه فاعلا.

---

[١] ارتشاف الضرب٣/١٣٥١، وشرح التصريح١/٤٩٠.

[٢] **هو**: هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، وصنَّف: مختصر النحو، والحدود، والقياس، وتوفي سنة تسع ومائتين. انظر: بغية الوعاة٢/٢٠٢،

[٣] **هو** خلف الأحمر البصري، أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة. كان راوية ثقة، علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، حتى قيل: هو معلم الأصمعي، وهو والأصمعي فتقا المعاني، وأوضحا المذاهب، وبينا المعالم. وكان الأخفش يقول: لم يدرك أحداً أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي. وقال أبو

ثمرة الخلاف وما يفهم منها :

قال أبو حيان في الارتشاف: " **وهذا الخلاف لا يجدي كبير منفعة**"[(١)].

- **ما يفهم من الثمرة:**

يفهم منها، أنه أياً كان العامل في نصب المفعول به فهو منصوب، والخلاف في معرفة العامل في النصب ليس من ورائه منفعة للدرس اللغوي أو الدارس على حد سواء، فماذا يفيد الدارس إذا علم أن الناصب للمفعول به هو الفاعل أو المفعولية أو الفعل والفاعل معاً؟

أرى – والله أعلم – أنه لا فائدة في ذلك كله، طالما أن المفعول به لا يكون إلا منصوباً، وما دام منصوباً ولم يتغير عن حاله بسبب العامل فيه، فإن الخلاف عندها لا يجدي نفعاً في هذه المسألة؛ لأنه خلاف غير بنَّاء ولا يزيد في المعرفة اللغوية شيئاً ذا بال، سواء في التركيب أو المعنى، ولم يفد الدارس في درس المفعول به شيئاً جديدا، لأن معرفة عامل النصب ليس لها تأثير على الناحية اللغوية في المفعول به.

ومن هنا أقول: إن الدارس لهذه المسألة يجب ألا يتطرق لهذه الخلافات إلا عابراً؛ لأنها لا تمس الناحية اللغوية، وكذلك لا تمس المفعول به بشيء؛ حيث إنه لم يطرأ عليه أي تغيير فهو هو منصوب، دون النظر إلى عامل النصب فيه. **والله أعلم**.

***

الطيب: كان خلف يصنع الشعر وينسبه إلى العرب: فلا يعرف، ثم نسك وكان يختم القرآن كل ليلة، وبذل له بعض الملوك مالاً عظيما على أن يتكلم في بيت شعر شكواً فيه، فبى ذلك. وصنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، ومات في حدود الثمانين والمائة. انظر: بغية الوعاة١/٤١٦، والأعلام للزركلي٢/٣١٠.

(١) الارتشاف٣/١٣٥٢.

١١- مسألة: (عامل النصب في المصدر (المفعول المطلق)

المشهور أن المفعول المطلق "المصدر" أحد المفاعيل الخمسة، وهو بأنواعه المؤكد والمبين للنوع والعدد منصوب دائماً، لكن وقع الخلاف في عامل النصب فيه، كما وقع في المفعول به، واختُلف في العامل الناصب له، وتعددت الآراء والأقوال في ذلك على النحو التالي:

- **ذهب الجمهور إلى** أن المصدر إذا كان من لفظ فعله وجار عليه، فإن عامل النصب فيه مصدر مثله، مثل قوله تعالى : **(فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُم جَزَآءً مَّوفُورًا)** (الإسراء، آية ٦٣)، ف "جزاء" مفعول مطلق، وعامله "جزاؤكم" وهو مصدر مثله. أو اسم الفاعل نحو: **(وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا)** (الذاريات، آية ١) و **(وَالصَّافَاتِ صَفًّا)** (الصافات، آية١)، أو اسم المفعول نحو: أنت مطلوب طلبا، والخبز مأكول أكلاً. أو الفعل نحو: **(وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلاً)** (الأحزاب، آية ٢٣). أو المبالغة، نحو: " زيداً ضرَّاب ضرباً". وقد أشار ابن مالك إلى ناصب المفعول المطلق في ألفيته قائلاً:

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ ....[1]

- **وذهب ابن الطراوة**[2] **إلى** أن عامل النصب فيه أنه مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

---

[1] شرح التصريح١/٤٩١ -٤٩٢، وهمع الهوامع٢ /٩٧.

[2] **ابن الطراوة:** سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين بن الطراوة، قال ابن عبد الملك: كان نحوياً ماهراً، أديباً بارعاً، يقرض الشعر وينشئ الرسائل. سمع على الأعلم كتاب سيبويه وعلى عبد الملك بن سراج. وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة. وعلى الجملة كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً، وأثنى عليه بالإمامة والتقدم في الصناعة أبو بكر ابن سمحون، حيث قال: "ما يجوز على الصراط أعرف منه بالنحو، وألف: الترشيح في النحو وهو مختصر، المقدمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسمى. مات في رمضان – أو شوال – سنة ثمان وعشرين وخمسمائة عن سن عالية. ومن شعره في فقهاء مالقة:

والتقدير في قعد قعودا فعل قعودًا[1].

- **وذهب السهيلي إلى** نصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإذا قيل قعد قعودا فهو عنده بـ (قعد) أخرى لا يجوز إظهارها[2].

ثمرة الخلاف:

قال أبو حيان: "**وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل**"[3].

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

من الواضح أن ما قيل في ثمرة الخلاف في ناصب المفعول به، يجري على ناصب المصدر، لأن كلا منهما منصوب، أياً كان العامل في النصب، ولذلك أرى أنه لا داعي للتكرار والتطويل هنا في ذكر ما يفهم من الثمرة، وخاصة أن أبا حيان في مقدمة الثمرة التي لا فائدة منها جمع كل الآراء في قوله السابق: "وهذا كله تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل" بما لا يحتاج معه إلى مزيد توضيح.

والله أعلم.

***

إذا رأوا جملا يأتي على بعد   مدوا إليه جميعاً كف مقتض

أو جئتهم فارغاً لزوك في قرن   وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص

انظر: بغية الوعاة١/٤٥٣، الأعلام للزركلي٣/١٣٢.

(١) انظر: همع الهوامع٢/٩٧.

(٢) المصدر السابق نفس الجزء والصفحة.

(٣) رأي أبي حيان في همع الهوامع٢/٩٨.

المبحث الثاني

مسائل خلافية ذات وجهين

١- همزة (أل) التعريف قطع أم وصل؟

المشهور أن "أل" هي أداة التعريف، وتدخل على الأسماء للابتعاد بها عن الشيوع، فنقول: الرجل، المرأة، الطالب، وعند التنكير تحذف "أل" فنقول: رجل، امرأة، طالب. ولذلك عدّها ابن مالك من علامات الأسماء، قال في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

لكن ظهر الخلاف بين النحاة في همزة "أل" هل هي قطع أم انها همزة وصل؟ وعلى ذلك ظهر فيها مذهبان، وسيتضح من عرضهما الخلاف فيها على النحو التالي:

- **ذهب الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك إلى** أن "أل" بجملتها للتعريف، وهمزتها قطع، وأن "أل" ثنائية الوضع بمنزلة قد وهل[١].

وقد رجح مذهب الخليل هذا لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير. منها وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول ألي ثم تتذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر :

دعِ ذا وعجِّل ذا وألْحِق ذا بذَلْ * بالشحم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ**[٢]

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك١/ ٢٥٣- ٢٥٤، وهمع الهوامع١/ ٣٠٧، وشرح الأشموني١/٨٣.

[٢] البيت من الرجز لغيلان بن حريث ، وهذه هي روايته في الهمع١/٣٠٧، ولكن جاءت هذه الرواية بطريقة أخرى في تاج العروس واللسان، والخصائص، وهي:

قلت لطاهينا المُطَرِّي للعمل عجل لنا هذا وألحقنا بذلْ

بالشحم إنَّا قد أجمناه بجلْ

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين .

- **وذهب سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط**[1] **إلى المحققين إلى** أن همزة "اللام " وحدها هي أداة التعريف، وأن همزتها همزة وصل، اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة ورودها.

واستدل لهذا المذهب بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفاً، وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل كقد كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطاها، وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المشعر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يرتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك؛ لأن الشيء يُحمَل على ضده كما يحمل على نظيره، وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بها أولى وإن سَلِمَ فشرطه تعذر الحمل على النظير[2].

الفرق بين المذهبين:

والفرق بين المذهبين على القول بأن الهمزة وصل فإن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها، ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن، وعلى ذاك فهي معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه.

انظر: الدرر ٢٤٥/١، والكتاب ٢٤٥/١، وشرح الأشموني ٨٣/١، ورصف المباني ص٤١،٧٠، واللسان ٦/١٥ (طرا) والخصائص ٢٩١/١، وتاج العروس فصل (الطاء) (طرا).

[1] قال السيوطي: هو ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة. انظر بغية الوعاة ٢٢٢/٢.

[2] حشية الصبان ١/ ٢٨٢، وهمع الهوامع ٣٠٧/١/١.

وثمرة الخلاف:

اختُلف في ثمرة الخلاف فمن النحاة من قال بأن الخلاف له ثمرة، ومنهم من ذكر أن الخلاف في همزة "أل" ليس له ثمرة، وممن نص على الثمرة السيوطي في الهمع ، والصبان في حاشيته حيث قال في الهمع: "**وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم الحاجة إليها**..." وكذلك ذكر الصبان[1].

وممن قال بعدم الفائدة أبو حيان ونقل ذلك عنه السيوطي حيث نص على ذلك قائلاً: "قال أبو حيان:(**وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به** "[2].

ما يفهم من ثمرة الخلاف:

يُفهم من المثال الذي ذكره السيوطي والصبان وهو (قام القوم) ما يلي:

أولاً: موطن الشاهد هو "أل" من "القوم" عليه، فإنه على المذهبين يجوز أن تنطق (القوم) بإثبات "أ" للقطع، ويجوز إسقاطها كتابة لا نطقاً، وتكون كلمة (القوم) بدون الهمزة. (لْقوم).

ثانياً: على الرأي القائل بأنها للقطع بدليل أنها مفتوحة، تُكتب وتنطق، حيث إن "أل" بجملتها ثنائية، إذ لو كانت وصل لكُسِرت؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر.

ثالثاً: الثاني القائل بأن "اللام" وحدها أداة التعريف، والهمزة ينطق بها للتوصل إلى الساكن فقط، فهي لا تكتب، لأنها زائدة عندهم ولا يُعتد بها في التعريف، و"اللام" ساكنة؛ لأنها لو حركت بالكسر التبست بلام الجر، ولو حركت بالفتح التبست بلام الابتداء، والتحريك بالضم لا نظير له في العربية.

---

[1] همع الهوامع للسيوطي١/٣٠٧، وحاشية الصبان١/ ٢٨٢ .

[2] رأي أبي حيان في الهمع للسيوطي ١/ ٣٠٨.

أما ما قاله أبو حيان، يُفهَم منه أن الخلاف في هذه الهمزة ليس له فائدة؛ لأنه خلاف لا يؤثر في تركيب ولا في معنى ولا دلالة لفظية أو معنوية، مما جعله خلافاً كأن لم يكن، وما لم يفد العربية في شيء فتركه أولى. **والله أعلم**.

***

٢- (أصل المرفوعات: هل هو المبتدأ أو الفاعل؟)

اختلف النحاة في أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟ فمن رأى أن المبتدأ هو الأصل قدَّم باب المبتدأ على باب الفاعل في ترتيبه لأبواب النحو. ومن رأى أن الفاعل هو أصل المرفوعات قدَّم باب الفاعل على المبتدأ في أبواب النحو؛ نظراً إلى أنه أصل المرفوعات عنده. وعند بعض النحاة الأمر على السواء؛ لأن كلا من المبتدأ والفاعل أصل.

وعلى هذا دار الخلاف بين النحاة، واستند كل فريق إلى دليل، وهو ما سيتضح من عرض الآراء والحجج في ذلك، على النحو التالي:

- **ذهب سيبويه إلى** أن المبتدأ هو أصل المرفوعات، والفاعل فرع من المبتدأ، ودليله أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وأن الفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير(١).

- **وذهب الخليل إلى** أن الفاعل هو أصل المرفوعات، والمبتدأ فرع عنه، ودليله أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى، وأنه رُفِع للفرق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني(٢).

- **وذهب الأخفش وابن السراج إلى** أن كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه واختاره الرضي(٣) .

(١) حاشية يس على الفاكهي في شرح قطر الندى١/٢٣٣.

(٢) همع الهوامع١/٣٥٩.

ثمرة الخلاف:

اختلف في ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فذهب البعض إلى أنه لا فائدة من الخلاف فيها، وذهب آخرون إلى أن الخلاف فيها به فائدة وثمرة، وممن قال بعدم الفائدة أبو حيان، حيث قال: " **وهذا الخلاف لا يجدي فائدة**"، وذكر ذلك السيوطي في الهمع[٤].

وقد نص بعض المتأخرين على وجود ثمرة لهذا الخلاف وممن ذكرها الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ابن عقيل، حيث قال: (قال الدماميني:"**تظهر فائدة الخلاف** في نحو:"زيدٌ" جواباً لـ "مَنْ قامَ"؟ فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر، وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً لفعل محذوف، وعلى الثالث يستوي الوجهان .. ")[١].

وذكرها أيضاً يس العليمي في حاشيته على الفاكهي نقلا عن الدماميني قائلاً: (**فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال...**)[٢].

*** ما يفهم من الثمرة:**

يُفهَم من ثمرة الخلاف التي ذكرها الصبان أن في الإجابة على نحو: مَنْ قام؟ بـ "زيدٌ" ما يلي:

١- على الرأي الأول عند سيبويه يكون"زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والخبر محذوف.

٢- على الرأي الثاني عند الخليل "زيد" فاعل مرفوع بالضمة ، والفعل محذوف تقديره "قام".

٣- على الرأي الثالث عند الأخفش وابن السراج يحتمل "زيد" الأمرين، الرفع على الابتداء، وعلى الفاعلية؛لأن الابتداء والفاعلية كل منهما أصل في الرفع.

---

[٣] شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١، وهمع الهوامع ٣٥٩/١.

[٤] همع الهوامع ٣٥٩/١.

[١] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٠/١.

[٢] حاشية يس على الفاكهي ٢٣٣/١، ٢٣٤.

ويفهم من الثمرة التي ذكرها يس العليمي بقوله: (فائدته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال) ما يلي:

١- أن "زيد" إذا كان الأَوْلى في المقدر المحذوف أن يكون خبراً ، احتمل أن يكون "زيد" مبتدأ، كما ذهب إليه سيبويه.

٢- وإذا كان الأوْلى أن يكون المقدَّر المحذوف فعلاً، احتمل أن يكون "زيد" فاعلاً كما ذهب إليه الخليل. **والله أعلم**.

٣- مسألة: (عامل الرفع في المبتدأ والخبر)

المشهور بين النحاة أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن العامل في المبتدأ معنوي، وفي الخبر لفظي وهو المبتدأ، ويُعد هذا القول هو أعدل الأقوال كما قال ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك[١]. وقال صاحب التصريح: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، وإليه ذهب الناظم فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء   كذلك رفْعُ خَبرٍ بالمبتدإِ

وبما أن أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً.." [٢].

هذا هو المشهور في المسألة، لكن وجدت فيها مذاهب وأقوال أخرى، سنوضحها فيما يلي، كي نرى هل في هذه الخلافات ثمرة أم لا، على النحو التالي:

- **ذهب سيبويه وجمهور البصريين** إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. وصرح سيبويه بذلك في مواضع كثيرة. وزاد في الهمع أن رافع المبتدأ معنوي

---

[١] شرح ابن عقيل ٢٠١/١.

[٢] شرح ابن عقيل ٢٠٠/١، ٢٠٠١، وشرح التصريح ١٩٥/١، وهمع الهوامع ٣١١/١، وشرح الأشموني ٢٥٩/١، والكتاب ١٢٧/٢، وشرح التسهيل ٢٧٠/١.

وهو الابتداء؛ لأنه يُبني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه فارتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء[٣].

- **وذهب المبرد** إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين وسيبويه من أن الابتداء بنفسه رفع المبتدأ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ فهما، أي الابتداء والمبتدأ رافعان للخبر[٤].

- **ومذهب الكوفيين** واختاره أبو حيان وابن جني والمختار عند السيوطي أن المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلاً منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة [١].

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فإنها عامله في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب كما في: **(أيا ما تدعوا)** (الإسراء ، آية١١٠) .....[٢].

- **وللكوفيين قول آخر** أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو: " القائم زيد" ترافعا[٣].

- **وذهب الأخفش**[٤] **وابن السراج**[٥] **والرماني**[٦] إلى أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء؛ لأنه طالب لهما فعمل فيهما[٧].

- **وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين** إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية، ونسبه الفراء إلى الخليل، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا[٨].

---

[٣] ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣، والهمع ٣١١/١، والكتاب ٨١/١، ١٢٦/٢، ١٢٧.

[٤] المقتضب ٤٨/٢، ١٢٦/٤، ونسب للبصريين في الإنصاف ص ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك١/٢٧١.

[١] شرح المفصل ٨٤/١. وشرح التسهيل ٢٧٢/١، واللمع لابن جني١١١،١١٠، وهمع الهوامع٣١١/١، ٣١٢.

[٢] همع الهوامع٣١١/١، ٣١٢، والأشموني٢٥٩/١ وما بعدها، وحاشية الخضري على ابن عقيل٩١/١، ٩٢.

[٣] الارتشاف١٠٨٥/٣، وشرح التسهيل ٢٧١/١.

[٤] معاني القرآن للأخفش ٩/١.

[٥] الأصول ٥٨/١.

[٦] انظر رأيه في المساعد ٢٠٥/١.

[٧] الارتشاف١٠٨٥/٣.

[٨] ارتشاف الضرب١٠٨٥/٣، والمساعد ٢٠٦/١، والتذييل والتكميل٢٦١/٣ ،٢٦٢، وشرح الرضي للكافية٦٣/١.

أفضل المذاهب في هذه المسألة:

قال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك: "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه"[9].وقال ابن يعيش: "والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده، كما كان عاملاً في المبتدأ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ.."[10].

ثمرة الخلاف:

اختلف أهل النحو في ثمرة الخلاف في هذه المسألة، فذهب بعضهم إلى أن الخلاف فيها لفظي لا فائدة ولا ثمرة من ورائه، وذهب آخر إلى أن الخلاف به ثمرة وفائدة.

فمن الذين قالوا بعدم الفائدة الأشموني وابن عقيل. حيث جاء في شرح الأشموني ما نصه: "**وهذا الخلاف لفظي**"[1] وجاء في شرح ابن عقيل: "**وهذا مما لا طائل تحته**"[2].

وممن أثبت الثمرة الخضري في شرحه على شرح ابن عقيل، حيث قال في حاشيته: "**.. يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس، إذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء، دون باقي الأقوال؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين**"[3].

*** ما يفهم من ثمرة الخلاف:**

يفهم من الخلاف في الثمرة ومن المثال الذي ذكره الخضري عليها ما يلي:

- أننا إذا قلنا: زيد قائم وعمرو جالس، فهي جملة واحدة، ويصح فيها عطف المفردات.
- إذا اعتبرنا التركيب من عطف الجمل فلا إشكال فيه؛ ولا يوجد به أثر للخلاف.

وعلى أن التركيب من قبيل عطف المفردات فثمرة الخلاف فيه على قولين:

---

(9) شرح ابن عقيل ١/٢٠١.

(10) شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٥.

(1) شرح الأشموني ١/٢٥٩.

(2) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٠١.

(3) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٩٢.

- **الأول**: أن التركيب صحيح على قول من قال بأن عامل الرفع فيها هو المبتدأ، وفي الخبر هو الابتداء؛ لأنه حينئذ يكون من باب عطف عاملين مختلفين لمعمول واحد، وهو ما لا خلاف فيه عند العلماء.
- **الثاني**: على باقي المذاهب لا يصح هذا التركيب؛ لأنه حينئذ يعطف عاملين مختلفين لمعمولين مختلفين، وهذا ما لا يصح عند العلماء.
- وعلى قول الأشموني وابن عقيل لا فائدة في هذا الخلاف؛ لأن المبتدأ والخبر مرفوعان وضعاً بغض النظر عن عامل الرفع فيهما.
- أما ما ذكره الخضري في المثال، فهو يشمل مذهباً واحداً، وهو كَون العامل في المبتدأ والخبر معنوياً وهو الابتداء، ولذلك جاز عنده العطف في حالة الإفراد.
- المثال المذكور لا يصح على مذهب سيبويه والبصريين؛ الذي يقضي بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ.
- لا يصح المثال أيضاً على مذهب الكوفيين؛ لأن المبتدأ والخبر عندهم يترافعان.

وبما أن مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين محل خلاف بين العلماء، وقد أجازها البعض. **فإني أرى والله اعلم أن**: ما ذهب إليه كل من الأشموني وابن عقيل هو الأقرب للصواب؛ وهو أن الخلاف في هذه المسألة مما لا طائل تحته، وأنه مجرد خلاف لفظي فقط، لأن التركيب في النهاية واحد ولا تغيير فيه، ولم يؤثِّر هذا الخلاف عليه بأي شكل من الأشكال فالمبتدأ هو هو مرفوع أياً كان العامل فيه، وكذلك الخبر مرفوع أياً كان العامل فيه، بغض النظر عن الآراء الفردية التي قيلت في عامل الرفع.

وهذا هو الراجح من الخلاف في المسألة — من وجهة نظري - **والله أعلم**.

***

الفصل الثالث

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها أو عدمها

المبحث الأول

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها في الدرس النحوي

في هذا المبحث حاول الباحث قدر الاستطاعة جمعَ أكبر عدد من المسائل التي رأى ـ من وجهة نظره ـ أنها ذات فائدة ولها ثمرة على الدراسات النحوية، متبعاً في ذلك ما اتبعه سابقاً في المسائل التي ذكر العلماء ثمرتها ونصوا على وجودها أو عدمها، وبدأ بما له فائدة على الدرس النحوي على النحو التالي:

١- مسألة: (تقديم خبر ليس على اسمها)[(١)]

ملخص المسألة:

المشهور أن الأفعال التي تدخل على المبتدأ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وهذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً هي "كان وأخواتها" ويجوز أن يتوسط أخبارهن بينهن وبين أسمائهن. قال ابن مالك:

وفي جميعها توسط الخبر أجز ....

وجاء عليها قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود لقوله تعالى: (**ليس البر أن تولوا وجوهكم**)[(٢)] (البقرة آية:١٧٧). وذكر أبو حيان أن توسط خبر ليس ثابت من كلام العرب فلا التفات لمن منع ذلك[(٣)] .

---

(١) الإنصاف مسألة ١٨، والتبيين ص٣١٥، وشرح الرضي على الكافية٢/٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١١٤، وشرح الأشموني١/٣٥٥، وحاشية الصبان١/٢٢٥، والتصريح١/٢٢٥، والأصول لابن السراج١/١٠٢، وأسرار العربية ص١٤٠، وائتلاف النصرة ص١٢٣.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٢٦٦.

(٣) الارتشاف٢/٨٦. وقال في البحر المحيط: "قرأ حمزة ، وحفص {ليس البر} بنصب الراء ، وقرأ باقي السبعة برفع الراء. وقال الأعمش في مصحف عبد الله : لا تحسبن البرَّ، وفي مصحف أُبيّ، وعبد الله أيضاً : ليس البر بأن تولوا، فمن قرأ بنصب البر جعله خبر ليس، وأن تولوا في موضع الاسم، والوجه أن يلي المرفوع؛ لأنها بمنزلة الفعل المتعدّي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أن جعل فيها اسم ليس:= = أن تولوا، وجعل

وذكر ابن هشام أن رفع "البر" في الآية ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف[(١)]

لكن خالف ذلك بعض النحاة بأن "ليس" لا يجوز أن يتقدم خبرها عليها.

ومن هنا كان مناط الخلاف في المسألة، وهذا ما سيتضح من عرض الآراء على النحو التالي:

- **ذهب الجمهور والبصريون إلى** جواز تقديم خبر ليس عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها. واستدلوا بقوله تعالى: **(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)** (هود، آية٨) حيث نصب "يومَ" بـ "مصروف" الذي هو خبر ليس، وتقديم معمول الخبر عندهم كتقديم الخبر نفسه، لأنه لو لم يجز تقديم خبرها عليها لما جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[(٢)]. وبقول الشاعر:

سَلِي إْن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهم ... وليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ[(٣)]

والذين يجيزون ذلك هم قدماء البصريين والفراء، وتبعهم من المتأخرين ابن برهان[(٤)] والزمخشري، والشلوبين[(٥)] وابن عصفور، وهؤلاء يؤيدون مذهب البصرة غالباً.

الخبر البر، وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرّف بالألف واللام، وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو: أن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ "ما". البحر المحيط٢/٢، والدر المصون١/٤٠٥.

(١) مغني اللبيب ص٥٩٠.

(٢) الإنصاف مسألة(١٨)، والتبيين ص٣١٦.

(٣) البيت من الطويل، لسموآل بن عاديا اليهودي، في ديوانه ص٩٢،وشواهد العيني٢/٧٦،وابن عقيل١/١٤٠، والأشموني١/٣١٩، وخزانة الأدب١٠/٣٣١، وشرح قطر الندى ص١٣٠، وتخليص الشواهد ص٢٣٧.

(٤) **ابن برهان:** هوعبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان بفتح الباء – أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسمي.......، وسمع من ابن بطة كثيراً ومن غيره. وكان متعصباً لأبي حنيفة، محترماً بين أصحابه. مات في جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وأربعمائة. وله ذكر في جمع الجوامع. (بغية الوعاة٢/٤٥، ٤٦).

(٥) **الشلوبين:** (سبقت ترجمته، انظر ص (١٣١) من هذا البحث).

- **وذهب الكوفيون** إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، لأن "ليس" عندهم فعل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان".

- **وذهب** ابن درستويه[1] إلى ما ذهب إليه الكوفيون في عدم تقديم خبر "ليس" عليها، قائلاً: لا يجوز أن يتقدم خبر "ليس" عليها تشبيهاً لها بـ "ما النافية"، وكذلك اختار ابن مالك رأي الكوفيين حيث قال:

ومنع سبق خبر ليس اصطفى

وذكر أبو حيان مع البصريين الفراء من الكوفيين، وذكر مع الكوفيين المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي الفارسي في الحلبيات والجرجاني والسهيلي[٢].

وزاد الأشموني على ما ذكره أبو حيان قوله: وأكثر المتأخرين، ولضعفها بعدم التصرف وشبهها بـ "ما" النافية[٢].

- **رأي الباحث وثمرة الخلاف:**

وتظهر ثمرة الخلاف واضحة . في نظري . في تعدد التراكيب بسبب التقديم والتأخير في خبر ليس ، وهو أسلوب عربي له أهميته في الدرس النحوي.

وأرى أن رأي البصريين أولى بالاتباع وهو المعمول به لورود القرآن الكريم والشعر العربي به وكذلك السماع عن العرب، وهي من الأصول التي اعتمد عليها البصريون في استقراء اللغة. **والله أعلم**

***

[1] **ابن درستويه:** عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي ولد سنة ٢٥٨ وتوفي سنة ٣٤٧ هـ، له من الكتب احتجاج القراء في القراءة. أدب الكاتب. إرشاد في النحو. الأضداد في علم اللغة. التوسيط بين الأخفش وثعلب في التفسير جوامع العروض. خبر قس بن ساعدة الأيادي. الرد على الخليل. الرد على الفراء. الرد على المفضل. الرد على أبي زيد البلخي في النحو. شرح الفصيح في اللغة. طبقات النحاة ....، مناظرة سيبويه للمبرد. هداية شرح الجرمي في النحو. (الأعلام للزركلي٤/٧٦، وهدية العارفين١/٢٣٢).

[٣] ارتشاف الضرب ٣/١١٧١- ١١٧٢.

[٢] شرح الأشموني١/ ٣٢٥ .

٢- مسألة (العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر)[1]

من المشهور أن "إن وأخواتها" تنصب المبتدأ، ويُسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، نحو: " إنَّ الله غفور رحيم".

لكن ظهر الخلاف فيما إذا عُطف على اسم "إن" قبل استكمال خبرها، هل يكون المعطوف منصوباً لعطفه على منصوب، أم يكون مرفوعاً؟ وهذا هو مناط الخلاف، وعلى ضوء ذلك تعددت الآراء، على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى أنه** إذا عُطف على اسم إن قبل مجئ الخبر تعين نصب المعطوف، ولا يجوز العطف بالرفع على كل حال.
- **وذهب الكوفيون** إلى جواز العطف بالرفع مطلقاً على موضع "إنَّ" قبل تمام الخبر، نحو: "إن زيداً آكل طعامك وعمروٌ" ومنه قول الشاعر:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه   فإن لنا الأم النجيبة والأبُ[2]

وقد تمسكوا بظاهر قوله تعالى (**إن الذين ءامنوا والذين هادوا والصابئون**) (المائدة، آية ٦٩) وقراءة بعضهم (**إنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتُه يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي**)(الأحزاب، آية ٥٦) برفع ملائكته، وقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[3]

---

(١) الإنصاف مسألة (٢٣)، والتبيين ص٣٤١، والكتاب١/٢٩٠، وأسرار العربية ص١٥٢- ١٥٣، والأصول لابن السراج١/٣٦٠، وشرح التصريح١/٢٧٢، وحاشية الصبان١/٢٦٥، ومعاني القرآن للفراء١/٣١١، حاشية يس الحمصي على شرح التصريح ١/٢٧٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وبلا نسبة إلى قائل في : أوضح المسالك١/٣٥٣، وشرح التصريح١/٣٢٠، وشرح الأشموني١/١٤٣، وهمع الهوامع٢/١٤٤، المعجم المفصل في شواهد العربية١/١٦٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص١٨٤، والإنصاف ص٩٤، وخزانة الأدب٩/٣٢٦،١٠/٣١٢، وشرح المفصل٨/٨٦، والكتاب١/٧٥، وأوضح المسالك١/٣٥٨، وشرح الأشموني١/١٤٤، وهمع الهوامع٢/١٤٤، وشرح التصريح١/٣٢٢، والأشباه والنظائر١/١٠٣، والمعجم المفصل في شواهد العربية١/٣٢٢.

وخُرج ذلك على التقديم والتأخير، وحذف الخبر من الأول، فالتقديم والتأخير يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه.

- **وذهب الفراء**[١] من الكوفيين إلى أن العطف على اسم إن قبل تمام الخبر لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن".

- قال الزمخشري في المفصل: (ولإن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك: إن زيداً ظريف وعمراً، أن ترفع المعطوف، واستشهد بقول الشاعر:

إنَّ الخلافة والنبوة فيهم * والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ**[٢]

وردَّ ابن يعيش عليه في شرحه قائلاً: ليس بسديد، لأن إنَّ وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موقع المفرد، وإنما المراد موضع "إنَّ" قبل دخولها على تقدير سقوط "إنَّ" وارتفاع ما بعدها بالابتداء[٣].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

القارئ للخلاف في هذه المسألة يلحظ أمراً مهماً، وهو أن الخلاف الأصلي فيها في المعطوف على اسم "إنَّ" قبل تمام الخبر، ولم يتعرضوا لـ"إنَّ" نفسها، التي أرى أن ثمرة الخلاف تكمن فيها، من حيث التقديم والتأخير، ومن حيث الحذف أو التقدير، وأُدلل على ذلك بما يلي:

---

[١] **الفراء:** يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبوزكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابينه، فكان أكثر مقامه بها ، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها. له من الكتب آلة الكتاب. الجمع والتثنية. حدود الأعراب في أصول العربية. كتاب البهي. كتاب الفاخر. كتاب فعل وأفعل. كتاب اللغات. كتاب المذكر والمؤنث. كتاب المقصور والممدود. كتاب الوقف والابتداء. كتاب النوادر. مصادر القرآن. معاني القرآن. توفي في طريق مكة سنة ٢٠٧هـ (الأعلام للزركلي ١٤٦/٨، وهدية العارفين٢١٤/٢).

[٢] البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية، وهو من قصيدة يمدح فيها بني أُمية. والرواية الصحيحة للبيت هي: **إن الخلافة والمروءة فيهم** ....

[٣] شرح المفصل لابن يعيش٦٦/٨.

لو قلنا: **إن محمداً وزيدٌ قائم**، يتضح لنا ما يلي:

أولاً: على تقدير حذف "إن":

- بما أن "إنَّ" للتوكيد، فلم تُحدث في المبتدأ شيئاً، وعليه يصير المثال: إن محمداً قائمٌ، وزيدٌ قائم، بمعنى واحد؛ ولذلك جاز الأمران في زيد، النصب على أنه اسم إن، والرفع على أنه مبتدأ.

- وعليه، فمن قدَّر حذف إن رفع المعطوف حملاً على محل "موضع" إنَّ، لأنها بمنزلة الابتداء، ونَصَبَ حملاً على اللفظ.

ثانياً: التقديم والتأخير، أو الإضمار:

- وعلى الأخذ بالتقديم والتأخير نقول في المثال: إن محمداً قائم، وعمرو قائم كذلك؛ لأن التقديم والتأخير يجيز العطف قبل تمام الخبر.

- وعلى الأخذ بالإضمار، نجعل "قائم" خبراً لزيد، وخبر محمد مستتر وهو مثل خبر زيد، أو العكس.

- وعلى ما سبق من اجتهاد في الثمرة أقول: إن الخلاف في المسألة ذو فائدة للدرس النحوي، والدارس على حد سواء، حيث إنه أفاد في زيادة التراكيب من حيث التقديم والتأخير والإضمار، وهذه من أساليب النحو العربي، وكذلك أعطت معاني جديدة للدارس يستطيع بها أن يُطوِّع الأسلوب العربي حسب القاعدة التي اعتمد عليها في استنباط الأساليب اللغوية كما في مسألتنا هذه.

والله أعلم.

***

٣- مسألة (عمل "إن" المخففة النصب في الاسم[(١)]

المشهور أن "إنَّ"الثقيلة وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها، نحو: إنَّ الله غفور رحيم، وعملها عكس عمل كان وأخواتها. لكن هل إذا خُففت "إنَّ" وأصبحت "إنْ" هل تعمل نفس عملها إذا كانت مثقَّلة أم لا؟

هذا هو مناط الخلاف في هذه المسألة، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن "إنَّ" إذا خففت كَثُر إهمالها، لزوال اختصاصها بالأسماء.نحو: {**وإنْ كلٌّ لمَّا جميع لدينا محضرون**}[(٢)](يس، آية ٣٢)، وعليه تكون "كلٌّ" مبتدأ، واللام في لمَّا لام الابتداء، و "ما" زائدة، و "جميع" خبر المبتدأ. ويجوز إعمال "إنْ" المخففة بقلة؛ استصحاباً للأصل، نحو: إنْ زيداً قائمٌ. وفي هذا يقول ابن مالك:

وخُفِّفَتْ إنَّ فقلَّ العملُ ....

وعلى ذلك اختلف البصريون والكوفيون، ودلَّل كل منهم على ما ذهب إليه في هذه المسألة على النحو التالي:

- **ذهب سيبويه والأخفش وجمهور البصريين إلى** أن إنْ المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم، واحتجوا بأن قالوا الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: (**وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم**)(هود، آية ١١١) في قراءة من قرأ بالتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف إن وتشديد لـمَّا[(٣)].

---

(١) الإنصاف مسألة (٢٤)، والتبيين ص ٣٤٧، وأسرار العربية ص١٥٢- ١٥٣، وشرح التصريح٢٧٨/١، والصبان ٢٦٧/١، والمفصل لابن يعيش٧١/٨.

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: { وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا} بتشديد {لَمَّا}. وخفف الباقون. ف "إن" مخففة من الثقيلة وما بعدها مرفوع بالابتداء، وما بعده الخبر. وبطل عملها حين تغير لفظها. ولزمت اللام في الخبر فرقا بينها وبين إن التي بمعنى ما. " انظر: تفسير القرطبي٢٤/١٥).

(٣) اختلف القراء في قراءة {{وَإِنَّ كُلاً لَمَّا} فقرأ أهل الحرمين – نافع وابن كثير وأبو بكر معهم – "وإنْ كلا لَمَا" بالتخفيف، على أنها "إن" المخففة من الثقيلة معملة؛ وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، قال سيبويه: حدثنا من أثق به أنه سمع العرب تقول: إن زيدا لمنطلق؛ وأنشد قول الشاعر:

كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم =

قالوا ولا يجوز أن يقال بأن "كُلاًّ" منصوب بليوفينهم لأنا نقول لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول زيدا لأكرمن وعمرا لأضربن فتنصب زيدا بلأكرمن وعمرا بلأضربن فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون كلا منصوبا بليوفينهم .

قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال إنَّ إنْ بمعنى "ما" و"لما" بمعنى "إلا" لأنَّا نقول: إنَّ إنْ التي بمعنى "ما" لا يجيء معها اللام بمعنى إلاَّ، كما قال تعالى: (**إن كل من في السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا**) (مريم، آية: ٩٣) وأما "لما" فلا يجوز أن يجعل هاهنا بمعنى "إلا" لأنه لو جاز أن تجعل لمَّا بمعنى إلاَّ لجاز أن يقال: ما قام القوم لمَّا زيدًا، وقام القوم لمَّا زيدا بمعنى إلاَّ زيداً، وفي امتناع ذلك دليل على فساده، وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم: عمرك الله لما فعلت كذا أي إلا ثم لو جعلت لمَّا في قوله تعالى: (**وإن كلا لما ليوفينهم**) بمعنى إلاَّ لما كان لكل ما ينصبه؛ لأن إلاَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فدل على صحة ما ذكرناه.

والذي يدل على صحة ذلك أيضا أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون: إلاَّ أنْ أخاك ذاهب، بمعنى أن المشددة، وقد قال الشاعر:

وصَدرٍ مُشْرِقِ النَّحرِ ... كَأنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[1]

فنصب ثدييه بكأن المخففة من الثقيلة وأصلها "أنْ" أضيف إليها الكاف للتشبيه. وقال الآخر:

= أراد كأنها ظبية فخفف ونصب ما بعدها؛ والبصريون يجوزون تخفيف "إن" المشددة مع إعمالها؛ وأنكر ذلك الكسائي وقال: ما أدري على أي شيء قرئ "وإن كلا"! وزعم الفراء أنه نصب "كلا" في قراءة من خفف بقوله: "ليوفينهم" أي وإن ليوفينهم كلا؛ وأنكر ذلك جميع النحويين، وقالوا: هذا من كبير الغلط؛ لا يجوز عند أحد زيدا لأضربنه. وشدد الباقون "إن" ونصبوا بها "كلا" على أصلها. **(القرطبي٩/١٠٤، ١٠٥).**

[1] البيت من الهزج، ومن شواهد سيبويه التي لم ينسبها إلى قائل، انظر: الكتاب١/٢٨١، والإنصاف١/١٩٧، واللسان١٣/٣٢،٣٠، وأوضح المسالك١/٣٣٧ برفع "ثدييه"، وشرح الأشموني١/١٤٧، وشرح ابن عقيل١/٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٨٢، وخزانة الأدب١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٤٠، وشرح التصريح١/٣٣٤، وهمع الهوامع١/١٣٤، والتبيين ص٣٤٩.

كأنْ وَرِيدَيهِ رِشَاءٌ خُلُبْ ...[1]

فنصب وريديه بكأن المخففة من الثقيلة فدل على ما قلناه .

- **وذهب الكوفيون** إلى أن إنْ المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها.

ومنهم من تمسك بأن قال إنما قلنا ذلك لأن إنَّ المشددة من عوامل الأسماء، وإنْ المخففة من عوامل الأفعال، فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

ولا يجوز أن يقال إن الإنشاد في البيتين كأن ثدياه وكأن وريداه بالرفع لأنا نقول بل الرواية المشهورة كأن ثدييه وكأن وريديه بالنصب وإن صح ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف، كما قال زيد بن أرقم:

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[2]

فيمن روى بالرفع ومن روى بالجر جعل أن زائدة ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف. قال الفراء: "لم نسمع العرب تخفف وتعمل إلا مع المكنَّى، كقوله:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاء سَأَلْتِني ... طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ[3]

---

[1] البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩، والإنصاف١/١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٨٣، والكتاب٣/١٦٥،١٦٤، وخزانة الأدب١٠/٣٩٣،٣٩١، وأوضح المسالك١/٣٧٥، وشرح التصريح١/٣٣٣، والمقرب لابن عصفور ١/١١٠، والجنى الداني ص٥٧٥، والتبيين ص٣٤٩.

[2] البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص١٥٧، ولزيد بن أرقم في الإنصاف١/٢٠٢، ولكعب بن أرقم في اللسان مادة (قسم)، ولباغث بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص٣٩٠، وشرح المفصل٨/٨٣، والكتاب٣/١٦٥، وخزانة الأدب١٠/٤١١، وشرح الأشموني١/١٤٧، وشرح التصريح١/٣٣٣، والمقرب١/١١١، ومغني اللبيب١/٣٣، وأوضح المسالك١/٣٧٧، والجنى الداني ص٢٢٢، وشرح ابن الناظم ص١٣٢، وهمع الهوامع١/٤١٣.

[3] البيت من بحر الطويل، انظر: الإنصاف١/٢٠٥، والأشباه والنظائر٥/٢٣٨، وخزانة الأدب٥/٢٤٦، ٤٢٧، ١٠/٣٨٢،٣٨١، وشرح ابن عقيل١/٣٨٤، وشرح الأشموني١/١٤٦، وشرح المفصل٨/٧١، والهمع١/١٤٣، ومغني اللبيب١/٣١، والجنى الداني ص٢١٨، ورصف المباني ص١١٥، والتبيين ص٣٤٩.

قال: "لأنَّ المكنى لا يَظْهر فيه إعرابٌ ، وأمَّا مع الظاهر فالرفع"[1].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

الواضح من خلال هذه المسألة أن إنْ المخففة من الثقيلة لها استعمالان صحيحان، فمن قال بزيادتها جعلها غير عاملة، ومَن قال إنها عاملة نظر إلى أصلها؛ لأن أصلها إنَّ الثقيلة فجعلها تقوم بعملها في نصب الاسم مع التخفيف.

وثمرة الخلاف تظهر في "اللام" فمن خفف إن وأعملها جاز إثبات اللام في خبرها وحذفها. وإن أُهملت إنْ وجب مجئ اللام في خبرها، وتسمى اللام الفارقة بين النفي والإثبات. قال ابن مالك: .... **وتَلزَمُ الَّلامُ إذا ما تُهْمَلُ**

أما إذا كانت أنْ المفتوحة المخففة فلا يحتاج معها إلى اللام؛ لأنها تنصب الاسم مخففة على الأصح. قال أبو حيان: (وما كان يحتمل وجهين لا حجة فيه على تعيين أحدهما) [2]. وقال ابن السراج: "اعلم أن إنَّ وأنَّ قد تخففان، فإذا خُففتا فلك أن تعملهما ولك أن تهملهما، فمن لم يعملهما قال: لأن الشبه بالفعل قد زال، ومن أعملهما قال: إنهما بمنزلة الفعل إذا خففتا"[3].

وكل من الرأيين ــ في نظري – صحيح، ودلت عليه الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، ولذا أعد هذا الخلاف من الخلافات البنَّاءة، التي تزيد في اللغة وتراكيبها، وتؤثر في معاني عباراتها، وقد احتوت اللغة هذه المعاني والتراكيب جميعاً، ممَّا يسَّر الاستعمالات اللغوية والتراكيب أمام الدارسين، وفتح الباب لمعانٍ وتراكيب جديدة.

وعلى الدارس أن يختار بين الأسلوبين إما أن يأخذ برأي مَنْ حذف أنْ، وما بعدها مبتدأ، أو برأي مَنْ جعلها بمنزلة إنَّ المشددة وجَعْل ما بعدها اسمها على الأصل، وأن يستأنس بما ورد من الآيات والأبيات الشعرية في ذلك. **والله أعلم**.

***

---

[1] انظر: رأي الفراء في الدر المصون، تفسير قوله تعالى: **(وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)** (هود، ١١١).

[2] البحر المحيط٤/١٩٩، والدر المصون١/٢٠٤.

[3] الأصول١/٢٨٤.

٤ – مسألة: (تقديم معمول اسم الفعل عليه)[١]

المشهور أن أسلوب الإغراء في اللغة أسلوب تشويق، وعليه فإن قيام بعض الظروف فيه مقام الأفعال يكون طلباً للتخفيف، ولأن الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلا عنها، وكثر ذلك في "عليك وعندك ودونك" خاصة؛ لأن الفعل إنما يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، ولما كانت "على" للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته و "عند" للحضرة و "من" بحضرتك تشاهده، و "دون" للقرب و "من" بقربك تشاهده صار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه، فلهذا أقيمت مقام الفعل. وخص به المخاطب دون الغائب والمتكلم ؛ لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر نحو قم واذهب فلا يفتقر إلى لام الأمر وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام نحو ليقم زيد ولأقم معه فيفتقر إلى لام الأمر، فلما أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلم لأنها تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب؛ لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل[٢].

ولكن هل يجوز أن يتقدم معمول هذه الكلمات عليها أم لا؟

هذا هو مناط الخلاف في المسألة بين النحويين، وسأعرض آراء النحاة في هذه المسألة؛ لمحاولة استباط الفائدة من الخلاف بينهم، على النحو التالي:

- **ذهب البصريون والفراء**[٣] من الكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديم معمولات اسم الفعل عليها نحو: عليك ودونك وعندك في باب الإغراء.

---

(١) الإنصاف مسألة(٢٧)، والتبيين ص٣٧٣، واللباب ص٩٧، والمقتضب٢٠٣/٣، وشرح الرضي على الكافية٦٤/٢، والبحر المحيط٢١٤/٣، والتصريح٢٥٢/٢، وهمع الهوامع١٠٥/٢، وأسرار العربية ص١٦٥، وشرح الأشموني٢٠٦/٣، وحاشية الصبان ١٧٣/٣.

(٢) أسرار العربية ص١٦٥.

(٣) قال الفراء في المعاني:" .. وقلما يقول العرب زيداً عليك، وهو جائز، كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، أي أنه يجوز نقله. انظر: معاني القرآن٢٦٠/١.

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك هاهنا، إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول .

- **وذهب الكوفيون**[1] **إلى** أن عليك ودونك وعندك في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك وبكرا دونك.

واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس. **أما النقل** فقوله تعالى: (**كتاب الله عليكم**) (النساء،الآية:٢٤) والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله فنصب كتابَ اللهِ بعليكم، فدل على جواز تقديمه، واحتجوا أيضا بالأبيات المشهورة:

يَا أيُّهَا المائحُ دَلوِي دُونَكَا ... إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا

يُثْنُونَ خَيرًا وَيُمَجِّدُونَكا[2]

والتقدير فيه دونك دلوى فدلوى في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه.

وأما القياس فاستدلوا به من وجهين:

الأول: أنها نائبة عن الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب عنه، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما.

---

[1] نسب ابن يعيش رأي الكوفيين للكسائي ومن وافقه. انظر: شرح المفصل١/١١٧.

[2] البيت من الرجز، وقد نسبه في شرح التصريح إلى جارية من بني مازن. انظر: شرح التصريح٢/٢٠٠، الإنصاف ص٢٢٨، وأسرار العربية ص١٦٥، وأوضح المسالك٤/٨٨، وخزانة الأدب٦/٢٠١،٢٠٠، ٢٠٧، وشرح المفصل١/١١٧، وشرح الأشموني٢/٤٩١، ومغني اللبيب٢/٦٠٩، وهمع الهوامع٢/١٠٥، والأشباه والنظائر ١/٣٤٤، والمعجم المفصل في شواهد العربية١١/٢٦٠، ٢٦١.

والثاني: أنها واقعة موقع الأمر، ومعمول الأمر لا يتقدم عليه، فكذلك هاهنا، فقولك: عليك زيداً، في معنى الزم زيداً، ولو قلت: زيداً الزم، جاز كذلك عليك[١].

وقد لخَّص ابن يعيش المسألة عند قوله تعالى:(كتاب الله عليكم) حيث قال: "مذهب أصحابنا – يقصد البصريين – والفراء من الكوفيين أنه منصوب على المصدر المؤكد، وذلك انه لمَّا تقدم قوله تعالى: (**حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتِكُم وَبَنَاتِكُم وَأخَوَاتِكُم وَعَمَّاتِكُم وَخَالاَتِكُم ... كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُم**) (النساء، الآيتان: **٢٣، ٢٤**) فقوله: كتاب الله عليكم، بمنزلة فرض الله عليكم، وتحريم الله عليكم؛ لأن الابتداء تحريم المذكورات من النساء إلا مَنْ سبي وأُخرج من دار الحرب، فإنها تحل لمن ملكها، وإن كان لها زوج؛ لأنه تقع بينها وبين زوجها، فهذه شريعة الله، وكتاب الله كتبه عليكم، فانتصب المصدر بما دل عليه سياق الآية، كأنه فعل تقديره: كتب الله عليكم، فأُضيف المصدر إلى الفاعل. وقال الكسائي: كتاب الله منصوب بعليكم على الإغراء، كأنه قال: عليكم كتاب الله، فقدَّم المنصوب، قال: وذلك جائز، واستشهد بالبيت السابق[٢].

- **رأي الباحث وثمرة الخلاف:**

أرى أن الخلاف في هذه المسألة خلاف بنَّاء، أدَّى إلى ظهور تراكيب ومعان جديدة، ويظهر ذلك واضحاً لو قلنا: **زيد عندك**.

فالمثال: يجوز فيه رفع زيد على الابتداء، وخبره الظرف "عندك".

ويجوز أن يكون "زيد" منصوباً بفعل مضمر، والتقدير: رأيت زيداً. ولذلك فإن نصب المصدر يكون على الحال المأخوذة من السياق كما في الآية التي استشهد بها الكوفيون، وكذلك فإن البيت المستشهد به عندهم لو قال الشاعر: يا أيها المائح دلوي، ولم يزد عليه جاز؛ لدلالة الحال عليه.

---

[١] التبيين ص٣٧٥.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٧.

وتظهر الفائدة أيضاً في التقديم والتأخير كما ذهب الكسائي في تقديم المنصوب على الإغراء.

وعلى ما سبق، فإن الثمرة لهذه المسألة واضحة في التراكيب والأسلوب العربي، والمعاني، حيث التقدير في الفعل ونصب المعمول به، وكذلك النصب بتقديم المعمول على الإغراء. وجواز رفع المعمول على الابتداء. وكلها أساليب لغوية تدل على مرونة اللغة ومطاوعتها للاستعمال، وهي أساليب لا تخفى على دارس العربية أياً كان باعه فيها.

ومن أجل ذلك أرى أن هذه المسألة أفادت الدراسات النحوية والدارسين على حد سواء.

والله أعلم.

***

٥- مسألة: (تقديم الحال على العامل فيها)[١]

المعلوم أن الحال لا بد لها من عامل إذا كانت معربة، ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً متصرفاً، أو ما هو جار مجرى الفعل، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أو ما أشبهه من الصفات،جاز تقديم الحال وتأخيره عليه، إذا كان عاملاً فيها[٢].

والمشهور أن للحال مع عاملها ثلاث حالات:

الأولى، وهي الأصل: جواز تأخرها أو تقدمها على العامل، نحو : جاء زيد راكباً، أو راكباً جاء زيد، وكلا الأمرين جائز، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أوصفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، كالتأنيث والتثنية والجمع.

والثانية: وجوب تقديم الحال على عاملها، وذلك كأن يكون لها صدر الكلام كأدوات الاستفهام أو الشرط.

والثالثة: وجوب تأخر الحال عن عاملها، وذلك في ستة مواضع، هي: أن يكون العامل فعلاً جامداً. أن يكون العامل صفة مشبهة بالفعل الجامد. أن يكون العامل مصدراً مقدَّراً بالفعل وحرف مصدري. أن يكون العامل اسم فعل. أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل. أن يكون للعامل عامل آخر عرض له مانع، يمنع ما بعده للعمل فيما قبله، نحو لأصبر محتسباً.

وبعد ذلك الإيضاح المختصر للحال مع عاملها، وجدنا خلافاً قائماً بين البصريين والكوفيين في ذلك وخاصة في الحالة الأولى، وهي جواز تقديم الحال على عاملها، واستدل كل فريق بما يؤيد ما ذهب إليه، وسأعرض هذه الحجج، لمعرفة الفائدة من الخلاف وأثره في الدرس النحوي، على النحو التالي:

---

[١] الإنصاف مسألة(٣١)، والتصريح٥٩٤/١، وشرح الأشموني٦٢/٣، والصبان١٥٩/٢، والمفصل لابن يعيش٥٧/٢، وما بعدها، والرضي على الكافية ١٨٧/١.

[٢] شرح ابن يعيش٥٧/٢.

- **ذهب البصريون إلى** أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا، نحو: راكبا جاء زيد[١].
- **وذهب الجرمي من البصريين إلى** أنه لا يجوز. وقال **الأخفش**: لا يجوز تقديمها على الفعل، في نحو: راكباً زيدٌ جاء؛ لبعدها عن العامل[٢].

وردَّ البصريون على ما ذهب إليه كل من الجرمي والأخفش، واستدلوا بالسماع والنقل من الفصيح، وكذلك القياس.

أما النقل: فقوله تعالى: {**خاشعةً أبصارُهُم يَخْرُجُونَ**}(القمر، آية٧) فـ (خاشعة) حال من الواو في "يخرجون" وقد تقدم على عامله الفعل، وقول العرب: "شتى تؤوب الحلبةُ"[٣]، فشتى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمرا ضرب زيد، فالذي يدل عليه أن الحال تُشَبَّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه[٤].

- **وذهب الكوفيون إلى** أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مع الاسم الظاهر، نحو: راكباً جاء زيد، ويجوز مع المضمر، نحو: راكباً جئت، واستدلوا على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: راكبا جاء زيد، كان في "راكبا" ضمير "زيد" وقد تقدم عليه وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز.

---

[١] الإنصاف١/ ٢٥١، وشرح التصريح١/٥٩٤.

[٢] رأي الجرمي والأخفش ذكرهما في شرح التصريح١/٥٩٤.

[٣] هذا مَثَلٌ من الأمثال العربية، انظر: مجمع الأمثال للميداني١/٣٥٨، وجمهرة الأمثال١/٥٤١، وأوضح المسالك٢/٣٧٢، وشرح ابن الناظم ص٢٣٨.

[٤] الإنصاف ١/ ٢٥١، وشرح التصريح١/٥٩٤.

وقد ردَّ ابن الأنباري ما استشهد به الكوفيون قائلاً:" قولهم:إنما لم يجز تقديم الحال؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخرًا في التقدير جاز فيه التقديم، قال الله تعالى:(**فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**) (طه، آية٦٧) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى)، وإن كان مؤخراً في اللفظ إلا أنه لما كان في التقدير التأخير جاز التقديم، قال زهير:

مَنْ يلْقَ يومًا على عَلاَّتِهِ هَرِماً ... يَلقَ السَّماحةَ منه والنَّدى خُلُقَا[١]

فالهاء في علاته تعود إلى هرم؛ لأنه في تقدير التقديم، لأن التقدير من يلق يوماً هرماً على علاته، فلما كان هرما في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، وجب أن يكون جائزاً، ومن كلامهم: "في أكفانه لُفَّ الميت". ومن أمثالهم: "في بيته يؤتى الحكم"[٢]" فالضمير في بيته يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه. وهذا كثير في كلامهم.

- **رأي الباحث وثمرة الخلاف:**

أرى أن الخلاف في هذه المسألة تكمن فيه فائدة مهمة، ألا وهي أنه لا فرق عند تقديم الحال على عاملها بين كونها مفردة أو جملة، فقد جاءت الحال مقدمة على عاملها وهي جملة كما في قول الشاعر:

..................نجوتِ * وهذا تَحملينَ طَلِيقُ**[٣]

فتحملين جملة في موضع نصب حال من فاعل الفعل "طليق" المستتر فيه، وعاملها "طليق" وهو صفة مشبهة، وقد قُدِّمت عليه.

وعليه، فإن الخلاف في المسألة هذه أفاد اللغة ودارسيها، بإظهار أوجه جديدة يتحملها الأسلوب العربي الفصيح، ولها شواهدها من الفصيح. **والله أعلم**.

***

---

(١) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٥٣، والإنصاف١/٦٨، وخزانة الأدب٢/٣٣٥، والمقتضب٤/١٠٣، وسر صناعة الإعراب٢/٨٣١.

(٢) الإنصاف١/٦٨.

(٣) البيت من الطوي، وقائله يزيد بن مفزع الحميري، انظر: الأصول٢/٢٠، والإنصاف٢/٧١٧، واللباب ص١٨٠، وشرح الأشموني١/٧٦، وشرح الرضي٣/٢٣، وأوضح المسالك١/١٦٢.

٦- مسألة: (وقوع الفعل الماضي حالاً)[١]

المعلوم نحوياً أن جملة الحال لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فيجب وجود الواو الرابطة بين الحال وصاحبها، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً، فالمثبت بغير واو، والمنفي يجوز فيه الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بد معه من "قد" ظاهرة أو مقدرة.

وقد يقع الفعل موضع الحال إذا كان في معناه، وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل، نقول: جاء زيد يضحك، أي: ضاحكاً، وضربت زيداً يركب، أي راكباً، وقال تعالى: **{فجاءته إحداهما تمشي على استحياء}**(القصص، آية: ٢٥) أي ماشية. أما الفعل المستقبل، فلا يقع حالاً، لأنه لا يدل على الحال، فلا نقول: جاء زيد سيركب[٢].

وقد اختلفوا في الفعل الماضي هل يقع حالاً أم لا؟ وهذا هو مناط الخلاف في هذه المسألة، وتعددت الآراء والحجج لكل فريق، وسأوردها لاستنباط الثمرة الناتجة عن الخلاف الواقع في مسألتنا هذه، وفائدته للدرس النحوي، على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى** أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد ظاهرة أو مضمرة، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا. واستدلوا على ذلك بقولهم: إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال فينبغي أن لا يقوم مقامه.

والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة نحو مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي أن لا يكون حالا، ولهذا لم يجز أن يقال: ما زال زيد قام، وليس زيد قام؛ لأن ما زال وليس يطلبان الحال، وقام فعل

---

[١] الإنصاف مسألة (٣٢)، وشرح ابن يعيش٢/٦٦، وما بعدها، وشرح التصريح١/٦٠٨، وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية١/١٩٥، وخزانة الأدب١/٥٥٢، والتبيين ص٣٨٦، وائتلاف النصرة ص١٢٤.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش٢/٦٥، ٦٦.

ماض فلو جاز أن يقع حالا؛ لوجب أن يكون هذا جائزا، فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا.

وكذلك لو قلت: زيد خلفك قام لم يجز أن يجعل قام في موضع الحال لما بينا ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي "قد" حيث يجوز أن يكون حالاً، نحو: مررت بزيد قد قام، وذلك لأن قد تُقَرِّب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال قد قام الآن أو الساعة، فدل على ما قلناه.

قال ابن يعيش: "لا يجوز أن يقع الماضي حالاً؛ لعدم دلالته عليها، لا نقول: جاء زيد ضحكَ في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بـ"قد" جاز أن يقع حالاً، لأن قد تُقرِّبه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة قبل حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة، فيقال: قد قام الآن أو الساعة، فنقول: جاء زيد قد ضحك، وأقبل محمد وقد علاه الشيب[1].

- **وذهب الكوفيون إلى** أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا من غير تقدير، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. واحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس.

أما النقل فقد قال الله: (**أو جاؤكم حصرت صدورهم**) (النساء، آية ٩٠) فحصرت فعل ماض، وهو في موضع الحال، وتقديره حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: (**أو جاؤكم حصرةً صدورهم)** وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم[2]. وقال أبو صخر الهذلي:

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش٢/٦٧.

[2] قال أبو حيان في البحر المحيط: (وقرأ الجمهور: حصرت. وقرأ الحسن وقتادة ويعقوب: حصرةً على وزن نبقة، وكذا قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص. وحكى عن الحسن أنه قرأ: حصرات.وقرئ: حاصرات. وقرئ: حصرة بالرفع على أنه خبر مقدم، أي: صدورهم حصرة، وهي جملة اسمية في موضع الحال. فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنَّ الفعل في موضع الحال. فمَن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد. ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً، وعن المبرد قولان: أحدهما: أنّ ثمَّ محذوفاً هو الحال، وهذا الفعل صفته أي: أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم. والآخر: أنه دعاء عليهم ، فلا موضع له من الإعراب.

=

وإنِّي لَتَعْروني لذكراكِ نُفْضَةٌ ... كما انتفضَ العُصفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[(١)]

ف"بلله" فعل ماض، وهو في موضع الحال، فدل على جوازه.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل قاعد وغلام قائم جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو مررت بالرجل قاعدا وبالغلام قائما والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت بالرجل قعد وبالغلام قام وما أشبه ذلك والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى: (**وإذ قال الله يا عيسى بن مريم**) (المائدة، آية ١١٦)، أي يقول، وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال.

*رأي الباحث وثمرة الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة تكمن فيه ثمرة مفيدة للدرس النحوي، حيث يتضح وجودها في الفرق بين الحال والخبر، فلو قلنا: **جاء زيد ركبَ الفرس**. فهذا المثال يتضح منه ما يلي:

* على رأي البصريين في تقدير "قد" تكون جملة "ركب الفرس" حال.

* وعلى رأي مَنْ أنكر جَعْل الماضي حالاً، جعلها خبر.

= وقال الزجاج: حصرت صدورهم خبر بعد خبر. قال ابن عطية: يفرق بين تقدير الحال، وبين خبر مستأنف في قولك: جاء زيد ركب الفرس، إنك إن أردت الحال بقولك: ركب الفرس، قدرت "قد". وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها.

(انظر: البحر المحيط٤/٢٣٢، ٢٣٣) والمساعد لابن عقيل١/٤٧، ومختصر ابن خالويه ص٢٨، وانظر: تفسير الآية (٩٠) من سورة النساء في الكشاف للزمخشري، وتفسير القرطبي، وروح المعاني للآلوسي، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن للنحاس، وتفسير اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص سراج الدين(٧٧٥هـ)، وتفسير البيضاوي، والثعالبي، وتفسير الخازن، ومفاتيح الغيب للفخر الرازي ، والدر المصون، للسمين الحلبي).

(١) البيت من الطويل، في: الإنصاف١/٢٥٣، وخزانة الأدب٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، وشرح التصريح١/٣٣٦، والأشباه والنظائر٧/٢٩، وشرح الأشموني٢/٢١٤، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٦٧، والمقرب١/١٦٢، وهمع الهوامع١/١٩٤، وأوضح المسالك٢/٢٢٧، وشواهد العيني٣/٦٧، وشرح ابن عقيل ص٣٦١، وأمالي ابن الحاجب٢/٦٤٦، والأغاني٥/١٦٩، ١٧٠.

وكذلك تظهر الثمرة في إثبات واو الحال مع "قد" وعدمها، نحو: جاء زيد وقد علاه الشيب. فجائز إثبات الواو وحذفها.

عليه، فإن الدارس بالخيار في الإتيان بواو الحال وتركها مع "قد".

ومن هنا أعُدُّ هذه المسألة من مسائل الخلاف ذات الثمرة للدرس النحوي وللدارس، فللدرس النحوي نجد أن الخلاف أتى بتراكيب ومعان جديدة في اللغة، تؤدي إلى تنمية الأساليب العربية. وأما بالنسبة للدارس فقد جعل الدارس بالخيار وفي سعة من أمره فيما يقبل عليه من أسلوب، طالما أنه صحيح وله وجه من العربية، ومحجوج به، دون اللجوء إلى الشك في المقدرة اللغوية للدارس.

والله أعلم.

***

٧- مسألة: (جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام)[١]

أسلوب الاستثناء له ثلاثة أركان، مستثنى ومستثنى منه وأداة استثناء، والمشهور تقديم المستثنى منه ثم يليه أداة الاستثناء ثم المستثنى، والمستثنى اسم يُذكر بعد أداة الاستثناء مخالفاً لما قبلها في الحكم، نحو: ذهب المسلمون إلى الجمعة إلا رجلاً.

وأدوات الاستثناء هي: (إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا)، والمستثنى مع هذه الأدوات تختلف أحكامه الإعرابية حسب الأداة التي دخلت عليه، فالمستثنى بإلا له أحكام إعرابية ثلاثة، والمستثنى بغير وسوى له حكم واحد وهو الجر بالإضافة دائماً، أما خلا وعدا وحاشا فالمستثنى بها يجوز فيه النصب والجر، النصب على أنها أفعال والمستثنى مفعول به، والجر على أنها حروف جر، وهو مجرور بها.

هذا هو المشهور في أسلوب الاستثناء، لكن هل يجوز تقديم أداة الاستثناء على المستثنى منه، وجعلها في أول الكلام، هذا ما جاء الخلاف فيه وتعددت حوله الآراء، وذَكر كل فريق رأيه واستدلاله على ما ذهب إليه، وسأذكر ذلك؛ لمعرفة الفائدة من وراء هذا الخلاف على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى أنه** لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام. واستدلوا لذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أن حرف الاستثناء أُتي به وَصلة للفعل، وتقوية له فلا يجوز تقديمه على ما يوصله.

الثاني: المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، فكذلك هاهنا.

---
[١] الإنصاف مسألة ٣٦، وشرح الرضي على الكافية ٢٠٩/١، والصبان ١٣٠/٢، وحاشية يس على التصريح ٤٢٨/١، والتبيين ص٤٠٦، وائتلاف النصرة ص١٧٥.

الثالث: أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وذلك غير جائز، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام، فكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها[1].

- **وذهب الكوفيون إلى أنه** يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع. واستدلوا على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما قال الشاعر:

خَلا أنَّ العِتَاقَ من المطَايا ... حَسَيْنَ به فَهُنَّ إليه شُوسُ[2]

وقال الآخر :

وبلدةٍ ليس بها طُورِيُّ ... ولا خَلاَ الجنَّ بها إنسِيُّ[3]

ولا يجوز ذلك عند البصريين؛ لأن البيتين ليس فيهما دليل، لأن قبل البيت الأول قول الشاعر:

إلى أنْ عَرَّسوا وأغبَّ منهم ... قريبًا مَا يُحَسُّ له حَسِيسُ [4]

خلا أن العتاق من المطايا ....

وأما البيت الثاني، فتقديره: وبلدة ليس بها طُورى ولا إنسِى خَلا الجنَّ، فحذف إنسياً فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره. وقيل تقديره ولا بها خلا إنسي الجن، فبها مقدرة بعد لا وتقديم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة.

---

[1] الإنصاف مسألة ٣٦، والتبيين ص٤٠٦، ٤٠٧. وقال العكبري في شرح اللمع ص٩٦: " ... وحجتهم – أي البصريين – أن العامل هنا ضعيف؛ لأن "إلا" ليس من شأنها أن توصل الأفعال الضعيفة، وإنما دخلت لمعنى الاستثناء فهي كـ "ما" النافية، وواو العطف.

[2] البيت من الوافر، لأبي زبيد الطائي، حرملة بن المنذر. انظر: ديوانه ص٩٦، والإنصاف١/٢٧٣، والتبيين ص٤٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/١٥٤، وأمالي القالي١/١٧٤، والخصائص٢/٤٣٨، والمحتسب١/٢، ٢٦٩، ١٢٣/٧٦، وأمالي ابن الشجري١/٣٨٨، ٩٧، والصحاح في اللغة١/١٣٠، والمقتضب١/٢٤٥، وائتلاف النصرة ص١٧٥، ومجالس ثعلب ص٤٨٦، ومجاز القرآن٢/٢٨، ١٣٨.

[3] البيت للعجاج، انظر: ديوانه ص٢٢٦، والإنصاف١/٢٧٤، وشرح الرضي على الكافية٢/٨٤، وهمع الهوامع٢/٢٦١، والأصول لابن السراج١/٣٠٥، وخزانة الأدب٣/٣١١، والتبيين ص٤٠٧، وائتلاف النصرة ص١٧٥.

[4] انظر الهامش رقم (٢) في نفس الصفحة.

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

أرى – والله أعلم – أن الخلاف في هذه المسألة قد أفاد اللغة العربية عامة، والدرس النحوي خاصة، حيث نتج عنه ثمرة ربما يُستفاد منها، في كثرة الأساليب اللغوية وتنميتها؛ حيث يوجد للخلاف فيها شواهد عربية مشهود لقائليها بالاحتجاج بشعرهم، وإن كان للضرورة ، لأن ذلك يعمل على توسيع القواعد اللغوية، وجواز بعض التراكيب التي لها سند من شعر أو نثر، طالما أنها غير مستهجنة، لأن اللغة كلها ما هي إلا جمع من أقوال العرب واستشهادات من القرآن والشعر، فإذا وُجد ما يوافق أقوالهم فلا بأس وإن كان من قبيل الشاهد الواحد، كما فعل الكوفيون.

والله أعلم.

***

٨- مسألة: (نداء الاسم المحلى بـ "أل")[1]

المنادى هو الاسم العلم المفرد، سواء كان معرفة أو نكرة مقصودة، أو غير مقصودة، أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف. لذلك لا ينادى الضمير سواء المخاطب أو الغيبة أو التكلم، وإن جوَّزه البعض مع الندرة[2]. ولا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب، نحو يا ذاك. قال سيبويه: ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب، لأن المنادى حينئذ غير من له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟. ولا ينادى ما فيه "أل" العهدية، ولا التي للغلبة، ولا للمح الأصل، فإذا نودي هذا النوع حُذفت منه "أل"، مثل قول الشاعر:

إنَّكَ يا حَارِثُ نِعمَ الحَارثُ[3]

ولا ينادى المعرَّف بـ "أل" إلا في الضرورة، لأن في ذلك جمعاً بين أداتي تعريف، ما عدا اسم "الله" فيجوز نداءه، فيقال يا الله، وذلك لأن "أل" من بنية الكلمة. وكذلك يجوز نداء المسمَّى عن طريق الحكاية، مثل "يا الرجل أقبل" فإذا ناديته قلت: "يا الرجل قائم أقبل"، وأشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ "يا" و "أل" إلاَّ مع "الله" ومحكي الجُمَلْ

لكن انحصر الخلاف في نداء الاسم المحلى بـ "أل" حيث جوَّزه البعض في حين منعه الآخرون، وسأذكر الآراء والحجج؛ للخروج بالثمرة المرجوة من هذا الخلاف على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى أنه** لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يا الرجل ويا الغلام، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف ويا تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف

---

[1] الإنصاف مسألة٤٦، والتصريح٢/٢١٦، والصبان٣/١٢٥، والمفصل لابن يعيش١٧١، والكتاب١/٣١٠، والرضي على الكافية ١/١٢٨ – ١٣٢، وأسرار العربية ص ٩٣، وحاشية الخضري٢/٧٥.

[2] همع الهوامع٢/٢٣، شرح ابن عقيل٣/٢٦٣- ٢٦٥.

[3] المراجع السابقة.

العلمية في الاسم المنادى العلم نحو يا زيد، بل يُعَرَّى عن تعريف العلمية ويُعَرَّف بالنداء؛ لئلا يُجمَع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى.

وقد استثنى البصريون شيئين: أحدهما: اسم "الله" فيجوز نداءه، فيقال يا الله، وذلك لأن "أل" من بنية الكلمة. والثاني: الجملة المسمَّى بها عن طريق الحكاية، مثل "يا الرجل قائم" فإذا ناديته قلت: "يا الرجل قائم أقبل"[1].

- **وذهب الكوفيون إلى** أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

فديتك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالودِّ عنِّي[2]

وقول الآخر:

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسباني شرًّا[3]

فقال: يا التي فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام فدل على جوازه، وقال: يا الغلامان، فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام. والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء: يا الله اغفر لنا والألف واللام فيه زائدان فدل على صحة ما قلناه.

---

[1] همع الهوامع / ، وأسرار العربية ص ٢٠٨-٢١٢، وشرح ابن عقيل٣/٢٦٣-٢٦٥.

[2] البيت من الوافر، بلا نسبة في: الأصول لابن السراج٣/٣٣٦، والإنصاف١/٣٣٦، ٣٣٨، والكتاب١/١٣٢، والمقتضب١/٢٥٥، واللباب١/٣٣٥، والمفصل١/٦٦، وهمع الهوامع٢/٤٧، واللسان١٥/٢٣٩ (لتا).

[3] البيت من الرجز، وبلا نسبة في: أسرار العربية ص٢٣٠، والإنصاف١/٣٣٦، وخزانة الأدب ٢/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ص٥١٨، وشرح المفصل٢/٩، والمقتضب٤/٢٤٣، وهمع الهوامع١/١٧٤، وتاج العروس (الياء).

وردّ ابن الأنباري على هذين الاستشهادين، فعلى الأول قال: (فإنما جُمِع بين يا والألف واللام؛ لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليسا للتعريف؛ لأنه إنما يتعرف بصلته لا بالألف واللام، فلما كانا فيه زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما.

وأما القول الآخر: فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه لضرورة الشعر وما جاء للضرورة لا يورد نقضا. فإن قيل فقد قالوا يا الله فجمعوا بين يا والألف واللام قيل إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين:

أحدهما أن الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهمزة من أوله وجعلوا الألف واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك أنهم جوزوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضا عن همزة القطع فلما كانت عوضا عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنع أن يجمعوا بينهما.

والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعمالهم فخف على ألسنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره)[1].

وذكر ابن عقيل في ألفيته أنه لا يجوز الجمع بين "يا" و "أل" إلا للضرورة[2].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

أرى أن الخلاف في هذه المسألة ربما يكون له حظ من النظر؛ والقول بجواز الجمع بين "يا" و "أل" وإن كان مختصاً بالضرورة إلا أن بعض النحاة أجازوه، معتمدين على ما لديهم من استشهادات شعرية، وهي أدلية نقلية تدل على ما ذهبوا إليه، وإن كان قليل الاستعمال، إلا أنه يُعمل به، وهو دليل على التوسيع في الأساليب، وهذا أمر لا بأس به، حيث تحتمل اللغة الرأى وضده طالما أنهما لا يتصادمان. **والله اعلم**.

***

٩- مسألة: (العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب)[1]

---

[1] أسرار العربية ص ٢١٠ .

[2] شرح ابن عقيل٣/٢٦٥.

[1] الإنصاف مسألة ٦٨، وشرح المفصل٨/٧٩، وأسرار العربية ص٦٧ وما بعدها، وهمع الهوامع٣/١٢٥.

المشهور أن حروف العطف تسعة أحرف، وهي: (الواو والفاء وثم وأو ولا وبل ولكن وأم وحتى) و**الواو** هي أم الباب؛ لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط وأما غيرها من الحروف فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد فإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد أصل للمركب. فأما **الفاء**، فإنها تفيد الترتيب والتعقيب. و**ثُمَّ** تفيد الترتيب والتراخي. و **أو** تفيد الشك والتخيير والإباحة. و **لا** تفيد النفي. و **بل** تفيد الانتقال من صيغة إلى صيغة أخرى. وأما **أم** فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فـ **أما** المتصلة فتكون بمعنى أي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أي أيهما عندك، و**أما** المنقطعة فتكون بمنزلة بل والهمزة، كقولهم: أنها لإبل أم شاء؟ والتقدير فيه بل أهي شاء. كأنه رأي أشخاصا فغلب على ظنه أنها إبل فأخبر بحسب ما غلب على ظنه ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستثبات فكأنه قال بل أهي شاء، ولا يجوز أن تقدر بل وحدها والذي يدل عليه قوله تعالى: **(أَمْ لهُ البَنَاتُ ولَكُمُ البَنُونَ)** (الطور، آية: **٣٩**) ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل له البنات ولكم البنون، وهذا كفر فدل على أنها بمنزلة بل والهمزة.

و**لكن** تفيد الاستدراك وإنما تعطف في النفي دون الإثبات، وقيل: تعطف في النفي والإثبات معاً، مثل "بل". وهذا ما وقع الخلاف فيه في العطف بلكن بين النحويين، وقد منع قوم العطف بها في الإيجاب وأجازه آخرون، وذلك تبعاً لما أورده وما استند إليه كل فريق من حجج واستدلالات، وسأورد الآراء والحجج للخروج بالفائدة على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى أنه** لا يجوز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، فإذا جئ بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو: أتاني زيد لكن عمرو لم يأت، وما أشبه ذلك وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي[٢].

واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب، وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول: جاءني زيد لكن عمرو، فكنت تثبت للثاني بلكن المجئ الذي أثبته للأول،

---

(٢) الإنصاف مسألة ٦٨ .

فيُعلَم أن الأول مرجوع عنه كالعطف بـ "بل" في الإيجاب نحو جاءني زيد بل عمرو. وإذا كان العطف بـ "لكن" في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان، فلا حاجة إليها؛ لأنه قد استغنى عنها بـ "بل" في الإيجاب؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ... وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ليكونا خبرين مختلفين[1].

قال الزمخشري: (لكن هي للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني، وجاءني زيد لكن عمراً لم يجئ، والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ، كقولك: فارقني زيد لكن عمراً حاضر، وجاءني زيد لكن عمراً غائب، وقوله تعالى: (**وَلَوْ أَرَاكَهُم كَثِيراً لَفَشِلْتُم وَلَتَنَازَعْتُم في الأَمْرِ وَعَصَيْتُم وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّمَ**)(الأنفال،آية ٤٣) على معنى النفي وتضمين ما أراكهم. وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل "إن" و"أن" وتقع في حروف العطف.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل:(اعلم أنهم قد يخففون لكن بالحذف لأجل التضعيف، كما يخففون إن وأن، فيسكن آخرها كما يسكن آخرهما، لأن الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما فبقي الحرف الأول على سكونه، ولا نعلمها أعملت مخففة، كما اعملت "إن" وذلك أن شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلذلك لما خففت وأسكن آخرها بطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باق على حاله، ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين وهي في العطف كذلك. قال أبو حاتم: إذا كانت لكن بغير واو في أولها فالتخفيف فيها هو الوجه نحو: (**لَكِنِ الرَّاسِخونَ في الْعِلْمِ**) (النساء،آية:١٦١) ونحوه؛ لأنها بمنزلة بل من جهة أنها لا تدخل عليها الواو؛ لأنها من حروف العطف، وإذا كانت الواو في أولها فالتشديد فيها هو الوجه وإن كان الوجهان جائزين فيها. وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل "إن" و "أن"، فكما أنهما للتخفيف لم يخرجا عما

---

[1] الإنصاف مسألة ٦٨ .

كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك لكن، فإذا خففت قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بلكن، والاسم مضمر محذوف كما في قوله:

ولكن زنجي عظيم المشافر[(١)، (٢)]

وقال في الهمع:(لكن للاستدراك فإن وليها جملة فغير عاطفة بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو، نحو: (**وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**) (الزخرف، آية:٧٦) أو بدونها كقوله:

إنَّ ابْنَ ورقَاء لا تُخْشَى بوادِرُه لَكِنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ[(٣)]

والبصريون منعوه؛ لأنه لم يُسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم، (وألا تقترن بالواو) فإن اقترنت به فحرف ابتداء؛ لأن العاطف لا يدخل على عاطف، نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، وقيل: لا تكون عاطفة معه، أي مع المفرد (إلا بها) أي بالواو، قاله ابن خروف[(٤)]. وقال ابن أبي الربيع[(٥)]: هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو: ما قام زيد لكن عمرو[(٦)].

- **وذهب الكوفيون إلى أنه** يجوز العطف بـ "لكن" في الإيجاب، نحو: أتاني زيد لكن عمرو. واحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن "بل" يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب، فكذلك لكن وذاك لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فتثبت المجئ للثاني دون الأول، كما لو قلت: ما جاءني زيد بل عمرو فتثبت المجئ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٨/٧٩،٨٠.

(٢) البيت من بحر البسيط ، وهو للفرزدق وصدره: فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي* والاستشهاد به على أن اسم لكن محذوف تقديره ولكنك، وقوله: زنجي عظيم المشافر هو الخبر، وكما كان ذلك في لكن المشددة، الباقية على حالها، فإنه يكون في لكن إذا حذف أحد نونيها وخففت.

(٣) البيت من البسيط، وقائله زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٣٠٦، وشرح التصريح٢/١٤٧، وأوضح المسالك٢/٣٨٥، وشرح الأشموني٢/٤٢٧، وهمع الهوامع٢/١٣٧، ومغني اللبيب١/٢٩٢، والجنى الداني ص٥٨٩، واللمع ص١٨٠.

(٤) ابن خروف سبقت ترجمته في ص (٢١٩) من هذا البحث.

(٥) سبقت ترجمته ص (١٥٧) من هذا البحث.

(٦) همع الهوامع٢/ ١٣٧.

للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب[1].

وقد رد ابن الأنباري على ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً:(... إنما شاركت لكن بل في النفي دون الإيجاب؛ لأن مشاركتها لها في النفي صواب وليس على سبيل النسيان والغلط ألا ترى أنك إذا قلت في النفي ما جاءني زيد لكن عمرو لم توجب نسيانا ولا غلطا، كما لو قلت: ما جاءني زيد بل عمرو، وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسيانا ولا غلطا فتكثير ما هو صواب لا يُنكر بخلاف استعماله في الإيجاب فإنه يوجب النسيان والغلط والنسيان والغلط إنما يقع نادرا قليلا فاقتصر فيه على حرف واحد وهو بل ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال ألا ترى أن بل لا يحسن دخول الواو عليها ولا يقال وبل، و "لكن" يحسن دخول الواو عليها فيقال ولكن، قال الله تعالى: (**وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا**) (البقرة، آية: ١٠٢) في قراءة من قرأ بالتخفيف[2]، وكذلك قوله: (**وَلَكِنَّ الْبِرَّ**) (البقرة، آية:١٧٧).

---

[1] همع الهوامع٣/١٤٨.

[2] قال في الدر المصون: قرأ ابنُ عامر والكسائي وحمزة بتخفيف «لكنْ» ورَفْعِ ما بَعْدها، والباقون بالتشديدِ والنصبِ وهو واضحٌ. وأمَّا القراءةُ الأولى فتكونُ «لكنْ» مخففةً من الثقيلة، جيء بها لمجرَّدِ الاستدراك، وإذا خُفِّفَتْ لم تَعْمَلْ عند الجمهورِ، ونُقِلَ جوازُ ذلك عن يونسَ والأخفشِ. وهل تكونُ عاطفةً؟ الجمهورُ على أنَّها تكونُ عاطفةً إذا لم يكنْ معها الواوُ ، وكانَ ما بعدَها مفرداً، وذهبَ يونسُ إلى أنها لا تكونُ عاطفةً وهو قويٌّ، فإنه لم يُسْمَعْ من لسانهم: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وإن وُجِدَ ذلك في كتب النحويين فمِنْ تمثيلاتِهم ، ولذلك لم يُمَثِّل بها سيبويه إلا مع الواو وهذا يَدُلُّ على نَفْيِهِ. وأمَّا إذا وقعت بعدها الجملُ فتارةً تقترنُ بالواوِ وتارةً لا تقترنُ. وقال الكسائي والفراء: « الاختيارُ تشديدُها إذا كانَ قبلَها واوٌ، وتخفيفُها إذا لم يكنْ» وهذا جنوحٌ منهما إلى القولِ بكونِها حرفَ عطفٍ.

قال أبو حيان: (.. واستعمال لكن هنا حسن، لأنها بين نفي وإثبات. وقرئ: ولكنّ بالتشديد، فيجب إعمالها، وهي قراءة نافع وعاصم وابن كثير وأبي عمرو. وقرىء: بتخفيف النون ورفع ما بعدها = = بالابتداء والخبر، وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي. وقال الكسائي والفراء: الاختيار، التشديد إذا كان قبلها واو، والتخفيف إذا لم يكن معها واو، وذلك لأنها مخففة تكون عاطفة، ولا تحتاج إلى واو معها كـ "بل": فإذا كانت قبلها واو لم تشبه بل، لأن بل لا تدخل عليها الواو، فإذا كانت لكن مشدّدة عملت عمل إن، ولم تكن عاطفة). **انظر**: الدر المصون١/١٦٥، والبحر المحيط١/٤٢٥، وتفسير البغوي١/١٢٦، وتفسير البيضاوي١/١٤٠، وتفسير الرازي٢/٢٥٣،٢٥٢.

والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة، وذلك لا يوجد البتة في "بل" فدل على ما قلناه[1].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

القارئ لهذه المسألة الخلافية يلحظ أمراً مهما، وهو أن الخلاف كله منصب على الحرف "لكن" وهوحرف نادر البناء لا مثال له في الأفعال ولا الأسماء، وله شبه بالحرف "بل" في العطف، وكذلك تخفبفه وتشديده.

وأرى ان للخلاف في هذه المسألة ثمرة تعود على الدرس النحوي، وتظهر هذه الثمرة في الواو، فإذا جات لكن قبلها واو فهي مشددة، ولا تكون عاطفة؛ لأنها تعمل عمل "إنَّ"، قال تعالى: (**ولكنَّ الله قتلَهم**) (الأنفال، آية:١٧) وإذا جاءت بدون الواو فهي مخففة، وعليه تكون عاطفة.

وتظهر الثمرة كذلك في أن "لكن" المشددة والخفيفة سيان في الاستدراك، وأن ما بعدهما مخالفا لما قبلهما فالخفيفة يوجب بها بعد نفي ويشرك الثاني والأول في عمل العامل؛ لأنها عاطفة مفردا على مفرد، فتشرك بينهما في الإعراب الذي أوجبه العامل، وليس كذلك المشددة؛ فإنها تدخل على جملة تصرفها إلى الاستئناف، ولشبهها بالخفيفة لا يكون ما بعدها إلا مخالف لما قبلها مغايرا له وتقع بعد النفي والإثبات، فإن كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفيا، وإن كان ما قبلها منفيا كان ما بعدها موجبا؛ لأن ما بعدها كلام مستغن فمعناه ينبئ عن المغايرة ة، ولا حاجة إلى الأداة النافية، بل إن كان فحسن وإن لم يكن فلا ضرورة إليه، قال تعالى: (**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**) (الأنفال، آية:١٧) وقال تعالى: (**وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ**) (الحج، آية:٢). **والله أعلم**.

***

١٠- مسألة: (تعدد صور تعريف العدد وتمييزه)[1]

---

[1] الإنصاف مسألة ٦٨ .

[1] الإنصاف مسألة ٤٣، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، والصبان ١٨٠/١.

المشهور أنه إذا قُصِد تعريف العدد إذا كان مفردا، أي غير مضاف ولا مركب، دخلت عليه "أل" سواء كان العدد واحداً أو أكثر، كالعشرون رجلا، والثلاثة والأربعون جملا، والعشرة والمائة بعير.

أما إذا كان مضافاً، فتدخل "أل" على المضاف إليه فقط، نقول: ثلاثة الدراهم، ومائة الدرهم، وثلاث المائة وأربعة الآلاف.

وإذا كان مضافاً إلى المضاف، فتدخل على المضاف إليه الأخير ، نقول: ثلاثمائة الألف، وثلاثمائة ألف الدرهم، وثلاثمائة ألف الف الدرهم، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إليه إلى معرفة، فتقول ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، وليس خلافٌ في أن هذا صحيح وأنه من كلام العرب[٢]، ومنه قول الشاعر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهْ إِزَارَهُ فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٣]

وقوله:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيم أَوْ يَكْشِفُ العَنَا ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ[٤]

أمَّا إذا كان العدد مركباً دخل التعريف على الجزء الأول، نحو: الأحد عشر درهماً. لكن اعترض بعض النحاة وقالوا بدخول "أل" على جزأي المركب، وهذا هو موطن الخلاف في المسألة؛ وأجازوا قول: الأحد العشر درهما، والأحد العشر الدرهم. وسأعرض رأي الفريقين وأدلة كل منهما للخروج بفائدة من هذه المسألة، على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى** أنه لا يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما: الخمسة العشر درهما والخمسة العشر الدرهم؛ لأنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم،

---

(٢) شرح الأشموني ٩٠/١، ٩١، والمخصص٥ / ٢٠٩-٢١٠، واللمع ص ١٦٦.

(٣) البيت للفزدق، وهو من الطويل، انظر: المفصل٩٦/١، خزانة الأدب١٩٧/١، والمقتضب٩٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي٧٦٧/٢، وشرح الأشموني٩٠/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٨٤،٨٥، واللسان٦٦/٦،

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة، انظر: المفصل١١٥/١، والمخصص٢١٠/٥،١٩٥، والمقتضب٢٣٨/١،٩٦، واللسان٦٦/٦ مادة (خمس).

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال الخمسة عشر درهما بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها [١].

- **واحتجوا** بأن قالوا إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسمِ الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف وأن يلحق الاسم الأول منهما لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرَّفت العرب الاسم المركب، قال ابن أحمر:

تفقأ فوقه القلع السواري   وجن الخازباز به جنونا[٢]

فقال الخازباز فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ولم يكرره فيقول الخازالباز ولم يحك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام والخازباز هاهنا أراد به صوت الذباب.

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على درهم؛ لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخف فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل[٣].

- **وذهب الكوفيون إلى أنه** يجوز دخول الألف واللام على الجزء الأول والثاني، وشبهوا ذلك بالحَسَنِ الوجه فقالوا: الثلاثةُ الأثوابِ والخمسة الدراهم، كما تقول هذا الحسنُ الوجه، ولا يختلفون في هذا. واستدلوا على ذلك بقولهم: إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب ما يوافق مذهبنا ولا خلاف في صحة ذلك عنهم[٤].

فأما الفارسي فقال رَوَى أبو زيد فيما حكاه أبو عمر عنه أن قوماً من العرب غَيْرَ فُصحاء يقولونه ولم يقولوا النصفُ الدرهمُ ولا الثلثُ الدرهمُ فامتناعُه من الاطِّرَادِ يدل على

---

[١] الإنصاف مسألة ٤٣، والتبيين ص٤٣٤، وشرح المفصل٣٣/٦، وشرح الأشموني١٨٧/١٦، وشرح الرضي٣١٠/٣.

[٢] البيت من الوافر، لعمر بن أحمر الباهلي، انظر: شرح المفصل١٢٠/٤، وخزانة الأدب٤٠٣/٦، ومجمع المثال، المثل رقم١٣٢٧، والإنصاف ٣١٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ص٨٣، ٨٤، والاتباع والمزاوج٤٧/١، وفقه اللغة٣٤/١، والصحاح٦٣/١، وتاج العروس١٧٩/١.

[٣] الإنصاف٣١٣/١- ٣١٥، شرح الرضي على الكافية٣٠٩/٣، ٣١٠، وشرح الأشموني٩١/١، وحاشية الصبان ٣٨١/١_ ٣٨٣.

[٤] الإنصاف٣١٣/١، واللباب٣٢٦/١.

ضعفه[1]. قال ابن الأنباري: "وإذا صح ذلك النقل وجب المصير إليه واعتمادهم في هذه المسألة على النقل؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا[2].

وقد نقل الصبان في حاشيته نظم العلامة الأجهوري في هذه المسألة قائلاً:

وعدداً تريدُ أن تُعرِّفا   فألْ بجزئيهِ صِلْنَ إن عُطِفَا
وإنْ يَكُنْ مُرَكَّباً فالأول   وفي المضَافِ عَكْسُ هذَا يُفْعَلُ
وخَالَفَ الكُوفِيُّ في الأخِيرِ   فَعَرَّفَ الجُزْأينِ يَا سَميرِي[3]

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

تظهر ثمرة الخلاف فيما أرى في نية العطف في المركب، وأدلِّل على ذلك بما يلي:

لو قلنا: أخذت الأحد العشر درهما.

- المثال لا يصح عند البصريين تعريف الجزء الثاني منه. أما عند الكوفيين فصحيح على نية العطف؛ لأنه هو المراد عندهم؛ لأنهما اسمان في الحقيقة، ولذلك بنيا، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك .
- أما على قولهم: الأحد العشر الدرهم، فلا يجوز تعريف الدرهم عند البصريين؛ لأنه تمييز، والتمييز دائماً نكرة منصوب. وعند الكوفيين يجوز.

وأرى أن الأسلوب العربي يحتمل الرأيين معاً، وقد استعمل بعض العرب ما ذهب إليه الكوفيون من تعريف الجزأين وذلك قياس عندهم، وإن كان ضعيفاً إلا أنه مقبول مع ضعفه. أما تعريف الجزأين والتمييز، فهو قبيح وقياس عند الكسائي والفراء فقط من الكوفيين، وورد ذلك في معاني القرآن للفراء، حيث قال: "ويجوز ما فعلت "الخمسة العشر" ثم قال: وإن شئت أدخلت الألف واللام -أيضا- في الدرهم الذي يخرج مفسراً، فتقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم"[1].

---

[1] المخصص لابن سيده٥/٢١٠.
[2] الإنصاف١/٣١٣.
[3] حاشية الصبان١/٣٨١.
[1] معاني القرآن للفراء٢/٣٣،٣٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١/٧٩.

وزاد ابن مالك في شرح الكافية: "وقد يعرف الصدر والعجز على ضعف، وجاز ذلك مع أنهما كاسم واحد؛ لأن الإفراد فيهما، ملحوظ من قِبَلِ أنه اغتفر فيهما لتوالي ست حركات في "أحد عشر". و"أربعة عشر" و"ثمانية عشر". وتوالي خمس حركات في "ثلاثة عشر" فما فوقها سوى "أربعة عشر" و"ثمانية عشر" فكما لحظ فيهما الإفراد من هذا الوجه جاز أن يلحظ من وجه آخر"(٢).

وعليه، فإن هذا الخلاف في هذه المسألة خرجنا منه بثمرة يعود نفعها على اللغة والدارس على حد سواء، فتزيد في اللغة تركيباً لغوياً جديداً له أدلته التي يستند إليها، وتزيد معه المفردات والمعاني. وأما الدارس فيستفيد منها أن أصبح الطريق أمامه مفتوحاً للتعبير في مسألة العدد بما يريد من التعريف للجزأين أو لأحدهما، وكذلك تعريف التمييز أو تركه على أصله، فكل ذلك تحتمله اللغة العربية، ويقول به من لهم اليد الطولى فيها.

والله اعلم.

***

وأكتفي بهذه المسائل العشر السابقة – خوف الإطالة – وأذكر مسائل أخرى تظهر فيها الثمرة والفائدة في تنمية الأساليب اللغوية، ويستفيد منها الدارس والدرس النحوي على حد سواء، ولا يُختَلَف على فائدتها بالنسبة للغة العربية، وسأذكر مصادر هذه المسائل لمن أراد الرجوع إليها، ومن هذه المسائل ما يلي:

---

(٢) المصدر السابق.

(١) مسألة (جواز صرف أفعل التفضيل لضرورة الشعر)[١].

(٢) مسألة (منع صرف المصروف للضرورة)[٢].

(٣) مسألة (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبله[٣].

(٤) مسألة (ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه)[٤].

(٥) مسألة (جواز ترخيم الاسم الثلاثي)[٥].

(٦) مسألة (ترخيم الرباعي الذي سكن ثالثه)[٦].

(٧) مسألة (ندبة النكرة والأسماء الموصولة)[٧].

(٨) مسألة (إلقاء الندبة على الصفة)[٨].

(٩) مسألة (إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى)[٩].

(١٠) مسألة (توكيد النكرة توكيداً معنوياً)[١٠].

---

(١) الإنصاف مسألة٦٩، حاشية الصبان٣/٢٣٣، والتصريح٢/٢٨٦، والرضي على الكافية١/٣٣، والمفصل لابن يعيش ص ٨٣.

(٢) الإنصاف مسألة ٧٠، وحاشية الصبان ٣/٣٣٣، والتصريح ٢/٢٨٧، وشرح المفصل ٨١، والرضي على الكافية ١/٣٤.

(٣)

(٤) الانصاف مسألة ٤٨، الصبان ٣/١٥٠، والتصريح ٢/٢٣٢، وشرح الرضي على الكافية ١/١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ص١٨٥، واسرار العربية ٩٦.

(٥) الإنصاف مسألة ٤٩، والتصريح ٢/٢٣٤، وشرح الرضي على الكافية١/١٣٦، والصبان٣/١٤٩، والمفصل لابن يعيش ١٨٥.

(٦) الانصاف مسألة ٥٠، والتصريح ٢/٢٣٤، وشرح الرضي على الكافية ١/١٣٦، والصبان ٣/١٤٩، والمفصل لابن يعيش ١٨٥، وأسرار العربية ص٩٥ ليدن.

(٧) الانصاف مسألة ٥١، والتصريح ٢/٢٣٩، والصبان ٣/١٤٤، والرضي على الكافية ١/١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٨.

(٨) الانصاف مسألة ٥٢، والتصريح ٢/٢٣٠، والصبان ٣/١٤٥، والرضي على الكافية ١/١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٨.

(٩) الإنصاف مسألة ١٦، وشرح التصريح ٢/٤٠، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٦٣ – ٢٦٦، والارتشاف، والتذييل. وحاشية الصبان ٢/ .

(١٠) الإنصاف مسألة ٦٣، والصبان على الأشموني ٢/١٥٦، والرضي على الكافية١/٣١٠، وشرح ابن عقيل٢/١٦٦.

(١١) مسألة (العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض)[١].

(١٢) مسألة (نقل حركة همزة الوصل للساكن قبلها)[٢].

وهذا ما استطعت جمعه من المسائل التي رأيت – من وجهة نظري – أنها تنطوي على فائدة للغة العربية ودارسيها.

والله أعلم.

***

(١) الإنصاف مسألة ٦٥، والصبان ٣/٩٩، والتصريح ٢/١٩٠، والرضي على الكافية ١/٢٩٥.

(٢) الإنصاف مسألة ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٢٠ – ١٣٢٣.

المبحث الثاني

مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر عدم ثمرتها
في الدرس النحوي

١- (علامات الإعراب والبناء)

أجمع النحاة على ظاهرة الإعراب والبناء في اللغة، ولم يُختلف في القول بوجودها، فهي موضع إجماع بين النحويين كوفيين وبصريين، وما حدث من خلاف فيها إنما هو خلاف في مواضع جزئية من هذه الظاهرة، ويدل على ذلك المسائل التي وردت في الفصل الثاني تحت عنوان " مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء".

والمشهور أن العلامات الإعرابية المتفق عليها، تنقسم إلى علامات إعراب متحركة، وهي النصب، والرفع، والجر، والجزم. وعلامات البناء هي: الفتحة والضمة والكسرة والسكون. وهذا هو المعمول به.

لكن ظهر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه العلامات، وكان لكل فريق فيها مذهباً، على النحو التالي:

- **مذهب الجمهور والبصريين** هو تقسيم العلامات الإعرابية إلى علامات إعراب وعلامات بناء –كما سبق بيانه – وعلامات الإعراب عندهم متحركة، وعلامات البناء علامات ثابتة الحركة.
- **وذهب الكوفيون إلى** أن العلامات الإعرابية واحدة وأن علامات الإعراب هي علامات البناء، ولم يفرقوا بينهما.

والذي دعا إلى هذا الخلاف هو الاختلاف في تعريف الإعراب، حيث ذهب جماعة من المحققين إلى أن الإعراب معنىً، وذلك لاختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها، والاختلاف معنىً لا محالة. وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، وهو رأي ابن

درستويه، حيث الإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ، يُحدَثُ بعامل، ويبطل ببطلانه[1] .

* رأي الباحث وثمرة الخلاف:

الدارس للخلاف في هذه المسألة يُدرك أن الخلاف فيها خلاف شكلي، لا يتجاوز الخلاف في المصطلحات فقط، وليس له أثر على الدرس النحوي أو الدارس على حد سواء؛ لأن حركات الإعراب لم تتغير بل هي هي في الإعراب والبناء. والدليل على ذلك ما يلي:

- أن العلامات بنوعيها لا بد من دخول عامل عليها.
- أن الحركات الإعرابية هي نفسها علامات البناء، ضمة وفتحة وكسرة وسكون، وأن التغيير في مسماها فقط.

فيقول البصريون والكوفيون: في الرافع بأنه مرفوع وعلامة الرفع الضمة. ولكن يخالف الكوفيون في البناء، فيقولون في نحو: "حيثُ" مرفوع وعلامة رفعه الضمة اللازمة، وكذلك يقولون في المبني على الفتح والكسر والسكون.

وأرى أنه ليس هناك خلاف في ذلك بين ما ذهب إليه الجمهور والبصريون وما ذهب إليه الكوفيون، لأن الخلاف خلاف في المصطلح فقط، وهذا الخلاف كلا خلاف، وعليه فلا فائدة فيه للدرس النحوي.

- لم يُحدِث تغيير مسمى العلامة تغييراً في التركيب أو في المعنى، فالاسم أو الفعل أو الحرف تكون عليه العلامة، هي هي في الإعراب أو البناء.

ومع ذلك أرى أن الأوْلى بالأخذ – في نظري – مذهب الجمهور والبصريين، وذلك لإيجازه واختصاره. **والله أعلم**.

***

[1] المفصل ١/٧٢.

٢- مسألة (إعراب الأسماء الستة)

المشهور أن الأسماء الستة مما تنوب فيه الحروف عن الحركات في الإعراب، فتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، وذكر النحاة أن في أب وأخ وحم لغتين: **الأولى لغة النقص**، وهي حذف الألف والواو والياء، وإعراب هذه الثلاثة بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم. **والثانية لغة القصر**، وهي جعل إعراب أب وأخ وحم بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، أي جعلها اسماً مقصوراً. ومنه المثل القائل: مكره أخاك لا بطل.

ولم يك ثمة خلاف في إعراب هذه الأسماء على لغة النقص أو القصر، وإنما الخلاف في إعرابها على اللغة المشهورة، وهو الإعراب بالحروف، فهل تُعرب من جهة واحدة الحروف فقط أو بالحركات فقط؟، أم تُعرب من جهتين بالحروف والحركات معاً ؟! وهذا ما سيتضح من ذكر الآراء والمذاهب على النحو التالي:

ذكر السيوطي في همع الهوامع اثني عشر مذهباً في إعراب الأسماء الستة، وهذه المذاهب على النحو التالي:

- **أحدها: مذهب قطرب والزيادي**[١] **والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين،** وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب[٢].
- **الثاني**: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر[٣].

---

[١] **الزيادي:** هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان توفى ٢٤٩، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي. من مصنفاته:النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه. انظر: بغية الوعاة ٤١٤/١، وإنباه الرواه١٦٦/١. وانظر رأيه في شرح المفصل٥٢/١، والتبيين ص١٩٤.

[٢] همع الهوامع٩٧/١، وشرح التسهيل٤٣/١، والتذييل١٧٩/١، والأشموني٣٥/١،٣٤، وائتلاف النصرة ص٢٨، والإنصاف مسألة (٢).

[٣] الإنصاف مسألة (٢)، والهمع ٩٧/١، وشرح التسهيل٤٣/١، والتذييل والتكميل١٨١/١.

- **المذهب الثالث: وعليه المازني والزجاج** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف نتيجة لإشباع هذه الحركات، واستدلوا على ذلك بما ورد في الشعر وذلك يكون للضرورة فقط[1]، واعترض على هذا المذهب[2].
- **الرابع: وعليه الربعي** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف، ورُدَّ عليه ذلك[3].
- **الخامس: وعليه الأعلم وابن أبي العافية** أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل الفتحة[4].
- **السادس:وعليه الكسائي والفراء، وجمهور الكوفيين** أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، فيقولون: الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب،

---

[1] فقد جاء في إشباع الضمة قول الشاعر:

وأنني حيثما يثني الهوى بصرى ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

أراد فأنظر، فأشبع الضم فنشأت الواو ، وقال الآخر:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

أراد لم تهج. وفي إشباع الفتحة، قال الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

أراد ولا ترضها. وفي إشباع الكسرة، قال الشاعر :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أراد الدراهم فأشبع الكسرة فنشأت الياء .

[2] الإنصاف مسألة(٢)، والتبيين ص١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، والمقدمة الجزولية ص١٤٤، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتذييل ١٧٧/١، ونسبه الزجاجي في المجالس ص٣٣٣ إلى البصريين، وائتلاف النصرة ص٢٨.

[3] شرح الكافية للرضي ٢٧/١، وشرح المفصل ٥٢/١، وهمع الهوامع ٩٨/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، والإنصاف مسألة ٢.

[4] الإنصاف مسألة (٢)، والتذييل والتكميل ١٧٧/١، وهمع الهوامع ٩٨/١، والمقتضب ١٥٥/٢، وأسرار العربية ص٥٩، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح المقدمة الجزولية ص٣٥٦-٣٥٧.

والكسرة والياء علامة الجر، ... فوجب أن تكون معربة من مكانين[1] ورُدَّ ذلك بأنه ليس له نظير في كلام العرب، و...إلخ[2].

- **السابع**: **وعليه الجرمي**، أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. ورُدَّ أيضاً بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة[3].
- **الثامن**: **وعليه السهيلي والرندي**،أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف[4].
- **التاسع**: عكسه – أي عكس المذهب السابق عليه .
- **العاشر**: **قاله الأخفش**، أن الحروف دلائل إعراب، واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها[5].
- **الحادي عشر**: **قاله ابن السراج** أن الحروف دلائل إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر [6].
- **الثاني عشر**: **حكاه ابن أبي الربيع وغيره**، أنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالأصل، وهو موافق للربعي إلا في النصب[7].

---

(1) الإنصاف مسألة(٢)، والتبيين ص١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل١/١١٧، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتذييل١/١٧٧، ونسبه المبرد في المقتضب للكوفيين٢/١٥٥، وأسرار العربية ص٥٩، والهمع ١/٩٨.

(2) الإنصاف، مسألة، رقم (٢)، والهمع ١/٩٨، والتذييل والتكميل ١/١٨٣-١٨٤.

(3) المقتضب٢/١٥٣-١٥٥، والتبيين ص١٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص٢٥٣، والهمع١/٩٨، والتذييل١/١٧٧-١٧٨. والإنصاف مسألة ٢.

(4) نتائج الفكر ص٩٩، ١٠٣-١٠٥، والهمع ١/٩٨، والتذييل١/١٧٨، والإنصاف مسألة ٢. والرندي هو: أبو حفص عمر بن عبدالمجيد الأزدي الرندي، تلميذ السهيلي، توفى٦١٦هـ، وكان إماماً في القراءات، قرأ بالروايات على السهيلي، وأحكم عنه العربية، شَرَحَ جمل الزجاجي . انظر: بغية الوعاة ٢/٢٢٠.

(5) المقتضب١/١٥٤، والتبيين ص١٩٣، وهمع الهوامع١/٩٨، وشرح التسهيل١/٤٣، وزاد أبو حيان في التذييل قوله: (وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده) انظر: التذييل والتكميل١/١٧٨.

(6) همع الهوامع١/٩٩.

(7) همع الهوامع ١/١٠٠.

وأفضل هذه المذاهب وأصحها هو الأول والثاني، كما أوضح ذلك كل من ابن مالك في التسهيل والسيوطي في الهمع والأشموني في شرحه للألفية، والخضري في حاشيته على الأشموني ونصوا على ذلك[١].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

على الرغم من كثرة الخلاف في هذه المسألة، إلا أني أرى أنه لا ثمرة فيه تعود على الدرس النحوي، أو على دارس النحو، لأن الخلاف لم يُخرَج منه بزيادة تركيب لغوي أو إضافة معنى لفظي جديد أو أي إضافة تُذكر للدرس النحوي، قد يستفيد منها المطَّلع على هذه المسألة.

لذلك فإني أرى أن هذه الكثرة من الآراء لا طائل ولا فائدة من ورائها للدرس النحوي، وليس لها فائدة تمت بصلة إلى الواقع اللغوي، وأن الخلاف شكلي ليس إلا، وما فيه إلا دربة عقلية فقط، لأني اطلعت على مصادر كثيرة لهذه المسألة فلم أجد لها نصاً تطبيقياً في الدرس النحوي من حيث التركيب أو المعنى على السواء.

وأرى أنه لو كان هناك خلاف في أصول هذه الأسماء، لكان منطقياً أن يكون فيها خلاف، ولكن أصولها كلها ثلاثية، فعلام إذاً الخلاف طالماً أن الأصل واحد؟!.

ولم ينص أحد من النحاة على وجود ثمرة لهذا الخلاف التي وصلت الآراء فيه إلى اثني عشر رأياً، وإن كان ابن مالك قد ذكر لطيفة في المسألة بصفة عامة، وهي في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب، وكَوْن ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه.. وأشار إلى ذلك نحاة آخرون[٢]. **والله أعلم.**

***

---

[١] شرح التسهيل ٤٣/١، وشرح الأشموني ٣٤/١-٣٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٣٦/١، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٩.

[٢] شرح التسهيل ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٧٩/١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٨٤/١، وشرح الأشموني ٣٤/١.

٣ – مسألة: (حركة نون الجمع والمثنى المذكر)

المشهور أن نون الجمع المذكر دائماً مفتوحة، وذلك في جميع حالات الجمع الإعرابية، رفعاً ونصباً وجراً، ونون المثنى على العكس من ذلك حيث تأتي في جميع حالاتها مكسورة بعد الألف والياء على أصل التقاء الساكنين، وذلك هو المشهور بين النحاة والمتعارف عليه. لكن جاءت بعض الروايات الشعرية بكسر نون الجمع في حالة النصب، وضم نون المثنى في حالة الرفع، وهو خلاف المشهور، وقيل شاذ وقيل لغة، وقد جمعها ابن مالك في بيتين من ألفيته قائلاً:

ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

وهذا هو مناط الخلاف في مسألتنا هذه.

فهل كسر نون الجمع وفتح نون المثنى جائز أم لا؟ وهذا ما سيتضح من خلال عرض الآراء في المسألة؛ لمعرفة أثر هذا الخلاف على الدرس النحوي، كما يلي:

- **ذهب سيبويه** إلى أن النون مكسورة للفرق بينها وبين نون الجمع. وقاله النحاس عنه[١].
- **وذهب الكسائي** إلى أنها كُسرت كما كُسرت في "دَراكِ"[٢].
- **وذهب الفراء** إلى كسر نون المثنى؛ لأن الألف التي قبلها قد تكون في معنى الحركة، ولا يُمَكَّن من الحركة إلا بالهمز، والواو قد تحرك إلى النصب والياء بغير همز، فألزموا كل جزم جاء بعد ألف ساكنة كأنه ساكن جاء متحرك، فخفض الذي بعده، كما خفضوا الميم من قول الشاعر:

أمِنْ أُم أوْفَى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ ....[٣]

---

[١] التذييل والتكميل ٢٣٦/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/١-٢٣٢،

[٢] التذييل والتكميل ٢٣٦/١.

[٣] معاني القرآن ١٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٤/١، والبيت هو مطلع معلقة زهير ابن أبي سلمى، انظره في شرح المعلقات السبع ص٢٣٧، وشرح ديوان زهير للأعلم الشنتمري ص٩.

– **وذهب الجرمي** إلى أن نون المثنى كُسِرت للالتقاء الساكنين، وإلى ذلك ذهب المبرد في أحد قوليه[1]، وحق الساكنين إذا التقيا أن يُحرك أحدهما بالكسر، وبهذا علل البصريون كسر نون المثنى[2].

– **وذهب الكسائي والفراء** إلى فتح نون المثنى وأن ذلك جائز في حالتي النصب والخفض ونصًّا على أن ذلك لا يجوز مع الألف[3].

– **وذهب الرضي** إلى الجزم بكسر نون الجمع وما ألحق به وأن ذلك لغة[4].

– **وذهب ابن مالك** إلى نقيض ما ذهب إليه الرضي، حيث قال: بأن حق نون الجمع الفتح، وكسرها شاذ، وأن حق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة. وقد اعترض أبو حيان عليه في قوله أن فتح نون المثنى لغة من وجهين[5].

– **وذهب الكسائي** إلى أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، وذهب الفراء إلى أنها لغة لبني أسد، إذا تغيرت الألف إلى الياء في النصب والجر نصبوا النون، واستدل بقول بعضهم:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْن اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً   فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ[6]

- **وذهب ابن كيسان** إلى أنه لا يجوز عند أحد من الحذاق فتح نون المثنى مع الألف، وإنشادهم :

أَعْرِفُ منهَا الجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا   وَمَنخِرين أَشبهَا ظَبْيَانَا[7]

---

[1] المقتضب ٦/١ ، ١٥٣/٢، التذييل والتكميل ٢٣٧/١.

[2] شرح جمل الزجاجي ١٥٠/١، وشرح الجزولية ص٢٠٢-٢٠٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٠/١-٢٣٢.

[3] التذييل والتكمييل ٢٣٨/١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٤٢.

[4] شرح الكافية ١٩٩/١، وشرح الأشموني ١٣٩/١.

[5] شرح التسهيل ٥٩/١، والتذييل والتكمييل ٢٣٨/١.

[6] البيت من بحر الطويل، وقائله حميد بن ثور في ديوانه ص٥٥، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧، وشرح المفصل ١٤١/٤، وأوضح المسالك ٦٣/١، وشرح ابن عقيل ٦٩/١، والمقرب لابن عصفور ١٣٦/٣، وشرح الأشموني ٣٩/١، والتذييل والتكميل ٢٣٨/١، وهمع الهوامع ٤٩/١، ومعاني القرآن ٤٢٣/٢، وشرح جمل الزجاجي ١٥٠/١، وضرائر الشعر ص٢١٧، وسر صناعة الإعراب ص٤٨٩.

[7] البيت من بحر الرجز، وقائلة رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص١٨٧، وقيل لرجل من ضبة كما قال المفضل، انظر: أوضح المسالك ٦٥/١، وشرح التصريح ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ٧١/١، وخزانة الأدب ٤٥٢/٧، ٤٥٣، وشرح المفصل ١٢٩/٣، ٦٧/٤،٦٤، وهمع الهوامع ٤٩/١، وشرح الأشموني ٣٩/١، وحاشية الخضري ١/ ، وحاشية يس على التصريح ٢٥٩/١.

لا يلتفت إليه؛ لأنه لا يعرف قائله، ولا له وجه(١).

وقال ابن عقيل في هذا البيت إنه مصنوع فلا يحتج به. وقال الأزهري: لا دليل فيه، وأن كسر نون الجمع جائزة في الشعر بعد الياء. واستدل يس في حاشيته بقول الشيخ خالد الأزهري هذا أن ذلك ليس لغة ، ولكن العيني نقل في شواهده أنه لغة (٢).

وقد استشهد ابن عقيل لكسر نون الجمع بقول الشاعر:

عَرَفنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ(٣)

فقد كسر نون (آخرين) بدليل أن القصيدة كلها حرف القافية بها مكسور.

وذكر الخضري في حاشيته أن علماء القافية رووا هذا البيت بالفتح، وقالوا: "فيه عيب الإصراف، وهو اختلاف حركة الروي المطلق لكسر النون في البيت السابق على الشاهد(٤). ومن ذلك قول الشاعر:

ومَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ؟(٥)

والشاهد هو كسر نون " الأربعينِ". وليس كسرها لغة كما قال ابن مالك(٦).

وقد أجمل صاحب منحة الجليل القول في هذه المسألة قائلاً: " فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين، وأما المخالفة بينهما فلتميز أحدهما من الآخر، وأما فتحها في الجمع؛ فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير، والمثنى خفيف، فقصدت المعادلة بينهما؛ لئلا يجتمع ثقيلان في كلمة.

---

(١) التذييل والتكمييل ٢٣٩/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٦/١– ٧٢، و شرح التصريح ٧٩/١، وحاشية يس على التصريح ٢٥٩/١ – ٢٦٢.

(٣) البيت من بحر الوافر، وقائله: جرير بن عطية بن الخطفي، انظر: ديوان حرير ص٤٢٩، وخزانة الأدب ٩٥٦/٨، وشرح الأشموني ١/ ٣٩، وشرح ابن عقيل ٦٧/١، وشرح التصريح ٧٩/١، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(٤) والبيت السابق على الشاهد هو قوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ليسَ منَّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

(٥) البيت من بحر الوافر، وقائله: سحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة يمدح بها نفسه، ويعرّض فيها بابن عمه، انظر: شرح ابن عقيل ٦٨/١، وشرح المفصل ١١/٥، وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، وشرح ابن الناظم ص٢٨، وأوضح المسالك ٦١/١، وشرح الأشموني ٣٨/١، ٣٩، وهمع الهوامع ٤٩/١، والمقتضب ٣٣٢/٣، وشرح التصريح ٧٦/١.

(٦) حاشية الخضري ١٠٩/١، وشرح ابن عقيل ٦٨/١.

وورد العكس في الموضعين وهو فتحها مع المثنى، وكسرها مع الجمع ضرورة لا لغة، ثم قيل: وهذا خاص بحالة الياء فيهما، وقيل: لا، بل مع الألف والواو أيضاً[1].

وحكى الشيباني ضم نون المثنى مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ[2]، وقول الشاعر:

يا أَبَتَا أَرَّقَني القِذَّانُ فالنومُ لا تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ[3]

وظاهر كلام ابن مالك، كما شرحه ابن عقيل أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك بل كسرها في الجمع شاذ وفتحها في التثنية لغة[4].

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

هذا الخلاف ليس به ثمرة ذكرها النحاة، وليس له فائدة على الدرس النحوي، فلم يكن له أثر تطبيقي ملموس في الواقع اللغوي، من حيث التركيب أو المعنى، أو اللفظ، وذلك لأن هذه المواضع التي استشهدوا بها من الشعر تُعد من الضرورة الشعرية، والضرورة لا تنزل منزلة القاعدة في الخلاف أياً كان نوعه، وإنما هي أمر طارئ يلتجئ إليه الشاعر حين تعوزه القافية إلى ذلك فقط، أما أن يكون ذلك أمراً مستساغاً، فذلك ليس من الاحتمالات اللغوية، وتلك الضرورة يُعمل بها كما وردت ولا يقاس عليها، لأن بعض روايات الشعر يتحملها الشاعر أو الراوي لها، وقد يوجد في النفس منها شيء.

لذا نجد بكثرة في مثل هذه الشواهد القول بأنه مصنوع أو لا دليل عليه، وغير ذلك من العبارات الدالة على عدم مصداقية تلك الأبيات في الاستدلال بها، لكنهم أجازوها للضرورة خروجاً لتوجيه البيت الشعري ليس إلا.

والله أعلم.

***

(1) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٧١.

(2) التذييل والتكميل ١/٢٤١، وشرح التسهيل ١/٦٢.

(3) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، انظر ديوانه ص١٨٦، وخزانة الأدب ١/٩٢، والأشموني ١/٣٩، والهمع ١/٤٩، وشرح التسهيل ١/٦٢، والتذييل ١/٢٤١، والمؤتلف والمختلف ص١٧٦.

(4) شرح ابن عقيل ١/٧١.

٤- (فعل الأمر المجرد من حروف المضارعة بين الإعراب والبناء)[١]

المشهور أن الفعل على ضربين، أحدهما مبني وهو الأصل في الأفعال، وذلك إذا لم تحتج في تمييزها إلى إعراب. والثاني معرب، وهو الفرع. والمبني من الأفعال نوعان: الفعل الماضي، وهو مبني باتفاق على الفتح، وفعل الأمر، وهو مبني على الأصح على ما يجزم به مضارعه. ولذلك أشار ابن مالك في ألفيته قائلاً:

وفعلُ أمرٍ ومُضيٍّ بُنيا ......

لكن ظهر الخلاف بين النحاة في فعل الأمر ، حيث إن قال بعضهم إنه معرب، وقال الآخرون: إنه مبني، وذكر كل منهما حجته على النحو التالي:

- **ذهب البصريون إلى** أنه مبنى على السكون. واستدلوا لذلك بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء فكان باقيا على أصله في البناء[٢].

ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال كنزال وتراك ومناع ونعاء وحذار ونظار مبنى لأنه ناب عن فعل الأمر فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك ومناع ناب عن امنع ونعاء ناب عن انع وحذار ناب عن احذر، ونظار ناب عن انظر. قال زهير:

---

[١] الإنصاف مسألة ٧٢، وشرح المفصل٧/٥٨، وشرح التصريح١/٥٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١/٦٤، وشرح الرضي على الكافية٢/٢٤٩، وأسرار العربية ص١٢٥، وائتلاف النصرة ص١٢٥، ومغني اللبيب١/٢٢١.

[٢] الإنصاف ٢/٥٤٢.

ولأنت أشجع من أسامه إذ ... دعيت نزال ولج في الذَّعر[١]

أراد أنزل، وأنثها لأنها بمنزلة النزلة.

- **وذهب الكوفيون** إلى أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المعرى عن حرف المضارعة نحو افْعَلْ معرب مجزوم. واستدلوا على ذلك بقولهم: قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام في نحو "أفعل" "لتفعل" كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل" وعلى ذلك قوله تعالى: (**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**) (يونس، آية:٥٨) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القُرَّاء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبي من طريق أُبي بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأبي عبد الرحمن السلمى، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وأبي رجاء العطاردي، وعاصم الجحدري، وأبي التياح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من القراء[٢].وقد جاء في الحديث عنه – صلوات الله عليه – أنه قال في بعض مغازيه: "لتأخذوا مصافكم"أي خذوا، وقال – صلوات الله عليه – مرة أخرى: " لتقوموا إلى مصافكم" أي قوموا[٣]. فثبت أن الأصل

---

[١] البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٩. قال البغدادي في الخزانة: " إن رواية البيت على هذه الصورة ملفقة من بيتين لشاعرين مختلفين، فالصدر الذي هنا: من شعر المسيب بن علس وتمامه:... **يقع الصراخ ولج في الذعر**، والعجز الذي في الشرح من شعر زهير بن أبي سلمي، وصدره **ولنعم حشو الدرع أنت إذ**... وهو في الكتاب لسيبويه. وانظر: الإنصاف٢/٥٣٥،وشرح التصريح١/٥٠، وخزانة الأدب٦/٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، والكتاب٣/٢٧١، والمقتضب٣/٣٧٠، وهمع الهوامع٢/١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٢٦، واللسان١١/٢٥٧، ٦٥٨، وشرح الكافية٣/٢٤٩،١٠٩، وتاج العروس١/٧٦٦، والمخصص٥/١٧٥.

[٢] قراءة حفص عن عاصم والجمهور بالياء "فليفرحوا" وقد قرأها كثير من القراء بالتاء، كما هو مذكور، انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٨٥، والمحتسب١/٣١٣، وإتحاف الفضلاء ص٢٥٢.

[٣] وجاء في الدر المصون تفسير آية٥٨ من سورة يونس، حيث قال السمين الحلبي: (والجمهورُ على "فَلْيفرحوا" بياء الغيبة. وقرأ عثمان ابن عفان وأبيّ وأنس والحسن وأبو رَجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري: "وهو الأصلُ والقياسُ." وقال الشيخ: – المقصود أبا حيان – "إنها لغةٌ قليلة" يعني أن القياسَ أن يُؤْمَرَ المخاطب بصيغة افعل، وبهذا الأصلِ قرأ أُبَيُّ "فافرحوا" وهي في مصحفِه كذلك، وهذه قاعدةٌ كليةٌ: وهي أن الأمر باللام يَكْثُر = = في الغائب والمخاطبِ المني للمفعول مثال الأول: "ليقم زيداً" وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: ليُعْنَ بحاجتي، ولتُضْرَبْ

في الأمر للمواجه في نحو أفعل أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجئ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف(١).

رأي الباحث وثمرة الخلاف:

أرى من وجهة نظري أن الخلاف في هذه المسألة ليس له ثمرة على الدرس النحوي ولا يستفيد الدارس من الخلاف فيها شيئاً؛ لأن المشهور - كما قلنا – أن الأفعال في الأصل مبنية، وأن فعل الأمر مقتطع ومنتزع من الفعل المضارع، وإنما أعرب المضارع لما فيه من الزوائد الأربع، فإذا تجرد من الزوائد كان مبنياً، أما وضعه بما فيه من حروف المضارعة، حيث بها ضارع الاسم، فإذا أتينا منه بالأمر ونزعنا حرف المضارعة عاد إلى أصله البناء استصحاباً للأصل.

وعليه، فإن فعل الأمر مبني لا معرب، وإذا سلمنا بقول الكوفيين من أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، فمعنى ذلك أنه تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً، ولا يكون الفعل معرباً إلا مع وجودحرف المضارعة.

ومن هنا وجب القول بأن ما ذهب إليه البصريون هو الصواب، وهو الذي عليه الجمهور، وأن ما عُلم بدون تقدير، أعلى في الرتبة مما يتوصل إليه بتقدير. **والله أعلم**.

***

٤- (عامل الرفع في الاسم بعد "إنْ" الشرطية)(١)

يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه. وفي الحديث "لتأخذوا مصافَّكم" بل الكثيرُ في هذا النوع الأمرُ بصيغة افْعَلْ نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يَضْعُف الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه غيره، فالأول نحو "لأقُمْ" تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: "قوموا فلأصلّ لكم". ومثالُ الثاني: لنقمْ أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر:

إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ * بها أبداً ما دام فيها الجُراضِمُ**

ونَقَل ابن عطية عن ابنِ عامر أنه قرأ "فَلْتَفْرحوا" خطاباً، وهذه ليست مشهورةً عنه. وقرأ الحسن وأبو التيَّاح "فَلِيفرحوا" بكسرِ اللام، وهو الأصل.

(١) الإنصاف ٥٢٨/٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٦، وشرح التصريح ٥١/١.

المشهور أن أدوات الشرط "حروف الشرط" لا يأتي بعدها إلا الأفعال، والشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأن الفعل يُعلِّق وجود غيره عليه، ولذلك لا يليها إلا الأفعال، ويقبح أن يتقدم فيها الاسم على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه، إلا "إنْ" خاصة، فإنها لقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم، ولم يكن ذلك بأبعد من حذف فعل الشرط، فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه، فالفصل حسن، وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار[٢].

وعلى ذلك اختلف النحاة في عامل الرفع في الاسم بعد "إنْ" وكان لكل قوم رأي ومذهب على النحو التالي:

- **ذهب البصريون** إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر. **واحتجوا بأن** قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا يجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر[٣].

- **وذهب الكوفيون** إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك: إن زيد أتاني آته، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[٤]، **واحتجوا بأن** قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع "إنْ" خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل؛ لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا: إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكنى

---

[٢] الإنصاف مسألة٨٥، والكتاب١/٦٧، واللباب ٤٧٧، وشرح الأشموني بحاشية الصبان٢/٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ص٩/١٠، وائتلاف النصرة ص ١٢٩.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٩/٩.

[٣] الإنصاف٢/٦١٥، ٦١٦.

[٤] هذا الرأي نسبه ابن يعيش في شرح المفصل للفراء فقط ٩/١٠.

المرفوع في الفعل والاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعا به، كما قالوا: جاءني الظريف زيد، وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل[1].

- **وحكى** عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء[2]. **ورُدَّ بأنه** فاسد، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملا فيه، وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بد له منه، بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم[3].

ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:

الخلاف في هذه المسألة ليس به – على ما أرى – ثمرة ذات بال؛ وأُدلل على ذلك بقول الله تعالى: (**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**)، وقوله تعالى: (**وَإِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**).

- على رأي البصريين، فإن (**أحد، وامرؤ**) مرفوعان لفعل محذوف فسرهما الفعلان الظاهران، وهما "استجارك، وهلك" والتقدير"وإن استجارك أحد من المشركين استجارك".
- وعلى رأي الكوفيين، يكون "أحد، وامرؤ" مرفوعان بالضميرين العائدين عليهما من الفعلين" استجارك، وهلك".

إذا علمنا هذا وجدنا أن الخلاف يكمن في سبب الرفع للاسم الواقع بين "إنْ" والفعل، وهذا لا يعد خلافاً أصيلاً يستفاد منه في اللغة، التي يُعد الخلاف فيها من أسباب نموها، وهذا الخلاف لا يؤثر فيها بزيادة في التراكيب أو المعاني؛ لأن الاسم في هذا الموضع مرفوع أياً كان الرافع له، ولم تتغير علامة رفعه، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة، وهي هي علامة الرفع على الرأيين في الخلاف.

---

[1] الإنصاف ٢/٦١٦.

[2] المصدر السابق.

[3] الإنصاف٢/٦٢٠.

وكذلك لا يستفيد الدارس من الخلاف في هذه المسألة، لأن الخلاف لا يضيف إلى معرفة الدارس شيئاً جديداً يستفاد منه، لذلك فإن الخلاف فيها كعدمه.

والله أعلم.

***

٥-(المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء)[١]

المشهور أن المنادى من ناحية الإعراب والبناء نوعان، أحدهما: أن يكون مبنياً على ما يرفع به لو كان معرباً، وذلك إذا كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة، والمفرد هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف. والثاني: أن يكون منصوباً - لفظاً أو تقديراً — وذلك إذا كان نكرة غير مقصودة، نحو: يا رجلاً، إذا لم ترد رجلاً بعينه، أو كان مضافاً نحو"يا عبدالله" أو شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا طالعاً جبلاً.

ولكن الخلاف في هذه المسألة في المنادى المفرد العلم، هل هو مبني أم معرب، وما علة بنائه والعامل فيه؟ وقد تعددت المذاهب في ذلك فمنهم مَن ذهب إلى أن المنادى العلم المفرد معرب لا مبني، ومنهم من قال ببنائه على الضم، وذلك على النحو التالي:

- **ذهب الكوفيون** إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين؛ لأنه عندهم لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض وأنه مفعول في المعنى فلم يُجر لئلا يشبه المضاف، ولم ينصب لئلا يشبه مالا ينصرف، لذلك رفعوه بغير تنوين؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق، وأما المضاف فنصبوه لأن أكثر مجيئه في الكلام منصوبا فحملوه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره[٢].
- **وذهب الفراء من الكوفيين** إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول.
- **وذهب البصريون** إلى أنه مبنى على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول، وأن موضع كل منادى منصوب؛ لأن حرف النداء ناب مناب الفعل، فإذا قلت: يا زيدُ، فالمعنى: أدعو زيداً، فقامت أداة النداء "يا" مقام "أدعو"، وإنما بُني لأنه أشبَهَ كاف الخطاب، وبني على الضم؛ لأنه لو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسر

---

[١] الإنصاف مسألة٤٥، وأسرار العربية٢٢٦، والتبيين٤٣٨، وشرح الكافية للرضي١/١٢٠، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣/١١٩ بولاق، وشرح التصريح٢/٢٠٨، وائتلاف النصرة ص٤٥.

[٢] ذكر الرضي في شرحه على الكافية أن هذا هو رأي الكسائي فقط لا عامة الكوفيين، وكذلك ذكر السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، انظر شرح الكافية للرضي١/٣٥٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٣٥.

عن الياء نحو يا غلامِ. ولو بني على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف ألفه اكتفاء بالفتحة[1].

- **وأما الفراء** فتمسك بأن قال الأصل في النداء أن يقال يا زيداه كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما يا في أول الاسم والألف في آخره والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو يا في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الألف لما حذفت وهي مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقا بها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه نحو جئت من قبل ومن بعد أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك قال الله تعالى: (**لله الأمر من قبل ومن بعد**)(الروم:٤) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك فكذلك هاهنا.

قالوا: ولا يجوز أن يقال لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو واقنسروناه لأنا نقول نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا: ولا يجوز أيضا أن يقال إن هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يا عبد عمرو فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان ينبغي أن يقال يا عبد عمرو بالضم لأن أصله يا عبد عمراه لأنا نقول إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله بخلاف المفرد فبان الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في قولك يا زيداه والدال في يا زيداه مفتوحة فبقيت الفتحة على ما كانت في يا عبد عمرو كما كانت في يا زيداه والمضموم هاهنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة.

قال والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه فلا يجوز أن يقال يا زيد راكبا

---

[1] ائتلاف النصرة ص ٤٥-٤٦.

والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زيد الظريف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً؛ لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب والتعريف والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً، كما أن كاف الخطاب مبنية.

ومنهم من تمسك بأن قال وموجب أن يكون مبنياً؛ لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في يا زيد أن تقول يا إياك أو يا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال يا إياك أو يا أنت كما قال الشاعر(1):

يا مر يا ابن واقع يا أنتا ... أنت الذي طلقت عام جعتا

حتى إذا اصطبحت واغتبقتا ... أقبلت معتادا لما تركتا

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبنى وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضم لوجهين:

أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم بطل أن يبنى على الفتح؛ لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا وإن كان مضافا إلى غيرك كان منصوبا فبنى على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف.

وإنما قلنا إنه في موضع نصب؛ لأنه مفعول لأن التقدير في قولك يا زيد أدعو زيدا أو أنادي زيدا فلما قامت يا مقام أدعو عملت عمله والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين أحدهما أنها تدخلها الإمالة نحو يا زيد ويا عمرو والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل

(1) البيتان من الرجز وهما لسالم بن دارة، وقيل للأحوص، انظر: نوادر أبي زيد١٦٣، وسرّ صناعة الإعراب١/٣٥٩، والإنصاف١/٣٢٥،وشرح المفصّل١/١٢٧، ١٣٠، والمقرّب١/١٧٦،وشرح عمدة الحافظ١/٣٠١،وأوضح المسالك٣/٧٢، والمقاصد النّحويّة٤/٢٣٢، والتّصريح ٢/١٦٤، والخزانة ٢/١٣٩.

دون الحرف فلما جازت فيها الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل والوجه الثاني أن لام الجر تتعلق بها نحو يالزيد ويالعمرو فإن هذه اللام لام الاستغاثة وهي حرف جر فلو لم تكن يا قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر لأن الحرف لا يتعلق بالحرف فدل على أنها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل.

وذهب بعض البصريين إلى أن يا لم تقم مقام أدعو وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر دون يا والذي عليه الأكثرون هو الأول.

فإذا ثبت بهذا أنه منصوب إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا

والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه يا زيد الظريف بالنصب حملا على الموضع كما تقول يا زيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ كما تقول مررت بزيد الظريف والظريف فالجر على اللفظ والنصب على الموضع، فكذلك هاهنا نصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول وهذا هو الأصل في كل منادى ولهذا لما لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما في النصب.

ثمرة الخلاف ورأي الباحث:

يحتمل الخلاف في هذه المسألة – بخلاف مسائل هذا الفصل – أن يكون به ثمرة مفيدة، وهي تحمل المنادي الرفع والنصب، فمثلاً نقول: يا زيدُ، ويا زيداً.

فالأول مبني على الضم، لئلا يلتبس بالمضاف إليه. والثاني منصوب لأنه يقع موقع المفعول به عند النداء ، لأن الأصل في "يا زيد" أدعو زيداً.

والأول معرب على اللفظ، والثاني منصوب على الموضع.

والله اعلم.

***

الباب الثالث:

آثار الخلاف في الـدرس النحوي

تمهيد:

كان للخلاف بين النحاة ثمار وآثار عديدة تنوعت واختلفت حسب بيئة الخلاف نفسها، أما الثمار فقد ذكرتها في الباب الثاني من هذه الرسالة، وكان منها المفيد ذو الأهمية للنحو وللدارس في آن واحد، ومنها ما لم يفد، وكانت هذه الثمار بنوعيها ناتجة عن الخلاف في المسائل التي تتعلق بالتراكيب.

أما الآثار التي سيدور حولها هذا الباب، فتنقسم إلى: آثار إيجابية، وأخرى سلبية على الدرس النحوي، والآثار بنوعيها كثيرة، وإن كانت الحسنة أكثر، وذلك لطول زمن الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما جعله يشمل جُل أبواب النحو ومسائله، الأمر الذي ترتب عليه كثرة الآثار، سواء ظهرت هذه الآثار في عهد البصريين والكوفيين أم بعدهما.

وبالطبع لم تكن آثار الخلاف كلها إيجابية ولم تكن كلها سلبية، فقد ظهر بعد عصر المدرستين آثار غاية في الأهمية، وإن كان فيها بعض الآثار السلبية، حيث إنه بعد إسدال الستار على التعصب المذهبي، والمشاحنات التي كانت بين البصرة والكوفة، ظهرت مدارس واتجاهات نحوية نشأت على مذهبهما وأخذت من آرائهما وانتقت منهما، وربما أتت بآراء جديدة في النحو العربي.

وهذا كله كان له الأثر البالغ في تطور حركة النحو وازدهاره، ومفيد للدرس النحوي خاصة ولعلوم العربية عامة، وإن كان هناك بعض الآثار السلبية، فإنها من وجهة نظر فردية لا تصل إلى حد العلة القادحة في النحو، ثم إن الذين أدلوا دلوهم في كثرة الآثار السلبية هم أصحاب النظريات التي تدعو إلى تجديد النحو، وسأحاول في هذا الباب أن أحلل بعض الآثار التي قالوا عنها إنها آثار سلبية على الدرس النحوي، وخاصة ما كان من علماء البصرة، حيث أسندوا إليهم آثاراً كثيرة سلبية، وسأحلل هذه الآراء، وأرد عليها مدعماً الرد بما استندوا إليه من أدلة وبأدلة أخرى من أهل هذا الفن والمتخصصين فيه من القدامى والمحدثين، تدل على أن بعض ما ذهبوا إليه بعيد عن واقع اللغة العربية، وليعلم الدارس أن بعض ما يقال عن النحو والعربية ليس صحيحاً.

وفي هذا الباب سأتناول هذه الآثار من الناحيتين المفيدة الإيجابية ذات الأثر على الدرس النحوي، والسلبية التي أساءت للنحو ودارسيه، وذلك في مقدمة وفصلين: المقدمة توجز ما سيفصل في الفصلين، والفصل الأول في الآثار الإيجابية، والفصل الثاني في الآثار السلبية على الدرس النحوي.

وإليك هذين الفصلين بالدراسة والتحليل، مع ذكر رأي الباحث فيما ذهب إليه بعض الدارسين في هذه الآثار ، والرد على بعضها كلما أمكن ذلك، على النحو التالي:

***

الفصـــل الأول

الآثار الإيجـابية للخلاف في الدرس النـحوي

مقدمة:

لقد نتج عن الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين آثار في ساحة الدرس النحوي، وهذه الآثار قد أفادت الدرس النحوي، وتركت بصمات واضحة المعالم على اللغة العربية عامة والنحو بصفة خاصة، وهذه الآثار منها ما ظهر في زمن البصريين والكوفيين، ومنها ما ظهر بعد انتهاء عهدهم، وإن كان هناك الآثار السلبية فإنها بجانب الآثار الإيجابية كأن لم تكن شيئاً مذكوراً . من وجهة نظري . لقلتها، ولأن الذي أثار مثل هذه الدعاوى السلبية أُناس ربما لم ينظروا فيما قالوه بعين ممحصة لما تحتمله اللغة العربية من مميزات تسع جميع وجهات النظر في الدرس النحوي.

وهذه الآثار الإيجابية للخلاف كان لها أثر في تنمية الثروة اللغوية بغض النظر عن الدافع لذلك الخلاف. ومن هذه الآثار ما ظهر في عهد المدرستين، ومنها ما ظهر بعد عصرهما، ومجئ عصر المدارس والاتجاهات النحوية الجديدة من بغدادية ومصرية وأندلسية ومغربية في الدراسات النحوية، والتي أعدها من أهم الآثار الإيجابية.

وسوف أتتبع هذه الآثار في عهد المدرستين البصرية والكوفية وبعد عهدهما، لإظهار هذه الآثار المفيدة للدرس النحوي، وسأوضح ذلك في مبحثين، على النحو التالي:

المبحث الأول

الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين

مما سبق من البحث في مدرستي البصرة والكوفة يتضح أن الخلاف بينهما كانت له آثار متنوعة، حيث كانت قد تكاملت مناهج وأسس البحث لدى كل منهما في مجال الدرس النحوي، وبدأ يظهر الخلاف بينهما على ضوء هذه الأسس والمناهج التي اتبعتها كل مدرسة وأعلامها في مجال الدرس النحوي، وهذا مما كان له آثار واضحة المعالم في الدراسات النحوية، نذكر منها ما يلي:

١- ظهور المناظرات واللقاءات النحوية:

كانت هذه المناظرات سمة بارزة بين أعلام البصرة والكوفة، وكان معظمها مقره عاصمة الخلافة بغداد، حيث إنها كانت وجهة العلماء والأدباء وغيرهم ممن يتطلعون إلى الشهرة والمال والحظوة لدى الخلفاء والأمراء وأصحاب السلطان، وهذه المناظرات دونتها كتب التراجم والطبقات، وسأكتفي بتوضيح عدد منها، مع ذكر غيرها والإشارة إلى مصادرها فقط، وذلك لمن أراد الاستزادة؛ لأن المقام يطول بسردها وليس هنا محل ذلك، وكان من أشهر هذه المناظرات واللقاءات النحوية بين المدرستين ما يلي:

(أ) مناظرة الكسائي وسيبويه:

وهذه المناظرة من أشهر المناظرات النحوية قاطبة بين عَلَمَين كل منهما مؤسس لمدرسة نحوية، سيبويه رأس مدرسة البصرة، والكسائي رأس مدرسة الكوفة، ودارت المناظرة في قصر الخليفة الرشيد، وعُرفت هذه المناظرة بالمسألة التي دارت عليها "المسألة الزنبورية" وكان السؤال في هذه المناظرة من الكسائي لسيبويه، حيث سأله قائلاً: "كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذ هو هي، أو فإذا هو إياها؟"

فأجاب سيبويه قائلاً: فإذا هو هي، فخطَّأه الكسائي، مع أن الصواب ما قاله سيبويه؛ لموافقته ما جاء في القرآن الكريم. قال ابن هشام في المغني: "وأما سؤال الكسائي، فجوابه ما قاله سيبويه، وهذا وجه الكلام مثل: **(فإذا هي بيضاء)** (الأعراف: ١٠١) و **(فإذا هي**

حية تسعى) (طه:٢٠).. وإن ثبت ـ يقصد رأي الكسائي ـ فهو خارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ (لن)، والنصب بـ (لم)، والجر بـ (لعل)، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به"[١]، وقد أورد الدماميني في شرحه على المغني في "إذا" أموراً وآراء جديرة بالنظر، ولكن المقام هنا غير مناسب لعرضها[٢].

ولقد ذكرت كتب التراجم والطبقات روايات عديدة في هذه المناظرة، وأياً كانت هذه الروايات فإن المشهور بين أغلب النحاة أن رأي سيبويه هو الصواب، وأن التدخل السياسي هو الذي أنهى هذه المناظرة لصالح الكسائي ضد سيبويه[٣].

والدليل على ذلك أن سيبويه طلب من يحيى البرمكي أن ينطق الحاضرون بالنصب فلم يجبه، ولم يرتض ذلك الحاضرون، واكتفوا بأن قالوا: القول قول الكسائي[٤] ولأن الكسائي كان ذا حظوة عند الرشيد، فقد شهد له الحاضرون خوفاً من السلطان.

وأياً كان الأمر، وما آلت إليه المناظرة من غبن لسيبويه، فإنها تدل دلالة واضحة على أثر الخلاف بين البصرة والكوفة على الدرس النحوي، ودفاع كل منهما عن مذهبه النحوي، الذي ارتضاه ووضع أسسه ومنهجه، حيث إن مذهب البصريين لا يجيز دخول "إذا الفجائية" على الجملة الفعلية، والكوفيون يجيزون ذلك. وإذا كان هناك كثير وقفوا بجانب سيبويه، فإن البعض قد وافق رأي الكسائي مثل الأعلم الشنتمري والدماميني.

(ب) مناظرة الكسائي والأصمعي:

كانت كسابقتها في مجلس الرشيد، وكان موضوعها حول قول الكسائي:

أنى جزوا عامرا سوءى بفعلهم   أم كيف يجزونني السوءي من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به   رئمان أنف إذا ما ضن باللبن؟

---

[١] مغني اللبيب حرف "إذا" وقد ذكر فيها أوجهاً خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفيده.

[٢] انظرها في : شرح الدماميني على المغني: ٣٤٦/١.

[٣] إرشاد الأريب ١٨٥/١٣ – ١٨٨. والآمالي لابن الشجري ٢٠٦/١، تاريخ الأدباء لياقوت ترجمة الكسائي.

[٤] نشأة النحو: ٥٣–٥٦.

فقد رفع الكسائي "رئمان" فرد الأصمعي ذلك عليه، وقال:إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟ يجوز بالرفع والنصب والجر، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من "ما"، والنصب بـ"تُعطي"، والخفض بدل من الهاء. وقد صوَّب ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوّ بأنفها، وهو عطيتها إياه لا عطية لها غيره، فإذا رفع لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاء "تعطي" من مفعوله لفظاً وتقديراً، والجر أقرب إلى الصواب قليلاً، وإنما حق الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي: "رئمانُ أنفٍ له"[1].

(ج) مناظرة الكسائي واليزيدي:

اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فجرت بينهما مسائل كثيرة، فقال اليزيدي للكسائي: أتجيز هذين البيتين؟:

ما رأينا خرباً نقْـ   ـقَر عنه البيضَ صقرُ

لا يكون العَير مهراً   لا يكون المهر مهرُ

فقال الكسائي: يجوز على الإقواء، وحقه لا يكون المهر مهراً، فقال اليزيدي: فانظر جيداً، فنظر ثم أعاد القول، فقال اليزيدي: لا يكون المهرُ مهراً محال في الإعراب، وإنما ابتدأ فقال المهر مهر، وضرب بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد، فقال له يحيى بن خالد البرمكي: خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب إلينا من صوابك مع سوء أدبك، أتكتني أمام أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟! فقال: إن حلاوة الظفر وعز الغلبة أذهبا عني التحفظ[2].

وكما قال الشيخ محمد الطنطاوي: كان ينبغي للكسائي أن يعبر بالإصراف لا بالإقواء بحسب اصطلاح العروضيين[3].

وأرى أن هذه المناظرة وإن كانت تدل على حب الظهور والغلبة والتعصب إلى حد ما أمام السلطان، إلا أنها تركت أثراً مهماً على الدرس النحوي، وهو إعطاء الفرصة للمناظر

---

[1] البيتان من بحر البسيط، وهما لأفنون التغلبي، واسمه ظالم أو صريم بن معشر، انظر خزانة الأدب٤/٤٥٥، وأمالي ابن الشجري المجلس السادس، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، ترجمة الكسائي.

[2] معجم الأدباء لياقوت الحموي ترجمة الكسائي، والوفيات ترجمة اليزيدي، ودرة الغواص الوهم ٣٥.

[3] نشأة النحو: ص٥٧.

والمحاور مرة أو أكثر؛ كي يراجع نفسه فيما قال؛ للإتيان بالرأي الصحيح وعرض وجهة نظره، وهذا الذي فعله اليزيدي مع الكسائي، وهذا الأمر ترك مجالاً فسيحاً للمناظرات والمحاورات التي أفادت الدرس النحوي.

(د) مناظرة المبرد وثعلب في مجلس محمد بن عبدالله بن طاهر:

اختلف المبرد وثعلب بحضرة الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر بن الحسين وفي مجلسه حول قول امرئ القيس:

لها مَتنتانِ خظاتا كمَا أكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ(١)

قال ثعلب: إنه خظتا، كما يقال غزتا، إلا أنه رد الألف التي كانت ساقطة في الواحد لتاء التأنيث الساكنة لما تحركت التاء؛ لأجل ألف التثنية، ومسوِّغ ذلك ضرورة النظم. وقال المبرد: إنه خظاتان، فحذف نون المثنى للإضافة إلى "كما".

فثعلب يرى أن الكلمة فعل، وأن الألف الثانية فيها اسم. والمبرد يخالفه في الأمرين، فالكلمة عنده اسم والألف الثانية حرف علامة المثنى. والألف الأولى عند كل منهما لام الكلمة سواء أكانت فعلاً أم اسماً على رأي المبرد.

ولما طال نقاشهما بمجلس الأمير، قال ثعلب للأمير: أيصح أن يقال: مررت بالزيدين ظريفي عمرو؟ فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال: لا والله ما يقال هذا. ثم التفت إلى المبرد فأمسك ولم يقل شيئاً، ثم قام من المجلس مقهوراً.

قال ياقوت الحموي: "لا أدري لم لا يجوز هذا؟ وما أظن أحداً ينكر قول القائل: رأيت الفرسين مركوبي زيد، ولا الغلامين عبدي عمرو، ولا الثوبين دراعتي عمرو، ومثله مررت بالزيدين ظريفي عمرو، فيكون مضافاً إلى عمرو، وهو صفة لزيد، وهذا ظاهر لكل متأمل(٢).

وقال القفطي: " قال البصريون: والقول ما قاله المبرد، وإنما ترك الجواب أدباً مع الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر لـمَّا تعجّل اليمين وحلف: لا يقال هذا"(١).

---

(١) البيت من بحر المتقارب، وهو لامرئ القيس، انظر ديوانه ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٤٦/٥، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨، واللسان مادة (متن)، ومغني اللبيب ص٢٠١، والممتع في التصريف ٥٢٦/٢، والمقرب لابن عصفور ١٨٧،١٩٣/٢.

(٢) معجم الأدباء لياقوت، ترجمة ثعلب.

(١) إنباه الرواة، ترجمة ثعلب.

وأرى أن في هذه المناظرة ملمحاً خُلُقياً، يدل على أن الإنسان يبر قسم غيره وإن أقسم على خطأ، والصواب يجانبه، وخاصة إذا كان كبير القوم، طالما أن الحاضرين يعلمون الصواب يوافق رأي من، وطالما أن الحق محفوظ لصاحبه، وشُهِدَ له به ، حيث شهد للمبرد ياقوت والبصريون.

وأكتفي بهذه الأربع، وأشير إلى مناظرات أخرى للاستزادة، منها:

(هـ) مناظرة المازني في مجلس الواثق:

كانت هذه المناظرة بين المازني من البصريين وبعض نحاة الكوفة [٢].

(و) مناظرة المازني وابن السكيت في مجلس المتوكل:

كانت هذه المناظرة حول وزن كلمة "نكتل"[٣].

(ز) مناظرة المبرد وثعلب في مجلس أكابر بني طاهر:

كانت هذه المناظرة حول كيفية كتابة كلمة "الضحى"[٤].

(ح) مناظرة بين الكسائي واليزيدي:

كانت في مجلس المهدي قبل توليه الخلافة[٥].

وأرى أن هذه المناظرات التي دارت بين الفريقين كان لها دور كبير في إذكاء روح الاجتهاد، والمثابرة حتى اكتمل هذا العلم بكل مواده وفنونه.

---

[٢] انظر هذه المناظرة في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١/٥٤ ط الخانجي.

[٣] طبقات النحويين واللغويين ١/٩٤، إنباه الرواة ١/٢٥٠.

[٤] انظر: إرشاد الأريب ١٩/١١٨.

[٥] الأغاني ١٨/٧٦، آمالي الزجاجي ٤٠.

(٢) المجالس اللغوية

تعتبر المجالس من أهم الآثار والنتائج التي خلفها الخلاف بين البصريين والكوفيين، وتتسم هذه المجالس بالهدوء، والمحاورات فيها أقرب إلى الحق، لأنها بعيدة عن مجالس الأمراء والسلاطين، بخلاف المناظرات التي تشتد فيها حدة التعصب؛ لأن المناظرات -عادة- يحضرها رجال الدولة، وكان الفائز فيها ينظر إلى شهرته أمام السلطان؛ لذلك يتخذ كل سبيل من أجل الانتصار والفوز على خصمه، لينال إعجاب السلطان. وهذه المجالس نتج عنها ثروة لغوية ونحوية كبيرة، لما كان يثار فيها من مسائل توضح وجهة نظر كل فريق فيما دق من مسائل نحوية، بنوع من العمق والتفكير الحر الموضوعي، دون تعصب أوحدة.

ومن أجل هذا اهتم كثير من الأدباء بجمع هذه المجالس وتدوينها - حتى ظهرت كتب ومؤلفات فيها، منها: مجالس ثعلب، ومجالس ابن قتيبة.

ولنكتف من المجالس بالإشارة إلى مجلسين كأمثلة لما جرى فيها من محاورات، حتى لا يطول بنا المقام في عرض المجالس كلها.

(أ) مجالسة الرياشي وثعلب:

قال ياقوت الحموي: " قال أبو العباس ثعلب: كنت أسير إلى الرياشي لأسمع منه، وكان نقي العلم، فقال لي يوما وقد قرئ عليه:

ما تنقم الحربُ العَوان منِّي بازل عامين حديث سنِّي

لمثل هذا ولدتني أمي[١]

فقال: كيف تروي "بازل"؟ تقول: بازلُ أو بازلَ أو بازلِ؟ فقلت: أتقول هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا، يروى بازلُ أو بازلَ أو بازلِ: الرفع على الاستئناف، والخفض على الإتباع، والنصب على الحال، فاستحيا وأمسك".

---

[١] من بحر الرجز، وقد نُسب إلى أبي جهل عمرو بن هشام، وإلى علي بن أبي طالب، انظر: إنباه الرواة ٣٧١/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي الفن السابع. واللسان مادة (بزل)، ومعجم الأدباء ترجمة ثعلب، والمغني حرف "أم" والقاعدة الأولى من الباب الثامن من المغني بعنوان "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما ..".

(ب) مجلس ضم ثعلباً والزجاج في مجلس ثعلب:

وكان الحديث يدور حول المبرد وكتابه "المقتضب" ثم تطرق الحديث إلى سيبويه عن طريق أبي موسى الحامض، ثم دفاع المازني عنهم جميعاً[1].

وللاستزادة من هذه المجالس والمناظرات يراجع الأشباه والنظائر للسيوطي الفن السابع " فن المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات" ففيه لمن أراد المزيد.

***

[1] انظر: إرشاد الأريب ١/١٣٧، وإنباه الرواة ٣/١٤١، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٧.

المبحث الثاني

الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين

بعد أن انتهى عصر البصرة والكوفة، جاء عصر المدرسة البغدادية في الدراسات النحوية، وبدأ النحو في بغداد كوفياً؛ لأن ميل النحاة كان للخلفاء والخلفاء يميلون للكوفيين، وكانوا يختارون منهم مؤدبين لهم ولأبنائهم، وكان كل من يريد الشهرة ويتطلع إلى المال يتجه إلى بغداد، مما جعلها مقراً للمناظرة بين أعلام المدرستين السابقتين، وكان كل نحوي من مدرسة يحاول النصر على منافسه؛ لينال الحظ الوافر من المال، وظل هذا الحال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الذي انتهى بظهور المبرد آخر أعلام البصرة، وثعلب آخر أعلام الكوفة.

وفي منتصف القرن الثالث الهجري أصبحت بغداد هي المجتمع النحوي، الذي يلتقي فيه النحاة ويطول فيه اختلاطهم، وأدى ذلك إلى هدوء حدة التعصب والغلو، وأصبح مجتمعاً أكثر تفهماً وتعمقاً، وبُعداً عن التكلف والعصبية، مما جعل للخلاف مذاقاً آخر بين النحاة، وهذا كان له آثار أفادت الدراسات النحوية، ومن هذه الآثار النافعة للدرس النحوي ما يلي:

١- ظهور نحاة جُدد وتعدد الاتجاهات النحوية

كان لهدوء حدة الخلافات في أوائل القرن الرابع الهجري، والتقاء كل من أعلام البصرة والكوفة في بغداد أثر في ظهور اتجاهات ونزعات مختلفة في الدراسات النحوية في بغداد، فعندما انكسرت حدة النزغة الحزبية عرض العلماء المذهبين على بساط البحث والنقد، فاستعرضوا دعائم القواعد التي تركزت عليها من الرواية والشواهد والأقيسة ليتعرفوا مقدار هذه القواعد من الصحة والضعف حتى يبتنى حكمهم على أساس متين ، فاختلفوا فيما بينهم، وكانت هذه الاتجاهات تمثل ثلاث طوائف، فكان منهم من غلبت عليه النزعة البصرية ،ومنهم من غلبت عليه النزعة الكوفية ، ومنهم من جمع بين النزعتين.

أما الطائفة التي غلبت عليها النزعة البصرية، فهي: أبو إسحاق إبراهيم الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ وأبو بكر محمد بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ. وأبو القاسم عبد الرحمن بن

إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ ، وأبو بكر محمد بن على مَبْرمان المتوفى سنة ٣٤٥هـ، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وأما الطائفة التي غلبت عليها النزعة الكوفية، فهي: أبو موسى سليمان بن محمد الحامض، توفى سنة ٣٠٥هـ ، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى، توفى سنة ٣٢٧ هـ.

وأما الطائفة التي جمعت بين النزعتين، فهي: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، توفى سنة ٢٧٦ هـ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، توفى سنة ٢٩٩هـ ، وأبو الحسن على بن سليمان الأخفش، توفى سنة ٣١٥هـ ، وأبو بكر أحمد بن حسين ابن شقير، توفى سنة ٣١٧هـ وأبو بكر محمد بن أحمد بن الخياط، توفى سنة ٣٢٠هـ ، وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه ، توفى سنة ٣٢٣هـ . ولقد كان هؤلاء تمهيدا لظهور المذهب البغدادي[(١)] .

وكان لهذا التعدد في الاتجاه النحوي أثر واضح على تعدد الآراء النحوية، وكل يأخذ بما يراه مناسباً لفهمه وقريباً من إدراكه، وكان له أثره الكبير في انتشار وظهور كتب النحو المختلفة من الشروح والحواشي والتهذيبات والمختصرات، وكذلك البحث في أصول النحو.

٢- ظهور المدرسة البغدادية وانتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء

وهذا الاتجاه ظهر على يد المدرسة البغدادية كما أوضحته في الفصل الأول، حيث كان موقفها من الخلاف موقف الترجيح والانتخاب من الآراء والخروج برأي مستقل، حيث تدرس رأي البصريين والكوفيين وترجح بينهما، أو توفّق بينهما دون مفاضلة، أو تخرج برأي جديد يُستدرك عليهما، دون التعصب لأحدهما على الآخر.

وعلى هذا النهج وهذا الاتجاه سارت الدراسات النحوية في بغداد، وغيرها من الأمصار الإسلامية، فكان نهجاً مميزاً للدرس النحوي في بغداد، وكذلك في مصر والشام والأندلس، والمغرب، لكن بغداد هي الحائزة على قصب السبق والرائدة في هذا الاتجاه. وكانت هذه المدارس – في نظري – من أهم آثار الخلاف النحوي.

---

(١) نشأة النحو: ١٤٨- ١٥٣، ١٥٨.

وتُعد مدرسة بغداد هي الأولى في الأخذ بمبدأ الاختيار والانتقاء والترجيح بين الآراء، والتوفيق بينها، ومحاولة الإتيان برأي جديد منها، وقد وضع أسس هذا الاتجاه تلاميذ المبرد رأس الطبقة السابعة البصرية، وتلاميذ ثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية.

يقول المخزومي:" فقد شهدت بغداد إذن علمين من أعلام العربية، وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ... وكان لوجودهما أثر كبير في تحول الدارسين عن النحو الكوفي، لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق، وقدرة على الجدل، ولما تركته الدراسة الفلسفية والصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في تهيئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية القائمة على المنطق، وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه أثر كبير في طغيان المنهج البصري وغلبته"[1].

وبدأ هذا الاتجاه في الدراسات النحوية يزداد نمواً وتأصيلاً منذ بداية القرن الرابع الهجري.

ويعتبر شوقي ضيف الزجاجي استهلالاً لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية، التي سادت بعده إلا قليلاً[2]، لكن اتجاهه نحو منهج البغداديين واضح، حيث إنه يأخذ برأي البصريين غالباً وبرأي الكوفيين أحياناً، وإذا أعجبته حجة كوفية وينقصها الدليل العقلي أضافه إليها وأخذ بها، وأخذ برأي الكوفيين فيها، والدليل على ذلك ما يلي:

- "كأن" للتشبيه دائماً عند البصريين. والكوفيون يقولون: إذا كان خبرها اسماً جامداً فهي للتشبيه، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة "ظننت"، وتوهمت" مثل: كأن محمداً قائم، وقد تكون للتحقيق، كقول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعراً   كأن وجه الأرض ليس بها هشام[1]

---

[1] مدرسة الكوفة: ٣٩٢ بتصرف يسير.

[2] مدارس النحو: ٢٥٤.

[1] البيت من بحر الوافر، وقائله: الحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة، انظر ديوانه ص ٩٣، وشرح التصريح ٢١٢/١، والمغني ١٩٦، وهمع الهوامع ١٣٣/١، والجنى الداني ٥٧١، واللسان مادة (قثم)، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢.

فقد أخذ برأي الكوفيين[٢].

ومما يوضح أن الزجاجي ذهب مذهب البغداديين في الانتقاء والاختيار من الآراء والخروج برأي جديد ما رآه في "سوى"، فسوى عند سيبويه ظرف مكان دائماً، وعند الكوفيين تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، لكن الزجاجي رأى أنها ليست ظرفاً قطعاً، وأنها تقع فاعلاً، مثل: جاء سواك، ومفعولاً به، مثل: رأيت سواك، وبدلاً أو استثناء مثل: ما جاءني أحد سواك[٣].

٣- انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة

كان من ثمار الخلاف الإيجابية بين البصريين والكوفيين انتشار الدراسات النحوية في بلدان إسلامية غير الكوفة والبصرة، وذلك بعد انتقال الخلافة إلى بغداد، وهدأت حدة التعصب، وخفت نار الخلاف، والتقى العلماء والنحاة، وظهرت في بغداد جميع النزعات النحوية، وانقسموا إلى ثلاث طوائف- كما سبق - على أيدي علماء جدد من مدارس جديدة انتشرت بعد زوال عصر البصريين والكوفيين، ومن هذه المدارس التي اهتمت بالدراسات النحوية على إثر الخلاف الذي وقع بين نحاة المدرستين السابقتين، مدرسة بغداد، ومدرسة مصر والشام، ومدرسة الأندلس والمغرب.

وكما سبق ذكره آنفاً أن السمة البارزة التي كانت تميز جميع هذه المدارس والاتجاهات الجديدة، هي الميل في نهاية الأمر إلى الاختيار والترجيح أو التوفيق دون مفاضلة بين آراء السابقين، أو محاولة الإتيان بآراء جديدة في الدرس النحوي، وقد مر الحديث عن أولى المدارس التي انتهجت ذلك النهج فيما سبق، وهي مدرسة بغداد.

وفيما يلي إيضاح ميسر لبقية المدارس والاتجاهات النحوية التي ظهرت بعد مدرسة بغداد وأثرها على الدرس النحوي، كما يلي:

أولاً: الدرس النحوي في مصر والشام:

---

[٢] مغني اللبيب "كأن" ص١٩٦، والهمع ١٣٣/١.

[٣] مغني اللبيب حرف "سوى" والهمع ٣٠٣/١.

كانت الدراسة النحوية في مصر أسبق منها في الشام، لانشغال الشاميين بعلوم القراءات والفقه والحديث والدراسات الإسلامية بصفة عامة، وكان لهم نصيب كبير من الفصحى، فلم تعزهم الحاجة إلي هذه الدراسة في أول أمرها.

أما مصر فقد اهتمت بالدراسات النحوية منذ نشأتها الأولى، وكان في مصر نحاة قدماء مشهورون، وكانت نزعتهم المذهبية في دراسة النحو مرتبطة بنزعة شيوخهم ومن يأخذون عنهم من العلماء، فقد أخذوا أول الأمر بالمذهب البصري، ثم بالكوفي فور ظهوره، ثم انتهى اتجاههم إلى المذهب البغدادي، وهو المنهج الذي سارت عليه جميع الدراسات النحوية من القرن الرابع الهجري وحتى الوقت الحاضر[١].

وظهر في الدراسات النحوية بمصر في هذه الفترة علماء لهم فيها قدم راسخة منذ القدم، وكان من أقدم النحاة في مصر:

عبدالرحمن بن هرمز، تلميذ الكسائي، توفي (١١٧هـ) وكان عالماً بالقراءات، أخذ عنه نافع المدني.

ومنهم: ولاَّد بن حمد التميمي، وهو أول نحوي بالمعنى الدقيق بمصر، أخذ عن الخليل بن أحمد. قال عنه الزبيدي:" لم يكن بمصر كبير شيء من كتب النحو واللغة قبله[٢].

ومنهم: أبو علي الدينوري، ختن[٣] ثعلب ومن مؤلفاته في النحو "المهذب" توفي سنة ٢٨٩هـ.

ومنهم: ابن ولاَّد ، وهو ابن أبي علي الدينوري، وهو أول من أدخل كتاب سيبويه إلى مصر، توفى (٢٩٨هـ).

ومنهم: ابن ولاَّد، حفيد أبي علي الدينوري، كتاب "الانتصار لسيبويه" توفي (٣٣٢هـ).

ومنهم: النحاس، ومن مؤلفاته إعراب القرآن والتفاحة في النحو (٣٣٧هـ).

ثم جاء إلى الشام علماء من العراق، منهم الزجاجي والفارسي وابن خالويه وابن جني، والتقى بالشام ـ كما حدث بمصر ـ المذهبان البصري والكوفي، حيث وجود ابن جني

---

[١] الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل.

[٢] طبقات النحويين واللغويين: ٢٢٣.

[٣] الختن: هو كل من كان من قِبل المرأة كأبيها وأخيها، وكذلك زوج البنت أو الأخت.

رئيس مدرسة القياس، وابن خالويه الكوفي النزعة، والذي يضيق بنحو البصرة، واتبع السماع في كتابه "ليس من كلام العرب" ونفى من اللغة فيه ما أجازته فلسفة البصرة، وكذلك وجود المعري الشاعر المعاصر لابن جني وابن خالويه، وما يُعرف عنه من سعة الرواية في السماع، وضجره من نحو البصرة الممتلئ بالتعليلات والجدل والقياس، وقد ظهر ضجره واضحاً بنحو البصرة خاصة في كتابه "رسالة الغفران".

والواضح أن الدراسات النحوية في مصر والشام كانت تختلف باختلاف اتجاهات العلماء الوافدين عليها، فمع وجود المذهبين البصري والكوفي قد يغلب الاتجاه البغدادي أحياناً بالشام؛ لوجود المتنبي الشاعر، وابن خالويه.

والواضح كذلك أن الدراسات النحوية في مصر كانت أكثر انتشاراً منها في الشام، لتعدد العلماء الذين نبغوا فيها واستوطنوها واتخذوا منها دار إقامة ومقراً للمدارسة والتعليم. أما في الشام فكانت أقل انتشاراً؛ لأنها كانت تتوقف على رحلات العلماء إليها، وهذه الرحلات كانت غير مستقرة.

ومن منتصف القرن الرابع حتى أوائل القرن السابع الهجري ازدهرت الدراسات النحوية في مصر والشام، حيث ظهر على الساحة علماء ونحاة من القطرين، ومن أشهر هؤلاء النحاة:

- الحوفي، أبو الحسن علي بن إبراهيم (٤٣٠هـ)، وابن بابشاذ المتوفى (٤٦٩هـ)، وابن بري (٥٨٢هـ) والكندي، أبو اليمن زيد تاج الدين بن الحسن (٦١٣هـ)، وابن معط (٦٢٨هـ)، وابن يعيش شارح المفصل.

كما كان هناك نحاة آخرون تتلمذوا على أيدي هؤلاء السابقين، منهم:

- الذاكر، وهو نحوي مصري تتلمذ على ابن جني، وعاصر الحوفي توفى (٤٤٠هـ)، وابن القطاع، صاحب كتاب "تهذيب أفعال ابن القوطية" وقد استوطن مصر، وتوفي بها سنة ٥١٥هـ، ومحمد بن بركات، تتلمذ على ابن بابشاذ وابن جني، توفي (٥٢٠هـ).
- ولم يلتزم هؤلاء النحاة جميعاً منهجاً معيناً في دراساتهم النحوية، فلم يلتزموا بالمنهج البصري أو الكوفي، وإنما غلبت عليهم النزعة البغدادية مع الترجيح لهذا المذهب أو ذاك،

والذي يدل على ذلك سيطرة الاتجاه البغدادي على دراسة النحو في مصر منذ النشأة الأولى ما كان من آراء لأبي جعفر النحاس، الذي اختارها من آراء المذهب البصري والكوفي، ومنها:

- أن الأسماء الستة معربة بحروف العلة نفسها، متفقاً في ذلك مع قطرب وهشام الكوفيين، والزجاجي من البصريين[1].
- يتفق مع الكوفيين في أن فعل الأمر معرب مجزوم، لا مبني كما عند البصريين[2].

وهناك آراء للنحاة المصريين، نذكر منها ما يلي:

- ذهب محمد بن بركات إلى أن "الذي" و "أن" المصدرية يتقارضان، فتقع إحداهما مكان الأخرى، فتقع الذي مصدرية، كقول جميل بثينة:

أتقرحُ أكباد المحبين كالذي　　　أرى كِبدي من حبِّ بثنة يقرحُ[3]

حيث جعل الذي مصدرية، أما إذا قدرناه "أتقرح أكباد المحبين كالذي أرى كبدي تقرحه" كانت اسماً موصولاً.

- وذهب ابن بابشاذ إلى أن "الكاف في أسماء الأفعال مثل: "رويدك" و "مكانك" حرف خطاب، وليست اسماً مجروراً مع الحرف، ومضافاً إليه مع الظروف كما ذهب البصريون، ولا فاعلاً كما زعم الفرَّاء، ولا مفعولاً كما زعم الكسائي[1].
- وذهب ابن بري إلى أن "لولا" تفيد التعليل في مثل: لولا إحسانك لما شكرتك، وأن العرب لذلك جروا بها المضمر في مثل "لولاي"[2].
- وذهب ابن معط إلى أنه إذا اجتمع مع الفعل المبني للمجهول مصدر وظرف وجار ومجرور، كان الجار والمجرور نائب الفاعل لا الظرف ولا المصدر، بينما البصريون يرون أن إقامة أي من الثلاثة نائباً للفاعل مباح[3].

---

[1] التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس ص١٥، وهمع الهوامع ٢٣٨/١.

[2] التفاحة ص١٦، والهمع ١٥/١.

[3] البيت من بحر الطويل، وهو لجميل بثينة من ديوانه ص٤٧، وانظر المغني ٥١٤ الباب الخامس "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على ...، وشرح شواهد المغني ص٨٩٦، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١.

[1] شرح الرضي على الكافية ٦٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/٢.

[2] الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٢٧/١.

ثانياً: الدرس النحوي في الأندلس والمغرب:

وهذا أثر آخر من آثار الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، له ثماره على الدرس النحوي، حيث ازدهرت حركة انتشار النحو في بلاد الأندلس والمغرب، وخاصة في عهد الدولة الأموية؛ لحبهم العرب والعربية والعلم بصفة عامة، إلى جانب الرحلات من الأندلس والمغرب إلى المشرق لطلب العلم، ورحلات المشارقة إلى بلاد الأندلس والمغرب، ومن المشارقة الذين رحلوا إلى بلاد الأندلس أبو علي القالي، الذي كان مدرساً بجامع الزهراء بقرطبة، وأملى به كتابه "الأمالي".

وقد بدأت الدراسات النحوية في بلاد الأندلس والمغرب كوفية، حيث إن أول نحوي ظهر بالأندلس هو جودي عثمان المورري، الذي تتلمذ على الكسائي والفرَّاء، وهو أول من أدخل إلى الأندلس كتب الكوفيين، وأول من صنَّف في النحو، وكان أول كتاب دخل الأندلس كتاب الكسائي في النحو.

وظل النحو في الأندلس على المذهب الكوفي حتى جاء الأفشنيق، محمد بن موسى ابن هاشير المتوفى ٣٠٧هـ ولقي الدينوري بمصر، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وقرأه على طلابه بقرطبة.

وبدخول كتاب سيبويه إلى قرطبة بدأ النحو البصري ينافس الكوفي بالأندلس، حتى اهتم الأندلسيون بكتاب سيبويه واعتبروه قرآن النحو، وتنافسوا في حفظه وشرحه والتعليق عليه، وممن علَّق عليه من علماء الأندلس: أبو بكر الخشني، وابن الطراوة، وابن خروف، وابن الباذش، وظلت العناية به حتى انتهى إلى ابن الضائع الذي شرحه وأبدى فيه مشكلات عجيبة(١).

ومن أعلام نحاة الأندلس بعد دخول المذهب البصري بها بجانب الكوفي: محمد بن يحي الجياني (٣٥٣هـ)، وأبو بكر بن القوطية (٣٦٧هـ)، والزبيدي (٣٧٩هـ)، وابن سيدة صاحب المخصص والمحكم (٤٤٨هـ).

---

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي:٣٠٤/١.

(١) نشأة النحو: ٢٢١.

وهكذا ازدهرت وانتشرت الدراسات النحوية بالأندلس والمغرب، وعرفت فيها الاتجاهات النحوية الثلاثة، ثم مال النحاة إلى الاتجاه البغدادي في الاختيار والانتقاء والترجيح، وإضافة آراء جديدة زادت الاتجاه البغدادي نمواً وازدهاراً في الأندلس، ومن أعلام هذه الفترة والذين انتهجوا المنهج البغدادي:

- **منهم**: الأعلم الشنتمري المتوفى (٤٧٦هـ) الذي كانت له اختيارات في المدارس الثلاث، ومن آرائه الدالة على ذلك المنهج: أنه ذهب إلى أن "الفاء" تزاد في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً فقط، مثل: زيد فكلمه، وزيد فلا تكلمه، وهو موافق للفراء في ذلك[٢]، ووافق الكسائي في رأيه في المسألة الزنبورية"[٣].
- **ومنهم**:السيد البطليوسي المتوفى (٥٢١هـ)، وله آراء كثيرة ومختلفة في كتب النحو، أخذها من آراء السابقين، منها: أن "حتى" لا تعطف المفردات فقط، بل تعطف أيضاً الجمل، مثل: سريت حتى تكلُّ المطايا، برفع "تكل"[٤].
- ومنها: أن تأتي "أن" مفسرة، بشرط ألا يكون في الجملة السابق عليها أحرف القول[٥].

ومنها: أن "كأن" لا تأتي للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأن زيداً أسدٌ[١].

- **ومنهم**: ابن الطراوة المتوفى (٥٢٨هـ) وهو تلميذ الأعلم الشنتمري، ومن مصنفاته "المقدمات على كتاب سيبويه" وكان فيه متوسعاً في الأخذ من آراء الكوفيين والبغداديين[٢]، ومما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل والنكرة فرع، وكان سيبويه والجمهور يذهبون إلى عكس ذلك[٣].
- **ومنهم**: ابن الباذش المتوفى (٥٢٨هـ) وله اختيارات متعددة في كتب النحو، والسهيلي، صاحب "نتائج الفكر" توفي(٥٨١هـ) وابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)، والجزولي

---

[٢] مغني اللبيب، حرف "الفاء" ص ١٧١.

[٣] المغني، حرف "إذا" ص١٠٢.

[٤] المغني: ١٣٦.

[٥] المغني، حرف "أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون" ص ٤٤.

[١] المغني حرف "كأن" ص١٩٦.

[٢] مدارس النحو: ٢٩٦.

[٣] همع الهوامع: ٥٥/١.

(٦٠٧هـ)، وابن عصفور (٦٦٣هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ)، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٠هـ).

وهكذا انتشرت الدراسات النحوية في الأمصار الإسلامية، وظهرت الآراء المتعددة نتيجة للخلاف بين النحاة، وظهرت الشروح والملخصات والتهذيبات والحواشي والمقدمات لما تركه البصريون والكوفيون، ويرجحون بين هذا المذهب أو ذاك، والجديد الذي يأتون به ما هو إلا احتمال إعرابي يضيفونه أو توجيه أو علة مبتكرة، حتى أصبح لدينا ثروة ضخمة من الآراء في النحو العربي، ربما يضيق بها السائرون في طريق تعلم النحو ودراسته.

وهذا ما جعل حنا الفاخوري يقول عن ظاهرة انتشار الدراسات النحوية وتأثير الخلاف فيها: " قد استوفى علماء البصرة والكوفة موضوع النحو، ولم يدعوا لمن يأتي بعدهم ولا سيما في بغداد إلا الشرح والتلخيص والتوفيق بين الآراء أو الجمع بينها من غير ترجيح أو مفاضلة[٤].

٤- ظهور مصنفات للخلاف بين المدرستين

كان من أبرز آثار الخلاف بين النحاة ـ من وجهة نظري ـ ظهور مصنفات اعتنت بمسائل الخلاف وما ورد فيها من وجهات نظر متباينة لكل فريق وما استند إليه فيما ذهب من رأي وما جرى في الخلاف من مسائل، أو تشير إلى بعض المسائل المهمة التي وقع الخلاف فيها، وذلك لمن أراد أن يعلم عن مسائل الخلاف وآراء المختلفين فيه، ويختار من بين الآراء ما يناسب ويلائم فهمه واستيعابه، وهذا يعود الدارس على الدربة على الاختيار من بين الآراء.

ومن أهم المصنفات التي اهتمت بالخلاف ومسائله، سواء ظهرت هذه المصنفات أيام المدرستين، أو بعدهما ، وسواء أكانت بين أيدينا أم عُرفت من بطون الكتب، وسأذكر هذه المصنفات حسب أسبقية وفاة أصحابها زمنياً على النحو التالي:

١- "المهذب"، لأبي علي، أحمد بن جعفر الدينوري ٢٨٩هـ.

---

[٤] تاريخ الأدب العربي لحنا الفاخوري ٣٣٤.

٢- "اختلاف النحاة" لثعلب (٢٩١هـ).

٣- المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان ٣٢٠هـ ورد فيه على ثعلب.

٤- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس ٣٣٨هـ وهو للرد على ثعلب.

٥- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، لابن درستويه ٣٤٧هـ.

٦- الاختلاف لعبدالله الأزدي ٣٤٨هـ.

٧- " الخلاف بين النحويين" و "الخلاف بين سيبويه والمبرد" وهما للرماني المتوفى ٣٨٤هـ[1].

٨- "كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين"لابن فارس المتوفى ٣٩٥هـ.

٩- "التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري المتوفي ٦١٦هـ، وله أيضاً "المسائل الخلافية" وقيل: إنه مقتطع من التبيين.

١٠- مسائل الخلاف، لإبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي، المعروف بابن أصبغ وابن المناصف، القرطبي الأندلسي ٦٢٨هـ.

١١- " الإنصاف في مسائل الخلاف" و "الواسط"[1] لابن الأنباري ٦٧١هـ.

١٢- "الإسعاف في مسائل الخلاف".لابن إياز المتوفى ٦٨١هـ.

١٣- "الذهب المذاب في مذاهب النحاة"، ليوسف الكوراني ٧٦٨هـ.

١٤- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف الزبيدي على أرجح الأقوال المتوفي (٨٠٢هـ).

والمتأمل لهذه المصنفات يجد أنها تنقسم إلى مرحلتين مختلفتين في الخلاف، فمن الكتاب الأول إلى السادس ظهرت في زمن الخلاف بين البصرة والكوفة، وبدأت بكتاب كوفي وهو لثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية، والكتب الخمسة التي تلته رد عليه من نحاة أغلب الظن أنهم جمعوا بين النزعتين الكوفية والبصرية، وأبو جعفر النحاس كان يأخذ برأي

---

[1] هذان الكتابان سمعت بهما ولم أرهما، ولم أعلم بوجودهما في مكان ما.

[1] هذا الكتاب ذكره ابن الشجري في آماليه ونقل منه، انظر آمالي ابن الشجري ١٤٨، ١٥٤.

البغداديين، وهذه الكتب يغلب عليها الميل إلى العصبية المذهبية، وهذا ما أكده ابن الأنباري بعد ذلك في مقدمة كتابه الإنصاف في الفترة التالية، بعد زوال عهد الكوفة والبصرة، ولم أر من بين هذه الكتب كتاباً لبصري من أعلام مدرسة البصرة.

أما باقي المصنفات، فأرى أنها جاءت بعد هدوء التعصب وخفوت نار الخلاف بذهاب عهد المدرستين البصرة والكوفة؛ لذا فإن وجهتها كانت مائلة إلى الاعتدال . قدر الإمكان . ولا أدل على ذلك مما قاله ابن الأنباري في مقدمة كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"حيث يقول:".. واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف، مستجيراً بالله مستخيراً له فيما قصدت".

ومع ذلك نراه قد تحامل كثيراً على الكوفيين في كتابه، حيث إنه لم يوافقهم إلا في سبع مسائل من مائة وواحد وعشرين مسألة خلافية[٢].

٥- كثرة كتب النحو

كان هذا أثرا من آثار الأمور السابقة، كثرة الروايات، والآراء ، والتوسع في الجواز وكثرة التأويل، والمبالغة في الصنعة ، فهذه الأمور تجدها في جميع المطولات من كتب النحو القديمة وكتب الشواهد ، يقول عبد الحميد حسن بصدد تعدد الآراء " أما أثره فهو هذه الضخامة التي انتهى إليها علم النحو وهذا التشعب الكثير فيما ازدحم به من آراء ، حتى أصبح هذا العلم من أكثر العلوم العربية تشعبا واتساعا .. وظهر في المطول من كتب النحو ذلك الميل إلى استيفاء الآراء المختلفة وتدوينها مقرونة بأسبابها وعللها ووجوه تخريجها، بذلك أصبحت كل قاعدة من القواعد النحوية محوطة بسياج من الخلاف المتشعب، وصار كثير من العبارات مثارا للجدل في ضبطها وتأويلها[١].

٦- اكتمال صرح النحو والصرف

---

[٢] انظر هذه المسائل السبع لاحقاً في ص (٣٧٣) من هذا البحث.

[١] القواعد النحوية، لعبدالحميد حسن ص ٢١٧، بتصرف يسير.

كان اكتمال صرح النحو ، وتشعب مسائله وكثرة مؤلفاته نتيجة التنافس بين البلدين البصرة والكوفة، وتم ذلك على طورين ـ كما مر في الفصل الأول ـ الطور الأول كان على يد سيبويه والكسائي ، فقد أبدع سيبويه كتابه ، ولم يدع لمن جاء بعده استدراكا عليه، وكان يعاصر سيبويه الكسائي الذي كانت له مؤلفاته أيضا، وشد من أزره إقبال الدنيا عليه بعد اتصاله بالخلفاء والأمراء ببغداد ، فاعتد للكوفيين فيها متكأً، وسعى سعيه حتى كون من الكوفيين مذهباً أو مدرسة قوية ثبتت أمام المذهب البصري ، ووقفت منه موقف الند للند، فاستفز ذلك البصريين لمناصبتهم أشد العداء وإشهار سلاح الخصام في وجوههم ، وما زال كل من البلدين حريصاً على حوز قصب السبق رغبة في التغلب وحرصا على الإزراء بالآخر وتفانيا في الدنو من العباسيين، فاتسعت رواياته، واستفاض تعليمه للناس وازدادت تآليفه، فالأخفش البصري يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم ، ومعاصره الفراء الكوفي تغمره عطايا المأمون وتحفزه إلى تدوين الكتب التي راجت في بغداد والكوفة.

أما الطور الثاني فكان نتيجة وتتويجاً للطور الأول، فقد تخرج في الطور الأول رجال كانوا فرسان هذا الطور، فكان في البصرة أبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي، وأبو محمد التوزي، وأبو على الجرمازي ، وكان في الكوفة يعقوب ابن السكيت ، ومحمد ابن سعدان، وثعلب ، والطوال وغيرهم ، ولقد شمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان تسوقهم العصبية البلدية أيضا، فأكملوا ما فات السابقين وشرحوا مجمل كلامهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره، وبسطوا ما يستحق البسط، وهذبوا التعريفات ، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئا من النحو إلا نظروه، ولا أمراً من غيره إلا فصلوه.

وكان نتيجة ذلك أن انفصل النحو عن الصرف، وأول من سلك هذا السبيل المازني، فقد ألف في الصرف وحده ، وشق الطريق لمن بعده .

إلا أن التأليف في النحو كان أكثر، حتى استوى قائما على قدميه، وامتازت شخصيته، وأوفى على الغاية التي ليس وراءها نهاية لمستزيد، فنمت أصوله، وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يد الإمامين: المبرد خاتم البصريين، وثعلب خاتم الكوفيين[1].

---

[1] نشأة النحو : ٣٥- ٣٧.

٧- الاجتهاد في طلب علم النحو

كان للمناظرات التي دارت بين أصحاب الطور الأول من الخلاف دور كبير في هذا الصدد، فقد كان لها أثرها الفعال، إذ كانت بمثابة الوقود الذي يساعد على إشعال نار الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقى من مواد هذا الفن[٢].

وسأذكر مناظرة واحدة تدل على دورها في دفع العلماء للاجتهاد في تحصيل العلم، كانت هذه المناظرة بين سيبويه وحماد بن سلمه[٣].

قال الزجاج في المجلس التاسع والستين: "حدثنا أبو جعفر[١]، قال:حدثنا ابن عائشة عبيد الله[٢]، قال: جاء سيبويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، فكان فيما أمليت ذكر الصفا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقلت: "صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا لأن الصفا مقصور، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال: لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية ! وأما محمد بن يزيد (المبرد) فقال: حدثني غير واحد من أصحابنا، قال: كان سيبويه مستملياً لحماد بن سلمة، وكان حماد فصيحاً، فاستملاه يوما قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء، فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبن علما لا تلحنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرمي والخليل وسائر النحويين"[٣].

وهذا دليل على حب الاجتهاد في تحصيل العلم وعدم معاداة المناظر طالما أن الحق معه والصواب فيما ذهب إليه، وعلى الآخر أن يلتمس له طريقاً آخر؛ لإتقان هذا الفن واستكمال ما لم يعرفه من أصوله وفنونه، التي بها يستطيع المناظرة والمحاورة، وهذا الذي يقال

---

[٢] نشأة النحو : ٣٣، ٣٤ .

[٣] هو حماد بن سلمة بن دينار مولي بن تميم توفى ١٦٩هـ (مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص: ١٠٧).

[١] هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبرى (انظر مجالس العلماء للزجاجي: ١١٥)

[٢] هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوجي، ويقال: التوزي، نسبة إلى توز، توفى سنة ٢٣٠ هـ مراتب النحويين: ١٢٢).

[٣] مجالس العلماء ، للزجاجي ، المجلس: ٦٩ .

فيه:(إن الخلاف لا يفسد للود قضية) حيث ذهب سيبويه لطلب العلم بعد أن لحَّنه حماد، ونفسه راضية، ولزم مجلس الأخفش والخليل.

٨ – تنوع مناهج التأليف وتيسير النحو

عندما أُولع النحاة بالخلافات وكثرت الآراء والعلل والتقديرات لكل مسألة من أبواب النحو، أصبح النحو متشعباً ومحاطاً بسياج من الخلافات، وهذا أضاق الطريق على المبتدئين، وصعب عليهم إدراك هذا الفن كما ينبغي، حتى أشار البعض إلى هذه الصعوبة قائلاً: "لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه". وقال الفارسي في الرماني المولع بالتعليل الجدلي والعلل النحوية " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء"[(١)]. ولأن الخلافات النحوية لم تكن للدارس المبتدئ، وأن المبتدئ لا يريد من النحو إلا ما يصون به لسانه من الخطأ، ويفهم ما يقرأ من النصوص، فهو يحتاج إلى نحو خال من الخلافات التي لا تفيده كمبتدئ، وأن كتب المطولات لا يخرج منها بكبير فائدة.

ولقد أحس بعض النحاة بهذا الوضع وأنه يجب تسهيل النحو بوضع مختصرات ومتون للمطولات، فظهرت على أيديهم ثورة كبيرة في مجال التأليف في تيسير النحو، وخاصة في زمن مدرسة الأندلس وما تلاها من مدارس، فقاموا بالشروح والحواشي والتهذيبات والتذييلات والمختصرات، وتأليف المتون؛ كي يسهل حفظ القواعد وتيسير النحو على الدارسين، والذي ينظر لما صنعه ابن مالك يرى ذلك واضحاً في تسهيله وألفيته.

وأول من قام بهذا العمل في تيسير النحو الأخفش الأوسط(٢١٥هـ) حيث ألف كتاباً سماه "الأوسط" الذي اختصر فيه كتابه المسمى بالأوسط في النحو، والمختصر في النحو لهشام بن معاوية الضرير (٢٠٩هـ) وللجرمي (٢٢٥هـ) مختصر في النحو للمتعلمين، ولابن السراج(٣١٦هـ) مختصر في النحو للمتعلمين وكتاب آخر اسمه الموجز، وألف ابن النحاس (٣٣٨هـ) التفاحة وهو غاية في الاختصار للناشئة، وألف أبو علي الفارسي (٣٣٧هـ) مختصراً أسماه الأوليات في النحو، ولأبي حيان النحوي صاحب الارتشاف

---

(١) نزهة الألباء، ترجمة الرماني.

(٧٤٥هـ) مختصر هو اللمحة البدرية في علم العربية. وابن هشام (٧٦١هـ) ألف مختصراً سماه الإعراب عن قواعد الإعراب ...إلخ. لذلك انتبه النحاة لهذا الأمر فعملوا على تيسير النحو بوضع مناهج جديدة في التأليف استفاد منها كل الدارسين.

أما في العصر الحديث فكان للنحاة في النحو القديم اتجاهان:

الاتجاه الأول: اتجاه نقدي كما فعل الدكتور عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" والدكتور مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه" والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه " النحو العربي: نقد وبناء" والأستاذ عباس حسن في كتابه : " اللغة والنحو بين القديم والحديث".

الاتجاه الثاني: اتجاه تيسيري، وتعتبر أقدم المحاولات العملية لتيسير النحو محاولة حفنى ناصف وجماعته بوضعهم كتاباً أسموه (قواعد اللغة العربية) فى أربعة أجزاء لتلاميذ المدارس جاء خالياً من مصطلحات الفلسفة والمنطق والتعليلات والشروح والقياس واعتمدوا على الطريقة القياسية بتقديم القاعدة ثم إيراد الشواهد والأمثلة، وعلى الدارس استيعاب القاعدة وحفظ الشواهد[1].

ثم ألّف بعد ذلك الأستاذان على الجارم ومصطفى أمين كتاب النحو الواضح واتَّبعا فيه الطريقة الاستنباطية بتقديم الأمثلة ومناقشتها واستنباط القاعدة منها ولا فرقَ غير هذا بين عملهما وعمل الأستاذ حفنى ناصف وجماعته[2].

وفى خطوةٍ جريئة أصدر الأستاذ إبراهيم مصطفى كتابه "إحياء النحو" ونشره سنة ١٩٣٧م وقدم الدكتور طه حسين لهذا الكتاب وأثنى على مؤلفه وهو الذى اختار له الاسم "إحياء النحو".

---

(١) الاتجاهات الحديثة فى النحو مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر مفتشى اللغة العربية ص٧٠، والدراسات اللغوية فى العراق: ١٤٨، والنحو العربى ومناهج التأليف والتحليل: ٤٤٣.

(٢) النحو مناهج التأليف والتحليل: ٤٥٨ وابن مضاء القرطبى وجهوده النحوية: ١٤٨.

كما فعل المجمع اللغوي بالقاهرة[٣]، وكما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" والدكتور شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو" وغيرهم ، وما كتب حول مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة .

٩- التوسع في القواعد

توسع الكوفيون في الجواز، في حين تشدد البصريون في ذلك؛ لكى تطرد لهم القواعد، وربما يكون بعض ما أجازه الكوفيون صحيحاً، ولكنهم في كثير من الأحيان يجيزون وجوهاً تحتملها اللغة ولها سند منها، وهذا التوسع يندرج تحته عناصر غاية في الأهمية، وهي التوسع في جواز بعض المسائل على بعض، والتوسع في جواز بعض التراكيب، والتوسع بإضافة بعض الأدوات في الدرس النحوي، وكذلك التوسع في جواز تعدد الأعاريب، ونتيجة لذلك ظهر التوسع في تعدد الأقوال في الآيات القرآنية.

ولنتدرج مع هذه العناصر الإيجابية للخلاف واحداً تلو الآخر بالتوضيح والإيجاز على النحو التالي:

(أ) التوسع في جواز بعض المسائل

أجاز النحاة الكوفيون بعض المسائل التي اعتمدت على السماع، وكان لها مَن يدافع عنها ويؤيدها كابن الأنباري، والطنطاوي، فقد ذكر ابن الأنباري في إنصافه سبع مسائل وافق الكوفيين فيها من مائة وواحد وعشرين مسألة. وكذلك الطنطاوي وافقهم في أربع مسائل أخرى، ذكرها في كتابه "نشأة النحو" وهي كما يلي:

١- عدم لزوم إبراز الضمير مع الوصف الجارى خبرا على غير ما هو له ، واستشهد بقول الأعشى :

وإن امْرأً أسرَى إليكَ ودُونَهُ ... من الأرض مَوْماةٌ وبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبي لِصَوْتِهِ ... وأنْ تعلمي أنّ المُعانَ موَفَّقُ [١]

---

[٣] مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، العدد : ٦، لسنة : ١٩٥١

[١] البيتان من بحر الطويل، وهما للأعشى في ديوانه ص٢٧٣، وخزانة الأدب ٢٥٢/٣، ٢٥٣، ٢٩١/٥، ٢٩٣، ٢٩٥، والإنصاف ٥٨/١، والصاحبي في فقه اللغة ص٢١٦، واللسان مادة (حقق).

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال محقوقة أنت[٢]. وفي هذا قال ابن مالك:

وَإنْ تَلاَ غَيرَ الَّذِي تَعَلَّقَا   بِهِ أبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا

فِي الْمَذْهَبِ الكُوفِي شَرْطُ ذَاكَ أنْ   لاِ يُؤمَنُ اللَّبْسَ وَرَأيُهُم حَسَنْ

٢- صحة الفصل بين المتضايفين في السعة بمنصوب المضاف مفعولا به أو ظرفا أو بالقسم، وقد وردت الشواهد تؤيد ذلك كله، فالشاهد على الفصل بالمفعول به، قراءة ابن عامر: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلَ أوْلاَدِهِم شُرَكَائِهِمْ**﴾ (الأنعام: ١٣٧). وقد ردَّها الزمخشرى الذي وافق البصريين قال الصبان "ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر" فالحق مع الكوفيين، ولذا يقول ابن مالك :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب   مفعول أو ظرفا أجِزْ ولم يُعَب

فصل يمين ....

٣- عمل اسم المصدر عمل فعله، وشواهده أكثر من أن تحصى، منها قول القطامي:

أكفراً بعد رد الموت عنى   وبعد عطائك المائة الرتاعا[١]

وفيها يقول ابن مالك: .... **ولاسم مصدر عمل**

٤- جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة ، قرأ حمزة وغيره قوله تعالى: ﴿ **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** ﴾ (النساء:١). بجر الأرحام. ولقد جنح ابن مالك إلى رأى الكوفيين فقال:

وعود خافض لدى عطف على   ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مُثْبَتا[٢]

ثم يعلق الشيخ الطنطاوي قائلاً: "ولولا خوف الإطالة لوافيناك بشواهد كثيرة تفضى إلى الاطمئنان لهذه القواعد كوضح النهار ومعها دفاع البصريين الذي لم يضرها، والواقع أن

---

[٢] الإنصاف: مسألة: ٨ .

[١] البيت من بحر الوافر، وقائله القطامي في ديوانه ص٣٧، وخزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧، وشرح التصريح ٧/٢، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢،، وشرح ابن عقيل ٩٩/٣، والهمع ١٨٨/١، ٩٥/٢، والارتشاف ٢٢٦٤.

[٢] نشأة النحو : ١٤٤ – ١٤٦.

البصريين كانت محاولاتهم في نقضها غير مجدية ومجردة عن النصفة فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ولا يستقيم في المنطق ،وما كل مرة تسلم الجرة "[٣].

ومن هذه القواعد العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى**﴾ (المائدة: ٦٩) فقد عطف"الصابئون" بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر[٤].

وعليه فإن التوسع في بعض القواعد كان من آثار الخلاف الإيجابية التي أدت إلى نماء اللغة وتطورها وكثرة التراكيب، مما جعل المجال واسعاً أمام الناطقين بالعربية.

(ب) التوسع في جواز بعض التراكيب

إن التوسع في التراكيب بالنسبة للعربية جائز إذا كان له سند من سماع أو قياس أو رواية، وفي ذلك إثراء للغة، ولذلك فقد أجاز البصريون تراكيب، ومنعها الكوفيون والعكس، ومن هذه التراكيب ما يلي:

١ــ أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ، نحو قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلوا على ذلك بالسماع، جاء في المثل"في بيته يؤتى الحكم"[١]وقول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد[٢]

وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. قال الزبيدي: وهذا هو الصحيح، وما قاله الكوفيون فاسد؛ لأن الخبر وإن كان متقدماً في اللفظ، فهو متأخر في المعنى، ولهذا جاز إجماعاً: ضربَ غلامَه زيدٌ، وقال تعالى: (**فأوجس في نفسه خيفة موسى**) (طه:٦٧) [٣].

---

[٣] نشأة النحو : ١٤٧.

[٤] الإنصاف مسألة رقم: ٢٣ .

[١] انظر: أمثال أبي عبيد ص ٥٤.

[٢] البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص٢١٧ وخزانة الأدب١/٤٤٤،٢١٣، والإنصاف١/٦٦، وشرح الكافية١/٨٧، والمغني ص٤٣٢، والتصريح١/٢١٤، وشرح المفصل١/٩٩،٩/١٣٢،والهمع ١/١٠٢.

[٣] ائتلاف النصرة، لعبداللطيف الزبيدي، تـ طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط الأولى ١٩٨٧م.

٢- أجاز الفرَّاء والأخفش تقديم الحال على عاملها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: سعيد مستقراً في هجر، وسعيد مستقرا عندك، واحتجا بقراءة الحسن ﴿**والسموات مطويات بيمينه**﴾ (الزمر: ٦٧) بنصب مطويات على الحال، و"بيمينه"خبر[٤] .

٣- أجاز الكوفيون أن يتقدم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفا، واستدلوا بقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب[٥]

فنصب "نفسا" على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب" ولأنه فعل متصرف جاز تقديمه كالحال، والتقدير فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا[١].

(ج) إضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية

أضاف الكوفيون بعض الأدوات الجديدة نتيجة تتبعهم للهجات القبائل التي أهملها البصريون، أو التي لا تتفق مع أقيستهم العقلية المطردة[٢] وفي هذا أيضا إثراء للغة، وهم بهذا قد أضافوا معاني جديدة لبعض الأدوات، فمن الأدوات التي أضافوها ما يأتي:

١- أضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي "مَهْمَنْ" واحتجوا بقول الشاعر:

أماويَّ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويَّ يَنْدَمِ[٣]

٢- وأضافوا إلى"أدوات النصب أداة جديدة هي "كما" ووافقهم المبرد من البصريين، واستدلوا على ذلك بقول الراجز:

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا[٤]

---

[٤] التبيان في إعراب القرآن ، للعكبرى : ٢/ ١١٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢/٣٣٣.

[٥] البيت من بحر الطويل، وهو للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٠، وقيل لأعشى همدان، انظر: المقتضب ٣/٣٧،٣٦، والهمع١/٢٥٢، وشرح المفصل٢/٧٤، والأشموني١/٢٦٦، والإنصاف ٨٢٨، والخصائص لابن جني ٢/٣٨٤، واللسان مادة (حبب).

[١] الإنصاف : مسألة : ١٢٠ .

[٢] مدرسة الكوفة : ٣١٧ .

[٣] شرح الرضي على الكافية ٢/٢٥٢، شرح المفصل٤/٨ ، واللسان مادة (مهه).

[٤] شرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٠.

قال أبو العباس ثعلب: زعم أصحابنا أن "كما" تنصب، فإذا حيل بينها وبين الفعل رفعت. وقال: أصحابنا يقولون: كما مثل كي[٥].

٣- وأضافوا إلى أدوات الشرط "أن" المفتوحة وأعطوها حكم "إن" مكسورة الهمزة، وأخذ به ابن هشام ، ورجحه بثلاثة أمور :

(أ) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والأصل التوافق، فقرئ بالوجهين، قوله تعالى: ﴿ **أن تضل إحداهما** ﴾ (البقرة ، آية: ٢٨٢). وقوله: ﴿**ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم** ﴾ (المائدة ، آية: ٢).

(ب) مجيء الفاء بعدها كثيرا ، كقول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[١]

لأن أصل التركيب : لأن كنت ذا نفر ، كما هو معروف .

(ج) عطفها على "إن " المكسورة في قول الشاعر:

إمَّا أقمت وأمَّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر[٢]

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة[٣].وصوَّب الرضي في شرح الكافية ما ذهب إليه الكوفيون قائلاً: "لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب؛ لمساعدة اللفظ والمعنى إياه[٤].

أما الأدوات التي أضاف الكوفيون لها معنى جديدا فهي ما يأتي:

١- أضافوا إلى ما عرفه البصريون في "لعل" وهو الترجي والتوقع: معنيين آخرين:

---

[٥] مجالس ثعلب، والإنصاف: مسألة ٨١، ومدرسة الكوفة : ١٢٠.

[١] البيت من بحر البسيط، وقائله عباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨، والكتاب١/٢٩٣، وخزانة الأدب ٤/١٣، ١٤، ٥،١٧/٤٤٥، وشرح المفصل٢/٩٩، ٨/١٣٢، وشرح ابن عقيل١/٢٩٧، والإنصاف١/٧١.

[٢] البيت من بحر البسيط، وقائله مجهول، وهو بلا نسبة في آمالي ابن الحاجب ١/٤١٠، ٤١١، وخزانة الأدب ٢/٨٢، ٤/١٩، ٢٠/٢١، والمغني ص٤٨، وشرح المفصل ٢/٩٨، واللسان مادة (أما).

[٣] المغنى حرف "الهمزة" ١/ ٣٥، ٣٦، ومدرسة الكوفة: ٣٢١.

[٤] شرح الكافية للرضي ١/٥٣.

الأول: أن تكون للتعليل، وقد أثبته جماعة منهم الكسائى، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿**فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى**﴾ (طه :٤٤)

الثاني: الاستفهام، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿**وما يدريك لعله يزكى**﴾ (عبس : ٣). واستندوا في هذا إلى تعليق الفعل عن العمل كما يعلق مع الاستفهام[٥].

٢- أضاف الكوفيون إلى معانى "لو" معنى جديداً وهو أن تكون مصدرية، وتكون بمعنى "أن" لكنها لا تنصب، وأكثر وقوع لو مصدرية بعد "وَدَّ ،ويَوَد) وذلك كقوله تعالى: (**ودوا لو تدهن فيدهنون**) (القلم: ٩)، وكقول قُتَيْلة بنت الحارث :

وما كان ضَرَّك لو مننت وربما … من الفتى وهو المَغِيظُ المُحْنَقُ[١]

وقد أثبت أبو علي الفارسي أن "لو" مصدرية أيضاً[٢].

٣- وأضافوا إلى معانى "هل" أن تكون بمعنى "قد" ولا تأتى بمعنى "قد" إلا مع الفعل، لأن قد من الأدوات التي لا تدخل إلا على الفعل. والذي أثبت لها هذا المعنى هو الكسائى والفراء ، وقد فسّرا به قوله تعالى: ﴿ **هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا** ﴾ (الإنسان :١). أى قد أتى، وقد وافقهما في ذلك من البصريين المبرد والزمخشري الذي زعم أنها لا تكون إلا بمعنى "قد" والاستفهام يستفاد من همزة مقدرة قبلها[٣].

(د) جواز تعدد وجوه الأعاريب

إن تعدد الوجوه الإعرابية من أهم إيجابيات الخلاف بين البصريين والكوفيين، فإذا لم يُوَفَّق الكاتب للأخذ برأي الكوفيين كان له في رأي البصريين نصيب وسند يقوّم به خطأه،

---

[٥] المغني ٢٢٢/١ ط. الحلبي.

[١] البيت من الطويل، وهو لقتيلة بنت النضر بن الحارث في الأغاني ٣٠/١، وخزانة الأدب ٢٣٩/١١، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، والمغنى ٢٦٤.

[٢] شرح الأشموني ٥٩٨/١.

[٣] المغنى:٢٦٥/١، ومدرسة الكوفة: ٣٢٣.

ثم إن التركيب الذي يحتمل وجوهًا متعددة من الإعراب أبلغ من التركيب الذي يحتمل وجهًا واحدًا، وهذا ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني(٤).

وإن اختلاف الأعاريب في التركيب الواحد واجب لتفسير النصوص التي وصلتنا مكتوبة؛ لأن كل وجه إعرابي يحتمل معنى جديداً من المعاني، لأن الإعراب ملازم للمعنى، فكلما زادت الأوجه الإعرابية زادت المعاني اللغوية والدلالية، وهذا نتيجة استنطاق النصوص العربية بكل وجه ممكن.

ومن التراكيب التي تعددت فيها وجوه الأعاريب ما يلي:

١- ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الوصف (المشتق) إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: في الدار زيد قائما فيها، وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب(١).

٢- إذا اجتمع الاسم واللقب أُخِّرَ اللقب عن الاسم، لأنه أبين وأشهر عن الاسم، وكان للقب حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع والنصب على القطع ، والجر على إضافة الاسم إليه ، وقد زاد الكوفيون والزجاج من البصريين وجهًا رابعًا هو الإتباع على أنه عطف بيان(٢).

٣- ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في "لولاى، ولولاك" في موضع رفع وإليه ذهب الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر ب"لولا"(٣).

كما اختلفوا في سبب العلامة الإعرابية الواحدة، ومن ذلك وقوع المصدر حالاً(٤).

كما اختلفوا كذلك في القول بالإعراب والبناء(٥).

---

(٤) من قضايا اللغة ، للأستاذ على النجدي بتصرف يسير : ٨٤ .

(١) الإنصاف: مسألة: ٣٣.

(٢) الإنصاف: مسألة: ٣٣.

(٣) الإنصاف: مسألة: ٩٧.

(٤) شرح الأشمونى : ٢/ ١٧٢، ١٧٣ .

(٥) الإنصاف : مسألة : ٤٥ .

(هـ) التوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن

كان للخلافات النحوية أثر كبير في كثرة التفاسير القرآنية والكتب الفقهية، وبخاصة في تعدد الأوجهِ الإعرابيّة في تفسيرِ الآياتِ القرآنية، لأن النص القرآني يحتمل وجوهاً متعددة المعاني، وكل وجه من الخلافات ربما يتجه لمعنى من هذه المعاني؛ إذ لا يخفى على دارس العربيّةِ الارتباط الوثيق بين المعنى والحالة الإعرابيّة.

ثم إن تعدّد الأوجه في تحليل أحد العناصرِ التركيبية أمر شائع ومألوف، ولذلك شاع في تحليلاتهم الجواز وعدمه، وكثر الأخذ والرّد بالترجيح أو التّضعيف أو الرّفض؛ فكان من البدهيّ والطبعي أن تختلف آراؤهم، وتتشعّب مواقفهم، وتتعدّد أوجهُهُم في تحليلاتهم، راسمين للّغة في ضوءِ هذه الاختلافات كلها، الغناءَ في التنوّع المعنوي، والنّماء في التعبيرِ الدّلالي.

ومن الواضح أنه كلّما تعدّد إعرابُ الكلمة، تعدّد المعنى الواحد والعكس؛ لأنّ النّحو نشأ لفهم القرآن الكريم، والبحث عن كلّ ما يفيد في استنطاق نصوصه، باعتباره أعلى ما في العربية مِنْ بيانٍ.

ومن ذلك كلّه يتّضح أنّ معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهيّة، وبعض توجيهات الآيات القرآنية قائمٌ على أساسٍ نحويٍّ، وقد أشار إلى ذلك الزّمخشريّ، في قوله:«ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتّفاسيرَ مشحونةً بالرّوايات عن سيبويه والأخفش والكسائيّ والفرّاء وغيرهم من النّحويّين البصريّين والكوفيّين..»[(1)].

وعليه فالتّخلّي عن الإعراب–كما يقول الدّكتور مازن المبارك– في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتّعبير عن المعاني النّحويّة كاللّغة العربيّة:«هدمٌ لها وإماتة لمرونتها..ومَنْ ذا الذي يستطيعُ أَنْ يقرأَ من غير إعرابٍ، فيفهمَ مثل قوله تعالى: {**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّه مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء**}(فاطر:٢٨)، وقولنا: ما أحسن زيد...»[(2)].

---

(1) المفصّل في علم العربيّة للزّمخشريّ، ط٢، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص٣.

(2) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ط٤، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م، ص٧٧.

وعليه، فإن تعدد الوجوه الإعرابية يترتب عليه تعدد الوجوه الدلالية، وعليه تظهر وجوه متعدّدة في فهم الآية القرآنيّة الواحدة؛ فمنها ما يؤدّي إلى قوةٍ أو ضعفٍ في إظهار الدّلالة أو إبراز المعنى، ومنها ما يؤدّي إلى اختلافٍ في الأحكام الفقهيّة للدِّين التي سنّها اللهُ- تعالى- للخَلْقِ في كتابه الكريم.

والناظر إلى أسباب تعدد الأعاريب يجدها كثيرة، لا يمكن حصرُها جميعها، فمنها القرينة المعنوية، ومنها التقديم والتأخير، ومنها الحمل على التوهم، ومنها حذف حروف الجر، ومنها مقام النص نفسه...إلخ.

وسنكتفي بذكر مثال واحد على ذلك من مقام النص:

ولعلّ خير مثال على ضرورة التّيقّظ ومراعاة مقام النصّ القرآنيّ والنّظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللّفظ فقط، قوله تعالى:{**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا**}(سورة النساء، الآية ١٦٢)، فمجيء "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفتَ أنظار النحويّين والمفسّرين والقُرّاء، فأكثروا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحّته، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه، وتعددت حتى وصلت إلى ستّة أقوال، على النحو التالي:

الأول: أنّه منصوب على القطع- وهو مذهب سيبويه[١]، وعزاه أبو البقاء[٢] للبصريّين-ويعني المفيد للمدحِ[٣]، كما في قطع النعوت، وعلى هذا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى بيان فضل الصلاة[٤]، وقال سيبويه في باب "ما ينتصب في التعظيم والمدح":«إنْ شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإنْ شئت قطعته فابتدأته... ولو ابتدأته فرفعته، كان

[١] الكتاب٢/ ص٥٨. تحقيق. عبد السّلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

[٢] إملاء ما منّ به الرحمن١/٢٠٢، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٢١هـ، ص٢٠٢.

[٣] الدرّ المصون، للحلبيّ، ٤/١٥٣.

[٤] الكشاف، للزمخشري١/٦٢٣.

حسناً»[٥]. وعلّق سيبويه على الآية بقوله:«فلو كان كلّه رفعاً كان جيّداً، فأمّا "المؤتون" فمحمول على الابتداء»[٦].

وعلى هذا الوجه يجب أَنْ يكون الخبر قولَهُ: "يؤمنون"، ولا يجوز أَنْ يكون قوله "أولئك سنؤتيهم"؛ لأنّ القطع إنّما يكون على تمام الكلام، وحكى ابن عطيّة عن قوم مَنْعَ نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطعُ لا يكون في العطف، إنّما ذلك في النعوت.

وكذلك فقد طعن الكسائيّ في تقدير الآية «أخصّ منهم المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة»[١]؛ لأنّ قوله "لكن الراسخون في العلم" منتظر للخبر، والخبر في قوله: "أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً"، وهو مردود لأنّ الخبر هو قوله "يؤمنون"، وإنّما جاء ذلك ليلفت السمع، ومِنْ ثَمَّ الإدراك إلى أهميّة هذه العبادة.

وعلى هذا **الوجه الإعرابيّ الأوّل**، يكون التّقدير العام للآية الكريمة:«لكن الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون، يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» على اعتبار "الرّاسخون" مبتدأ وجملة (يؤمنون) هي الخبر، ثُمّ يأتي القطع على تخصيص المدح والتعظيم؛ أي "وأعني المقيمين الصلاة"[٢] ثُمّ يأتي القطع مرّة أخرى، فيبدأ بمبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: "المؤتون الزّكاة كذلك"، وبذلك تكون جملة (أعني المقيمين الصلاة) اعتراضيّة بين الجملتين الاسميّتين المتعاطفتين[٣]، ثُمّ تأتي الجملة الاسميّة الجديدة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر) وخبرها قوله "أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً"[٤].

---

[٥] الكتاب ٥٧/٢.

[٦] الكتاب٥٨/٢.

[١] تفسير المراغي، ١٩/٦ ط٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٨٢م.

[٢] تفسير القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن، ١٣/٦.

[٣] تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمّد علي طه الدّرّة، ٣٢١/٣، منشورات دار الحكمة، دمشق – بيروت٢٠٠٢م،

[٤] الميزان في تفسير القرآن، محمّد حسين الطباطبائي١٣٨/٥ط٣، مؤسّسة الأعلميّ، بيروت– ١٩٧٢م.

والوجه الثاني: أنْ يكون معطوفاً على الضمير في: "ومنهم" ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض[٥] أي «لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة»، فبتغيّر الإعراب تغيّر المعنى كما هو واضح من تغيّر الدّلالات وتنوع الوجوه واختلاف التقديرات وتضارب التأويلات.

والوجه الثالث: أنْ يكون معطوفاً على "الكاف" في "إليك"، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض أيضاً كسابقه على المستوى الإعرابيّ، إلا أنّه يختلف عنه في المعنى؛ إذ التقدير «يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء»[٦].

والوجه الرابع: أنْ يكون معطوفاً على "ما" في "بما أنزل"[١]، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض كسابقيه، على المستوى الإعرابي، إلا أنّه يختلف أيضاً عنهما في الوجه المعنوي؛ إذ التقدير "يؤمنون بما أنزل إلى محمّد – صلى الله عليه وسلم – ، وبالمقيمين الصلاة"، ويعزى هذا للكسائيّ[٢] وهو عند الطبريّ أولى الأقوال بالصّواب على أنّه يوجّه معنى المقيمين الصلاة إلى الملائكة[٣].

والوجه الخامس: أَنْ يكونَ معطوفاً على "الكاف" في قبلك وفيه أيضاً تشابه في أنّه في موضع خفض على المستوى النحوي، واختلاف على المستوى الدّلالي؛ إذ المعنى "ومن قبل المقيمين الصلاة"، ويعني بهم الأنبياء، وذكر الإمام القرطبيّ[٤] أنّ الأوجهَ الأربعةَ الأخيرةَ السابقَ ذكرُها لا تجوز عند البصريّين؛ لأنّه لا يعطف بالظّاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الجارّ.

---

[٥] تفسير الطبريّ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحـ.د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، ٦٨٣/٧ ط١، دار عالم الكتب، المملكة العربيّة السعوديّة٢٠٠٣م.

[٦] الدّرّ المصون، للسمين الحلبيّ ١٥٤/٤.

[١] مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٨٤/٦، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٩٠م

[٢] مشكل إعراب القرآن، لمكّيّ بن أبي طالب القيسي٢١٢/١.

[٣] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبريّ، ٦٨٣/٧.

[٤] القرطبيّ، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج٦، ص١٤.

والوجه السادس: أنْ يكون معطوفاً على الظرف نفسه[٥]، ويكون على حذف مضاف؛ أي "ومن قبل المقيمين"[٦]، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[٧].

وهكذا اتضحت لنا أهمية توسيع القواعد وتعدد الآراء النحوية في التراكيب، وكذلك التوسع في الأعاريب وفي وإضافة بعض التراكيب والأدوات، وأثر ذلك في تعدد الأقوال تفسير القرآن الكريم، والقضايا الفقهية المختلفة، حيث تخضع كثير من النصوص القرآنية في تفسيرها للأوجه النحوية وما تحتمله من معان دلالية، وكذلك النصوص الفقهية المحتملة المختلفة. وقد أُلفت كتب في هذا الصدد، منها: الكوكب الدري فيما يتخرج من الفروع الفقهية على المسائل النحوية للإسنوي، وكتبت بعض الأبحاث والمقالات[٨].

(١٠) ظهور البحث في أصول النحو

كان البحث في أصول النحو أيام البصريين والكوفيين عبارة عن آراء متفرقة للمدرستين، فكانت لكل منهما آراء من الرواية أو السماع أو القياس تتمسك بها دفاعاً عن مذهبها النحوي، ولم يكن لهم آنذاك مرجع يعتمد عليه إلا ما اعتمدته كل مدرسة في منهجها التي قامت عليه، ومن المصنفات التي ظهرت في أصول النحو ما يلي:

١- " في أصول النحو" لأبي بكر بن السَّرَّاج (٣١٦هـ) ويُعد أول من وضع كتاباً في أصول النحو بعد عصر المدرستين، وله في الأصول كتابان هما " الأصول الكبير" و "مجمل الأصول". ويقال: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[١].

٢- "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي، وهو من الكتب التي دُوِّنت مبكراً في الأصول.

٣- "لمع الأدلة"و"الإغراب في قواعد الإعراب" لابن الأنباري، وقد ألفهما بعد اكتمال النحو ونضجه على أيدي البصريين والكوفيين، وبما أنه كان قريب العهد بمدارس

---

[٥] مشكل إعراب القرآن، لمكّيّ بن أبي طالب القيسي١/٢١٢.

[٦] الدّرّ المصون، للسمين الحلبيّ، ٤/١٥٥.

[٧] مشكل إعراب القرآن، لمكّيّ بن أبي طالب القيسي١/٢١٢.

[٨] من هذه المقالات مقال بعنوان " أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد (٢٩) العدد (١) لسنة ٢٠٠٧م.

[١] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/١٠٩.

الخلاف فقد تحدث في كتابيه عن السماع والرواية والراوي وعن القياس وأركانه، وكذلك عن العلل وأنواعها، وبخاصة في كتابه "لمع الأدلة".

٤- "اللباب في علل البناء والإعراب" للعكبري.

٥- "نتائج الفكر" للسهيلي.

٦- "الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي، الذي قال في مقدمته: " إنه بالنسبة لأصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه..."

والملاحظ أن أكثر مَنْ كَتَبَ في أصول النحو هم ممن كتبوا في مسائل الخلاف كالزجاجي والعكبري وابن الأنباري، وهذا يؤكد أن صلة أصول النحو بالخلاف صلة وثيقة؛ إذ كانت هي الأداة في الأخذ والرد، والترجيح وعدمه في معرض مسائل الخلاف. وهكذا كانت آثار الخلاف الإيجابية.

***

الفصـل الثـانـي

آثـار الخلاف السلبية في الدرس النحوي

المبحث الأول:

من الآثار السلبية للخلاف في الدرس النحوي

بعد ذكر الآثار الإيجابية للخلاف، وجب علينا أن نبحث هل هناك آثار سلبية للخلاف بين النحاة؟ وأرى أنه لا بد من وجود آثار سلبية، وإن كانت أقل بكثير من الإيجابية؛ لأن أي ثورة في أي علم ينتج عنها آثار، وهذه الآثار ربما لا تكون كلها إيجابية، بل تشتمل على الإيجابية والسلبية.

ولقد ذكر بعض الدارسين عددا كثيراً من الآثار السلبية للخلاف بين النحاة، وأنا – من وجهة نظري – أرى خلاف ذلك؛ لذا سأحاول في هذا المبحث إحصاء بعض ما ذكره هؤلاء من هذه الآثار والرد على ما أراه مجانباً للصواب ـ في نظري ـ ومخالفاً لطبيعة العربية، مع ذكر الحجج والأسانيد مما ذهبوا إليه ومن غيرهم من أهل هذا الفن والاختصاص، مع ذكر الآثار السلبية المعدودة، التي كانت مذمة ومسلبة للدرس النحوي ودارسيه، إلى حد ما. وجاء

هذا المبحث ليتضمن بعض الأسباب التي يرى أهل هذا الفن أنها من الآثار السلبية للخلاف النحوي، ومن أهمها:

١- تغيير الروايات وكثرتها

ذكر بعض الدارسين أنه كان لتغيير الروايات وكثرتها أسباب كثيرة، منها الرواة غير الموثوق بروايتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية، ومنها ميل العرب إلى المعنى يجعلونه أساسا، ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى، وبناء على ذلك لا يبعد أن تند كلمة أو عبارة في قصيدة فيضع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتمم المعنى، ومنها أن الراوي قد يروى قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقا للهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء[١].

غير أن هناك سببا آخر- وهو ما يعنينا في هذا الصدد — هو احتدام الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وكان الخلاف بينهما أحيانا يأخذ شكل الصراع والتنافس، وهذا يجعل قيام إحدى المدرستين بتغيير رواية المدرسة الأخرى أمرا محتملا، وذلك لتسلم لها القاعدة التي ذهبت إليها، وقد أدى هذا بدوره إلى كثرة الروايات. وسأتناول فيما يلي بعض الروايات التي غُيرت، ثم أبين هذا التغيير.

أولا- بعض الروايات التي غيرت:

١- ذهب البصريون إلى أن "أفعل" في التعجب فعل ماض، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم. واستدل البصريون بأشياء كثيرة، منها: أنه لو كان اسما لا ينصب إلا النكرات على التمييز. فاعترض الكوفيون على ذلك بأن قالوا: قد وجدنا العرب قد أعملته في المعرفة، كما قال الحارث بن ظالم:

فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بفزارة الشُّعرِ الرِّقابا[١]

فنصب الرقاب بالشعر، وهو جمع أشعر.

---

[١] القواعد النحوية، لعبدالحميد حسن: ٢٠٩-٢١١ .

[١] البيت من بحر الوافر، وهو لحارث بن ظالم في الأغاني١١/١١٩، والإنصاف١٣٣، والكتاب١/٢٠١، وشرح المفصل ٨٩/٦، والمقتضب ١٦١/٤، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٩٢/٧.

٢- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر "مازال" عليها ، وما كان في معناها من أخواتها، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، واحتج الكوفيون بأن قالوا إن " مازال" ليس بنفى، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل، والذي يدل على أنه ليس بنفى أن "زال" فيه معنى النفى و"ما" للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابا.. وإذا ثبت ذلك كانت "مازال" مثل "كان"، فكما يجوز تقديم خبر كان عليها، يجوز تقديم خبر مازال عليها.. وكما لا يقال: كان زيد إلا قائما، لا يقال مازال زيد إلا قائما، أما قول الشاعر:

جراجيج ما تنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا[٢]

ففيه روايتان: **الأولى:** "ما تنفك آلا مناخةً"، والآل الشخص ، يقال هذا آل قد بدا، أي شخص. **الرواية الثانية:** "ما تنفك إلا مناخةٌ" بالرفع ، فلا يكون فيه حجة[٣].

ولقد قال محيي الدين عبد الحميد "ويروى أن ذا الرمة لما نُبِّه إلى الخطأ فطن له، وقال: أنا لم أقل "مناخة" وإنما قلت "ما تنفك آلا مناخة"[١] فإذا صحت هذه الرواية يكون النحاة هم الذين غيروا رواية الشاعر.

٣ – ذهب الكوفيون إلى أن "من" يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، واستدل الكوفيون بقول زهير بن أبي سلمى:

لمن الديار بقنة الحجر   أقوَين من حجج ومن دهر[٢]

---

[٢] البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة في ديوانه ص١٤١٩، والكتاب٤٨/٣، والهمع١٢٠/١، وشرح الأشموني١٢١/١، ومغني اللبيب ص٨٤، والإنصاف١٥٦/١، والأشباه والنظائر١٧٣/٥، والجنى الداني ص٥٢١.

[٣] الإنصاف: المسألة : ١٧.

[١] الانتصاف من الإنصاف: ١٥٧/١.

[٢] البيت من بحر الكامل، وقائله زهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٨٦، وخزانة الأدب ١٢٦/٤، والعيني ٣١٨/٣، وقال صاحب الخزانة والعيني: "إن هذا البيت منحول وهو من كذب حماد، والصحيح:(.. أقوَين مذ حجج ومذ دهر) قال أبو عبيد: "والعرب تضع من موضع مذ" والمغني ٣٢٨، واللسان مادة (حجر)، وتهذيب اللغة ٤٧٣/١٥، وتاج العروس٥٥١/١٠، والمخصص ٦٩/١٤، الانتصاف من الإنصاف: ١٥٧/١، والإنصاف مسألة: ٥٤.

ولقد عددت في كتاب الإنصاف، وفي كتاب التبيين للعكبرى، أربعة وثلاثين بيتا غُيرت روايتها، بل كان في بيت واحد ثلاث روايات مثل قول علباء بن أرقم :

ويوماً تلاقينا بوجه مقسَّم كأن ظبية تعطو إلى وارف السلم[٣]

فرويت كلمة "ظبية " بالجر والرفع والنصب[٤].

وهذا القدر من الروايات ربما يكون كثيراً، خاصة إذا أضفنا إليه الأبيات الواردة في المسائل التي لم تتناولها كتب الخلاف.

ثانيا – أثر كثرة الروايات :

كان لتغيير الروايات وكثرتها الآثار السلبية الآتية :

١- اضطراب النصوص التي غُيِّرت روايتها وهذا أمر متوقع لهذا التغيير الكثير، يقول الدكتور محمد عيد: "فما القواعد في واقع الأمر إلا سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، لكن النحاة الدارسين سعوا بينهما بالوقيعة والنزاع، فوقفوا في صف الأولى نصرة لها على الثانية، فوقعت النصوص في حرج شديد واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخريج"[١].

٢- تزعزع ثقتنا برواية النحويين وبسلامة الشواهد التي أيدوا بها القواعد، والذي جعلني أقول ذلك هو ورود روايات أخرى على الرغم من معرفة النحويين بالرواية التي نطق بها الشاعر.

فقد سبق أن ذا الرمة قال: أنا لم أقل "إلا مناخة" ولكنني قلت "آلا مناخة" وفسر الآل بالشخص، ومع ذلك وردت روايتان أخريان هما "إلا مناخة" بنصب مناخة، و"إلا مناخة" برفعها .

---

[٣] البيت من بحر الطويل، وقائله علباء بن أرقم، انظر: الكتاب١/٤٨١،٢٨١، وخزانة الأدب ٤/٤٨٩،٣٦٤، الإنصاف١/٢٠٢، والمغني ص٤٦، وشرح الأشموني الشاهد ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ص١١٣٩.

[٤] الإنصاف: المسألة: ٢٤.

[١] الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عيد ص٦٩، بتصرف.

ويقول الدكتور محمد عيد:"إن الأساس هنا هو العصبية والمنافسة سواء في ذلك الآراء التي تناولت الرواية بصورة عامة أو تلك التي تناولت الأشخاص بعضهم والبعض الآخر، فمثل هذه الآراء في توثيق الرواية والرواة وتصنيفهما ينبغي أن تفهم في ضوء هذا الأساس السابق، وأخذها بهذا المعنى يبطل مفعولها ، ويعطى إمكانية عزلها وتصنيفها، لأن ما تثيره من غبار ومعارك إن لم يحجب وجه الحق في الرواية تمامًا، فإنه يثير الدخان والغبار حولها"(٢).

هكذا قالوا ... وأنا أرى أن النحاة لم يغيروا رواية الشعر التي جاءت النصوص الشعرية بها، ولكنهم حاولوا توجيه البيت الشعري إلى أكثر من وجه، طالما أن اللغة تسمح بذلك، ويستندوا في ذلك إلى دليل وحجة واضحة على هذا التوجيه، وأرى أن التهمة في ذلك تعود على الرواة، الذين لا يحتج بهم والمشهورين بالكذب في رواياتهم، كمن ذكروا من أمثال حماد وخلف، اللذين اشتهرا بذلك، لذا فإن النحاة ليس لهم يد في تغيير أي رواية مهما كانت، وإنما العهدة في الشعر على الراوي نفسه لا غير.

ثم إن البيت الذي يحتمل أكثر من وجه نحوي أبلغ في نظري من الذي يحتمل وجهاً واحداً، لأن كل وجه يؤدي في العربية معنى جديداً ودلالة معنوية، لأن الإعراب ملازم للمعنى، وكل وجه يعطي دلالة جديدة للنص المكتوب، وبتعدد الأوجه تستنطق النصوص المكتوبة بظواهر ومعان قد يحتملها النص حقيقة.

فلماذا إذن القول بأن النحاة هم الذين غيروا الرواية في الشعر؟ وقد ذكر الأستاذ محمد عيد "أن الراوي قد يروي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها، أو يرويها طبقا للهجته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء" فهو يرد على نفسه في أن التصرف في النص الشعري ليس بأيدي النحاة بل الرواة، الذين يروون عن الشعراء، فربما يقول الشاعر بيتاً يرى الراوي أن به كلمة لا تتفق مع لهجته فيتصرف فيها لتلائمه، وهذا ليس عيباً، فقد نزل القرآن بلغة العرب وكل قبيلة قرأته بلهجتها، حتى وصلت القراءات إلى سبع متواترة، ولم ينكر الرسول – صلى الله عليه وسلم – عليهم روايتهم في القراءة بلهجتهم.

---

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة، لمحمد عيد ص٩٧، بتصرف.

وأنا لا أتفق كذلك مع الأستاذ عباس حسن في عبارة "... وقد يروون الأثر بالمعنى" هذا صحيح وينطبق على الحديث والكلام المنثور، فعند فقد النص يروى الراوي روايته بالمعنى، فنقول: قال – صلى الله عليه وسلم – فيما معناه كذا وكذا.

أما الشعر فلا ينطبق ذلك عليه، حيث إن الشعر مرتبط بإقاعاته وبحوره فلو روي بالمعنى هل تبقى إقاعات البيت الشعري وموسيقاه ثابتة ولا ينكسر الوزن؟ أرى عدم صحة ذلك، وفي الشعر أمر آخر وهو أن البيت لا يتغير فيه سوى لفظة أو لفظتين على الأكثر، والبديل يكون بنفس الحركات والسكنات كي لا ينكسر الوزن ويقع الباحث في حيرة، فهل رأيتم تغيير في لفظة أو لفظتين بنفس عدد الحروف وبنفس الحركات أدى بالبيت إلى انكسار؟! حسب معرفتي لا.

ثم إن الخلاف مرتبط بنصوص قام عليها، وشواهد وأدلة كلها توجَّه لهذا النص، ولا توجد مسألة خلافية دون وجود الدليل القاطع والنص الواضح مناط الخلاف سواء من الشعر أو النثر أو حتى القرآن الكريم. أما أن يروى النص بالمعنى ويقوم عليه خلاف، فهذا أمر ضعيف، وأظن أنه لا جدوى منه؛ لأن الخلاف حوله – من وجهة نظري – يكون في المعنى وأصل هذا المعنى الذي يجعل الباحث يذهب أيما مذهب في وضع أصل له. ثم إن أبسط رد على من ذهب إلى أن هناك خلافاً في ذلك هو: ما هو الأصل الذي تستندون إليه في الخلاف؟ وعلى أي شيء قستم الرواية بالمعنى في الشعر، والقياس هو قياس فرع على أصل لوجود علة جمعت بينهما؟

ولذلك فإن البيت المستشهد به لذي الرمة لم تتغير فيه إلا لفظة واحدة، دار حولها الخلاف، وهي "آل" أو "إلا" وعليه فإنه ليس عيباً أن يرد بيت ذي الرمة بروايات ثلاث، فهذا وارد في العربية ، ولم ينكره أحد حيث إن لكل وجه دليلاً ملازماً له ولمعناه.

ذكر الأستاذ محمد عيد "أن سبب كثرة الآراء والتي أعدها مسلبة في النحو هو العصبية والمنافسة"، أقول: لا يجب أن نحمل العصبية والمنافسة كثرة الآراء وتعدد الروايات، ذلك لأن التعصب ليس لمجرد التعصب، أو المنافسة لحب الظهور دون وجه حق، ولكن لكل نحوي مذهب ومنهج وضع له القواعد، وعليها يسير، ويحاول بطبيعة منهجه أن يدافع عن

هذه القواعد، وكل المذاهب النحوية صحيحة طالما أنها تستند إلى أصول نحوية من سماع أو قياس أو رواية أو استصحاب .. إلخ، فإن لم يستند إلى ذلك فاجتهاده مردود لعدم امتلاك الحجة فيما ذهب إليه . **والله أعلم**.

***

٢- اضطراب الآراء وعدم الوقوف على الحقيقة

ذكر بعض الدارسين أن اضطراب الآراء النحوية وكثرتها كانت نتيجة للخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة . فقد كان صاحب الإنصاف حريصاً على تسجيل جميع آراء البصريين والكوفيين ، بل كان يسجل آراء مختلفة في المدرسة الواحدة فقد سجل آراء مختلفة للخليل وعيسى بن عمر ويونس وسيبويه والأخفش من البصريين، وسجل آراء منفردة للكسائى والفراء من الكوفيين، وليس صاحب الإنصاف هو الذي حرص وحده على تسجيل الآراء، بل نجدها عند ابن مالك وابن يعيش والرضى وشراح الألفية ، وأصحاب الحواشي على هذه الشروح، حتى تناقضت هذه الآراء وتعارضت، يقول الأستاذ عباس حسن عند كلامه عن مشكلات النحو: "في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأى فيقول وهو آمن: إن هناك رأيا آخر يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجرى وراء هذا النقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو والنظر قي قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى في أولياته وما يجرى مجرى البداءة العلمية"(١).

والغريب في الأمر أيضاً أنه قد توجد آراء وخلافات نحوية لم يحسمها أصحابها في الخلاف من المرة الأولى، بل نجد بعضاً من المسائل التي اختُلِف فيها سابقاً، جاء اللاحقون وتناظروا فيها ثانياً، وقد حدث ذلك بالفعل في المناظرة التي وقعت بين المبرد وثعلب في مجلس

---

(١) اللغة والنحو لعباس حسن: ٦٦، ٦٧.

الأمير محمد بن عبدالله بن طاهر، التي أشرنا إليها في المناظرات سابقاً، وكانت حول قول امرئ القيس:

لها مَتنتانِ خظاتا كمَا أكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ[٢]

وهذا البيت الذي اختلف فيه المبرد وثعلب، كان قد اختلف فيه وفي نفس موطن المناظرة الكسائي والفرَّاء، وكان رأي الكسائي فيه ما قاله ثعلب بعد ذلك في المناظرة، ورأي الفراء ما قاله المبرد، غير أن الفراء عدَّ حذف النون في المثنى لضرورة النظم لا للإضافة، كما قال المبرد.

والعجب من ذلك ـ كما قال محمد الطنطاوي ـ في هذا المقام: ".. أن بيتاً يحدث فيه خلاف بين السابقين مشهور متعَالَمَ تتناقله الكتب أخيراً، ثم نجد بعد ذلك مناظرة فيه يخفق فيها أحد المتناظرَين، وتتناقلها كتب أخرى، وبعدئذ يدع العلماء المسألة على أذلالها دون تمحيص فيها يتبين منه جلية الأمر، ومن هنا ينفسح الميدان للأقاويل والخلافات، وربما لو تكشَّفت الحقائق الأولى بصورة واحدة، وتناولها كل من تناولها وهي هي بدون نقص أو زيادة أو تحريف، وتكشَّفت آراء العلماء بعضهم لبعض؛ لتغير مجرى العلم في كثير من المسائل، وإنك لتأخذ من هذا مثلاً من الأمثال في عدم الوقوف على حقائق المسائل"[١].

هكذا قال الأستاذ عباس حس، والشيخ محمد الطنطاوي ـ رحمهما الله ـ ....

وأنا أرى أنه لا عجب في تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام الإعرابية فيها كما قال عباس حسن؟ ولكن لماذا الوقوف على حقيقة المسألة النحوية، وحسمها من أول خلاف –كما ذهب محمد الطنطاوي ؟!

أرى فيما ذهبا إليه توجيهاً آخر، على النحو التالي:

---

(٢) البيت سبق تخريجه، انظر ص (٣٠٨) من هذا البحث.

(١) نشأة النحو:٦٠، وقد تعرض ابن يعيش لرأي الكسائي والفراء في هذا الشاهد في شرح المفصل في قسم الحروف مبحث "تاء التأنيث" الساكنة، وتعرض له ابن هشام في المغني في مبحث "كل"، واستشهد به الرضي في شرح الكافية، وجاء في شرح شواهد الكافية للبغدادي الشاهد رقم (٨٣) وذكر في شرحه رأي الكسائي والفراء، وكذلك المناظرة بين ثعلب والمبرد.

- ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن "من أن تعدد الآراء في المسألة الواحدة وتعدد الأحكام النحوية فيها، يجعل الباحث يأخذ برأي وهو يعلم أن هناك رأياً آخر يناقضه".
- **أرى أن** ذلك صحيح، ولكن ليس دائماً؛ لأنه ليس بالضرورة أن يكون لكل رأي رأيٌ يناقضه إلا رأياً له حظ من النظر، حيث إن أي رأي لا يُعتبر ما لم يكن له حظ من النظر، فربما يكون هناك رأي مناقض، لكن ليس معتبراً، وما استند إليه صاحبه من أدلة غير معتبرة. وبالعكس ربما تكون هناك آراءٌ تعضد وتدعم وتقوي الرأي الآخر، حتى لربما يتفق أكثر من رأي في مسألة واحدة، والشواهد على ذلك كثيرة.

وبما أن مسائل الخلاف لا يدخل فيها إلا الباحث المتمرس . على حد قوله . فهل يكفي أن يأخذ الباحث برأي دون معرفة النقيض؟ وكيف يكون باحثاً ولا يكلف نفسه مشقة البحث وراء هذه الآراء ؟! فلو تمسك بحجة أن لكل مسألة رأياً أو أكثر فالعبارة صحيحة والحجة فيها نظر، والدليل على ذلك ما يلي:

- أنه على الباحث أن يلم بكل الآراء في المسألة؛ كي يتأكد من أن الرأي الذي أخذ به هو الأقوى، وإلا لو أخذ برأي دون معرفة بقية الآراء فربما أخذ بأضعفها أو شاذها.
- ليس معنى النقيض الضد الذي لا يرتفع إلى مرتبة غيره من الآراء؛ لأن أصل المسألة واحد والخلاف في العلة، فكل رأي له علته عند قائله، وله أدلته من أصول النحو المتفق عليها إجماعاً، ولعل الرأي الذي اختاره تكون علة صاحبه فيه واهية أو ضعيفة، وعلة صاحب الرأي الآخر أقوى، وبالعلة تتميز الآراء وتتباين.
- الباحث الذي يركن إلى الأخذ برأي واحد دون الإلمام ببقية الآراء في المسألة ليس بباحث، بل هو باحث خامل يكتفي من اللحم بعظم الرقبة.
- وأخيراً المسائل الخلافية لا يدخل فيها إلا أهل هذا الفن وعلومه، وليس باب الخلاف للمبتدئين، بل لمن له باع طولى في هذا الميدان، لذلك لا يكفي معرفة رأي واحد وإلا ضاع على اللغة معان ودلالات كثيرة أتت بها الآراء والتوجيهات الإعرابية المختلفة في المسألة الواحدة.

- **أما ما ذهب** إليه شيخنا محمد الطنطاوي وهو مستغرب ومتعجب من " أنه قد توجد آراء وخلافات نحوية لم يحسمها أصحابها في الخلاف من المرة الأولى، بل نجد بعضاً من المسائل التي اختُلِف فيها سابقاً، جاء اللاحقون وتناظروا فيها ثانياً".

ولا أرى في ذلك عجباً كما ذهب الشيخ؛ لأن ذلك أمر طبعي وبدهي في كل العلوم الإسلامية ومنها علم العربية (النحو) وذلك بالدلائل التالية:

- أن النحوي يقول بالرأي في المسألة في وقت ما، ثم بعد فترة من الزمن في البحث والمدارسة يظهر له توجيه آخر في نفس المسألة فيقول به، فيصبح له رأيان في المسألة الواحدة، رأي مثلاً بالرفع وآخر بالنصب، وكلاهما صحيح، وليس في ذلك عيب عليه، وكتب النحو مليئة بمثل هذا، فنرى بعض النحاة يوافق رأيه رأي الكوفيين في مسألة ما، وله رأي آخر يوافق به البصريين؟.
- أما تعجب الشيخ من أن المسألة الخلافية لا تحسم من أول مناقشة ومناظرة لها، فأنا لا أوافقه على ذلك، لأنا لو أخذنا بهذا لفقدت العلوم كثيراً، لأن اللاحق ربما يأتي بما لم يأت به الأول، أو على الأقل يستدرك عليه أشياء ربما غفل عنها السابق، وربما يستدرك الإنسان على نفسه كما كان يفعل سيبويه في كتابه، فقد كان يستدرك على الباب نفسه، وقد يبلغ بالاستدراك عدداً من الأبواب[1] وكذلك ما فات الإنصاف من المسائل استدركها اللاحقون عليه.
- الأهم من ذلك كله أن الشيخ نفسه استدرك على سيبويه في الأبيات مجهولة القائل حيث نسب بعضاً منها إلى قائليها، فهل نَعُدُّ ذلك عيباً أيها الشيخ، ولماذا لجأت إليه؟ وإذا لم يكن للاستدراك أهمية لضاع علينا معرفة أكثر من خمسين بيتاً من استشهادات الكتاب. وهذه أمثلة فقط، لأن المقام يطول بسرد مثل هذه الوقائع، ولو حُسم الخلاف من أول الأمر لما كان هناك حواش ولا تعليقات ولا استدركات على العلماء السابقين.

---

[1] الكتاب ١/ ٢٤ – ٢٥ .

- ثم إنه ربما تظهر ظواهر لغوية لاحقة تسوِّغ وجهاً نحوياً آخر فكيف بنا نقطع بالأمر من أول لقاء؟ هذا مصادرة للاجتهاد المأمور به في كل زمان ومكان ما لم يصادم نصاً أو سنداً من اللغة.
- أما إذا تناظر السابقون في مسألة وجاء اللاحقون وتناظروا فيها، فهذا ليس عيباً أو مذمة في النحو ولا في دارسه بل ذلك يُعد من توارد الأفكار والخواطر، حتى وإن كانوا على علم بمناقشتها من قبل، فالنقاش لها ربما يُخرج جديداً، وإن لم فهو تأكيد على أن هذه المسألة تواردت فيها الأفكار والرؤى وثبت إلى هذا الحين أنه لا جديد فيها ، ولعل العصور اللاحقة تأتي بجديد، ولا غرابة في ذلك، فهذا ما فعلته المدارس والاتجاهات النحوية في بغداد وغيرها فيما تركه البصريون والكوفيون، فقد استدركت مدرسة بغداد آراء على البصريين والكوفيين، وكان لهم رأي يُعمل به، وكذلك مدرسة الأندلس وما جاء به ابن مالك وأبو حيان، وكذلك المدرسة المصرية وما كان للنحاس من آراء كثيرة في كثير من المسائل النحوية، والتي كانت قد نوقشت من قبل. وإليك نموذجين على ما ذهبت إليه، وهما:

الأول: إعراب الأسماء الستة:

فقد ذهب سيبويه إلى أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها كما يقدر في الأسماء المقصورة وإنما قلبت في النصب والجر للدلالة على الإعراب المقدر فيها[(١)]. ولأبي الحسن الأخفش قولان، الأول: مثل قول سيبويه، والقول الثاني أن حروف المد ليست حروف إعراب، ولكنها دلائل على الإعراب[(٢)].

وذهب الجرمي إلى أن انقلاب حروف المد هو الإعراب[(٣)].

---

(١) الإنصاف مسألة (٢)، والهمع ٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، والتذييل والتكميل ١٨١/١. وانظر: المسألة كلها ص (٣١٤) من هذا البحث.

(٢) المقتضب ١٥٤/١، والتبيين ص١٩٣، وهمع الهوامع ٩٨/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، وزاد أبو حيان في التذييل قوله: (وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده) انظر: التذييل والتكميل ١٧٨/١.

(٣) المقتضب ١٥٣/٢-١٥٥، والتبيين ص١٩٤، وشرح ألفية ابن معط ص٢٥٣، والهمع ٩٨/١، والتذييل ١٧٧/١-١٧٨. والإنصاف مسألة ٢.

وذهب المازني إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات، وأن الواو والألف والياء هي حروف إشباع نتجت عن إشباع الحركات ، وهذا كثير في الشعر وغيره وتؤيده عنده لغة من يعرب بالحركات في حال الإضافة نحو هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك(٤).

وذهب قطرب وأبو إسحاق الزيادى إلى أن حروف المد هي نفسها إعراب(١).

وذهب على بن عيسى الربعى إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات وأن هذه الحروف لامات فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخِوك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإذا قلت: "أخيك" فأصله أخِوِك فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء ثم قلبتها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها(٢).

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها، فإذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامة الرفع والضمة التي قبلها، وكذلك في النصب والجر(٣). وهذه سبعة آراء في إعراب الأسماء الستة ، وزاد السيوطى خمسة آراء أخرى(٤).

ولم يقتصر الخلاف على إعرابها، وإنما اختلف النحويون في وزن "ذو"، وفي وزن "فوك" وفي وزن أب وأخ وحم، وفي حركات "هن"(٥).

النموذج الثاني في عامل النصب في المستثنى: قال سيبويه: إن العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلا. وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من

---

(٤) الإنصاف مسألة(٢)، والتبيين ص١٩٤، والإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١، والمقدمة الجزولية ص١٤٤، وشرح ألفية ابن معط ٢٥٢-٢٥٣، والتذييل ١٧٧/١، ونسبه الزجاجي في المجالس ص٣٣٣ إلى البصريين، وائتلاف النصرة ص٢٨.

(١) همع الهوامع ٩٧/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، والتذييل ١٧٩/١، والأشموني ٣٥/١،٣٤، وائتلاف النصرة ص٢٨، والإنصاف مسألة (٢).

(٢) شرح الكافية للرضي ٢٧/١، وشرح المفصل ٥٢/١، وهمع الهوامع ٩٨/١، والتذييل والتكميل ١٧٧/١، وشرح التسهيل ٤٣/١، والإنصاف مسألة ٢.

(٣) الإنصاف، المسألة ٢٠، والتبيين للعكبرى، المسألة:٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٥٢.

(٤) همع الهمع ١/ ٣٨ . فتصير الآراء في إعرابها اثنى عشر رأيا.

(٥) شرح الأشموني ٧١/١، ٧٣.

الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى " إلا " نفسها نيابة عن " أستثنى " فإذا قلت أتاني القوم إلا زيدا، فكأنك قلت أتاني القوم أستثنى زيدا.

وذهب الفراء إلى أن "إلا" مركبة من حرفين : إن التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، ولا التي للعطف، فصار: إنَّ لا، فخففت النون وأدغمت في اللام فأعملوها فيما بعدها عملين ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأن، وعطفوا بها في النفى اعتبارا بلا ، فإذا رفعوا في النفى فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها عمل "إنَّ" وزيدا اسمها وقد كفت لا من الخبر، والتأويل: إن زيدا لم يقم.

ونسب للكسائى ثلاثة آراء: **الأول**: قال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله قام القوم إلاَّ أن زيدا لم يقم. **الرأي الثاني**: أن المستثنى منصوب على الخلاف. **الرأي الثالث**: أن المستثنى منصوب على التشبيه بالمفعول كالتمييز[١].

فهذه ستة آراء في عامل النصب في المستثنى ، وقد أوصلها السيوطي إلى سبعة[٢] وأوصلها المرادى إلى ثمانية[٣].

فهل هذا عيب أو مذمة أو أنه يجب أن نأخذ برأي واحد فقط، أو أن الباحث يأخذ بوجه دون الوجوه الأخرى؟ أم كيف كانت تأتي إلينا كل هذه الآراء لو أُحكمت المسائل في أول مناظرة لها أو مناقشة؟!! أرى أن هذا يستحق الثناء والمدح لا التعجب والدهشة، لأن ذلك من خصائص العربية. ورحم الله حافظ إبراهيم إذ يقول على لسانها:

أنا البحر في أحشائه الدر كامن   فهل سألوا الغواص عن صدفاتي

والله أعلم.

***

(١) الإنصاف، المسألة ٤٢، والتبيين المسألة(٦٦)، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٧٧،٧٦.

(٢) همع الهوامع١/ ٢٢٤ .

(٣) الجنى الدانى ص٥١٦ .

المبحث الثاني

آثار أخرى للخلاف قد تكون سلبية عند البعض

١ – تعدد التقدير والتخريج

ذكر بعض الدارسين أن سبب تعدد التقدير والتخريج في كتب النحو وكتب الخلاف، هو التمسك بالرأي، ومحاولة إبطال حجة الطرف الآخر، وأن الذي ساعد على ذلك مرونة اللغة ، كما في النماذج الآتية :

٧- ذهب الكوفيون إلى أن "عليك، ودونك ، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: "زيداً عليك، وعمر عندك ، وبكرا دونك " واحتجوا بقوله تعالى : ﴿**كتاب الله عليكم** ﴾ (النساء: ٢٤) ، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله ، أي الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بعليكم .

٨- الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿**إن هذا لهو حق اليقين**﴾ (**الواقعة: ٢٣**)، واليقين في المعنى نعت للحق، لأنه الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقوله تعالى: ﴿**جنات وحب الحصيد**﴾ (ق: ٩) والحب في المعنى هو الحصيد،وقد أضافه إليه، وقوله:﴿**وما كنت بجانب الغربي**﴾ (القصص: ٤٤) والجانب في المعنى هو الغربي، وقول الراعي:

وقرب جانب الغربي يأدو مدبَّ السيل واجتَنَبَ الشِّعارا[1]

---

[1] البيت من بحر الوافر، وقائله الراعي النميري، انظر ديوانه ص١٤٧، واللسان مادة (دبب . شعر). والإنصاف٤٣٧/٢ .

ومن ذلك قول العرب "صلاة الأولى ، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء" والأولى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء ، وقد أضافوها إليها. واعترض على ذلك البصريون [٢].

٩- منع جمهور البصريين أن يلي كان معمول خبرها، فلا يجوز عندهم: كان طعامك زيد أكلا، وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقول الفرزدق :

قنافذ هداجون حول بيوتهم   بما كان إياهم عطية عودا[١]

وخرج البصريون هذا البيت على الوجوه الآتية:

التخريج الأول: أن اسم كان ضمير الشأن، وعطية مبتدأ وجملة "عودا" خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

الثاني: أن "ما" اسم موصول مجرور المحل بالباء وكان زائدة، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

الثالث: أن اسم كان ضمير مستتر يعود على ما الموصولة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان وجملة كان ومعموليها لا محل لها صلة، والعائد _ على هذا التخريج والذي قبله – محذوف تقديره : بما كان عطية عودهموه .

الرابع: أن ما جاء في هذا البيت ضرورة[٢] والأمثلة على هذا كثيرة، ولو حاول الإنسان أن يحصر مثل هذه المواضع التي جاء فيها تقدير وتخريج في مسائل الخلاف فلم يستطع؛ لأن كل آية أو قراءة أو بيت لا يوافق قواعد البصريين فإنهم يتناولونه بالتقدير والتخريج، وكأن كل نص أتى به الكوفيون يجب أن يخضع للتأويل، ومعظم ما في كتب النحو يخضع لهذا، ويقول عبد الحميد حسن: "ولعلنا في هذه الأمثلة وفي غيرها وهو كثير نرى أن النحاة في تأويلاتهم كانوا يسايرون مقاصد العرب أو ما اعتقدوا أنه من مقاصدهم في

---

[٢] الإنصاف، المسألة: ٦١.

[١] البيت من الطويل، للفرزدق، ديوانه١/١٨١، وخزانة الأدب٩/٢٦٩،٢٦٨، وشرح ابن عقيل١/١٤٤، ومغني اللبيب ص٥٣٨، وهمع الهوامع١/١٨١، والمقتضب٤/١٠١، وأوضح المسالك ١/٢٤٨.

[٢] أوضح المسالك مع عدة السالك لمحي الدين عبدالحميد ١/٢٤٨ -٢٥٠.

تعبيراتهم وخصائص لغتهم ، على أننا لا نقول إنهم في جميع تأويلاتهم قد سايروا روح اللغة العربية ، فقد كانوا في بعض الأحوال يفكرون وهم متأثرون بالتعليل الفلسفى، وكانوا في بعضها يتعسفون ويتكلفون ويحاولون تأول كل شيء ، كأنهم أرادوا أن يثبتوا أن كل ما نطق به العرب إنما كان على طرق ثابتة لها أسبابها ونتائجها المنطقية وأصولها العقلية الصحيحة، ولا ندرى هل هذا صحيح في اللغات ونحن نعلم أنها تخضع لعوامل كثيرة متشعبة، منها العادات العقلية والعادات الاجتماعية والاستعمال"[1].

هكذا قالوا... وأرى أن قولهم مردود والدليل مما قالوا، فقد قالوا: إن الذي ساعد على ذلك مرونة اللغة، وذهب الأستاذ عبدالحميد حسن إلى أن النحاة في تأويلاتهم يسايرون مقاصد العرب في تعبيراتهم وخصائص لغتهم ولهجاتهم، وهذا صحيح ومعلوم ولا ينكره أحد، فلماذا هو إذن معدود من مسالب الخلاف؟!

وهل كان جمع اللغة العربية في أول عهدها إلا من تعبيرات العرب وخصائص لغاتهم المختلفة، حتى كان يؤخذ بالأقوال الشاذة أحياناً وتنسب إلى القبيلة التي نطقت بها، حتى اشتهر بعضهم بالتأتأة والوأوأة، فربما نطق العربي بلفظة نطق بها الآخر لكن المعنى والدلالة لكل لفظة منهما مختلفاً، والنحوي المعني والمهتم بمسائل الخلاف عليه أن يجري وراء هذه الخلافات، ليؤكد صحتها في التركيب وفي استخدامها في المعجم اللغوي للعربي الناطق بالفصحى.

لذلك فإن تعدد التقدير والتخريج لا يُعد عيباً، بل هو من الأمور التي تتطلبها طبيعة اللغة العربية ومدلولات ألفاظها باعتبار بيئاتها المختلفة، وهذا من أولويات البحث في اللغة، لأن اللغة ظاهرة اجتماعية يجب أن تفسر بطبيعة الناطقين وبها، وهذا يستدعي من الباحث وضع أكثر من احتمال لتفسير الظاهرة الواحدة، ولأنه ربما تحتمل العبارة أكثر من مدلول، وكل مدلول يخرج أو يقدر حسب الفهم للنص، لأن النصوص المكتوبة صماء وعلى الباحث أن يستنطقها تقديراً أو تأويلاً أو تخريجاً على مثال سابق، وهذا يطبق حتى على أعلى نصوص الفصاحة والبيان وهو النص القرآني الذي تحتمل العبارة بل والكلمة فيه أكثر من

---

[1] القواعد النحوية ، لعبد الحميد حسن، ص ١٨٦.

مدلول ومعنى، والدليل على ذلك ملء كتب التفاسير والفقه بتعدد وجوه التفسير والتأويل في النص.

فلماذا إذن التضييق على العقول وإحجام التفكير في معان جديدة قد تنفع الدرس النحوي حتى في وقتنا الحاضر، الذي انفتح فيه العالم العربي على غيره من الشعوب، مما يؤدي إلى جلب بعض من العبارات والألفاظ إلى العربية، الأمر الذي يفرض على الباحث والمتخصص أن يجعل لها تسويغاً موافقاً للعربية، وذلك لا يكون إلا بطريق التقدير والتأويل، وهذا ما تفعله المجامع اللغوية في عصرنا الحاضر، فكم من كلمات وعبارات لم تكن في المجتمع اللغوي من قبل ثم ظهرت على ساحته، وكان لها من العربية حظ وافر حيث جعل أهل هذا الفن لها مكاناً بين العربية وألفاظها طالما أنها تستعمل في البيئة العربية، وهذا ما فعله مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية العراقي.

فهل بعد هذا نأتي ونقول: إن تعدد التقديرات والتخريجات كانت من الآثار السلبية على الدرس النحوي؟! لا أظن ذلك ولا أقول به.

والله أعلم.

***

٢- التوسع في الجواز

جاء على لسان بعض الدارسين أن هذا الأثر ناتج عن سلطان القياس والصنعة، وانتقال البحث اللغوي من واقع المتكلمين إلى قضايا العقل، وما يمكن أن تحتمله أقيسة النحاة، وما دام الأمر قضية عقلية فما أوسع المدى الذي يدخل تحت دائرة الجواز العقلي!!.

ومن هنا اتسعت ظاهرة الجواز وفشت؛ لأن أقوالاً كثيرة يسندها تجويز العقل واحتمالاته، حتى قال البعض: "عجبت لنحوي كيف يخطئ".

وأرى أن منهج الكوفيين يتحمل من ذلك كثيراً؛ لأنه هو الذي أخذ بالتوسع في مبدأ القياس والتمسك بشدة بكل مسموع، حتى ولو كان الشاهد يتيماً، يقيمون عليه قاعدة، ولذلك قال رئيسهم الكسائي :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

ومن هنا كثرت القواعد واتسعت ظاهرة الجواز في الدرس النحوي، لذلك فإن المطلع على مسائل الخلاف في كتبها أو في كتب النحو العامة، يجد أن البصريين يمنعون ولا يجيزون إلا في القليل، وأن الكوفيين يجيزون في الكل تقريباً.

ونجد أيضاً نوعاً من الإجازة يقوم على أقيسة نظرية بحتة، وهو أبعد ما يكون عن طبيعة اللغة، وللبصريين الحظ الأوفر منه.

ومن الأمثلة على ذلك أن الكوفيين أجازوا جمع الاسم الذي في آخره تاء التأنيث بالواو والنون إذا سميت به رجلا، ومنع ذلك البصريون[١].

ومنه أن الكوفيين أجازوا التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، ومنع ذلك البصريون[٢].

---

(١) الإنصاف مسألة: ٤.

(٢) الإنصاف مسألة: ١٠.

ومنه أن الكوفيين أجازوا تقديم خبر "مازال" عليها وما كان في معناها من أخواتها، ومنع ذلك البصريون[٣].

ولقد عددت في كتاب الإنصاف ثماني وثلاثين مسألة، قال الكوفيون فيها: يجوز، وقال البصريون: لا يجوز، في حين عددت سبع مسائل جاءت عكس ذلك.

وإن المطلع على كتاب معاني القرآن للفراء يجد أنه كان يجيز وجوهًا أخرى غير ما جاءت عليه القراءة المشهورة، وهو يُصرِّح بذلك قائلا: فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع، من ذلك ﴿**فبما نقضهم**﴾ (النساء، آية: ١٥٥)، لم يقرأه أحد برفع، ولم نسمعه، ولو قيل جاز. وأنشدونا بيت عدى:

لم أر مثل الفتيان في غير الـ أيام ينسون ما عواقبها[١]

والمعنى: ينسون عواقبها، صلة لما، وهو مما أكرهه، لأن قائله يلزمه أن يقول ﴿**أيما الأجلين قضيت**﴾ (القصص: ٢٨)، فأكرهه لذلك ، ولا أرده ، وقد جاء ، وقد وجَّهَهُ بعض النحويين على: ينسون أيُّ شيء عواقبها، وهو جائز ، والوجه الأول أحبَّ إليَّ، والقُرَّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عند تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز"[٢].

يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "أول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي، وذلك أن الكسائى كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النحو"[٣].

هكذا قالوا ...

وأنا لا أوافقهم في كل ما ذهبوا إليه وخاصة فيما ذهب إليه محمد الطنطاوي.

وأنا أذهب في ذلك إلى ما ذهبت إليه في كثرة الروايات والآراء والتقديرات والتخريجات آنفاً؛ لأن هذا بالطبع يؤدي إلى السعة في الجواز، ولست مع من ينسب كل ما سبق إلى الجدل العقلي والتوسع في القياس، لأن القياس من أصول اللغة، حيث إننا لا نفعل

---

[٣] الإنصاف مسألة:١٧.

[١] البيت من المنسرح، وهو لعدي بن حاتم، انظر: المزهر في علوم اللغة٤١٣/٢، وسر صناعة الإعراب٣٨٢/١، ومنحة الجليل بشرح ابن عقيل١٦٦/١، ١٦٧، والنحو الوافي٣٩٥/١.

[٢] معاني القرآن : ١/ ٢٤٥ .

[٣] نشأة النحو: ١٢٢ .

سوى أن نلحق المقيس بالمقيس عليه لعلة مشتركة جمعت بينهما، فنحن لا نقيس أصلاً بأصل ولكن نقيس فرعاً بأصل، وليس في هذا مذمة ولا مسلبة، فلولا القياس لضاع على العربية الكثير والكثير، ولكل علم أصول ومقومات لا يقوم إلا بها، والقياس هو أحد أهم هذه المقومات للنحو العربي، لذلك قال الكسائي:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

أي أن النحو ما هو إلا قياس، وليس العكس، ولذلك يقول أبو علي الفارسي أحد أقطاب القياس: "أُخطئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أُخطئ في واحدة من القياس"[(١)].

وكذلك يقول ابن جني إمام مدرسة القياس: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[(٢)] وأشار الشيخ محمد خضر حسين إلى أهمية القياس في اللغة قائلاً: "القياس طريق يسهل به القيام على اللغة بحيث يكون وسيلة تُمكِّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو تحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة والدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها"[(٣)].

وما تفعله المجامع اللغوية اليوم من صياغة الجديد من المصطلحات لهو القياس نفسه، وذلك لمسايرة التقدم الحضاري وما يصحبه من ضرورة صياغة الجديد من المصطلحات للاكتشافات والعلوم الجديدة التي لم تكن معروفة في أصل اللغة.

ولذلك يقول ابن جني: " ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[(٤)]، ويقول السيوطي: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حد النحو: هو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ... وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، ولو لم يجز القياس

---

(١) الخصائص ٢/٨٨.

(٢) الخصائص ٢/٨٨.

(٣) انظر: الشاهد وأصول النحو لمحمد خضر حسين، ص٤٣٠.

(٤) الخصائص ١/٣٥١، ٢/٢٥..

واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً ..."[١].

هل بعد هذا نقول بأن أقيسة النحاة كانت من الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي؟! وأن استخدام الجدل والعقل في القياس ليس من إيجابيات القياس؟ وأن الكسائي صاحب إحدى القراءات السبع المتواترة قد أفسد النحو بتوسعه في الأخذ بالقياس؟ هذا ما لا أميل إليه، وأجزم بأنه لولا القياس لضاعت علينا استعمالات لغوية كثرة كان القياس السبب فيها. **والله أعلم**.

***

[١] الاقتراح في علم أصول النحو ص٧١، في أصول النحو ص٦٨، ٦٩.

٣- المبالغة في الصناعة والبعد عن الواقع اللغوي

ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن النحويين البصريين والكوفيين بالغوا في صناعة النحو وبعدوا في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين، وذلك لمعرفة بعضهم بالمنطق الأرسطى، ولأن بعضهم كان يعرف الفلسفة وعلم الكلام[١].

واستشهد السيد رزق الطويل في رسالته بـ "يوهان فك" حيث قال: وتحدث الكاتب "يوهان فك" عن النحو في القرن الثالث الهجري، وكيف أصبح مجرد دراسة لا تراعي الأساليب العادية، فيقول: " فليس أوضح دلالة على تلك الهوة السحيقة التي قامت في حياة الفكر على مر القرنين الثالث الهجري – التاسع الميلادي – بين العربية القديمة الفصحى، والعربية المولَّدة الآخذة في الانتشار من أن النحويين أنفسهم في ختام القرن المذكور لم يكونوا يستعملون اللغة الفصيحة في مسامراتهم ومحاوراتهم، فهذا ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) لم يجر في محاضراته على قواعد الإعراب، إذ كان يدخل المجلس، فيقوم له تلاميذه، فيقول لهم: أقعدوا، بفتح الهمزة كما في اللهجة الدارجة إذ ذاك، وكذلك لم يراع ثعلب النحو في رسائله فقد كان إذا كتب كتاباً لبعض إخوانه أصحاب السلطان لا يخرج عن طبع العامة، وعلى الرغم من هذا كان ثعلب أبرز ممثلي الكوفيين في عصره[٢].

واستشهد أيضاً بما جاء في مقدمة الخصائص لابن جني قائلاً: "وهناك دليل واضح كالشمس على ذلك وهو أن بعض الأدباء زهدوا في النحو لبعده عن الواقع اللغوي للمتكلمين والمبالغة فيه، ولا أدل على ذلك من أن المتنبي وهو من هو، عندما نقد الصاحب بن عباد بعض شعره، لم يضع في حسبانه ما وقع فيه من لحن أخذه عليه النحاة، وكان إذا سئل عن شيء في النحو والصرف في شعره يقول: سلوا صاحبنا – يقصد ابن جني – وكان معاصراً له، ويقول أحياناً أخرى: عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أُرد[٣].

---

[١] انظر القياس في النحو العربي، للدكتور صابر بكر أبو السعود : ١٥٩، ١٩٩

[٢] العربية ليوهان فك ص ١٤٠-١٤١.

[٣] انظر: مقدمة الخصائص لابن جني، تحقيق محمد النجار – رحمه الله –.

وإن الناظر في كتاب الإنصاف يجد به أدلة كثيرة على ذلك، منها: الاختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع، فقال الكوفيون: الفعل الأول أولى، واحتجوا بالقياس قائلين: إن الفعل الأول أولى لسبقه وقوة الابتداء به، ولأنه لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا تقدمت وكذلك "كان". وقال البصريون: الفعل الثاني أولى لقربه، والذي يدل على أن للقرب أثر أنهم قالوا: "جحر ضب خرب" فأجروا خرب على ضب، وهو في الحقيقة صفة للجحر، لأن الضب لا يوصف بالخراب فهاهنا أولى[١].

بل إن بعضهم كان يقيس قياسا نظريا، أي على غير شاهد، ومن ذلك ما ذهب الكوفيين إليه في أن الاسم مشتق من الوسم ، وأصل اسم عندهم هو وسم إلا أنه حذفت فاؤه وزيدت في أوله همزة عوضا عن المحذوف ، ووزنه إعْل ، ولا يوجد في كلام العرب ما حذفت فاؤه وعوض بالهمزة في أوله.

وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين، وهو ما ليس له نظير في كلام العرب لأن كل معرب ليس له إلا طريق إعراب واحد[٢].

ويظهر بُعد النحاة عن الواقع اللغوي من كثرة العلل، فسيبويه لا يعلل لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضاً لما يُخَرَّج على تلك القواعد[٣]، والفراء دائما يلجأ إلى العلل يشرح بها قياسه ويدعم بها حكمه ، وهو دائما يريد أن يقنع قارئه بعلله ، ولعل هذا الأسلوب هو انعكاس لما أفاده من أساليب المتكلمين[٤].

ويظهر هذا أيضا من كثرة الجدل والاحتجاج ، ومن ذلك جدلهم حول أصل المشتقات ، أهو المصدر أم الفعل، والجدل حول فعلية "نعم وبئس" أو اسميتها، ولقد استغرق الجدل حول هاتين المسألتين ثماني وثلاثين صفحة من كتاب الإنصاف، ولقد ألف صاحب هذا الكتاب كتابين في الجدل والأدلة هو "الإغراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة" في أصول النحو.

---

(١) الإنصاف ، المسألة : ١٣

(٢) القياس في النحو العربي: ١٦٢، ١٦٣ .

(٣) المدارس النحوية ص٨٢.

(٤) القياس في النحو العربي ص ١٩٩ .

ويظهر ذلك من اختلاف النحويين حول تركيب بعض الأسماء أو بساطتها، وحول عدد الحروف التي بنيت عليها بعض الأسماء ، فقد اختلفوا في الحروف التي وضع عليها الاسم في "ذا والذي" والحروف التي وضع عليها الاسم في "هو وهي" و"كم" مفردة أو مركبة، إلى غير ذلك .

هكذا قالوا ... **و**أنا أرى أنه لو أنعم هؤلاء الأساتذة الكرام النظر فيما سطَّروه، لتراجعوا عما قالوا، والدليل على ذلك ما يلي:

أولاً: ما ذهب إليه الدكتور صابر أبو السعود من أن النحاة في خلافاتهم بعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلمين لمعرفتهم بالمنطق والكلام والفلسفة.

أقول: هل وجود أحد الفلاسفة أو علماء الكلام في زمن علماء البصرة أو غيرهم يعطي الحق في القول بأن التفكير الفلسفي قد طغى على النحاة وأبعدهم في خلافاتهم عن الواقع اللغوي للمتكلمين؟ هذا لا يصح.

وعلى فرض أن علماء البصرة درسوا المنطق والفلسفة فهذا – في حد ذاته – مفيد للدارس؛ لأن ذلك يجعل للباحث القدرة على التدرج العقلي في الاستنتاج والوصول إلى الرأي الأصوب، ولذا أعد ذلك من إيجابيات الخلاف لا العكس، وأنا أعتبر ذلك من فرضيات اللغة التي تدعو إليه العلل داخل القاعدة الواحدة، وهذه العلل كل نحوي يسلك فيها طريقاً خاصاً به للوصول إليها فمثلاً الفاعل مرفوع، فهذا أصل مجمع عليه؛ لكن ما هي علة رفعه، وهذه العلة هي التي تجعل كل صاحب رأي يفكر في الوصول إلى العلة الصحيحة بغض النظر عن الطرف الفكرية التي يسلكها لإثبات علته، وفي نهايتها يدلل عليها بما استند إليه من شعر أو نثر أو نص من قرآن.

ومن هنا، فليس عيب أن يكون تفكير النحوي منطقياً، حيث إنه يُرتِّب عدة قضايا ثم يخرج منها بنتيجة سواء أكانت هذه النتيجة جزئية أم كلية، وسواء أكان الاستنتاج للعلة صحيحاً أم خطأ فذلك لا يؤثر على اللغة المنطوقة أو طريقة تعلمها، لذا فهي ذات فائدة على الدرس النحوي لا العكس.

ثانياً: استشهاد السيد رزق الطويل بما قال "يوهان فك" ليس دليلاً على وجود ما زعم فك في العربية؛ لأنه ربما لم يستطع تفسير مثل هذه الظاهرة تفسيراً جيداً ثم يتهم ثعلباً أحد أصحاب المجالس اللغوية وأحد أقطاب مدرسة الكوفة المشهورين بأنه لم يلتزم بقواعد الإعراب في محاضراته ومخاطباته. وأنا أرد عليه من جانبين:

الأول: أن ما استشهد به "فك" لا يعد محل استشهاد، حيث إنها كلمة منفردة، ولا يصح حكم على كلمة بدون سياق تركيبي، فكيف نحكم على كلمة "أقعدوا" التي استشهد بها أن ثعلباً قصد ذلك؟ أرى أن هذه طرفة وأن ثعلباً يقصد الفعل المضارع " أقعدُ" وربما أشبعه أمام الراوي فظن الراوي أن ثعلباً يريد فعل الأمر المجموع، وهذا ليس مراد ثعلب؛ لأن مثله لا يقع في مثل هذا.

الثاني: أن ما استشهد به من أن ثعلباً كان يكتب بالعامية للسلطان، أقول: إن طبيعة الكوفيين كانت دائماً تميل إلى الأمراء والسلاطين، فلعل بعضهم كان لا يحسن العربية، فإذا كاتبه ثعلب بالفصحى لحن وأوقع الأمير فيما لا يحب أمام الناس، فهذا في حد ذاته حسن أدب مع ولاة الأمر، وهذا أمر محمود، كل هذا مع ما يراود النفس في الثقة بالرواية التي رويت عن ثعلب!!

ثم إن استشهاد الطويل بأن النحاة ابتعدوا عن الواقع اللغوي مما زهَّد بعض الأدباء في النحو مستشهداً بما قاله المتنبي عندما نقد بعض شعره الصاحب بن عباد.."

أقول: لو أعاد الطويل النظر فيما قاله المتنبي، لما قال إن النحاة زهَّدوا الأدباء في النحو، ولعلم أن هذا يدل دلالة واضحة على تمكن المتنبي من اللغة وقواعدها، ومعرفته اللغوية أعظم بكثير من أناس آخرين في هذا الميدان إلا أن شعره لا يستشهد به؛ لأنه ليس من عصور الاستشهاد.

والدليل على ذلك أنه أخذته العزة والعظمة ولم يعبأ بكلامهم، لمعرفته أن ما قاله صواب، ولذا أحال الذين نقدوا شعره إلى إمام من أئمة العربية وهو ابن جني. وليس قول المتنبي:" عليكم بابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد" دليل على أنه لحن في شعره، ولكنه دليل على أن صاحبه ابن جني هو الأوحد الذي يعلم تخريج ما قاله على الوجه

الصحيح، فإحالته إياهم إليه،كي يعلموا أن المتنبي لا يخطئ في الشعر، وأن ما قاله يحتمل أكثر من وجه، لذلك قال " يعلم ما أردت وما لم أُرد".

وبعد هذا نقول: أنهم قد بعدوا عن الواقع اللغوي للمتكلمين؟ ولا يحق للأدباء أن يزهدوا في النحو لعدم علمهم التام بما تحمله القواعد من تأويلات وتخريجات وعلل قد لا تصل إليها أفهامهم. وما رأيت أحداً أنكر على المتنبي شيئاً إلا كان له في اللغة مخرج، إنه شاعر الحكمة القائل:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبه وأسمعت كلماتي من به صمم

والله أعلم.

***

٤- الاهتمام بالفلسفة والمنطق والتفكير النظري

لقد كان للفلسفة والمنطق الأرسطي دور في التأثير على الدراسات النحوية، لكنه تأثير سلبي كان سبباً في البعد عن دراسة النحو، حيث إن إقبال النحاة على الدراسات الفلسفية والمنطقية واتخاذها سنداً وحججاً لآرائهم، أبعدهم عن الأسلوب الأمثل لدراسة اللغة، وأصبح النحو العربي ضرباً من ضروب الفلسفة والمنطق، والتي اعتمد عليها النحاة وبخاصة البصريين، ومشاركة الكوفيين في جانب قليل من هذه المقاييس والدراسات. لأن البصريين كانوا يعتمدون كثيراً على الأساليب الفلسفية والمنطقية في جدالهم وحواراتهم لإثبات قواعدهم النحوية؛ لذلك فإنهم سلكوا مسلك المتكلمين في الاعتداد بالعقل، حتى سُموا "نحاة المنطق".

وهناك بعض الكوفيين الذين اعتدوا بالمقاييس العقلية كالفرَّاء، ومع ذلك كان متمسكاً بالأساليب العربية الفصيحة من قراءات وشعر لما له من اتجاه اعتزالي.

أما تأثير هذه الدراسات الفلسفية والمنطقية على الدرس النحوي، فكان واضحاً في:

١- ظهور القياس وهو أحد أصول النحو العربي، وشدة إيغال النحاة فيه جعلت له تأثيراً سيئاً على الدرس النحوي ذكرناها آنفاً.

٢- وفي الحدود والتعريفات، التي شملت كل أبواب النحو تقريباً.

٣- وجود التقسيمات العقلية البعيدة عن التقسيمات الاصطلاحية للنحو.

٤- وجود العلل والإسراف فيها كماً وكيفاً، فهم يلتمسون لكل شيء علة هذا من ناحية الكم، وأما الكيف فإنهم أحياناً يعطون العلة النحوية صفة العلة الفلسفية.

٥- كثرة العوامل، وهي نوع من العلل، أوجده النحاة ليسوغوا الواقع الإعرابي والنظمي للكلام العربي.

وهذا كله نتج عنه شيء آخر وهو تعدد الآراء، واشتداد الصراع العقلي، حتى ترى الرأي وضده في المسألة الواحدة، وامتزجت قواعد النحو باصطلاحات المنطق وعلل الفلاسفة.وقد ظهرت دراسات حديثة برَّأت النحو وعلماءه الأوائل من ذلك.

يقول الدكتور عبدالرحمن أيوب عن هذه الظاهرة، التي سيطرت على النحو:" لقد وقع النحويون في هذا الخطأ . وأعني تقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة . لأنهم كانوا متأثرين بالفلسفة الإغريقية من الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ اللغوية ذاتها[١].

وهذه الثروة من الفكر الفلسفي التي تركها الخلاف كانت مثار تهكم وسخرية من النحاة أنفسهم لمعاصريهم، ومن ذلك ما قاله الفارسي عن معاصره الرماني:" إن كان النحو كما قال أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء". وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو حسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي[٢] .

وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على ما جنته هذه الدراسات الأجنبية على الدرس النحوي من البعد عن طبيعة اللغة، والتمسك بالتعليلات الفلسفية، وللأسف يوجد من النحاة المعاصرين من دارسي النحو اليوم من يتمسك بهذه الأساليب الفلسفية والمنطقية في دراسته النحوية.

***

٥ – تخطئة بعض القراءات

[١] دراسات نقدية في النحو العربي ص٩.

[٢] نزهة الألباء ترجمة الرماني.

كان من نتيجة التمسك بالقياس عدم اعتراف البصريين بظاهر الآيات والقراءات التي استشهد بها الكوفيون، فقد استشهد الكوفيون بآيات قرآنية، فلم يأخذ بها البصريون فأولوها، أو نسبوها للضعف والشذوذ ، من هذه القراءات قراءة حمزة ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾ (النساء : ١) بخفض "الأرحام" عطفا على الضمير المخفوض في "به" فلم يقبل البصريون هذه القراءة ، فهم يمنعون العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض تمسكا بالقياس قائلين: إن الجار و المجرور متصلان – والضمير إن كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب – فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز . وأولوا هذه القراءة بتأويلين : **الأول:** أن " الأرحام" مجرورة بالقسم ، وجواب القسم قوله: ﴿**إن الله كان عليكم رقيبا**﴾(النساء: ١). **التأويل الثاني:** أن "الأرحام" مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها[١].

ومن القراءات: قراءة ابن عامر: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم** ﴾ (الأنعام: ١٣٧)، بنصب"أولادهم" وجر"شركائهم" ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: " أولادهم ".

ومنع البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، قائلين: لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وقالوا: إن هذه القراءة واهية ووَهْمٌ من القُرَّاء[٢]. ومن هذه القراءات قراءة أبي جعفر ﴿**ليجزى قوما بما كانوا يكسبون**﴾، ببناء "يجزى" للمجهول ونصب " قوما" ويكون نائب الفاعل المصدر المقدر أي يجزى الجزاء، أو الجار والمجرور.

ولقد احتج بهذه القراءة الكوفيون والأخفش على جواز إنابة غير المفعول عن الفاعل، وهو ما لا يجيزه البصريون ، فقد قال ابن الأنبارى: ومن قرأ (ليُجزَى) نصب (قومًا)

---

[١] الإنصاف: المسألة : ٦٥.

[٢] الإنصاف : المسألة : ٦٠ .

على تقدير: ليُجزَى الجزاءَ قومًا، وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين؛ لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح"[١].

وقال العكبري: أن يكون التقدير: (ليُجزَى) الخيرَ قومًا على أن الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيرًا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة[٢].

وهناك قراءات أخرى ضعفها النحاة أو خطأوها أو أولوها، لكنى اكتفيت بما سبق مخافة الإطالة وكان على النحاة أن يقبلوا هذه القراءات لأنها قراءات مشهورة ، وقارئوها عرب خُلَّص، ولأن لها نظائر في كلام العرب، يقول ابن الجزري :" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"[٣].

وقال أبو حيان عن قراءة: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**﴾(النساء: ١) ، التي ورد فيها العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، قال إن ذلك ورد في آية آخرى هي قوله تعالى: ﴿**وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام**﴾ (البقرة: ٢١٧)، فالمسجد معطوف على ضمير به وإن لم يُعَد الجار، والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا، ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل[٤].

وقال عن قراءة: ﴿**وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم**﴾ ، التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، قال " قد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول اتباعا لما ورد عن العرب فقال:

بعثت إليه من لساني حديقة   سقاها الحيا– سقى الرياض السحائب[٥]

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن ، لابن الأنباري،٢/ ٣٦٥ .

[٢] التبيان في إعراب القرآن ١١٥٢/٢.

[٣] النشر في القراءات العشر ٩/١.

[٤] الإتقان في علوم القرآن للسيوطى: ٥٤٢/١ .

[٥] تفسير البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

وقال إبراهيم السامرائي عن ذلك أيضا: "لو جاز اعتبار المضاف والمضاف إليه في حكم الشيء الواحد والكلمة الواحدة فما معنى أن يتسامحوا في الفصل بالظرف والمجرور؟ ولم لم يتسامحوا في غيرهما؟ ثم ما معنى هذا التسامح، وكأن اللغة ملك هؤلاء (يعنى البصريين) يصرفون أمرها ويقعدون طرائقها ويرتبون أبنيتها على نحو ما يمليه عليهم أسلوبهم في التفكير النحوي، وكان هذه اللغة ليست تراكيب وقوالب مسموعة لا أثر فيها لهذه الأساليب المنطقية "[١] وأقول كان على النحاة أن يقدموا الاستشهاد بالقرآن وقراءته على الاستشهاد بالشعر ، وأن يوسعوا قواعدهم لتشمل آيات القرآن وأن لا يلجأوا إلى التأويل ، يقول ابن حزم: "من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه مذهبا ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها"[٢].

***

[١] النحو العربي، نقد وبناء ١٣٢، ١٣٣.

[٢] السابق ص : ١٢٨ .

٦ – التحامل على فريق لصالح الفريق الآخر

تحامل بعض القدماء وبعض المحدثين على الكوفيين لصالح البصريين ، أما القدماء فكان منهم ابن الأنبارى رغم أنه قال في مقدمة كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف": "واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف ، مستجيرا بالله ، مستخيرا له فيما قصدت إليه"، لكنه قد تحامل على الكوفيين.

ومن مظاهر تحامله أنه لم يؤيد الكوفيين إلا في سبع مسائل من مجموع المسائل التي اختلفوا فيها ، وهذه المسائل هي :

١- العاشرة: (اختلافهم في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا).

٢- الثامنة عشرة: (في تقديم خبر ليس عليها).

٣- السادسة والعشرون: (في لام لعل الأولى، زائدة أو أصلية) .

٤- السبعون: (في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر) .

٥- السابعة والتسعون: (في هل يقال : لولاي ولولاك ، وموضع الضمائر).

٦- الواحدة بعد المائة: (في مراتب المعارف).

٧- السادسة بعد المائة: (هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره) .

ومن مظاهر تحامله رد معظم الأبيات التي أتى بها الكوفيون إلى الضرورة حتى ولو كانت كثيرة ، فقد ذهب البصريون إلى أن "سوى " لا تكون إلا ظرفا ، وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما وظرفا واستدلوا على مجيئها اسما بدخول حرف الجر عليها في قول الشاعر:

ولا ينطقُ المكروهَ مَنْ كان مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنَا[1]

وقول الشاعر:

تَجَانَفُ عن جوِّ اليَمَامةِ نَاقَتِي وما قَصَدَتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوَائكا[1]

---

[1] البيت من بحر الطويل، وقائله المرار بن سلامة العجلي، انظر: خزانة الأدب٣/٤٣٨، والكتاب١/٣١، وشرح الأشموني ١/٢٥٣، وابن عقيل ١/٣١٥، والمقتضب ٤/٣٥٠.

وقول أبي دؤاد:

وكلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ الموتَ مُخطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحقِّ مكْذُوبُ[٢]

وقول الشاعر:

أكُرُّ على الكتيبةِ لاَ أُبَالي أفِيهَا كانَ حَتْفيَ أم سِوَاهَا[٣]

أي في سواها . ومع ذلك قال ابن الأنبارى إن هذا ضرورة .

وجاءت في النثر مسندا إليها، فقد روى عن بعض العرب أنه قال: أتانى سواؤك[٤].

وقال ابن مالك في الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَغَيرِ في جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّروفِ مُشْتَهَرْ

ومَانِعُ تَصَرُّفِهِ مَنْ عَـدَّهُ ظَرْفًا وَذَا القَوْلِ الدَّليلُ رَدَّهُ

فَإن إسنَادًا إلَيهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شُهِرَا

وقال في شرح هذه الأبيات: "سوى: اسم يستثنى به، ويجر ما يستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرا بما يعرب به "غير" لفظا، خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، **أحدهما**: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان أو زمان فبمعزل عن الظرفية. **والثاني**: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام

---

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله العباس بن مرداس ، انظر: خزانة الأدب ٤٣٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٨، والإنصاف ٢٩٦/١.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله أبو داوود الإيادي، انظر: ديوانه ص٢٩٤، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣، شرح المفصل ٨٤/٢، شرح الأشموني ٢٣٥/١، همع الهوامع ٢٠٢/١، الإنصاف ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله الأعشى، انظر: ديوان الأعشى ص١٣٩، والأشباه والنظائر ١٦٤/٥، وخزانة الأدب٤٣٨/٣،٤٣٥، الكتاب ٣٢/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، وهمع الهوامع٢٠٢/١، والمقتضب ٢٩٥/١، واللسان مادة (جنف).

(٤) الإنصاف: المسألة : ٣٩ .

العرب نثرا ونظما خلاف ذلك ، فإنها قد أضيف إليها ، وابتدئ بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية[1].

وقال محمد محيي الدين عن رأي ابن مالك "هو القول الخليق بأن يؤخذ به"[2].

ومن مظاهر تحامله على الكوفيين: لجوؤه إلى التقدير وتأويل ما استشهد به الكوفيون حتى إذا ورد في القرآن الكريم، وقد فصلت الأمر في ذلك عند الكلام على كثرة التأويل والتقدير.

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين العكبرى. ففي كتابه "التبيين عن مذاهب الكوفيين والبصريين" لم يؤيد الكوفيين إلا في مسألة واحدة هي الخامسة والخمسون (زيادة اللام الأولى في "لعل").

ومن الذين تحاملوا على الكوفيين الدكتور شوقي ضيف في كتابه " المدارس النحوية " يظهر هذا من قوله " وفي هذا ونحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسا"[3] ، وقوله " ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نحذر المتشيعين للكوفيين"[4]، ومن قوله : "وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم"[5].

ولقد شايع بعض العلماء الكوفيين أيضا، وهذا ما يفهم من كلام الدكتور شوقي شوقي السابق ، ومن كلام الأستاذ مصطفى السقا حيث قال : "والذي آثره الكوفيون في منهجهم هذا أقرب إلى طبيعة اللغة من المذهب البصرى الذي قاسوا فيه على الأشهر الأفشى من كلام العرب ليلائموا بين حاجة النحو وحاجة الطالبين له الراغبين في تعلمه ، فإن إهدار بعض الكلام العربي تحكم لا مسوغ له"[6].

---

(1) منحة الجليل لمحي الدين عبدالحميد، بهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٢٥-٢٣٢.

(2) عدة السالك : إلى تحقيق أوضح : المسالك ٢/ ٢٨١.

(3) المدارس النحوية، ص ١٦٥.

(4) المدارس النحوية، ص١٦٦.

(5) السابق، ص١٦١.

(6) القياس في النحو العربي، ص ١٥٦ .

كما يعيب الأستاذ أحمد أمين على البصريين أن يخطئوا الفرزدق مع أنه عربي صميم، وإهدار الشواذ ، وحمد للكوفيين احترامهم كل ما جاء عن العرب، ويجيزون للناس استعماله ولو كان يخالف القواعد العامة[١].

وإن الصواب في رأيي أن لا نتحامل على فريق ضد الفريق الآخر، وإنما نكون موضوعيين ونقول: إن منهج البصريين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا، وإن منهج الكوفيين صحيح لكن يؤخذ عليهم كذا.

وقد فعل ذلك ابن مالك فقد وافق البصريين في أغلب المسائل، ولكنه كان يخالفهم ويوافق الكوفيين في بعض المسائل كما سبق.

وقد فعل ذلك من المحدثين الشيخ محمد الطنطاوي ، فقد وازن بين المذهبين وفضل مذهب البصريين، ولكنه أنصف الكوفيين قائلا: " لكنا بعد ذا لا نقصد رمي هذا المذهب بالضعف في كل قواعده وإلا كان تجنيا عليه، فقد ظهر عند الموازنة بين المذهبين فيما اختلفا فيه تفضيله في مسائل ذات بال ، والحق أحق أن يتبع"[٢]. **والله أعلم**.

***

---

[١] القياس في النحو العربي، ص ١٥٨.

[٢] نشأة النحو، ص ١٤٤.

٧- تغيير بعض المصطلحات

غيَّر الكوفيون بعض المصطلحات النحوية، وكان الغرض من ذلك هو أن تكون لهم مدرسة في النحو على غرار مدرسة البصرة[١] وسأذكر ما غيروه على سبيل المثال لا الحصر. فقد زادوا في أقسام الكلمة قسما رابعًا هو الفعل الدائم ، ويعنون به اسم الفاعل، فقد قال ثعلب لابن كيسان : كيف تقول : مررت برجل قائم أبوه، فأجبته بخفض قائم ورفع الأب، فقال لي: باي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم : فقال : أو ليس هو عندكم اسما، وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما؟[٢]. وغيَّروا من ألقاب الإعراب، فسموا الجر خفضا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿**لا تسألوا عن أشياء**﴾ (المائدة : ١٠١) ، "وأشياء في موضع خفض"[٣].

وغيَّروا في بعض المعاني، فسموا النفي جحدا، يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللهُ**﴾ (آل عمران : ١٣٥) ، وإنما يرفع ما بعد إلا باتباعه ما قبله إذا كان نكرة ومعه جحد كقولك : ما عندي أحد إلا أبوك [٤].

وغيروا في تسمية بعض الضمائر، فسموا ضمير الفصل عمادا، يقول ابن يعيش: فالفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه .. والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عَمَّد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"[٥]، وسموا ضمير الشأن الضمير المجهول، يقول ابن يعيش: "ويسميه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه"[٦].

وغيَّروا في بعض أسماء بعض العوامل فهم يعملون اسم الإشارة "هذا وهذه" عمل "كان " فيرفعون به الاسم وينصبون الخبر ويسمون هذا " تقريبا" ويشرح السيوطي هذا بقوله: وذهب الكوفيون إلى أن "هذا و هذه " إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في

---

[١] المدارس النحوية : ١٦٥.

[٢] مجالس العلماء للزجاجي : ٢٤٤ .

[٣] معاني القرآن١/٣٢١.

[٤] المصدر السابق١/ ٢٣٤.

[٥] شرح المفصل٣/ ١١٠.

[٦] المصدر السابق ٣/ ١١٤.

احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما ، وكيف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو هذا ابن الصياد أشقى الناس ، فيعربون "هذا" تقريبا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت كان من : "كان زيد قائما"[١]: ، وهذا الرأي نجده عند الفراء أيضا في معاني القرآن[٢].

وذهبوا إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية في جواب الأمر والنهى والنفي والاستفهام والتمنى والعرض ينتصب بالخلاف أو الصرف، لأن ما بعد الفاء مخالف لما قبلها في المعنى[٣] وغيَّروا أسماء بعض الأبواب النحوية، فسموا المعطوف بالواو ب "النسق" يقول ابن يعيش: "فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين"[٤]. وغيروا في أسماء بعض الأدوات، فسموا حروف الجر "بالصفات " يقول الفراء عند قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا يومًا لاَ تَجْزِي نَفْس عَنْ نَفْسٍ شَيَئًا**﴾ (البقرة : ٤٨)، " فإنه قد يعود على اليوم والليلة. ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة ، فيجوز ذلك ، كقولك لا تجزي نفس عن نفس شيئا وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول : لا تجزى فيه نفس عن نفس شيئا"[٥]، ويقول ابن يعيش:"وقد أجاز الكسائي الإغراء بجميع حروف الصفات ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر لإجراء حروف الجر مجرى الظروف"[٦].

---

(١) همع الهوامع ١١٣/١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢، ١٣ ، ٢٣١ .

(٣) الإنصاف: المسألة ٧٥، ٧٦.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٤.

(٥) معانى القرآن : ١/ ٣١ ، ٣٢ .

(٦) شرح المفصل : ٤/ ٧٤ .

وفي تغيير المصطلحات خلط في أذهان الدارسين، يظهر ذلك الخلط في جعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبنى على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبنى على السكون يقولون إنه مجزوم[1].

وفي تغييرها عدم دقة، يقول الدكتور شوقي ضيف: "وارجع إلى مصطلح "الخلاف" الذي وضعه الكوفيون فستراه يشتمل على صياغات متباعدة ، وأين الظرف الواقع خبرا من المفعول معه ومن الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية مثلا ؟ ومثل هذا الاصطلاح في اضطرابه اصطلاح التقريب الذي أدخلوا به اسم الإشارة في كان وأخواتها التي تتصرف تصرف الأفعال[2] .

وبسبب هذا الخلط وعدم الدقة لم تبق معظم هذه المصطلحات على ألسنة النحاة في العصور التالية[3].

هكذا ذكر بعض الدارسين لهذا الفن ... وأنا أقول ما يلي:

- **أولا**: أنا لست مع ما ذهب إليه أستاذي المخزومي في أن تغيير المصطلحات أدى إلى خلط في أذهان الدارسين بجعلهم ألقاب الإعراب للبناء، فالمبني على الضم يقولون إنه مرفوع، والمبني على السكون يقولون إنه مجزوم"؛ لأن ذلك ربما يحدث في أوساط المبتدئين ولا يصح تعميم ذلك على أهل الاختصاص في هذا الفن؛ ولأن ألقاب الإعراب لا يختلف عليها اثنان، وهي تكون حسب العوامل الداخلة على الكلمة في التركيب، أما البناء فهو لزوم الكلمة حالة إعرابية واحدة مهما كانت العوامل الداخلة عليها، فأين يكمن الخلط؟!.
- أما ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من أن المصطلحات عند الكوفيين تشتمل على صياغات متباعدة...إلخ. أقول: حتى وإن كانت متباعدة، فهي مستساغة وتحتملها اللغة الفصحى، ولا سبيل إلى إنكارها وجعلها من السلبيات، فهل من الأفضل معرفة صياغة جديدة معمول بها ولها مذهب أم نقول: إنها بعيدة ونتركها؟!

---

[1] مدرسة الكوفة، للمخزومي ص ٣١٥ .

[2] المدارس النحوية ص ١٦٧.

[3] المصدر السابق ص ١٦٨.

- فأنا مع الدكتور شوقي إذا كانت هذه المصطلحات يدرسها الدارس المبتدئ، فعندئذ أوافقه في أنه ربما أحدثت هذه المصطلحات خلطاً في ذهن الدارس. أما إذا كان الدارس متخصصاً ومن أهل هذا الفن، فإنه لا يصعب عليه ذلك كثيراً.
- ثم إنه ليس العيب في المصطلحات وتغييرها وتعددها، إنما العيب في الدارسين أنفسهم الذين آثروا المشهور كغيرهم، فقد رأيت وأنا في سنوات الدراسة أن الدراسة مقتصرة معظمها على نحو ابن مالك وشروحه فقط، وأن كل المصطلحات تقريباً كانت بصرية. فإن كانت هناك مذمة فهي للقائمين على تدريس النحو لا على النحو ودراسته، فلو تقرر دراسة المصطلحات مع دراسة النحو وكانت هناك موازنة في الدراسة بين النحو البصري والكوفي لما قلنا أن هناك خلط.
- ثم إنه لو أحدث ذلك خلطاً لما ذكرها بعض أعلام النحو كابن يعيش والفراء والسيوطي وأبو حيان ... وغيرهم وهم من هم في هذا الفن.
- **وأخيراً أقول**: تغيير المصطلحات لم يترك أثراً سلبياً على الدرس النحوي، وذلك لما يلي:

١- لم يحدث تغييره لبساً بين باب أو مسألة وأخرى في النحو.

٢- لم يقلل من شأن الخلافات النحوية بين المدرستين.

٣- لم ينكر أحد النحاة الأقدمين هذه المصطلحات.

٤- لكل مدرسة مصطلحات تعارفت عليها تغاير المدرسة الأخرى ولا تناقضها، فهو تغيير بناء لا هدم.

٥- تغيير المصطلحات من سبيل التنوع والتعدد المحمود.

ولما سبق لا أرى ذلك أمراً أو أثراً سلبياً على الدرس النحوي. والله أعلم.

وقد ذكرت كل المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين في جدول في الفصل الأول من هذه الرسالة. **والله أعلم**.

٨- غبن العلماء

وهذا الأثر، وهو الغبن كان يقع – عادة – بسبب قرب أحد المتناظرين أو المنافسين من السلطة، وكانت هذه السلطة ممثلة في الخلفاء والأمراء الذين كانوا يقربون بعض العلماء لتأديبهم وتأديب أبنائهم، وبخاصة الكوفيين، الذين كانوا أقرب للخلفاء من البصريين، لذلك فإن الغبن، لم يكن بسبب وجهات النظر في الخلاف، لكن بسبب قرب المنافس من السلطة، وذلك يجعل الحاضرين يميلون لمن هو أقرب من السلطان منزلة.

وخير دليل على ذلك هو المسألة الزنبورية التي جرت بين سيبويه والكسائي، وحدث ما حدث فيها، وغُلب سيبويه على أمره بتدبير من وزير الرشيد يحي بن خالد البرمكي والكسائي، ولم ينطقوا إلا بما أراد الكسائي ويحي البرمكي بالرغم من مجانبة الصواب لهم.

وقد نظم الإمام أبو الحسن حازم القرطاجنى هذه الواقعة شعرا جاء فيه :

وفي الجواب عليها هل "إذا هو هي" أو هل " إذا هو إياها"قد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما
وغاظ عمرا عليٌّ في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حَكما
كغيظ عمرو عليًّا في حكومته يا ليته لم يكن في أمره حَكما
وليس يخلو امرؤ من حاسدٍ أضمٍ لولا التنافُسُ في الدنيا لما أضِمَا
والغبنُ في العلمِ أشجى محنةً عُلِمَتْ وأبرحُ الناسِ شَجْوًا عَالمٌ هُضِمَا[١]

***

[١] المغنى، الباب الأول حرف "إذا" ص٩٩ وقد اخترت الأبيات المناسبة مما ذكره حازم القرطاجني في هذه المسألة، لأن ابن هشام ذكر فيها ثلاثة عشر بيتاً، من منظومة القرطاجني، ذكر فيها أحوال "إذا" كلها وحالاتها الإعرابية، فاكتفينا منها بما يدل على غبن العلماء فقط، وهو موطن الدلالة والتأثير في الدرس النحوي.

الخاتمة وتوصيات البحث

إنه من خلال ما ورد في هذا البحث أستطيع أن أذكر ملخصاً عاماً لما تضمنه هذا البحث من أفكار ينطوي عليها، فقد بدأ البحث بالمقدمة ذُكر فيها موضوع البحث وأهميته، والسبب في اختياره، وأهدافه، ومشكلته، والمنهج الذي اتبع فيه، والتساؤلات التي يطرحها، وبعض الدراسات السابقة التي استفيد من الاطلاع عليها في إعداد البحث.

ثم جاء **الباب الأول** مشتملاً على: التوطئة والتمهيد للبحث، وانطوت التوطئة على ذكر الخلاف لغة واصطلاحاً، وأن الخلاف بمعناه العام صفة جبلية في جميع الخلق، وأنه قد طال جميع العلوم تقريبا، فضلاً عن علم النحو الذي ربما قد شمل جميع أبوابه، مع ذكر أسباب الخلاف في اللغة عامة وعلم النحو بصفة خاصة، مع ذكر الأسباب التي دعت إلى وضع علم النحو واختلاف الروايات في واضعه بين مؤيد ومعارض في واضع علم النحو الحقيقي.

ثم جاء **الفصل الأول من الباب الأول** مشتملاً على مدارس علم النحو، وبيئة كل مدرسة وأعلامها، وطبقاتها، ودورها في تطور الخلاف النحوي، والأسس التي قامت عليها كل منها، ومنهجها في الخلاف، ثم ذكر نظرة تقويمية حول أيهما أفضل عبارة مذاهب الخلاف أم مدارس الخلاف؟.

ثم جاء **الفصل الثاني من الباب** مشتملاً على مسائل الخلاف وتصنيفها تصنيفاً على خلاف المعهود في كتب الخلاف، فقد تم تصنيفها حسب المشهور في ترتيب أبواب النحو العربي، بدأً من باب الكلمة والكلام حتى باب الصرف، وبدأت أولاً بذكر المسائل التي وردت في الإنصاف والتبيين، ثم ذكرت مسائل أخرى لم ترد فيهما تحت عنوان (مسائل خلافية لم ترد في كتب الخلاف) وقد شملت هذه المسائل كثيرا من أبواب النحو.

أما الباب الثاني ويشتمل على ثلاثة فصول وهي لب الرسالة وموضوعها، حيث ذكر في **الفصل الأول** (ثمار الخلاف النحوي) والتي ظهرت من خلال المسائل الخلافية التي ذكر النحاة أنها تشتمل على ثمار وفوائد من وراء هذه الخلافات النحوية. **والفصل الثاني** ذكر فيه مسائل أخرى ليس للخلاف فيها فائدة للدرس النحوي ودارس النحو على حد

سواء. والفصل الثالث ذُكر فيه مسائل من اجتهاد الباحث تشمل النوعين من المسائل وحاول جاهداً استنباط الثمرة من الخلاف فيها، وذلك بالجري وراء مفهوم النص وما يحمله من دلالات يستطيع الباحث فهم المراد منها. وكذلك الاجتهاد في ذكر عدد آخر من المسائل التي لم يُنص على عدم فائدتها محاولاً استنباط أن الخلاف فيها ليس من ورائه منفعة أو فائدة، وكان لمقام النص فيها أثر واضح على فهم كنه وطبيعة الخلاف ومحاولة الحكم عليه بأنه خلاف لا طائل من ورائه.

وأما الباب الثالث، فقد اشتمل على فصلين الأول: ذُكر فيه ما كان للخلافات النحوية من آثار إيجابية على الدرس النحوي. والفصل الثاني ذُكر فيه الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي، وفيه دفاع عن النحو وأهله ضد بعض الدعاوى المغرضة، محاولاً جاهداً تفنيد بعض الآراء وردها على أصحابها، ذاكراً أنهم جانبهم الصواب فيما اتهموا به النحو وأهله، وهذه هي الخلاصة.

أما التوصيات:

فمن خلال الاطلاع على كثير من كتب النحو وما وجدت بها من مسائل خلافية كثيرة لا تحصى كثرة، وما هو مطبوع من كتب الخلاف التي بين أيدينا أوصي بالآتي:

- وجوب الوقوف على حقيقة الخلافات النحوية، وكشف ما بها من فوائد.
- وجوب تمحيص الخلافات حيث توجد خلافات نحوية منسوبة لغير أهلها، وهذا في حد ذاته يحتاج إلى جهود متضافرة وجماعية وأرى أنه لو قام بهذه المهمة مؤسسة تعليمية بها أكفاء نحويون لكان ذلك خدمة جليلة لتنقية الخلافات ووضعها في حجمها الطبيعي.
- وجوب الوقوف على الخلافات من حيث أهي خلافات تعبر عن رأي المدرسة بأكملها أم أنها خلافات فردية، وجعل الخلافات الفردية في باب والخلافات المذهبية في باب آخر، لأنه ليس بالضرورة أن يكون الخلاف بين مدرسة ومدرسة، بل قد يكون الخلاف بين فرد وآخر، دون أن يعبر عن رأي المدرسة التي ينتمي إليها.

- وجوب معرفة أن الخلاف ليس بالضرورة أن يكون بين بصري وكوفي، بل قد يكون الخلاف بين كوفي وكوفي، كما يكون بين بصري وبصري، وقد نجد رأياً للبصري موافقاً للكوفيين، والعكس كذلك.
- وجوب تتبع الخلافات الفردية وجمعها ونسبتها لأصحابها، ومعرفة ما إذا كان الخلاف موافقاً لآراء المدرسة التي ينتمي إليها أو لا؟.
- الوقوف على كنه وطبيعة الخلافات، وهل هي نافعة للغة أو أنها لا فائدة منها؟.
- وأخيراً يجب جمع مادة الخلاف بين كل فردين من اهل المدرسة الواحدة اولاً، ثم عرضها على منهجها لمعرفة موافقتها لأسس وطبيعة ذلك المنهج، أو أن الخلاف والرأي موافق لمدرسة أخرى.
- وآخراً، أود التأكيد على محاولة تضافر الجهود في مراجعة مسائل الخلاف مراجعة واعية وتفنيدها، ونسبتها لأصحابها، ومحاولة استنباط ما بها من أهمية وتدوين ذلك، وجمع ما في بطون كتب النحو من هذه المسائل التي لم تذكرها كتب الخلاف أو الدراسات التي قُدمت في هذا المضمار، حيث من خلال اطلاعي وجدت مسائل كثيرة لم تشر إليها كتب الخلاف الموجودة الآن. وهذا الجهد سيُعد فريداً من نوعه؛ لأنه ليس المهم جمع المسائل؛ بل الأهم فحصها وتمحيصها والتأكد من نسبة الآراء لأصحابه ومدارسها.

وآمل أن تكون هذه الدراسة بداية لتمحيص الخلافات ومعرفة آثارها بالنسبة للغة، والكشف عما أضافته هذه الخلافات من إثراء لها،ذ وكثرة مؤلفاتها، والتي يعتبر النحو أحد أهم ركائزها.

وهذا الجهد وعلى الله التكلان، والحمد لله رب العالمين.

***

مجموعة الفهارس العامة للبحث

وتشتمل على:

- فهرس: المصادر والمراجع.
- فهرس: الآيات القرآنية والقراءات.
- فهرس: الأحاديث النبوية.
- فهرس: الشواهد الشعرية.
- فهرس: المحتوى.

أولاً:

فهرس المصادر والمراجع

١- ابن أبي الربيع ، عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي السبتي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : الدكتور : عياد الثبيتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

٢- الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن للأخفش ،تحقيق الدكتور : عبدالأمير محمد أمين الورد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

٣- الأزهري ، الشيخ خالد بن عبدالله ، التصريح بمضمون التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤- الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م ،منشورات معهد المخطوطات العربيَّة ، الكويت .

٥- الأشموني ، أبو الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى ، شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك ، تقديم: حسن حمد و إشراف الدكتور : إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦- الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى. د. ت، دار الفكر، القاهرة .

٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور : عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار سزكين للطباعة والنشر .

٨- الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ، دار العلم للملايين.

٩- الحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، الطبعة ؟؟؟؟ ١٩٧٩م ، اللاذقية

١٠- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : الدكتور : رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور : رمضان عبدالتواب ، الطبعة الأولى

١١- تذكرة النحاة ، تحقيق : الدكتور : عفيف عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : الدكتور : حسن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م ، دار القلم ، دمشق .

١٣- الخضري ، محمد الدمياطي الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ -١٩٤٠م ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة .

١٤- الدمياطي ، أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، تحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م، طبعة عالم الكتب ، ومكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

١٥- الراجحي، عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربيَّة ، الطبعة الأولى .د .ت، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندريَّة .

١٦- الرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ -٢٠٠م ، عالم الكتب ، القاهرة .

١٧- الزبيدي ، محمد بن الحسن ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م ، دار المعارف ، القاهرة.

١٨- السَّمين الحلبي ، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن مح ، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقق : الشيخ : على محمد معوض والشيخ : عادل أحمد الموجود ، والدكتور : جاد مخلوف جاد والدكتور : زكريا عبدالمجيد النوتي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٩- السهيلي، عبدالرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، د.ط ، د.ت ، طبعة دار الرياض للنشر ، الرياض .
٢٠- سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
٢١- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق الدكتور : محمد الريح قاسم ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، دار الجيل، بيروت .
٢٢- السيوطي ، عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النَّحو، الطبعة الأولى. د. ت، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٢٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٦٤ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
٢٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة ١٤٢١هـ، -٢٠٠١م ، عالم الكتب ، القاهرة .
٢٥- الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع . تحقيق : الأستاذ الدكتور : عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ، عالم الكتب ، القاهرة .
٢٦- الصبان ، محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بدون رقم الطبعة ، وبدون تاريخ ، دار الفكر .
٢٧- ضيف ، الدكتور : شوقي ضيف ، المدارس النحويَّة ، الطبعة السابعة ١٩٦٨م ، دار المعارف ، القاهرة .
٢٨- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تقديم : فواز الشعَّار وإشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٢٩- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ، مكتبة العبيكان، الرياض .

٣٠- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عازي مختار طليمات، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ، دار الفكر ، دمشق .

٣١- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقسق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة عشرة ، سنة ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م ، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

٣٢- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: الدكتور: محمد كامل بركات، الطبعة ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م ، دار الفكر ، دمشق .

٣٣- عيد، الدكتور : محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ -١٩٨٩م ، عالم الكتب، القاهرة .

٣٤- القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الفكر العربي، القاهرة .

٣٥-المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة ١٣٩٤هـ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

٣٦- ابن مالك الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبدالله ، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا وطارق فتحي السيِّد ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، دار الكتب العلمية . بيروت .

٣٧- المرادي، الحسن بن أم قاسم المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : الأستاذ الدكتور : عبدالرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٣٨- الجني الداني في حروف المعاني ، تحقيق : الدكتور : فخر الدين قباوة ، والأستاذ: محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م والطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، منشورات الآفاق الجديدة ، بيروت .

٣٩- ابن مضاء ، أحمد بن عبدالرحمن ، الردُّ على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ١٩٨٢م ، دار المعارف ، القاهرة .

٤٠- الرَّد على النُّحاة ، دراسة وتحقيق : الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م ، دار الاعتصام ، القاهرة .

٤١- ابن الناظم ، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك ، شرح الألفيَّة لابن الناظم ، تحقيق الدكتور: عبدالحميد السَّيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت .

٤٢- ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الأولى . د.ت ، مكتبة الفيصليَّة ، مكة المكرمة .

٤٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، تحقيق: الدكتور : عباس مصطفى الصالحي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

٤٤- شرح شذور الذهب، تحقيق : بركات بيوسف هبود ، ومراجعة وتصحيح : يسوف الشيخ محمد البقاعي ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ -١٩٩٤م ، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .

٤٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت .

٤٦- الوراق ، محمد بن عبدالله ، علل النحو ، تحقيق الدكتور: محمود جاسم محمد الدرويش ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م ، مكتبة الرشد ، الرياض.

***

ثانياً:

فهرس الآيات القرآنية بترتيب سور القرآن الكريم

الآيـــة	رقمها	اسم السورة	رقمها	رقم الصفحة
﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾	١	الفاتحة	١	١١١
﴿الحمد لله رب العالمين﴾	٢	الفاتحة	١	٤١
﴿ولا الضالين﴾	٧	الفاتحة	١	١١١
﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾	٢	البقرة	٢	٧٦، ٧٧
﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا﴾	٤٨	البقرة	٢	٣٧٨
(ولما جاءهم كتاب من عند الله) ﴾	٨٩	البقرة	٢	١١٢
﴿ولكن الشياطين كفروا) ﴾	١٠٢	البقرة	٢	٢٧٢
﴿بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾	١١٢	البقرة	٢	٦١
﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين﴾	١٣٥	البقرة	٢	٧٥
﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾	١٥٠	البقرة	٢	١١٤
﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم) ﴾	١٧٧	البقرة	٢	٢٤٢
﴿ولكن البر) ﴾	١٧٧	البقرة	٢	٢٧٢
﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم﴾	٢١٦	البقرة	٢	١٤٩
﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾	٢١٧	البقرة	٢	٣٧١
﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم﴾	٢١٧	البقرة	٢	١٧٨

﴿ أن تضل إحداهما .... ﴾	٢٨٢	البقرة	٢	٣٣٢
﴿ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك﴾	٧٥	آل عمران	٣	١١٣
﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾	١٣٥	آل عمران	٣	٣٧٧
﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾	١٤٢	آل عمران	٣	٧٧
﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾	١	النساء	٤	٣٦، ٣٧٠، ٣٧١
﴿إن الله كان عليكم رقيباً﴾	١	النساء	٤	٣٧٠
﴿حرمت عليكم .... كتاب الله عليكم﴾	٢٣،٢٤	النساء	٤	٢٥٣
﴿ كتاب الله عليكم ﴾	٢٤	النساء	٤	٢٥٣، ٣٥٥
﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾	٩٠	النساء	٤	٢٦٠
﴿وما يتلى عليكم﴾	١٢٧	النساء	٤	١١١
﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾	١٥٥	النساء	٤	٣٦٠
﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ... أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.	١٦٢	النساء	٤	٢٧١، ٣٣٧
﴿إن امرؤ هلك﴾	١٧٦	النساء	٤	٢٩٤
﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم ﴾	٢	المائدة	٥	٣٣٢
﴿ فامسحوا برؤوسكم﴾	٦	المائدة	٥	١١٥
﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾	٦٩	المائدة	٥	٢٤٥، ٣٣٠
﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾	٩٥	المائدة	٥	١٦٩
﴿لا تسألوا عن أشياء ﴾	١٠١	المائدة	٥	٣٧٧
﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم﴾	١١٦	المائدة	٥	٢٦١
﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	١١٩	المائدة	٥	١١٠، ١١٧

﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا﴾	٢٧	الأنعام	٦	٣٩
﴿وعنده مفاتح الغيب﴾	٥٩	الأنعام	٦	١٢٢
﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾	١٣٧	الأنعام	٦	٣٥، ٣٢٩، ٣٧٠، ٣٧١
﴿تماماً على الذي أحسن﴾	١٥٤	الأنعام	٦	١١٢
﴿لكم فيها معايش﴾ (قراءة)	١٠	الأعراف	٧	٣٥
﴿فإذا هي بيضاء للناظرين﴾	١٠١	الأعراف	٧	٣٠٥
﴿وإن تعودوا نعد﴾	١٩	الأنفال	٨	١٦٨
﴿وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى﴾	١٧	الأنفال	٨	٢٧٣
﴿ولكنَّ الله قتلَهم﴾	١٧	الأنفال	٨	٢٧٣
﴿ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر وعصيتم ولكن الله سلم﴾	٤٣	الأنفال	٨	٢٧٠
﴿أن الله بريئ من المشركين ورسوله﴾	٣	التوبة	٩	٩
﴿وإن أحد من المشركين استجارك ﴾	٦	التوبة	٩	١٦٦، ٢٩٤
﴿ولم يخش إلا الله﴾	١٨	التوبة	٩	١٤٠
﴿فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون﴾ (قراءة)	٥٨	يونس	١٠	٢٩١
﴿ألا إنهم يثنون صدورهم﴾	٥	هود	١١	٣٩
﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾	٨	هود	١١	٢٤٣
﴿قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم﴾	٤٣	هود	١١	٧٧
﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾	١١١	هود	١١	١٢٩-٢٤٨-٢٤٩
﴿هيت لك﴾	٢٣	يوسف	١٢	٣٩

﴿وليكونن من الصاغرين﴾	٣٢	يوسف	١٢	١١٣
﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ (قراءة)	٩٠	يوسف	١٢	١٤١
﴿وإن عدتم عدنا﴾	٨	الإسراء	١٧	١٦٨
﴿ويُخرَج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشورا﴾ قراءة	١٣	الإسراء	١٧	١١٩
﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا﴾	٦٣	الإسراء	١٧	٢٣٠
﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾	٧٩	الإسراء	١٧	١٤٩
﴿أيا ما تدعوا ﴾	١١٠	الإسراء	١٧	٢٣٨
﴿إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً﴾	٩٣	مريم	١٩	٢٤٩
﴿فإذا هي حية تسعى﴾	٢٠	طه	٢٠	٣٠٦
﴿فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى﴾	٤٤	طه	٢٠	٣٣٣
﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	٦٧	طه	٢٠	٢٥٨، ٣٣١
﴿فاقض ما أنت قاض﴾	٧٢	طه		١٥٧
﴿لا تخف دركاً ولا تخشى﴾ (قراءة)	٧٧	طه	٢٠	١٤٠
﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾	٩١	طه	٢٠	١٧٨
﴿ولكن عذاب الله شديد﴾	٢	الحج	٢٢	٢٧٣
(ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾	٤٠	الحج	٢٢	١١٨
﴿ويشرب مما تشربون﴾	٣٣	المؤمنون	٢٣	١٥٨
﴿فجاءته إحداهما تمشي على استحياء﴾	٢٥	القصص	٢٨	٢٥٩
﴿أيما الأجلين قضيت﴾	٢٨	القصص	٢٨	٣٦٠
﴿وما كنت بجانب الغربي﴾	٤٤	القصص	٢٨	٣٥٥
﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾	٢	العنكبوت	٢٩	١٤٩
﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين	٤٦	العنكبوت	٢٩	١١٤

ظلموا﴾				
﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾	٤	الروم	٣٠	٢٩٧
﴿وتظنونا بالله الظنونا﴾	١٠	الأحزاب	٣٣	١٤٤
﴿وما بدلوا تبديلا)	٢٣	الأحزاب	٣٣	٢٣٠
(إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾	٥٦	الأحزاب	٣٣	٢٤٥
﴿فأضلونا السبيلا﴾	٦٧	الأحزاب	٣٣	١٤٤
﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	٢٨	فاطر	٣٥	٣٣٦
﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾	٣٢	يس	٣٦	١٢٩، ٢٤٨
﴿ ولا الليل سابق النهار﴾	٤٠	يس	٣٦	٦١
﴿والصافات صفاً﴾	١	الصافات	٣٧	٢٣٠
﴿والسموات مطويات بيمينه﴾	٦٧	الزمر	٣٩	٣٣١
﴿ذلك الذي يبشر اللة عباده﴾	٢٣	الشورى	٤٢	١٥٩- ١٦٠
﴿من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه﴾	٢٠	الشورى	٤٢	١٦٨
﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	٧٦	الزخرف	٤٣	٢٧١
﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾(قراءة)	١٤	الجاثية	٤٥	١١٩، ٣٧٠
﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن﴾	١١	الحجرات	٤٩	١٥٤
﴿وجنات وحب الحصيد﴾	٩	ق	٥٠	٣٥٥
﴿والذاريات ذرواً﴾	١	الذاريات	٥١	٢٣٠
﴿أَمْ لهُ البَنَاتُ ولَكُمُ البَنُونَ﴾	٣٩	الطور	٥٢	٢٦٩
﴿فلله الآخرة والأولى﴾	٢٥	النجم	٥٣	١٤٦
﴿خاشعة أبصارهم يخرجون﴾	٧	القمر	٥٤	٢٥٧
﴿إن هذا لهو حق اليقين﴾	٢٣	الواقعة	٥٦	٣٥٥

﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾	٤	التحريم	٦٦	١٢٠
﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾	٩	القلم	٦٨	٣٣٣
﴿ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾	١٣	الجن	٧٢	١٦٩
﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا﴾	١	الإنسان	٧٦	٣٣٤
﴿ فإذا النجوم طمست﴾	٨	المرسلات	٧٧	١١٠
﴿وما يدريك لعله يزكى﴾	٣	عبس	٨٠	٣٣٣
﴿لنسفعاً بالناصية﴾	١٥	العلق	٩٦	١١٣
﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾	٥	القدر	٩٧	١٧٨
﴿أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور ... لخبير﴾	٩-١١	العاديات	١٠٠	١٣٣
﴿وامرأته حمالة الحطب﴾	٤	المسد	١١١	٧٥

***

ثالثاً:

فهرس الأحاديث

	الحديث	الصفحة
١	(أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأنى لي اللحن).	٧
٢	(أرشدوا أخاكم فقد ضل)	٧
٣	رحم الله امرأ أصلح من لسانه)	٨
٤	(سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح)	٤٢
٥	كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما يهودانه أو ينصرانه)	٤٢
٦	(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة)	٤٢
٧	(قد علمنا إن كنت لمؤمناً)	١٣٢
٨	(من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه	١٦٨
٩	(ليس من أمبر امصيام في أمسفر)	٢٠٩

***

رابعاً: فهرس الأشعـــار

(أ) الأبيات

قافية الهمزة

البيت	البحر	القائل	الصفحة
فاو لذكراها إذا ما ذكرتها ومن بعد أرض بيننا وسماء	الطويل	أبو الجراح	٢١٨

الباء

ويصغر في عيني تلادي إذا انثنت يميني بإدراك الذي كنت طالبا	الطويل	سعد بن ناشب	١٥٧
عَلَى أَحْوَذِيَّيْن اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ	الطويل	حميد بن ثور	٢٨٧
فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب	الطويل	لضابئ البرجمي	٢٤٥
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فإن لنا الأم النجيبة والأب	الطويل	________	٢٤٥
كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	البسيط	الفرزدق	٦١
بعثت إليه من لساني حديقة سقاها الحيا سقى الرياض السحائب	الطويل	المتنبي	٣٧١
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب	الطويل	المخبل السعدي	٣٣١
فما قومي بثعلبة بن بكر ولا بغزارة الشعر الرقابا	الوافر	حارث بن ظالم	٣٤٣
وكل من ظن أن الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب	البسيط	أبو داوود الإيادي	٣٧٤

التاء

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت	الطويل	أحد الطائيين	١٢٠
يا مر يا ابن واقع يا أنتا أنت الذي طلقت أيام جعتا حتى إذا اصطحبت واغتبقنا أقبلت معتادا لما تركتا	الرجز	سالم بن دارة. وقيل: الأحوص	٢٩٨

الحاء

أتقرحُ أكباد المحبين كالذي أرى كبدي من حبِّ بثينة يقرحُ	الطويل	جميل بثينة	٣١٨

الدال

ما للجمال مشيها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً	الرجز	الزّباء	٥٣- ١٦٥
ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد	الوافر	قيس بن زهير العبسي	١٤٠

يا طالب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد وابن أبي إسحاق في علمه والزين في المشهد والنادي أما الكسائي فذاك امرؤ في النحو حار غير مرتاد وهو لمن يأته جهلاً به مثل سراب البيد للصادي	الوافر	اليزيدي	٦٤
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا	الطويل	الفرزدق	١١٧، ٣٥٦
ترفع لي خندف والله يرفع لي ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد	البسيط	الفرزدق	١٨٥
إذا قلت عل القلب يسلو قُيِّضَتْ هواجس لا تنفك تغريه بالوجد	الطويل	ـ	١٤٢
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد	الطويل	الفرزدق	٣٣١

الراء

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرّا	الرجز	ـ	٢٦٧
حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخصف أو ترمي بها بلداً قفرا	الطويل	ذو الرمة	٣٧، ٢٤٣
قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنين الأصاغرا	الطويل	________	١٧٩
وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٢٦١
فلم أرقه إن ينجو منها وإن يمت فطعنة لا نكس ولا بمغمر	الطويل	زهير بن مسعود	١٨٨
إن الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات وسادة أطهار	الطويل	جرير بن عطية	٢٤٦
إنَّ ابْنَ ورقَاء لا تُخْشَى بوادِرُه لَكِنْ وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢٧١
ولأنت أشجع من أسامه إذ دعيت نزال ولج في الذّعر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٢٩١
ما رأينا خرباً نقْـ ـقَر عنه البيضَ صقرُ لا يكون العَير مهراً لا يكون المهر مهرُ	البسيط	أفنون التغلبي	٣٠٧
لها مَتنتانِ خظاتا كمَا أكَبَّ عَلَى سَاعِدَيهِ النَّمِرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٣٠٨، ٣٤٨
إمَّا أقمت وأمَّا أنت مرتحلاً فالله يكلأ ما تأتي وما تذر	البسيط	----	٣٣٣

لمن الديار بقنة الحجر أقوَين من حجج ومن دهر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٣٤٤
وقرب جانب الغربي يأدو مدبَّ السيل واجتَنَبَ الشِّعارا	الوافر	**الراعي النميري**	٣٥٥
ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار	الطويل	الفرزدق	٢٧٤

السين

خلا أن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس إلى أن عرسوا وأغب منهم قريباً ما يحس له حسيس	الوافر	**أبو زبيد الطائي**	٢٦٤

العين

أكفراً بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا	الوافر	القطامي	٣٣٠
فبت كاني ساورتني ضئيلة من القش في أنيابها السم ناقع	الطويل	النابغة الذبياني	٣٧
إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع	البسيط	الكسائي	٤٩، ٣٥٩، ٣٦١،
وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشيب والصلعا	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	٥٩
يا أقرع ابن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	الرجز	**جرير بن عبدالله**	١٧٠
تعز فلا إلفين بالعيش متعاً ولكن لوراد المنون تتابع	الطويل	ــــــــــــ	١٦٢
هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع	البسيط	عمرو بن العلاء	١٤٠
أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع	البسيط	عباس بن مرداس	٣٣٣
وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا ثلاث الأثافي والديار البلاقع	الطويل	ذو الرمة	٢٧٤
ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا	الكامل	عمار الكلبي	٣٧

الفاء

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف	الطويل	الفرزدق	٣٦

القاف

وإن امرؤ أسرى إليك دونه الأرض موماة وبيداء سملق لمحقوقة أن تستجيبي لصوته وأن تعلمي أن المعان موفق	الطويل	الأعشى	٣٢٩
فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق	الطويل	-	٢٥٠
.... نجوت وهذا تحملين طليق	البسيط	يزيد بن مفرغ	٢٥٨

		الحميري	
من يلق يوما على علاته هرماً يلق السماحة منه والندى خلقا	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٢٥٨
إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٤٠
وما كان ضَرَّك لو مننت وربما من الفتى وهو المغِيظُ المحْنَقُ	الطويل	قتيلة بن النضر	٣٣٤

الكاف

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا يثنون خيراً ويمجدونكا	الرجز	جارية من بني مازن	٢٥٣
تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا	الوافر	**العباس بن مرداس**	٣٧٤

اللام

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسان العرب الأوَّل فجاءنا قوم يقيسونه على لغى أشياخ قطربل إن الكسائي وأصحابه يرقون في النحو إلى أسفل	السريع	اليزيدي	٣٠
سقى قومي بني مجد وأسقى نميراً والقبائل من هلال	الوافر	لبيد بن الأبرص	٥٦
اكسع البصري إن لاقيته إن يكسع من قل وذل واجعل الكوفي في الخيل ولا تجعل البصري إلا في النفل	الرجز	أعشى همدان	٦٤
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	الطويل	النابغة	١١٦
لو أن ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل	الكامل	الأحوص الأنصاري	١٥٨
يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل		حسان بن ثابت	١٧٨
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	الطويل	جرير	١٧٨
دع ذا وعجل ذا وألحق ذا بذل بالشحم إن قد مللناه بجل	الرجز	غيلان بن حريث	٢٣٢
سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول	الطويل	السموآل بن عاديا	٢٤٣
فإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجمل	الرمل	أعشى همدان	٢٣

الميم

أماويَّ مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماويَّ يَنْدَمِ	الطويل	ـ	٣٣٢
إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما إن التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكماً بالعدل حكاماً	البسيط	لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك	١١٥

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهو به أبداً مقيم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	١٣٧
متى تقول القلص الرواسما يحملن أم قاسم وقاسماً	الرجز	هدبة بن الخشرم	١٩١
صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم	الطويل	المرار الفقعسي	١٦٥
وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم	البسيط	**زهير بن أبي سلمى**	١٧٠
ويوم تلاقينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم	الطويل	علباء بن أرقم	٢٥٠، ٣٤٤
أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبه وأسمعت كلماتي من به صمم	الكامل	المتنبي	٣٦٧
فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن وجه الأرض ليس بها هشام	الوافر	الحارث بن أميَّة بن عبد شمس	٣١٥

النون

أَعْرِفُ منهَا الجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنخِرين أَشبهَا ظَبْيَانَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٨٧
عَرَفنَا جَعْفَرًا وَبَني أَبِيهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِين	الوافر	جرير بن عطية	٢٨٨
قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا ورب البيت إسرائينا	الرجز	لأعرابي مجهول	١٩١
يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون	الخفيف	________	١٦٢
وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان	الهزج		٢٤٩
ومَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةٍ ليسَ منَّا بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	٢٨٨
يا أَبَتَا أَرَّقَني القِذَّانُ فالنومُ لا تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٨٩
أنى جزوا عامرا سوءى بفعلهم أم كيف يجزونني السوءي من الحسن؟ أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن؟	البسيط	أفنون التغلبي	٣٠٦
ولا ينطق المكروه من كلامهم منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	الطويل	المرار بن سلامة العجلي	٣٧٣
تفقأ فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنونا	الرجز	ابن أحمر	٢٧٥

الهاء

لم أر مثل الفتيان في غير الأيـ ـام ينسون ما عواقبها	المنسرح	عدي بن حاتم	٣٦٠

أمَّ ابن طوق فقد أوفى بذمته كما وفى بقلاص النجم حاديها	الطويل	طفيل الغنوي	٥٧
فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضيرها	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١٦٩
تزوت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها	الطويل	مجنون ليلى	١١٩
أَكُرُّ على الكتيبةِ لاَ أُبَالِي أفِيهَا كانَ حَتْفيَ أم سِوَاهَا	الطويل	الأعشى	٣٧٤

الياء

أنا البحر في أحشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن صدفاتي	الوافر	حافظ إبراهيم	٣٥٤
وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسي	الرجز	العجاج	٢٦٤
فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عنِّي	الوافر	-	٢٦٧
ما تنقم الحربُ العَوان منِّي بازل عامين حديث سنِّي لمثل هذا ولدتني أمي	الرجز	الحارث بن ظالم، وقيل: منسوب لعلي بن أبي طالب – وقيل: لأبي جهل عمرو بن هشام	٣١٠

***

(ب): أنصاف الأبيات

البيت	البحر	القائل	الصفحة
وإني وجدتُ مَلاك الشيمة الأدب	البسيط	بعض بني فزارة	١١٦
تلذ ولا لذات للشيب	البسيط	سلامة بن جندل	١٦١
كأن وريديه رشاء خلب	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٥٠
خليلي ما واف بعهدي أنتما	الوافر	ـــــــ	١١٩
إنَّكَ يا حَارِثُ نِعمَ الحَارِثُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٦٦
له صريف صريف القعو بالمسد	البسيط	النابغة الذبياني	٢٠٥
ولكن زنجي عظيم المشافر	الطويل	الفرزدق	٢٧١
قرع القوارير أفواه الأباريق	البسيط	الأقيشر السعدي	١١٨
وهذا تحملين طليق	الطويل	يزيد بن مفزع الحميري	٢٥٨
لمية موحشاً طلل	الوافر	كثير عزة	٦٠
أَمِنْ أُم أَوْفَى دِمْنَةٌ لم تَكَلَّمِ		زهير بن أبي سلمى	٢٨٦
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا	الرجز	لبيد العامري	٣٣٢
كفي الشيب والإسلام للمرء ناهياً	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس	١٨٤

***

خامساً فهــرس المحتــوى

الصفحة	الموضـــوع
أ	**الافتتاحية**..
ب	**مستخلص البحث بالعربية**..
ج	**مستخلص البحث بالإنجليزية**......................................
د	**شكر وتقدير**....................................
هـ	**الإهـداء** ....
و	**المقدمة**..
ط	موضوع البحث وأهميته، وسبب اختياره، ومشكلته........
ي	أهداف البحث..
ك	تساؤلات البحث، والدراسات السابقة ....
م	منهج البحث ومكوناته..
١	**الباب الأول: الخلاف النحوي وتصنيف مسائله**
٢	**توطئـة** (مفهوم الخلاف بصفة عامة) ....
٣	مفهوم الخلاف لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الاختلاف.........
٤	أسباب الاختلاف ودواعيه..
٦	**تمهيـد: (نـشأة الدراسات النـحوية وتطورها حتى بـداية الخلاف)**
٦	النشأة الأولى لعلم النحو..
١١	وضع قواعد النحو الأولى..
١٥	مراحل تكوين النحو العربي...

الفصل الأول: (**الخلاف النحوي**)	١٨
المبحث الأول: **نشأة الخلاف النحوي وتاريخه**	١٩
المطلب الأول: نشأة الخلاف النحوي وبداية ظهوره	١٩
المطلب الثاني: بيئة الخلاف النحوي (البصرة والكوفة).........................	٢٣
المبحث الثاني: **مدارس الخلاف النحوي وطبقاتها**	٢٧
المطلب الأول: مدرسة البصرة النحوية وخصائصها ومنهجها..................	٢٧
المطلب الثاني: الأمور التي تراعيها مدرسة البصرة في بحثها، ومصادر دراستها...	٣٢
المطلب الثالث: موقف البصريين ممن خالف قواعدهم.........................	٣٥
المطلب الرابع: طبقات علماء البصرة، وأشهر نحاتها	٣٨
المطلب الخامس: مدرسة الكوفة، طبيعتها، ومنهجها، وخصائصها............	٤٦
الفروق الواضحة بين المدرستين..	٥٢
المبحث الثالث: أسباب الخلاف النحوي	٥٦
أولاً: طبيعة البحث العلمي...	٥٦
ثانياً: الأسلوب والطريقة..	٦١
ثالثاً: الموقع الجغرافي لبيئتي الخلاف..	٦٢
رابعاً: التنافس العلمي وإثبات الذات...	٦٢
خامساً: الاتجاه السياسي والعصبية الإقليمية.....................................	٦٣
سادساً: الثقافة وطريقة التفكير..	٦٤
سابعاً: الاجتهاد..	٦٥
ثامناً: نشأة اللغة العربية ونموها...	٦٥

المبحث الرابع: **نظرة نقدية حول مصطلح " المدارس النحوية" والمصطلح النحوي**	٦٧
المطلب الأول: نظرة نقدية حول مصطلح " المدارس النحوية"................	٦٧
المطلب الثاني: المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين......................	٧٢
بداية المصطلح النحوي حتى نضوجه	٧٢
تأثر المتأخرين بما ظهر من مصطلحات بصرية وكوفية	٧٦
جوانب الاختلاف بين المصطلح النحوي البصري والكوفي...............	٧٧
الفصل الثاني: **(تصنيف مسائل الخلاف النحوي)**	٨١
تمهيد:	٨٢
المبحث الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل والعلة النحوية	٨٤
المطلب الأول: المسائل الخلافية الخاصة بالعوامل النحوية..................	٨٤
المطلب الثاني: المسائل الخلافية الخاصة بالعلة النحوية	٨٩
المبحث الثاني: المسائل الخلافية الواردة في أبواب النحو العربي	٩٢
المطلب الأول:مسائل خلافية في أقسام الكلمة (تصنيف بعض الكلمات).......	٩٢
المطلب الثاني: مسائل خلافية في باب الإعراب والبناء............................	٩٣
المطلب الثالث: مسائل خلافية في باب التقديم والتأخير...........................	٩٦
المطلب الرابع: مسائل خلافية في باب المعارف والعطف........................	٩٨
المطلب الخامس: مسائل خلافية خاصة في باب الاستثناء والنداء	٩٩

والعدد........	
المطلب السادس: مسائل خلافية في الأدوات وأثرها............	١٠١
المبحث الثالث:مسائل خلافية خاصة بالتراكيب والاستعمالات وبناء الجملة	١٠٣
المبحث الرابع: مسائل خلاف صرفية	١٠٨
المبحث الخامس: مسائل خلافية لم ترد في كتابي الإنصاف والتبيين	١١٠
المطلب الأول: مسائل خلاف نحوية:................................	١١٠
المطلب الثاني: مسائل خلاف صرفية	١٢١
الباب الثاني: (**ثمار الخلاف النحوي**)	١٢٤
الفصل الأول: **مسائل خلافية منصوص على ثمرتها، وأثر ذلك في الدرس النحوي**	١٢٥
١- مسألة: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ (هذا حلو حامض)...............	١٢٦
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٢٨
٢- مسألة: "(اللام الداخلة على خبر "إن" المخففة)	١٢٩
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٣٣
٣- مسألة: العطف على الموضع قبل تمام خبر "لا" العاملة عمل "إنَّ"..........	١٣٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٣٨
٤- مسألة: أثر الجازم على المحذوف من المضارع المعتل	١٤٠
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٤٣
٥- مسألة: الخلاف في حرف التعريف "أل" ثنائي أم أحادي	١٤٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٤٨
٦- مسألة: توسط خبر عسى وأخواتها من أفعال المقاربة التي بها "أن" والمضارع	١٤٩

ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٥١
٧- مسألة: تقديم الاسم الظاهر على عسى وأختيها أخلولق وأوشك	١٥٢
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٥٤
٨- مسألة: الخلاف في ضمير الرفع "أنا"	١٥٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٥٦
٩- مسألة: نوع حذف العائد المجرور بالحرف، وكيفية الحذف	١٥٧
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٦٠
١٠- مسألة: اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بين الإعراب والبناء	١٦١
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٦٣
١١- مسألة: جواز تقديم الفاعل على الفعل	١٦٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٦٧
١٢- مسألة: العامل في رفع الجواب المضارع إذا كان الشرط ماضياً	١٦٨
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٧١
١٣- مسألة: الخلاف في رفع "كان" للمبتدأ	١٧٣
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٧٤
١٤- مسألة: المحذوف من صيغة "مفعول"......................................	١٧٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٧٦
١٥- مسألة: حكم ما بعد "حتى" إذا كان ما قبلها غير موجب "منفياً" أو كانت بمعنى "الفاء" وما بعدها ماض أو مضارع "مستقبل"	١٧٨
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٨١
١٦- مسألة: نوع الباء في صيغة "أفعل به" في التعجب	١٨٢
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٨٣
١٧- مسألة: الجزم بـ عامل "إذا" الشرطية	١٨٥

ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٨٦
١٨- مسألة: تقديم فعل الشرط وجوابه على أداة الشرط	١٨٧
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٨٩
١٩- مسألة: حكاية الجملة الفعلية بعد القول، وإجراؤه مجرى الظن	١٩٠
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٩٢
٢٠- مسألة: العامل في المعطوف عطف نسق	١٩٤
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٩٥
٢١- مسألة: الوقف على الاسم المقصور المنون بالألف	١٩٧
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	١٩٩
الفصل الثاني: **مسائل خلافية لا ثمرة لها في الدرس النحوي**	٢٠٠
المبحث الأول: **مسائل خلافية منصوص على عدم ثمرتها للدرس النحوي**	٢٠١
١- مسألة: عامل الرفع في الفعل المضارع	٢٠١
ما يُفهم من الخلاف ورأي الباحث:......................................	٢٠٣
٢- مسألة: الاختلاف في حقيقة الصرف	٢٠٥
ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:..	٢٠٧
٣- مسألة: التعريف بالأداة الألف واللام "أل"	٢٠٨
ما يفهم من ثمرة الخلاف:..	٢١١
٤- مسألة: إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على حده	٢١٢
ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:..	٢١٣
٥- مسألة: الإعراب أصل في الأسماء والأفعال أم فرع في أحدهما	٢١٤
ثمرة الخلاف، ورأي الباحث:..	٢١٥
٦- مسألة:الضمير في "إياك" وأخواتها	٢١٧

ثمرة الخلاف وما يفهم منها..	٢١٩
٧- مسألة: الحروف اللاحقة لـ "مَنْ" الاستفهامية في الحكاية عند الوقف.....	٢٢٠
ما يفهم من ثمرة الخلاف...	٢٢٢
٨- مسألة: أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل	٢٢٣
ثمرة الخلاف وما يفهم منها..	٢٢٥
٩- مسألة: الفعل المبني للمجهول أصل أو فرع	٢٢٦
ثمرة الخلاف وما يفهم منها..	٢٢٧
١٠- مسألة: عامل النصب في المفعول به	٢٢٨
ثمرة الخلاف وما يفهم منها..	٢٢٩
١١- مسألة: عامل النصب في المصدر "المفعول المطلق"	٢٣٠
ثمرة الخلاف وما يفهم منها..	٢٣١
المبحث الثاني: **مسائل خلافية ذات وجهين**	٢٣٢
١- مسألة: همزة "أل" التعريف قطع أم وصل؟................................	٢٣٢
ما يفهم من ثمرة الخلاف...	٢٣٤
٢- مسألة: أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل؟	٢٣٥
ما يفهم من ثمرة الخلاف...	٢٣٦
٣- مسألة: عامل الرفع في المبتدأ والخبر	٢٣٧
ما يفهم من ثمرة الخلاف...	٢٣٩
الفصل الثالث: **مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها أو عدمها**	٢٤١
المبحث الأول: **مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر ثمرتها للدرس النحوي**	٢٤٢
١- مسألة: تقديم خبر ليس عليها	٢٤٢

رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٤٤
٢- مسألة: العطف على اسم "إن" بالرفع قبل مجئ الخبر........	٢٤٥
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٤٦
٣- مسألة: عمل "إنْ" المخففة النصب في الاسم	٢٤٨
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٥١
٤- مسألة: تقديم معمول اسم الفعل عليه	٢٥٢
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٥٤
٥- مسألة: تقديم الحال على العامل فيها	٢٥٦
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٥٨
٦- مسألة: وقوع الفعل الماضي حالاً	٢٥٩
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٦١
٧- مسألة:جواز تقديم حرف الاستثناء في اول الكلام..........	٢٦٣
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٦٥
٨- مسألة:نداء الاسم المحلى بـ "أل"	٢٦٦
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٦٨
٩- مسألة: العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب	٢٦٩
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٧٣
١٠- مسألة:تعدد صور تعريف العمل وتمييزه	٢٧٤
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٧٦
المبحث الثاني: **مسائل خلافية اجتهد الباحث في ذكر عدم ثمرتها للدرس النحوي**	٢٨٠
١- مسألة:علامات الإعراب والبناء	٢٨٠
رأي الباحث وثمرة الخلاف..	٢٨١
٢- مسألة: إعراب الأسماء الستة	٢٨٢

رأي الباحث وثمرة الخلاف................................	٢٨٥
٣- مسألة:حركة نون الجمع والمثنى المذكر	٢٨٦
رأي الباحث وثمرة الخلاف................................	٢٨٩
٤- مسألة:فعل الأمر المجرد من حروف المضارعة بين الإعراب والبناء..........	٢٩٠
رأي الباحث وثمرة الخلاف................................	٢٩٢
٥- مسألة:عامل الرفع في الاسم بعد "إن" الشرطية	٢٩٣
رأي الباحث وثمرة الخلاف................................	٢٩٤
٦- مسألة:المنادى المفرد العلم بين الإعراب والبناء............................	٢٩٦
رأي الباحث وثمرة الخلاف................................	٢٩٩
الباب الثالث: **(آثار الخلاف في الدرس النحوي)**	٣٠٠
تمهيد:	٣٠١
الفصل الأول: **الآثار الإيجابية للخلاف في الدرس النحوي**	٣٠٣
مقدمة:	٣٠٤
المبحث الأول: **الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين**	٣٠٥
(١) ظهور المناظرات واللقاءات النحوية:	٣٠٥
(٢) المجالس اللغوية:	٣١٠
المبحث الثاني: **الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين**	٣١٢
(١) ظهور نحاة جُدد وتعدد الاتجاهات النحوية:............................	٣١٢
(٢) ظهور المدرسة البغدادية وانتشار ظاهرة الانتخاب والانتقاء............	٣١٣
(٣) انتشار الدراسات النحوية في أمصار إسلامية جديدة	٣١٥

أولاً: الدرس النحوي في مصر والشام:........................	٣١٦
ثانياً: الدرس النحوي في الأندلس والمغرب:	٣١٩
(٤) ظهور مصنفات للخلاف بين المدرستين:	٣٢٢
(٥) كثرة كتب النحو	٣٢٤
(٦) اكتمال صرح النحو والصرف	٣٢٤
(٧) الاجتهاد في طلب علم النحو	٣٢٥
(٨) تنوع مناهج التأليف وتيسير النحو............................	٣٢٦
(٩) التوسع في القواعد	٣٢٨
(أ) التوسع في جواز بعض المسائل	٣٢٩
(ب) التوسع في جواز بعض التراكيب	٣٣١
(ج) إضافة بعض الأدوات في الدراسات النحوية	٣٣٢
(د) جواز تعدد وجوه الأعاريب	٣٣٤
(هـ) التوسع في تعدد الأقوال في آي القرآن	٣٣٥
(١٠) ظهور البحث في أصول النحو	٣٤٠
الفصل الثاني: **آثار الخلاف السلبية على الدرس النحوي**	٣٤١
المبحث الأول: **من الآثار السلبية للخلاف على الدرس النحوي**	٣٤٢
(١) تغيير الروايات وكثرتها	٣٤٢
(٢) اضطراب الآراء وعدم الوقوف على الحقيقة.........................	٣٤٨
المبحث الثاني: **آثار أخرى للخلاف قد تكون سلبية عند البعض**	٣٥٥
(١) تعدد التقدير والتخريج	٣٥٥
(٢) التوسع في الجواز	٣٥٩

(٣) المبالغة في الصناعة والبعد عن الواقع اللغوي	٣٦٣
(٤) الاهتمام بالفلسفة والمنطق والتفكير النظري	٣٦٨
(٥) تخطئة بعض القراءات..	٣٧٠
(٦) التحامل على فريق لصالح الآخر	٣٧٣
(٧) تغيير بعض المصطلحات	٣٧٧
(٨) غبن العلماء	٣٨١
الخاتمة وتوصيات الباحث	٣٨٢
الفهـارس العـامة	٣٨٥
أولاً:– قائمة المصادر والمراجع....................................	٣٨٦
ثانياً:– فهرس: الآيات القرآنية والقراءات..........................	٣٩٢
ثالثاً:– فهرس: الأحاديث النبوية..................................	٣٩٨
رابعاً:– فهرس الشواهد الشعرية	٣٩٩
خامساً:– فهرس المحتوى	٤٠٦

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،